الرّائد الرّسميّ للجُمهُوريّة التّونسية

مُداولاتُ مجلسِ نوابِ الشّعبْ

المدة النيابية الأولى 2023 .2027
الدورة العادية الر ابعة 2025-2026

الجلسة العشرون | 20 | الأحد 23 نوفمبر 2025

المحتوى

1- افتتاح الجلسة..... 2566

2- عرض ومناقشة مشروع ميزانية مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري لسنة 2026..... 2566

3- استئناف الجلسة ومواصلة النظر في مشروع ميزانية مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري لسنة 2026..... 2584

4- استئناف الجلسة ومواصلة النظر في مشروع ميزانية مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري لسنة 2026..... 2595

5- استئناف الجلسة ومواصلة النظر في مشروع ميزانية مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري لسنة 2026..... 2629

6- استئناف الجلسة وبيانات وأجوبة السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري 2654

7- رفع الجلسة..... 2659

عقد مجلس نواب الشعب جلسة عامة مشتركة مع المجلس الوطني للجهات والأقاليم على الساعة التاسعة وأربعين دقيقة من صباح يوم الأحد 23 نوفمبر 2025، برئاسة السيد إبراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب وذلك للنظر في مشروع ميزانية مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2006.

افتتاح الجلسة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيدات والسادة النواب المحترمون من المجلس الوطني للجهات والأقاليم ومجلس نواب الشعب، أسعد الله صباحكم وبارك يومكم بكل خير،

نستأنف أشغال جلستنا العامة المشتركة وننتقل إلى مناقشة مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2026 وذلك وفقا للترتيبات التي تم إعلامكم بها.

وأتوجه في البداية بخالص عبارات التحية والترحيب إلى السيد عز الدين بالشيخ، وزير الفلاحة والمواد المائية والصيد البحري والسيد حمادي الحبيب، كاتب الدولة المكلف بالمياه وكافة أعضاء الوفد المرافق لهما من الإطارات العليا بالوزارة وبالمؤسسات تحت الإشراف.

ونحن نتطرق إلى مشروع ميزانية مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري لسنة 2026 نستحضر بكل تأكيد المكانة الهامة لهذه الوزارة المحورية، هذه الوزارة التي تشرف على المجالات الحيوية ويرتقب منها أن تلعب دورا حاسما في تحقيق الأمن الغذائي والأمن المائي اللذين يعتبران من أبرز التحديات والرهانات في بلادنا كما في سائر بلدان المعمورة.

ومن هذا المنطلق تضطلع بدور كبير في الاقتصاد الوطني من جهة، وفي توفير مقومات ومتطلبات العيش الكريم للتونسيات والتونسيين بمختلف جهات الجمهورية من جهة أخرى وهي بكل المقاييس مسؤولية جسيمة لا يمكن أن تتحقق دون القيام بالإصلاحات الضرورية التي تتنزل حتما في سياق الخيارات الوطنية الكبرى، تلك الخيارات التي ترتكز على مبدأ التعويل على الذات وتكريس مقومات السيادة الوطنية في كل المجالات واستقلالية القرار الوطني والتي تجعل من الإنسان محورا لكل السياسات العمومية، كل ذلك في إطار دولة اجتماعية وعادلة تحرص على تحقيق استدامة الثروات الوطنية وتعمل من أجل المحافظة على مقدرات البلاد وحسن توظيفها، كما تسعى إلى بلوغ التوازن الضروري بين الأبعاد الاجتماعية ومقتضيات التنمية وشروط الانتعاش الاقتصادي.

وفي هذا السياق نجدد التأكيد أننا ثابتون في حرصنا على تجسيد هذه الخيارات على أرض الواقع في جميع القطاعات وفي القطاع الفلاحي على وجه الخصوص ونحن نعول على هذه الوزارة الهامة أن تضاعف الجهد من أجل المراكمة على المكتسبات الوطنية وتعزيزها والبحث عن أنجع السبل القادرة على التصدي لمختلف التحديات المطروحة والمرتقبة، لا سيما في ظل التقلبات المناخية والأزمات المستحدثة على الصعيدين الإقليمي والدولي.

وهي مدعوة إلى ضبط سياسات وخطط وبرامج فلاحية إصلاحية ومجددة في ضوء رؤية مستقبلية تأخذ بعين الاعتبار المحاور الإستراتيجية التي سيتم إقرارها ضمن المخطط التنموي للخماسية المقبلة وتجعل من هذا القطاع لا فقط مصدرا للغذاء ولتوفير الماء والمواد الأولية والاحتياجات الغذائية للمواطن، بل على وجه الخصوص ركيزة أساسية من ركائز الاقتصاد الوطني وأحد أبرز القطاعات الإنتاجية المساهمة في النمو وفي خلق الثروة وفي التقليص من البطالة وتوفير مواطن الرزق وأسباب العيش الكريم.

ومن جهة أخرى، فإن الوظيفة التشريعية بمجلسيها تجدد التأكيد أنها تتقاسم مع الوظيفة التنفيذية مبدأ السيادة الغذائية باعتبارها ركنا أساسيا من السيادة الوطنية مكتملة الشروط وهي على تم الاستعداد للمساهمة الجادة والفاعلة في جل البرامج والخطط الرامية إلى تجاوز ما عرفته فلاحتنا من نكسات وصعوبات مرت بها المنظومات الفلاحية بعد أن دمرت تدريجيا جراء السياسات السابقة والفاشلة وذلك من خلال النظر بكل جدية وعمق فيما يمكن أن يتم عرضه من إصلاحات تشريعية في المجال أو عبر تنظيم أيام دراسية وورشات تفكير مشتركة في إطار الأكاديمية البرلمانية لتدارس مختلف الملفات الحارقة ذات الصلة والتي يجب أن نجد لها التصورات والحلول الضرورية والمناسبة.

عرض ومناقشة
مشروع ميزانية مهمة الفلاحة
والموارد المائية والصيد البحري لسنة 2026

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

السيدات والسادة النواب الأفاضل من المجلسين،

أحيل الكلمة الآن إلى كل من لجنة الفلاحة والأمن الغذائي والمائي والصيد البحري بمجلس نواب الشعب ولجنة القطاعات الإنتاجية بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم لتقديم التقرير الذي تم إعداده من طرفهما ولا يفوتني في هذا الإطار أن أتوجه ببالغ الشكر لمكتبيهما ولكافة أعضائهما وللطاقم الإداري المرافق لهما.

المصدح للسيدة مريم الشريف، مقررة لجنة الفلاحة والأمن الغذائي والمائي والصيد البحري بمجلس نواب الشعب، فلتتفضل.

السيدة مريم الشريف، مقررة لجنة الفلاحة والأمن الغذائي والمائي والصيد البحري بمجلس نواب الشعب

شكرا سيدي الرئيس،

بسم الله الرحمن الرحيم،

أسعد الله صباحكم بكل خير وبركة،

السيد رئيس مجلس نواب الشعب المحترم،

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم المحترم،

السيدات والسادة أعضاء مجلس النواب المحترمون،

السيدات والسادة أعضاء المجلس الوطني للجهات والأقاليم المحترمون،

السيدات والسادة الحضور الكرام من مستشارين وإداريين،

يسعدني في هذا المقام الكريم رحاب مجلس نواب الشعب وتحت قبة البرلمان أن أتوجه بخالص عبارات الترحيب والتقدير إلى السيد عز الدين بالشيخ، وزير الفلاحة والموارد المائية، كذلك السيد كاتب الدولة والإطارات المرافقة لهم.

كما لا يفوتني أن أتقدم بجزيل الشكر إلى لجنة الفلاحة والأمن الغذائي والمائي والصيد البحري بمجلس نواب الشعب بمكتبها

وأعضائها ومستشاريها وإداريها وسعدت بالعمل مع هذا الفريق المتميز في هذه الدورة النيابية.

إن وزارة الفلاحة وزارة سيادية نظرا لعلاقتها المباشرة والوطيدة بحاجيات المواطن وهي التي توفر الأمن الغذائي والمائي للمواطن التونسي، ورغم كل الصعوبات إلا أن هذه السنة شهدت وفرة كبيرة في الإنتاج الحمد لله، لكن استعدادنا لهذه الوفرة في زيت الزيتون والتمور والقمح والقوارص والعديد من الانتاجات لم تكن كافية فنتمنى من الوزارة أن تضع خارطة فلاحية جديدة واستراتيجية حديثة تواكب التغييرات المناخية والجيوسياسية لتحقيق الأمن الغذائي ولما لا السيادة الغذائية وتضع رؤية شاملة وواضحة لإصلاح مختلف منظومات الإنتاج الفلاحي والإحاطة بالفلاح في مختلف مراحل الإنتاج والتمويل التخزين وتسهيل ترويج المنتوج والعمل على تمشيط الدبلوماسية الاقتصادية والانفتاح على أسواق جديدة.

كذلك يجب المحافظة على الماء فالماء هو ثروة يجب المحافظة على كل قطرة ماء وهذه ليست بمجرد توصية، بل هي واجب وطني وضروري نظرا للصعوبات التي يشهدها قطاع الماء وخاصه الماء الصالح للشرب فحق الماء حق دستوري.

وفي هذا السياق فان الوظيفة التشريعية بالتقاسم مع الوظيفة التنفيذيه تساهم في حماية السيادة المائية باعتبارها ركنا أساسيا من السيادة الغذائية وبالتالي يجب العمل مع بعضنا، بلادنا أرضها خصبة وخيراتها ما شاء الله وهذه السنة نرى الوفرة في الإنتاج ما شاء الله لذا من الضروري أن تتكاتف الأيادي وبالنسبة لي المشكل الأساسي يتمثل في الماء، لذا كل قطرة ماء "on la collecte" بكل الطرق يقول الله سبحانه وتعالى "وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ" وشكرا.

وأحيل الكلمة إلى السيدة رئيسة اللجنة.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة للسيدة دلال اللموشي، رئيسة لجنة القطاعات الإنتاجية بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم، فلتتفضل.

السيدة دلال اللموشي، رئيس لجنة القطاعات الإنتاجية بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا السيد رئيس مجلس النواب،

مرحبا بالسيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم،

مرحبا بالسيد الوزير وإطارات الوزارة،

يشرفني أن أتوجه إليكم بكلمة بين شرف المكان ورهبة المسؤولية ونحن نلتقي تحت قبة هذا المجلس الموقر من أجل تعزيز العمل التشاركي بين لجنة القطاعات الإنتاجية ولجنة الفلاحة بمجلس نواب الشعب خدمة لمصالح وطننا وتنمية لثرواته ومقدراته.

إن التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها البلاد تستوجب منا مضاعفة الجهود وتوحيد الرؤى وخلق جسور تعاون فعال بين مختلف اللجان والهياكل حتى نتمكن من رسم سياسات إنتاجية وفلاحية متكاملة تقوم على استغلال مواردنا الطبيعية وتشجيع الاستثمار وتحسين مردودية قطاعاتنا الحيوية.

ختاما، أجدد التزامنا بالسير قدما في هذا المسار التعاوني خدمة للوطن ودعما للمنتج الوطني وتحسينا لأمننا الغذائي وتعزيزا لدور البرلمان في صياغة سياسات عادلة ومستدامة. شكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، المصدح للسيدة مريم الشريف، مقررة لجنة الفلاحة والأمن الغذائي والمائي والصيد البحري بمجلس نواب الشعب فلتتفضل.

السيدة مقررة لجنة الفلاحة والأمن الغذائي والمائي والصيد البحري بمجلس نواب الشعب

شكرا رئيس،

تقرير لجنة الفلاحة والأمن الغذائي والمائي والصيد البحري ولجنة القطاعات الإنتاجية
حول
مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري
من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2026

أولا: التقديم

ضبطت اعتمادات الدفع لمهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري لسنة 2026 والمحمولة على ميزانية الدولة في حدود 2400 مليون دينار مقابل 2279,050 مليون دينار مرسمة بقانون المالية لسنة 2025، أي بنسبة تطور تقدر بـ 5,3%.

استراتيجية المهمة

يعتبر القطاع الفلاحي ركيزة أساسية من ركائز الاقتصاد الوطني في تونس وذلك من خلال مساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية وأحد أهم القطاعات الإنتاجية المكونة للناتج المحلي (9% من الناتج الداخلي الخام خلال سنة 2025)، كما يعتبر مصدرا أساسيا للغذاء وتوفير المواد الأولية والاحتياجات الغذائية للمواطن والمساهمة في امتصاص البطالة وتوفير مواطن الشغل لمختلف الفئات الاجتماعية خاصة في المناطق الريفية باعتبار أنّ المشهد الفلاحي التونسي يرتكز على الفلاحة العائلية وصغار الفلاحين بالإضافة إلى دور هذا القطاع في زيادة حجم الصادرات وبالتالي المساهمة في تخفيض العجز في الميزان التجاري.

ولتعزيز هذه المكتسبات ومواكبة التحولات الاقتصادية والرقمية ومجابهة التحديات المنتظرة في ظل التقلبات المناخية والأزمات المتتالية، تمّ تحديد السياسات المستقبلية لتحقيق رؤية القطاع والمتمثلة في "فلاحة صامدة ودامجة ومستدامة مساندة للأمن الغذائي والمائي" والتي تعتمد على المحاور الاستراتيجية المضمنة بالمخطط التنموي 2026-2030.

وتشمل هذه السياسة المجالات التالية:

***برنامج الإنتاج الفلاحي والجودة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية:**

يضطلع برنامج الإنتاج الفلاحي والجودة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية بدور حيوي في تحقيق الأهداف التنموية كضمان الأمن الغذائي وتطوير الصادرات والترفيع في المداخيل من العملة الصعبة وخلق مواطن الشغل وتثمين الموارد الطبيعية وتنمية الوسط الريفي والمحافظة على البيئة.

وقد ضبطت نفقات برنامج الإنتاج الفلاحي والجودة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية لسنة 2026 في حدود 480,002 مليون دينار دفعا مقابل 465,795 مليون دينار دفعا سنة 2025 أي بنسبة تطور تساوي 3,1%.

***برنامج الصيد البحري وتربية الأحياء المائية:**

يكتسي برنامج الصيد البحري وتربية الأحياء المائية أهمية متزايدة بالنظر إلى أبعاده الاقتصادية والاجتماعية والبيئية تبعا لما يمتاز به بحر البلاد التونسية من تنوع الكائنات البحرية نتيجة العوامل المناخية المتوسطية التي تعبر البلاد. إذ يسعى إلى تحقيق التوازن بين استغلال الثروات البحرية والحفاظ عليها وتطوير القطاع بما يتماشى مع أهداف التنمية الشاملة المعتمدة من قبل جميع الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة.

وضبطت نفقات برنامج الصيد البحري وتربية الأحياء المائية لسنة 2026 في حدود 140,509 مليون دينار دفعا مقابل 143,035 مليون دينار دفعا سنة 2025 أي بنسبة تراجع تبلغ 1,8%.

***برنامج المياه:**

تمثل الموارد المائية عنصرا أساسيا للتنمية الشاملة لكل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية. وتهدف السياسة المائية إلى ضمان الأمن المائي للأجيال الحاضرة والقادمة والمحافظة على الموازنة المائية بين العرض والطلب في كل الحالات بالخصوص في فترات الجفاف المتتالية.

وقد ضبطت نفقات برنامج المياه لسنة 2026 في حدود 943,452 مليون دينار دفعا مقابل 850,772 مليون دينار دفعا سنة 2025 أيّ بنسبة تطور في حدود 10,9%.

***برنامج الغابات وتهيئة الأراضي الفلاحية:**

يندرج تدخل برنامج الغابات وتهيئة الأراضي الفلاحية في إطار الرؤية الاستراتيجية لمهمة الفلاحة خاصة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوسط الريفي، حيث يساهم في تأمين الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة ودفع التشغيل من خلال دعم المبادرات الفلاحية والمشاريع الصغرى والمتوسطة، فضلا عن المساهمة في الحد من الفقر ومجابهة التغيرات المناخية والتدهور البيئي.

وقد ضبطت النفقات الخاصة ببرنامج الغابات وتهيئة الأراضي الفلاحية لسنة 2026 في حدود 439,387 مليون دينار تعهدا و379,888 مليون دينار دفعا مقابل 462,741 مليون دينار تعهدا و371,790 مليون دينار دفعا سنة 2025 مسجلة بذلك نسبة تطور لنفقات الدفع بـ2,2%.

***برنامج التعليم العالي والبحث والتكوين والإرشاد الفلاحي:**

يعمل البرنامج على تطوير المعرفة والتجديد للمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي وتحسين الإنتاج والإنتاجية وخلق القيمة المضافة وخلق فرص الاستثمار في التجديد الفلاحي ونقل التكنولوجيا لمعاضدة مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري في رفع تحديات تنمية القطاع الفلاحي.

وقد ضبطت النفقات المخصصة لبرنامج التعليم العالي والبحث والتكوين والارشاد الفلاحي لسنة 2026 في حدود 232,064 مليون دينار دفعا مقابل 229,730 مليون دينار دفعا سنة 2025 أي بنسبة تطور 1%.

***برنامج القيادة والمساندة:**

يحتوي برنامج القيادة والمساندة جملة الوظائف والأنشطة المتعلقة بإدارة وتسيير المهمة والمتمثلة أساسا في القيادة والمساندة والإشراف والمتابعة والتخطيط والدراسات والتقييم وغيرها من أنشطة تتعلق بالحوكمة والنظم المعلوماتية والشؤون العقارية والقانونية والخدمات اللوجستية والشؤون المالية والاقتناءات والشراءات والاتصال وحسن التصرف في الموارد البشرية.

وقد ضبطت نفقات برنامج القيادة والمساندة لسنة 2026 في حدود 230,496 مليون دينار تعهدا و224,085 مليون دينار دفعا مقابل 228,424 مليون دينار تعهدا و217,928 مليون دينار دفعا سنة 2025 أي بنسبة تطور في حدود 2,8% بالنسبة لاعتمادات الدفع

ثانيا: أعمال اللجنتين

عقدت لجنة الفلاحة والأمن الغذائي والمائي والصيد البحري بمجلس نواب الشعب جلسة مشتركة مع لجنة القطاعات الإنتاجية بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم بتاريخ 18 نوفمبر 2025، خصصت للاستماع إلى السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري حول مشروع ميزانية المهمة لسنة 2026.

وفي مستهل الجلسة قدم السيد الوزير بسطة عن سير المنظومات الفلاحية، حيث بلغ انتاج الحبوب خلال موسم 2024-2025 قرابة 20 مليون قنطار أي بزيادة تقدر بنسبة 72 بالمائة مقارنة بالموسم الفارط، وأضاف أن الاستعدادات جارية لبرمجة زراعة 1,145 مليون هكتار من الحبوب بمختلف أصنافها خلال هذا الموسم.

وفيما يخص منظومة التمور فإن التقديرات الأولية لموسم 2025-2026 تبشر بصابة قياسية تبلغ حوالي 404 ألف طن أي بزيادة 16,3 بالمائة مقارنة بالموسم الماضي، وقد تم الترفيع في التمويلات المخصصة للموسم إلى 20 مليون دينار واعداد مشروع منشور لتقديم منحة خزن لـ 30 ألف طن لفائدة الفلاحين.

أما فيما يتعلق بمنظومة القوارص فقد قدرت صابة موسم 2025-2026 بحوالي 376 ألف طن مسجلة تراجعا مقارنة بالموسم الفارط بنسبة 2 بالمائة نتيجة العوامل المناخية خلال فترة الإزهار.

وبالنسبة لمنظومة الألبان أوضح السيد الوزير أن العجز الهيكلي في الإنتاج الوطني مازال متواصلا رغم الانفراج النسبي الذي شهده القطاع، وأنه سيتم في القريب العاجل الانطلاق في تنفيذ البرنامج الوطني لإعادة تكوين القطيع والعمل على المصادقة على مخرجات الاستراتيجية الوطنية للنهوض بمنظومة الألبان في أفق 2035 ومراجعة ميثاق الشراكة بين القطاع العام والخاص ليصبح منصة شاملة تضمن تكاملا حقيقيا بين جميع حلقات المنظومة.

وبخصوص منظومة زيت الزيتون، أشار إلى أن الإنتاج النهائي لموسم 2024-2025 بلغ 340 ألف طن من الزيت، وأن الاستعداد لموسم جني الزيتون 2025-2026 انطلق منذ شهر ماي 2025 مع إقرار جملة من الإجراءات على مستوى الإنتاج والخزن والتمويل والترويج الداخلي والتصدير، وقد تراوحت أسعار الزيت على المستوى الوطني بين 10 و12 دينار للتر، ويتم العمل حاليا على المتابعة الدقيقة للموسم وتفعيل الأليات اللازمة لإنجاحه.

وتم تقديم عرضا حول مشروع ميزانية المهمة لسنة 2026، حيث ضبطت اعتمادات الدفع والمحمولة على ميزانية الدولة في حدود 2400 مليون دينار مقابل 2279,050 مليون دينار مرسمة بقانون المالية لسنة 2025، أي بنسبة تطور تقدر بـ 5,3%.

وتتضمن مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري لسنة 2026 ستة برامج:

1- برنامج الإنتاج الفلاحي والجودة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية،
2- برنامج الصيد البحري وتربية الأحياء المائية،
3- برنامج المياه،
4- برنامج الغابات وتهيئة الأراضي الفلاحية،
5- برنامج التعليم العالي والبحث والتكوين والإرشاد الفلاحي،
6- برنامج القيادة والمساندة.

وتتوزع الميزانية حسب طبيعة النفقات، حيث بلغت نفقات التأجير 681مليون دينار سنة 2026 بتراجع 3 % مقارنة بسنة 2025، في حين ارتفعت نفقات التسيير إلى 44,9 مليون دينار بنسبة 7 %، فيما بلغت جملة نفقات التدخل، العادية والتنموية 947,8 مليون دينار أي بزيادة تقدر بـ 9% كما تطورت نفقات الاستثمار إلى 726,3 مليون دينار أي بزيادة تقدر بـ 9 %، وقد بلغت النفقات ذات الصبغة التنموية المتمثلة في التدخلات التنموية والاستثمار 1589 مليون دينار، بزيادة إجمالية قدرها 9 %مقارنة بسنة 2025.

كما تمّ خلال العرض التطرق لأبرز برامج الدعم والتشجيع، حيث وقع الترفيع في ميزانية ضخ المياه من 28إلى 50 مليون دينار بنسبة زيادة بلغت 79%، وفي ميزانية تكوين المخزون الاحتياطي للبذور من 28 إلى 47 مليون دينار بنسبة زيادة تقدر بـ 68%، وفي ميزانية برنامج التوكيل الصحي من 6 إلى 8 ملايين دينار بنسبة زيادة تقدر بـ 33%، في حين سجّل دعم قطاع الحليب تراجعًا طفيفًا من 85إلى 80 مليون دينار بنسبة زيادة تقدر بـ6%.

وتم التأكيد على أنّ ميزانية سنة 2026 تقوم على أولويات واضحة تتمثل أساسا في دعم قطاع المياه باعتباره القطاع الأكثر حساسية، وتعزيز برامج تهيئة الأراضي الفلاحية والغابات، وترشيد نفقات التأجير والتسيير، ودعم المشاريع التنموية الكبرى، إلى جانب مواصلة العمل على الحد من تأثيرات التغيرات المناخية وتشجيع الطاقات البديلة داخل المنظومة الفلاحية والمائية.

وخلال النقاش، أشار النواب إلى ضعف التواصل بين وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري وممثلي الوظيفة التشريعية، وأكدوا على ضرورة وضع آليات لدفع العمل التشاركي بين الوظيفتين لإيجاد الحلول الكفيلة لتجاوز الإشكاليات التي يعانيها القطاع الفلاحي وخاصة على المستوى الجهوي.

كما تطرقوا إلى تفاقم الصعوبات والتحديات التي يشهدها القطاع في تونس خاصة ما تعلق بكثرة المشاريع التنموية المعطلة، وأكّدوا على ضرورة التنصيص على نسبة تقدم إنجاز هذه المشاريع التنموية ضمن وثيقة مشروع ميزانية المهمة لسنة 2026 والحرص على تقييم التجارب المنجزة لضمان حسن الأداء.

وتقدموا بعدة استفسارات وتوصيات تعلقت أساسا بالصعوبات التي يشهدها قطاع المياه وخاصة الاضطرابات المتكررة في التزود بالماء الصالح للشرب، وشددوا على ضرورة ضمان الحق في الماء كحق دستوري وفقا لمبدأ تحقيق العدالة بين مختلف الجهات والفئات خاصة في ظل تواصل وجود العديد من التجمعات السكنية بالجهات التي لا تزال محرومة من حقها في هذا المرفق العمومي مع ارتفاع تكاليف الربط بشبكات الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه.

وتساءلوا عن خطة الوزارة لمجابهة خطر الشح المائي في صورة تواصل انحباس الأمطار خاصة مع انطلاق موسم الحبوب، واقترحوا إقامة سدود جوفية وتكثيف اعتماد تقنيات الاستمطار الصناعي واستغلال المياه المعالجة، وطالبوا بالعمل على إيجاد حلول للآبار العشوائية المستغلة لإدخالها في مسار التنمية.

كما أكدوا على ضرورة وضع خطة متكاملة لإصلاح شبكة المياه المهترئة الراجعة بالنظر إلى الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه، ودعوا إلى تبسيط اجراءات الحصول على رخص التزود بالماء الصالح للشرب وعدم ربطها برخص البناء والعمل على الاستفادة من التكنولوجيات الحديثة وتركيز عدادات ذكية، وشددوا على ضرورة تسريع مراجعة مجلة المياه وعرضها على أنظار الوظيفة التشريعية.

واستفسروا عن برنامج الوزارة لاستكمال المشاريع المعطلة لإقامة بعض السدود وحفر آبار عميقة خاصة بالنسبة للمشاريع التي تم رصد اعتماداتها ضمن وثيقة مشروع الميزانية، وأشاروا في هذا الإطار إلى الصعوبات التي عاينها السادة النواب خلال الزيارة التي قامت بها لجنة الفلاحة والأمن الغذائي والمائي والصيد البحري إلى ولاية قبلي بتاريخ 24 و 25 أكتوبر 2025 والحالة السيئة التي يشهدها قطاع التمور بسبب نضوب العديد من العيون الجيوحرارية وتأخّر إنجاز الآبار التعويضية وغياب الصيانة والبطء في التدخل لإصلاح الأعطاب المتتالية بسبب تقادم القنوات واهتراء الأنابيب والذي أدى إلى تراجع إنتاج الواحات وتيبّس العديد من أشجار النخيل، هذا بالإضافة إلى اشكالية الواحات الجديدة المنجزة بمجهودات ذاتية للفلاحين والتي توفّر إنتاجا يتميز بجودة عالية يمثل أكثر من 70 بالمائة من إجمالي صابة التمور لهذا الموسم وهو ما يدعو إلى التدخل العاجل لتسوية الوضعية العقارية للأراضي الاشتراكية المقامة عليها والقانونية للآبار التي تغذيها.

وأوصوا بتوفير الإمكانيات المادية واللوجستية للوكالة الوطنية للتنقيب عن المياه لإنجاز الآبار الجيوحرارية في ظل عدم وجود شركات وطنية مختصة في هذا المجال.

ودعوا إلى ضرورة وضع رؤية شاملة وواضحة لإصلاح مختلف منظومات الإنتاج الفلاحي على غرار منظومات التمور وزيت الزيتون والحبوب والقوارص والألبان والأعلاف والتحكم في مسالك التوزيع والتصدي لعمليات الاحتكار والمضاربة والإحاطة بالفلاح في مختلف مراحل الإنتاج والتمويل والتخزين وتسهيل ترويج منتوجه خارج مناطق الإنتاج.

وطالبوا بضرورة الترفيع في خطوط التمويل الخاصة بصغار الفلاحين وتمكينهم من قروض بشروط ميسرة والتسريع في صرف المنح المتأخرة لفائدة الفلاحين ومراجعة مجالات تدخل صندوق الجوائح وتعويض الأضرار الناجمة عن الكوارث الطبيعية.

كما حثوا على تبسيط إجراءات التصدير وتكثيف الحملات الترويجية داخل تونس وخارجها وبعث نقاط بيع قارة من المنتج إلى المستهلك بكامل ولايات الجمهورية والحرص على التواجد في المعارض الدولية مع العمل على تنشيط الدبلوماسية الاقتصادية والانفتاح على أسواق جديدة.

وأشاروا إلى معضلة المسالك الفلاحية، ودعوا إلى ضرورة تسريع تهيئتها بالنظر إلى دورها في تسهيل نشاط الفلاح ونقل منتوجه إلى مراكز الترويج.

ودعوا إلى ضرورة دعم الإدارات الجهوية للفلاحة بالكفاءات والإمكانيات المادية واللوجستية اللازمة وتأمين دورات تكوينية لتأهيل وتأطير العاملين في القطاع الفلاحي وتنمية مهاراتهم.

واستفسروا عن استعدادات الوزارة لتأمين انطلاق موسم الحبوب، مشيرين إلى النقص الحاد في كميات البذور والأسمدة على غرار مادة الأمونيتر والDAP ، ودعوا في هذا الإطار إلى ضرورة وضع خطة للنهوض بدور بعض المؤسسات العمومية الناشطة في هذا المجال على غرار الشركة التعاونية للبذور الممتازة من أجل الحفاظ على البذور الأصلية والمشاتل الوطنية ووضع حدّ للتبعية الغذائية.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة للسيد النائب المحترم السيد أيمن العبيدي، مقرر لجنة القطاعات بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم، فليتفضل.

السيد أيمن العبيدي، مقرر لجنة القطاعات بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا السيد الرئيس،

صباح النور زملائي الأفاضل،

صباح النور السيد الوزير وكافة إطارات الوزارة،

إذن نواصل تلاوة التقرير، حيث شدد النواب على ضرورة تفعيل دور الدواوين الوطنية على غرار الديوان الوطني للحبوب والديوان الوطني للزيت والديوان الوطني للأعلاف والمجمع المهني المشترك للتمور للقيام بدورهم في تعديل السوق وتحقيق التوازن بين العرض والطلب.

هذا، وأشاروا إلى معضلة تقلص القطيع وضرورة مضاعفة الجهود لحماية الثروة الحيوانية والتصدي لعمليات التهريب وتكثيف عمليات التلقيح والوقاية من الأمراض المعدية وتوظيف نتائج البحث العلمي لمجابهة الأمراض المستجدة على مستوى الإنتاج الحيواني ومنها مرض السل واللسان الأزرق وداء الكلب.

كما طالبوا بالمحافظة على قطاع تربية الخيول من خلال إعادة نشاط السباقات بميدان قصر السعيد وتخفيف إجراءات الحجر الصحي بعد تراجع عدد الإصابات بفيروس الالتهاب الرئوي الخيلي وذلك من أجل المحافظة على ديمومة القطاع.

وشددوا على ضرورة وضع استراتيجية واضحة وضبط الاعتمادات الكافية لمكافحة الآفات المستجدة التي تهدد الثروة النباتية ومنها سوسة النخيل والحشرة القرمزية مع أخذ الاحتياطات المسْبَقة للتوقي من آفة "إكزيللا" التي تهدد غابات الزيتون والتي انتشرت في عدد من البلدان المتوسطية.

وأثار النواب اشكالية تراجع مساحة الغابات في تونس جراء الاعتداءات المتكررة على الملك العمومي الغابي، ودعوا إلى ضرورة مكافحة الفساد المستشري في هذا القطاع مع العمل على إعادة هيكلته.

وتطرقوا إلى واقع قطاع الصيد البحري في تونس والاشكاليات التي تعرقل تطوير نشاطه على غرار مسألة التلوث البحري وغياب الرقابة على قطاع تربية الأحياء المائية والوضع المتردي للموانئ، وطالبوا بإعادة تهيئتها وإحداث موانئ جديدة لتقريب الخدمات من المواطن، وشدّدوا على وضع برنامج تأمين وتغطية اجتماعية لفائدة البحارة. كما استفسروا عن آليات توزيع فواضل صندوق الراحة البيولوجية وضرورة توجيهها لفائدة صغار البحارة.

كما أشار النواب إلى أن عدد الخطط المطلوبة ضمن المناظرة الخارجية لانتداب إطارات لوزارة الفلاحة ضعيف مقارنة بالشغورات، بالإضافة إلى اعتماد شروط غير عادلة بين المترشحين.

وأثاروا إشكالية عدم تطبيق مقتضيات القانون عدد 9 لسنة 2025 مؤرخ في 21 ماي 2025 المتعلق بتنظيم عقود الشغل ومنع المناولة في عدد من المصالح الراجعة للوزارة بالنظر ومنها ديوان الأراضي الدولية والإدارة العامة للغابات، ودعوا إلى ضرورة التعجيل بتسوية هذه الوضعيات في كنف احترام القانون.

هذا، وأثار النواب العديد من الإشكاليات ذات البعد المحلي والجهوي في مختلف المجالات المرتبطة بالشأن الفلاحي.

وفي الردود أشار السيد الوزير والوفد المرافق، أنه بالنسبة للإشكاليات المتعلقة بقطاع المياه، فإن الوضع المائي شهد تراجعا خلال هذا الموسم نتيجة ضعف التساقطات، وأشادوا بنجاح السياسة المائية المنتهجة من طرف الوزارة لتأمين التزود بالماء الصالح للشرب وصمودها لمدة خمس سنوات متتالية من الجفاف، كما أكدوا حرص الوزارة على تأمين التزود بالماء الصالح للشرب بكل المناطق.

وأكدوا على تواصل الجهود للنهوض بالثروة المائية من خلال استكمال المشاريع المعطلة ومشاريع تحلية المياه والتشجيع على استغلال المياه المعالجة في ري الأشجار المثمرة والأعلاف، ومواصلة تجربة الاستمطار الصناعي حال توفر الظروف المناخية الملائمة، مشيرين في هذا الإطار إلى نجاح هذه التجربة التي قامت بها الوزارة بالشراكة مع وزارة الدفاع الوطني والمعهد الوطني للرصد الجوي خلال السنة الفارطة.

وعن تعطل مشاريع الآبار الجيوحرارية، أفادوا بأنّ الوزارة ستعمل على تغيير الصبغة القانونية للوكالة الوطنية للتنقيب عن المياه مع توفير الإمكانيات اللوجستية لتمكينها من المشاركة في طلبات العروض المتعلقة بحفر هذا النوع من الآبار.

وحول البطء في إسناد الرخص لحفر آبار جوفية، أشاروا إلى أنّ مطالب الحفر بلغت حوالي 2200 مطلب خلال السنة الماضية، تم الاستجابة إلى قرابة 60 بالمائة منها، بالرغم من نقص الموارد البشرية.

وبخصوص تسوية وضعية الآبار العشوائية، أكدوا بأنّ الوزارة تعمل على إصدار النصوص الترتيبية المتعلقة بالإجراءات التي تضمنها الفصل 81 من قانون المالية لسنة 2025.

وعن مسألة ربط رخص التزود بالماء الصالح للشرب برخص البناء، أفادوا بأنّه يتم العمل بالتنسيق مع وزارة الداخلية لإصدار منشور توضيحي حول هذا الموضوع في اتجاه عدم ربطه برخص البناء مع المحافظة على رخصة القيام بأشغال.

وبالنسبة لارتفاع تكاليف الربط بشبكة الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه، أوضحوا أنّ هذه الكلفة يتم تحديدها حسب المسافة، وسيتم العمل على إعادة النظر في هذه المسألة.

وعن ملفات الفساد، أفادوا بأنّ الوزارة تتعامل بجديّة مع كل الملفات الواردة عليها وإحالتها إلى القضاء للتعهد إن اقتضى الأمر.

هذا، وقدموا توضيحات مفصلة حول مشاريع التزود بمياه الشرب في الجهات التي تم الاستفسار بشأنها من قبل النواب.

وبخصوص دعم منظومات الإنتاج، أشاروا إلى أنّه يتم سنويا تقييم المواسم الفلاحية للوقوف على الإخلالات والعمل على تجاوزها والاستعداد المسبق خاصة خلال مواسم الوفرة.

وأكدوا على مجهودات الوزارة لإعادة هيكلة القطيع وحمايته خاصة من الأمراض المعدية، أما بخصوص قطاع الخيول فقد أفادوا بأنه قريبا ستعود السباقات بميدان قصر السعيد.

وحول حماية الفلاح، أشاروا إلى أنّه تمّ إصدار منشور لتيسير نقل المنتوجات الفلاحية خارج مناطق الإنتاج كما تعهد البنك التونسي للتضامن بتمويل المواسم الفلاحية.

وبخصوص تأمين انطلاق موسم الحبوب، أكدوا وضع كميات كافية من البذور الممتازة (347 ألف قنطار) والعمل على الترفيع في هذه الكميات لتبلغ 514 ألف قنطار إضافة إلى 36 ألف قنطار من الشعير المراقب.

وبالنسبة إلى قطاع التمور، أكدوا أهمية هذا القطاع باعتبار مساهمته الفعالة في تعديل الميزان التجاري وأن الجهود متواصلة للنهوض به.

أما فيما يتعلق بقطاع زيت الزيتون، أوضحوا أنّ الظروف ملائمة لاكتساح أسواق جديدة خاصة مع انخفاض الانتاج في كل من اسبانيا وسوريا وتركيا. وأكّدوا انطلاق الديوان الوطني للزيت في شراء كميات من زيت الزيتون من قبل صغار الفلاحين بسعر قُدّر بـ11,5 مليم للكيلو غرام الواحد من الزيت البكر الرفيع و11 دينار للكيلو غرام الواحد من الزيت البكر، كما أفادوا بأنه تم التخفيف في شروط التصدير.

وبخصوص قطاع الغابات، أشاروا إلى أنّ الاستراتيجية المتبعة تهدف إلى استعادة المنظومات الغابية المتدهورة وتثمين منتجاتها وأنّه يتم العمل على تجاوز النقائص.

وعن قطاع الصيد البحري، أفادوا بأنّ هذا القطاع يتمتع بدعم يتراوح بين 45 و50 بالمائة، وقدّموا معطيات وتفاصيل حول تقدم المشاريع التنموية في هذا المجال في عدد من الجهات.

وبالنسبة لتطبيق القانون عدد 9 لسنة 2025 مؤرخ في 21 ماي 2025 المتعلق بتنظيم عقود الشغل ومنع المناولة، أوضحوا أنّه انطلق العمل في تسوية وضعيات الأعوان في بعض المؤسسات وسيتم تعميمه على بقية المؤسسات الراجعة بالنظر للوزارة.

ثالثا: قرار اللجنتين

وبذلك أنهت لجنتا الفلاحة والأمن الغذائي والمائي والصيد البحري بمجلس نواب الشعب والقطاعات الانتاجية بالمجلس الوطني للجهات والاقاليم النّظر في مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2026.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، نشكر اللجنتين على هذا العمل الهام والجاد والآن نمر إلى النقاش العام في جزئه الأول المتعلق بمداخلات السيدات والسادة أعضاء المجلس الوطني للجهات والأقاليم برئاسة السيد عماد الدربالي رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم، فليتفضل.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

بسم الله الرحمن الرحيم،

أسعد الله صباحكم جميعا بكل خير،

السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري،

السيد كاتب الدولة المكلف بالمياه،

السيدات والسادة إطارات الوزارة المرافقة له،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

الحضور الكريم،

في البداية أتوجه بوافر الشكر والتقدير إلى أعضاء لجنة القطاعات الإنتاجية بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم، وإلى أعضاء لجنة الفلاحة والأمن الغذائي والمائي والصيد البحري بمجلس نواب الشعب على ما قدموه من تقرير هام ودقيق حول ميزانية وزارة الفلاحة وما تضمنه من تشخيص معمق للإشكاليات والتحديات والرهانات المطروحة.

كما يشرفني أن أرحب بالسيد عز الدين بالشيخ، وزير الفلاحة والموارد المائية والسيد حمادي الحبيب، كاتب الدولة المكلف بالمياه وبكافة أعضاء الوفد المرافق له متمنيا لهم كامل التوفيق والسداد في مهامهم الوطنية ولا يفوتني أيضا أن أتقدم بخالص الشكر والثناء للسيدات والسادة نواب البرلمان على جهودهم المخلصة خدمة للشعب وانتصارا لقضاياه العادلة.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

يمثل القطاع الفلاحي العمود الفقري للاقتصاد الوطني وهو أساس سيادة تونس واستقلالها الغذائي غير أن السياسات المتعاقبة التي غابت عنها الرؤية الاستراتيجية والاستثمار الكافي في البنية التحتية الزراعية أدت إلى إضعاف هذا القطاع الحيوي وإفقار الفلاحين الصغار وتحويل البلاد إلى دولة تعتمد بدرجة كبيرة على الاستيراد بما يمس بسيادتها وأمنها الغذائي.

السيد الوزير السيدات والسادة النواب،

إن المرحلة الراهنة تتطلب وضع رؤية إستراتيجية شاملة للقطاع الفلاحي تكون الدولة فيه المحرك الأساسي والمحور الرئيسي للإصلاح، بحيث تعيد للقطاع مكانته كرافعة أساسية للنمو الاقتصادي والسيادة الوطنية ويستلزم ذلك الاستثمار المكثف في البحث العلمي والابتكار الزراعي بما يمكن الفلاحين من اعتماد أساليب إنتاج حديثة وفعالة ويرفع من إنتاجية الأرض ويحسن جودة المحاصيل.

كما ينبغي إعادة هيكلة السياسات الزراعية القائمة بما يضمن الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية وحماية البيئة الزراعية مع تكثيف المراقبة على الأراضي ومواطن الإنتاج لضمان سير العملية الإنتاجية بفعالية وحماية الثروات الوطنية من أي استنزاف أو تلاعب.

كما يجب أن ترتكز هذه الاستراتيجية على تعزيز الأمن الغذائي الوطني بحيث لا تبقى البلاد رهينة للاستيراد، بل قادرة على إنتاج ما يلبي احتياجات شعبها ويتيح إمكانية التصدير بما يسهم في تحقيق النمو الشامل والمستدام.

ويستوجب هذا الاهتمام أيضا توفير حوافز مناسبة للفلاحين ودعم مشاريعهم الصغيرة والمتوسطة وتشجيع الجمعيات التعاونية والنموذجيات الرياضية التي تساهم في تطوير الانتاج وتحسين سبل التسويق أيضا بما يجعل القطاع الفلاحي ركيزة للاقتصاد الوطني ومصدر للأمن الاقتصادي والاجتماعي معا.

هذه الرؤية المتكاملة تجعل من القطاع الفلاحي عنصرا استراتيجيا لا غنى عنه حيث يعكس قدرة الدولة على إدارة مواردها وتحويلها إلى ثروة مستدامة ويجعل من تونس نموذجا يحتذى به في إدارة الزراعة الحديثة وتحقيق الأمن الغذائي والسيادة الاقتصادية والفلاحية في هذا المجال الحيوي.

كما أن الدور المحوري للمجلس الوطني للجهات والأقاليم وللمجالس المحلية والجهوية والإقليمية لا يمكن تجاهله في تنفيذ هذه السياسات لاستعادة مواطن الانتاج من قبضة الرأسمالية الخائنة واعادتها إلى الدولة الوطنية بما يضمن تحقيق التنمية الشاملة وحماية الموارد الوطنية.

وفي هذا الإطار يولي المجلس الوطني للجهات والأقاليم الأهمية اللازمة لقطاع الفلاحة بكافة مجالاته، وسيضمن ذلك في مخطط التنمية 30/26 ليصبح قطاعا إستراتيجيا يساهم في تعزيز السيادة الاقتصادية ويضمن الأمن الغذائي الوطني.

فتونس قادرة بسواعد أبنائها وعقولهم على صناعة المستحيل شرط توحيد الإرادة الوطنية في مواجهة الفساد والمفسدين وبناء نموذج اقتصادي مستقل يحقق السيادة الوطنية ويرسخ الأمن الغذائي ويضمن مستقبل أفضل للأجيال القادمة.

ختاما سيدي الوزير،

السيدات والسادة النواب،

إن ما نخوضه اليوم هو معركة تحرر وطني تتطلب منا العمل الجاد والإرادة الصلبة والتضامن الكامل من أجل وطن حر وشعب سيد على ثرواته. فلنكن جميعا في مستوى هذه المسؤولية الوطنية ولنعبر بتونس نحو بر الأمان والسيادة الكاملة والله ولي التوفيق.

ونمر الآن إلى النقاش العام وأتيح الكلمة الآن للسيد النائب المحترم رياض الدريدي، له أربع دقائق.

السيد رضا الدريدي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بك السيد وزير الفلاحة والوفد المرافق لك،

السيد الوزير، هذه إشكاليات طرحها زملائنا النواب المحليون، سأتحدث عن معتمدية قلعة الأندلس وسيدي ثابت، مشكورين على تتبع إشكاليات الفلاحين، لهم جزيل الشكر كافة المجالس المحلية والجهوية.

السيد الوزير، تعصير المنطقة الفلاحية بالمياه المعالجة ببوحنش برج يوسف وبرج الطويل، الرجاء فتح المحطات ولو مرة في الأسبوع حتى يسقي الفلاحون حيواناتهم ونعرف أنه في السنوات الفارطة خسرنا كثيرا من الثروة الحيوانية، كذلك جهر الأودية وتعبيد المسالك الفلاحية مع تنظيف الأشواك. المطالبة بتكوين فريق ميداني لمتابعة جل الأراضي الفلاحية التي يتم الاستيلاء عليها من قبل أشخاص.

سيدي الوزير، هناك نقص كبير في البذور والأسمدة في قلعة الأندلس وسيدي ثابت وخاصة القمح و" DAP" و"Super45".

سيدي الوزير، هناك مفترق دوراني بمنطقة جباس البرج من معتمدية سيدي ثابت، إشكال كبير في تخصيص هذا المفترق الدوراني وبقي يتراوح بين وزارة النقل وأملاك الدولة والفلاحة حتى تصلهم الحافلة فوزارة النقل موافقة على منحهم حافلة لكن نريد صبغة الأرض.

أربعة مشاريع لتربية الأسماك في قلعة الأندلس ما يقارب 200 هكتار لتربية الأسماك في البحر المكان الذي تم اختياره قريب جدا من الميناء حيث يوجد الصيادون وهناك احتجاجات كبيرة من الصيادين على المكان لذا لا بد من مراجعة اختيار المكان ونحن نطالب بالنظر في مدى التأثيرات البيئية لهذه المشاريع سيدي الوزير.

سيدي الوزير، تراخيص الماء من "SONEDE"، نحن نعرف أن أي لجنة هي سيدة نفسها وقرارها ملزم كيف تقام لجنة في جميع بلديات الجمهورية ثم تعطي تراخيص للمواطنين والشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع الماء ترفض منحه ترخيصا في حين أنها عضو من تلك اللجنة، هذا تناقض في الدولة تناقض كبير ونحن لم نفهم السبب وهذا حق دستوري سواء الماء أو الكهرباء.

السيد الوزير، في المداخلة التي أثرتها مع السيد وزير التجهيز والإسكان وجهت نداء عاجلا إلى السيد رئيس الجمهورية لأنك تعرف أن الفلاحين لا يجدون من أين يأخذون البنزين ولا توجد محطات للتزويد بالوقود في قلعة الأندلس، مشكور السيد رئيس الجمهورية وفي الولاية السيد الوالي، عقدت جلسة منذ يومين للنظر في المقترحات، هناك أشخاص بينوا رغبتهم في الإنجاز لكن الإشكال الكبير سيدي الوزير يكمن في وزارة الفلاحة في تغيير الصبغة ونعرف أن هناك كثيرا من الأراضي ذات الصبغة الفلاحية تغيرت وأصبحت تجارية، هذا موضوع مهم.

سيدي الوزير، عقدت لجنة في الولاية واتفقنا مع السيد الوالي أنه من الآن إلى 15 ديسمبر ستصلكم طلبات في تغيير الصبغة ونرجو ألا تتأخروا في اعطائنا تغيير الصبغة للمستثمرين الذين سيقومون بالمحطتين وبذلك تكون الخدمة للفلاح أولا لأنهم يتنقلون كما قلت إلى معتمديات أخرى ونعرف أنه قانونيا يمنع حمل المازوط أو البنزين في وعاء ونحن نحترم القانون وفلاحو قلعة الأندلس يقولون لك نحترم القانون، لكن حلوا لنا هذا الإشكال.

مشكور السيد الوزير ونشكركم على العمل الذين تقومون به ووزارة الفلاحة هي وزارة سيادية بامتياز.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة الآن للسيد النائب المحترم علي الماجري، له دقيقتان.

السيد علي الماجري

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق،

متى يتم تفعيل مجلة المياه على أرض الواقع ونمر من النصوص إلى التطبيق الفعلي؟

أتحدث اليوم باسم فلاحي ولاية منوبة وبالأخص العروسية البطان، برج التومي، برج العامري، الجديدة، طبربة، تنغار، شواط، المنصورة الزويتينة والحبيبية، مناطق فلاحية مهمة لكنها تعيش مشاكل متراكمة منذ سنوات.

السيد الوزير، أول ما نطلبه هو إصلاح المسالك الفلاحية استعجاليا ليشملوا كامل الولاية، ثانيا جهر الأودية في الجديدة والعروسية والبطان كل شتاء نفس الخوف من الفيضانات وضياع المحصول، ثالثا التحضير لموسم الحبوب نقص الأمونيتر والمشاتل الممتازة يعرقل الإنتاج، نرجو الترفيع في الكميات وتسهيل التراخيص.

سيدي الوزير، أطالب بتسوية وضعية الآبار وإدخالها في إطار قانوني واضح يحفظ حق الفلاح والدولة، كذلك أطالب بتسوية العقارات الفلاحية بمعتمدية الجديدة وغيرها لأن أرض بدون ملكية عقارية تبقى مجمدة. كما نطلب النظر في مديونية الفلاحين التي أصبحت عبئا خانقا يمنعهم من المواصلة ومن أجل تنمية حقيقية

نؤكد على ضرورة إحداث مشاريع فلاحية مندمجة بالمناطق الريفية والجبلية تمكن الفلاح من أدوات الإنتاج.

أما بخصوص الشركات الأهلية، فالشركة الأهلية برج التومي البطان لم تسند لها العقارات منذ زيارة رئيس الجمهورية في 13 أوت 2023، لماذا يتعطل هذا الملف؟

نمر إلى الملف الأراضي الدولية وتحديدا في دفاية الملاحة بطبربة 2300 زيتونة تخضر بـ 25 ألف دينار فقط ونفس الأشخاص يفوزون بالبتة كل سنة، نرجو فتح تحقيق شامل وفي المنطقة السقوية العروسية الشويقي هناك شبهة ونطالب بالاطلاع على تقارير التفقدية وكذلك بقائمة المتابعين الحقيقيين في "les vannes" هناك من انتفع بغير وجه حق والملف للمتابعة.

محطة الضخ بتنغار تعاني من أعطال في الصيانة والمولد الكهربائي والمضخة والفلاح المتضرر المباشر، كما تحتاج المجامع المائية وأعوانها إلى تدخل عاجل لإنقاذها من الانهيار.

إدراج منطقه المحفورة البطان كمنطقة سقوية وشكرا.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة الآن للسيد النائب المحترم بلقاسم نفيص، له أربع دقائق.

السيد بلقاسم نفيص

شكرا سيدي الرئيس،

صباح النور،

مرحبا بالسيد الوزير وبالوفد المرافق لكم،

مرحبا بكل السادة الزملاء،

سيدي الوزير، في البداية أتمنى لكم الشفاء بعد إجراء العملية، إن شاء الله بالشفاء العاجل.

سيدي الوزير، سأتحدث عن تطاوين وعن ركيزة من ركائز الاقتصاد الوطني وهي الفلاحة، لكن للأسف سيدي الوزير لم تهتموا بها كما يجب في ولاية تطاوين. هذه الولاية التي تحتوي على مخزون مائي هام جدا يفي بالحاجة لكل معتمديات الولاية، بل حتى الولايات المجاورة ولعلمك سيدي الوزير، أغلب متساكني هذه الولاية يحتجون يوميا بشكل يكاد يكون رسميا بحكم انقطاع المياه الصالحة للشراب، لست أدري هل أنتم على علم بذلك أم لا؟

الآبار الموجودة في منطقة بئر عمير والتي تبعد تقريبا مسافة 30 كم عن مركز الولاية تفوق نسبة الضخ فيها 56 لترا في الثانية، هذه المعطيات صحيحة سيدي الوزير، ولكن للأسف وزارتكم تغض النظر عن هذه الآبار ولا نعرف السبب وتجلب المياه من محطة التحلية من الزارات التي تبعد عن الولاية 150 كم وهذا تعقيد وإهدار للمال العام. إذا كانت المياه تكفي الولاية سيدي الوزير، لماذا نجلب المياه من مسافة 150 كم وإلى الآن لم يصلهم الماء؟ هذا حله بسيط يتمثل في أنابيب ضخ. إذا لم نقم بالحل الأبسط والأقل كلفة بدل جلب المياه من بعيد ستبقى الأهالي تعاني من العطش، هذا أولا.

سيدي الوزير، بعض معتمديات الولاية لها خصوصيات في المياه المالحة وقد أثبتت الدراسات أن هذه المياه صالحة للزياتين وللصناعة، وأعطت نسبة مهولة في الإنتاج وزراعة الخضروات وزراعة الحبوب وزراعة الأعلاف والرمان، ولكن ما زالت تعلة الرفض بالمياه المالحة وهي 5 فاصل بينما في ولاية مجاورة لولاية تطاوين نسبة الملوحة فيها مقبولة حتى 6 فاصل.

سيدي الوزير، يجب أن نوحد المفاهيم هنا للمواطن ومراجعة هذه المياه لأنها صالحة للاستغلال إذا كان الله أعطانا ترابا صامتا وإذا سقي بالمياه المالحة يصبح جيدا، سيدي الوزير يجب أن ننظر في هذا الأمر.

كذلك سيدي الوزير، إسناد المنح الخاصة بالفلاحين لأنها تبقى مدة طويلة وبعض الفلاحين اشتكوا من المماطلة حتى أنهم شعروا بالندم على بعث مشاريعهم فإذا كانت المنحة تبقى سنة ونصف أو سنتين دون أن تصرف فإن حماسهم لا يدوم، قسط الأموال موجود لديكم فلما لا يتم التسريع في صرفها حتى يتمتع الفلاح بمنحته في وقت وجيز؟

سيدي الوزير، أؤكد لك تأكيدا كاملا أن ولاية تطاوين لها شساعة جغرافية لا نشك فيها، السيارات الموجودة لا تفي بالحاجة، في أي مهمة تحتاج السيارة لقطع 400 كم، لذلك نرجو ألا يتم التعامل معها كبقية الولايات من حيث المسافات، يجب دعم هذه المندوبية بالسيارات.

سيدي الوزير، المندوبية تعج بالعملة وجميعهم ليسوا فنيين كلهم تقريبا من شركة البستنة وجميعهم عملة الحضائر ولا توجد فيها إطارات، يضطر المندوب ورؤساء المصالح لمعاينة المشاريع بأنفسهم وهذا غير مقبول، نرجو أن يتم انتداب فنيين وإطارات لهذه الولاية لأنها فارغة.

سيدي الوزير، هناك مواطنون تحصلوا على رخص حفر الآبار بعمق 100 متر لكنهم في ذلك الوقت لم يتمكنوا من حفر البئر نظرا إلى عدم توفر الإمكانيات وعندما تحسن وضعه أراد تجديد القرار لكن يجب أن يمر على المستوى الوطني وبقي هذا الفلاح يترجى...

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة الآن للسيد النائب المحترم عبد الرؤوف كلاعي له دقيقتان.

إذن الكلمة للسيد النائب المحترم يوسف البرقاوي، تفضل.

السيد يوسف البرقاوي

شكرا سيدي الرئيس،

في البداية نرحب بالسيد الوزير والوفد المرافق له، كل باسمه وصفته،

كما نرحب بالسيدات والسادة نواب المجلسين والسادة الإعلاميين والسادة الحضور،

في البداية السيد الوزير تتواصل المعاناة ويتواصل المسلسل الدرامي الخاص بولاية سليانة التي تفتقر حقيقة إلى بعض الامتيازات والتدخلات العاجلة الفلاحية.

سيدي الوزير، دعني أذكرك أن سليانة ولاية فلاحية بامتياز وليست ولاية فلاحية فقط، بل هي خزان وطني للحبوب ونكافئها بعدم توفير البذور والأسمدة ونحن في موسم زراعي.

تحتل ولاية سليانة المرتبة الثالثة بالرغم من الاجتهادات الخاصة والتعويل على الذات من صغار الفلاحين وكبار الفلاحين. سليانة تحتل المرتبة الثالثة بين سنتي 24 و25 ولديها في معتمدية فقط ما يقارب

700 هكتار لم يتم استغلالها ونعرف أنها كانت موجهة لصغار الفلاحين الأمر بتعويض الأراضي السقوية لم تمكنوهم منها ولا قمتم بزراعتها كان هذا سيؤدي إلى وفرة الإنتاج وبذلك تحتل سليانة مرتبة متقدمة يمكن أن تكون ربما الثانية أو الأولى.

دعني أذكرك أيضا سيدي الوزير أن سليانة تعد إحدى أعمدة الأمن الغذائي في تونس وللحفاظ على هذه القدرة وحمايتها وتطويرها لا بد من حلول عاجلة ومستعجلة مثل إعادة هيكلة الأراضي والاستثمار في البنية التحتية، أيضا يجب حلول عاجلة وآليات لمجابهة التغيرات المناخية والجوية وتعرف قصدي سيدي الوزير بالنسبة لولاية سليانة.

نعرف أن المعتمديات في ولاية سليانة متشابهة كلها مناطق جبلية تضاريسها صعبة فيها مناطق منفرة لسكانها ونعرف أن أهاليها بسطاء يعيشون على أبسط مقومات الحياة وعلى المنتوجات الغابية المتمثلة في التين الشوكي والزقوقو والإكليل، بالنسبة إلى التين الشوكي جاءت الحشرة القرمزية فأكلت الأخضر واليابس وسيادتك تفضلت في جلسة سابقة في المجلس الوطني للجهات والأقاليم وكنت قد أكدت أنه سيتم تعويض هذه الزراعات بزراعات تكون أكثر مناعة لهذه الحشرة.

لكن السيد الوزير يتكرر نفس المسلسل ونفس الإخراج وتتغير البطلة من حشرة قرمزية إلى حشرة اللحاء، سيدي الوزير سأطلعك على صور لجبل سيدي عبد النور حيث توجد مساحات كبيرة من أشجار الصنوبر كنا نسقنا مع منسق جهوي من الفلاحة ومشكور أكد لنا أنه تيبس وهذا من باب الاجتهاد ولا يمكن لومه لأنه ليس اختصاصي أو وفني ويفهم في "les dépassements, les valeurs" أو في الأمراض الجرثومية، بل جاء لإعطاء معلومة لكن سيدي الوزير لدينا "centre de recherche" في الوزارة، لما لا يتدخل لأن الأمر قد يتحول إلى كارثة من سيدي عبد النور يمكن أن تتنقل إلى بقية المعتمديات ثم إلى كامل الولاية وإلى ولايات باجة وزغوان والأسوأ أن تدخل الفلاحة يتمثل في اقتلاع الأشجار وهذا يزيد من انتشار الجرثومة أكثر، يعني كنا نتحدث عن الحشرة القرمزية سنتحدث عن حشرة اللحاء.

غابات وحقول الصنوبر موجودة ونلاحظ نقصا في انتاج الزقوقو في الأسواق المحلية والوطنية وسنتحدث فيما بعد عن منتوج يباع على الصفحات الزرقاء وتتغير حتى قيمته الغذائية ويباع بـ 50 غرام ويوجه لعلاج أمراض الروماتيزم وغيره يعني لن نجده كإنتاج يسوق للاستهلاك. لذا السيد الوزير نرجو منكم التدخل العاجل لأن هذه الحشرة يمكن أن تتوسع وبالتالي يضيع منا اقتصادنا.

سيدي الوزير، بالنسبة إلى المقاسم الفنية نود معرفة من يضع شروط التمتع بها، نحن أن هناك ثلاث وزارات متداخلة وزارة الفلاحة وزارة أملاك الدولة ووزارة المالية، من شروط التمتع بمقسم فني أن يكون أصيل المنطقة نحن نعرف أن أغلب المقاسم الفنية التي توزع في الأرياف والأغلبية ولدوا بالمستشفيات يعني لا أحد أصيل تلك المنطقة يعني هذا الشرط قد يتسبب في خسارة المتمتع لثلاث نقاط.

سوء التصرف أيضا في الأراضي الدولية بما أن جزء من الأراضي غير مهيكلة وتعاني من العشوائية في الاسناد هذا فساد كبير ويقلص من مردود الإنتاج ولدينا ملفات جاهزة ستصلكم إن شاء الله تحتوي على عدد من الضيعات بدون عقود وفيها فساد كبير مثل ضيعة المصير وغيرها يمكن أن ترى أكوام التبن مغطاة بالعلم والمشكل لا يخص ضيعة واحدة، بل ضيعات في سليانة.

في سد رميط غياب هيئة تسييرية تشرف على الصيانة والاستغلال وهذا ما جعله مهملا وتسبب في صعوب التدخل لإزالة الرواسب والتراكمات القديمة

سوالم 7 هو مشروع حفر بئر من المشاريع الحيوية لتزويد معتمدية مكثر بالماء الصالح للشراب، هناك غياب للتسوية العقارية للمسالك المؤدية للمحطات مصنفة كملك عمومي للدولة والمواطنون يسكنون علي هذه المسالك ويرفضون تدخل الفنيين بدعوى أن هذه الأراضي على ملك خاص والمواطن الذي يبحث عن شربة ماء يبقى ضحية. لذا نطلب منك السيد الوزير إدراج هذه المسالك ضمن المسالك العمومية من المياه لتسهيل التدخل القانوني والابتعاد عن كل أشكال المضايقات وأنا كنت شاهد عيان لتمرير شبكة مياه ليتزود السكان بالماء وعلى ملك دولة يمنعها الخواص إلا بتدخل عن طريق السيد الوالي والأمن.

المجامع المائية، أين وصلت تهيئة المناطق السقوية قعفور والعروسة؟ سد واد تاسة سيدي بورويس تمت برمجة هذا السد بين سليانة والكاف، في الكاف هناك مشروع يحمي السد إلا أنه لم يحدث في سليانة.

منطقة انتاج لا يوجد مصانع تحويلية وكل الإنتاج يخرج من الولاية، لما لا يتم برمجة شركات أهلية لتثمين هذه المنتجات في ولاية سليانة؟

أيضا نطالب بالترفيع في منحة الخطر الخاصة بحراس الغابات وهي لا تتجاوز 40 دينار ونتيجة التغيرات المناخية التي عاشتها بلادنا طيلة الخمس سنوات الماضية ما انجر عنه قطع مياه الري على أغلب المجامع ونقص في التزويد، لهذا أغلب الموظفين بالمجامع الذين قضوا أكثر من 15 سنة عمل يجدون أنفسهم في وضعية اجتماعية صعبة، الرجاء التدخل فورا وشكرا.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة الآن إلى السيد النائب المحترم جاب الله بن صالح، له ثمان دقائق.

السيد جاب الله بن صالح

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وكل إطارات الوزارة،

صباح الخير لكل زملائي،

سيدي الوزير، أنا بطبيعتي في مداخلاتي لا أكون متشنجا، بل أكون هادئا لكن سيدي الوزير لا نحب أن نصل إلى أن نمس الكفاءات في الدولة من مديرين عامين، أي لا نحب أن نمسهم بقلة الكفاءة أو ما شابه ذلك.

أولا سيدي الرئيس، التقرير الذي أعدته اللجنتان فيه مغالطة سيدي الوزير، أنا كنت حاضرا في اللجنة المشتركة للفلاحة مع السيد وزير الفلاحة بما أني أنتمي إلى القطاعات الإنتاجية وأنا نائب عن ولاية قبلي السيد الوزير لم يتكلم عن التمور ولم يتكلم عن القوارص وفي اللجنة كتبوا أنه تكلم عن القوارص والتمور وهذا لم يقع ومداخلتي مسجلة، كانت مداخلة مقتضبة وتكلم فقط عن الحبوب وعن زيت الزيتون ولم يتكلم لا عن القوارص ولا عن التمور. هذا أولا وهذه الملاحظة تفطنت لها الآن لم أكن على علم بها.

ثانيا سيدي الرئيس، أخذت ثماني دقائق فيها دقيقتين من السيد محسن بن سالم ودقيقتين من السيد فتحي معالي ودقيقتين من السيد ناجي عبد المؤمن، زميلان من ولاية قبلي وزميل من ولاية توزر لأن لدينا نفس المشاكل التي تهمنا وخاصة أنني سأتحدث فقط عن التمور.

كنت قد تواصلت معكم مرتين أو ثلاث مرات السيد الوزير بخصوص التمور ولم نجد أي تجاوب الموسم ما زال نفسه والحالة تسير إلى الأسوأ ولم نجد أي تقدم. نريد أن نعرف من السيد الوزير وطالبته بالتدخل السريع في اللجنة المشتركة وطلبت منه حلا سريعا ومع ذلك لم نجد أي تجاوب يعني الفلاح يوميا يكلمني وأنا أتكلم معك سيدي الوزير بصوت جميع الفلاحين بولاية قبلي وأكرر القول أنني لا أريد التشنج، بل أريد أن أكون هادئا في مداخلتي لأن الصراخ لا يبلغ المعلومة إنما بالهدوء نبلغ المعلومة. لم يحصل تدخل سريع ولم تحاولوا انقاذ الموسم ولم تقدموا لنا في اللجنة المخطط الذي سينجز لا المخطط البعيد ولا المخطط القريب.

سيدي الوزير، هذا المخطط الجهوي لولاية قبلي الذي وضعه أعضاء المجالس الجهوية والمحلية يعني أهل الاختصاص وأهل الميدان يطالبونك بسوق وديوان تمور، المغالطات السيد الوزير التي تأتيك من أطراف أخرى تعلمك أن مطلب قبلي الأساسي هو الماء في حين أنني ابن قبلي وفلاح وقبلي ليست منطقة حمراء والماء موجود وليس لديها أي مشكلة في الماء، قلت لك إن إشكاليتنا الوحيدة هي ترويج منتوجنا الأساسي فهذا يمس قوت الشعب.

سيدي الوزير، إذا لم نجد حلا سريعا فستتحول إلى مشكلة كبيرة جدا فالجوع قاسٍ وأنت تعلم أن قبلي وتوزر كانوا يلقبونهما بالخليج، لماذا الخليج؟ لأنهما لم تمدا يديهما للدولة ولم تحتاجا يوما للدولة، بل بالعكس كانتا تساعدان الدولة فالزكاة التي تخرج من ولاية قبلي أو من ولاية توزر ستجدها بالمليارات سيدي الوزير يعني الأساس هو التمور ونحن نركز على ديوان التمور.

والله لو تواصلت الجلسة إلى الخامسة صباحا فسأبقى معك لأعرف الإجابة التي ستصل إلى فلاحي ولاية قبلي الذين يتابعونك الآن، هل هناك ديوان تمور أم لا لكي يحسم الأمر؟ إذا توفر ديوان تمور فسنواصل في إنتاج التمور وإلا سنغير نشاطنا ونزرع شيئا آخر يمكن أن نزرع الحبوب فنحن أيضا لدينا الحبوب، ولكننا نشكو من قلة الأمطار لهذا لا نزرع الحبوب.

سيدي الوزير، إنني أنتظر إجابة صريحة سوق وديوان للتمور، أعطنا قرار إحداث لا أقول لك السنة القادمة، ولكن على الأقل قرار إحداث ديوان تمور حتى يطمئن الفلاحين فالمستقبل مظلم بالنسبة للفلاح القبلاوي.

كذلك سيدي الوزير، صندوق الجوائح غير مفعل في قبلي، مررنا بخمس أو ست سنوات وهذا قضاء وقدر لكن هذه السنة هناك أطراف أخرى هي التي تتحكم وهي التي سيرت الموسم للأسوأ وليس ذلك من الله سبحانه وتعالى يعني يجب على الدولة أن تبين قيمتها وقدراتها وتقف معنا.

قلت لك أنني سأوجه كلامي في الجلسة العامة إلى السيد رئيس الجمهورية، السيد رئيس الجمهورية نحن البناء القاعدي الخاص بك، لا يوجد اشكال إذا خصصت كل جلسة لكل إقليم وكل إقليم لديه منتوج خاص، استمع لنا كنواب المجلس الوطني وسنعطيك الحلول لأن الحلول لا توجد فقط عند المسؤول، بل توجد أيضا عندنا وهي كفيلة بإنقاذنا وإنقاذ ولاية قبلي، نجتمع معك السيد رئيس الجمهورية وندرس الوضع ونعطيك حلولا ونضع القطار على السكة.

جانب آخر سيدي الوزير وهو التوسعات، قلنا أن التوسعات تساهم مساهمة كبيرة في التمور وإذا لم نوليها الاهتمام الجيد فسنضيعها، نريد أن تكون في إطار الدولة حتى يستطيع الفلاح أن يتمتع بقروض وتجهيزات يعني تفتح للفلاح آفاق إذا كانت مهيكلة وتحت إطار الدولة فيستطيع الفلاح أن يعول على نفسه.

كذلك بالنسبة إلى الآبار سيدي الوزير، هناك آبار تنقصها تجهيزات وصيانة، نطلب نظرة من الوزارة لهذه الآبار التي فيها عدة إشكاليات فهناك آبار توقفت عن الضخ وآبار تعمل وتتوقف وآبار في فصل الصيف يبتعد عنها الماء يعني يجب تغيير المضخات بأخرى أقوى، هذا كله بالنسبة إلى المياه سيدي الوزير.

وأعيد القول أنني أنتظر إجابتك، جميع مواطني قبلي اليوم ينتظرون مداخلتي وسأعطيهم اجابتك وإذا لم تجب سأعلمهم أن السيد الوزير ألغى ولم يجب، أنا هنا مبلغ أنقل صوت الفلاح سواء استجبت أم لم تستجب مرحبا بك، إذا استجبت فشكرا على الاستجابة وإذا لم تستجب فلدينا رئيس الجمهورية وإذا لم يستجب أيضا فالشعب حينها سيكون حرا في تصرفاته لأنني قلت لك إذا أردت أن تمسنا من قوتنا قم بالمساس بمنتوجنا الأساسي في ولاية قبلي.

وأعيد القول لك إذا قالت لك أطراف أن مشكلة قبلي تكمن في الماء فهذا غير صحيح، اشكالياتنا هي ديوان التمور وسوق التمور ومراقبة جيدة، على فكرة السيد الوزير المندوب الجهوي للتجارة والسيد الوالي والداخلية قاموا بمراقبة، ولكن لم يتغير شيئا "اللي يسرق يغلب اللي يحاجي" لكن إذا كانت الدولة هي الفارضة أتصور أن الأمور ستكون على ما يرام إن شاء الله.

نريدكم أن تفعلوا دوركم ونتمنى لكم التوفيق وكما قلت لك سيدي الوزير أنا أنتظر الإجابة. شكرا.

السيد يوسف البرقاوي، نائب رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا السيد النائب، أحيل الكلمة إلى السيد النائب المحترم مراد البرقاوي، له من التوقيت دقيقتان فليتفضل.

السيد مراد البرقاوي

السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الفلاحة وكافة إطارات الوزارة،

شكرا على المجهودات المبذولة من سيادتكم،

سيدي الوزير، لدي بعض المواضيع الحارقة بالجهة ولاية القيروان تتطلب التدخل العاجل من بين بعض هذه المواضيع إعادة هيكلة الأراضي الدولية بكل من منزل مهيري ونصر الله وتسوية وضعية العملة.

سيدي الوزير، نحن على هذه الوضعية منذ اثنتي عشرة سنة ولم يعد الأمر يحتمل الانتظار لذلك يجب إيجاد حلول عاجلة فالوعود والكلام لم يعودا يجديان نفعا وقد طلبت من سيادتكم ومن السيد وزير أملاك الدولة أن تقوموا بزيارة لنا ومرحبا بكم سيدي الوزير لتشاهدوا الحقيقة على أرض الميدان.

النقطة الثانية تهم قطاع المياه فالعديد من المناطق لا تتمتع بحقها الدستوري في الماء الصالح للشراب في معظم المعتمديات مثل منزل المهيري، عين جلولة، السبيخة ونصر الله وغيرها من المعتمديات، كما نطالب بالتدخل العاجل لإصلاح العطب الحاصل لتزويد منطقة منزل المهيري بالماء الصالح للشراب وكذلك منطقة العزايزة وأولاد خلف الله.

كما نطالب بالإحالة الاستثنائية والاستعجالية لشبكة أولاد عمر إلى الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه وربط منطقة هنشير المستيري من منزل المهيري بالماء الصالح للشراب فماء الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه ليست بعيدة وهذا الأمر يتطلب تدخلا عاجلا إذ أن أكثر من ثمانين عائلة لا يتوفر لديها ماء صالح للشراب.

كذلك نطالب بتكثيف المناطق السقوية للحد من الحفر العشوائي وإحداث بحيرات جبلية بمنطقة الجواودة مثلا وأولاد عبد الله الصعانية وعين جلولة وعمادة المنارة من معتمدية نصر الله.

سيدي الوزير، كذلك تهيئة بحيرة الدخيلة من معتمدية نصر الله هذه البحيرة جيدة وتتطلب تدخلكم وقد زرتها وعاينت وضعها...

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

واصل فكرتك بإيجاز.

السيد مراد البرقاوي

السيد الوزير، لما لا إحداث إدارة عامة للمناطق السقوية؟

بالنسبة إلى المساكن الفلاحية فحدث ولا حرج سيدي الوزير والأمر يتطلب تدخلا عاجلا فمناطقنا كلها ريفية وفلاحية وتحتاج إلى تدخل عاجل دون أن أذكر أي منطقة بكل الجهات الداخلية التابعة لمعتمديات ولاية القيروان، حفرية إضافية للمنطقة السقوية بسيسب وعين مرة نظرا لعدم توفر الماء من سد نهانة وشكرا على المجهودات المبذولة كما نشكر كل السلط الجهوية والمحلية.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد النائب المحترم أكرم بن سالم، له من التوقيت دقيقتان، فليتفضل.

السيد أكرم بن سالم

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وكل الزملاء،

سيدي الوزير، نحن نكنّ لكم كل الاحترام والتقدير لشخصكم الكريم وهذا لا نقاش فيه لكن نحن اليوم سنتحدث عن أدائكم وسنتحدث عن دور وزارتكم في عهدكم المجيد، لن أنتقد أداءك في تعاملك مع ولاية المهدية لأن المهدية سبق أن تحدثنا عنها في أكثر من مرة بأنها بدون مندوب وأنه لدينا مندوب مكلف لكن تم عزل المندوب المكلف وتعيين مندوب مكلف ونحن نشكركم على ذلك ولن أحدثك عن نقص الأطباء البياطرة لدي في شربان إدارة محلية خلية إرشاد فلاحي بدون رئيس وغيره من النقائص.

سيدي الوزير، اليوم سأحدثك عن الفلاحة التونسية التي تضررت في عهدك والله العظيم دون مبالغة إن الشعب التونسي غير راض عنكم عندما تكون هنا في مجلس نواب الشعب فإنك تكون مع أشخاص يمثلون الشعب وإن الشعب غير راض عنك ويطالبونك بترك الوزارة مع كامل احتراماتنا لشخصك الكريم، فإن وزارتكم اليوم تحارب الفلاح التونسي وتحارب المربي التونسي وبصدد محاربة منظومة غذائية تونسية لقد ألغيتم كل شيء ورفعتم في أسعار كل المواد وحطمتم كل شيء.

نظرا إلى ضيق الوقت سيدي الرئيس أطلب منك بعض الثواني الإضافية، سأركز على منظومة الحليب سيدي الوزير، لقد حدثناكم عن هذه المنظومة وتم بعث صندوق في السنة الماضية لتنمية القطيع لكنه لم يقع تفعيله لأن سيادتك لا تقوم بالتنسيق مع وزارة المالية، أين الخلل هذا لا يعنيني، في المنظومة بأكملها رئاسة الحكومة في شخصك أو في شخص السيدة وزيرة المالية لا أدري من قصر في تفعيل هذا الخط بالرغم من أن هذا الخط وهذا الصندوق عندما تم بعثه انتقدناكم...

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

واصل الفكرة بإيجاز.

السيد أكرم بن سالم

ليس هذا الحل يجب إعادة النظر في المنظومة كاملة منظومة الأعلاف وفي منظومة دعم الحليب، اليوم أنتم تعطون أموال التونسيين وقوت التونسيين وتعطون دعم التونسيين للشركات الخاصة التي لديها موارد مالية كبيرة، هذا الدعم يمنح لمصنعي الحليب وهؤلاء يستغلون الحليب المدعم في صناعة الحليب الأحمر المعالج والزبدة وما إلى ذلك وأنتم تعلمون ذلك وقد وصلتكم مراسلات في هذا الشأن لكنكم لا تتحركون أنتم تحقرون الفلاح وتقدمون له دعم بـ 300 فرنك "et n'importe quoi" والبقية ينتفعون بالمليارات كل سنة، هل هذا حرام أم حلال؟

مراجعة الآبار العشوائية، طلبنا منكم ذلك وقدمنا لكم خطة أنتم تحاربون الفلاح التونسي وتمنعونه من زراعة أرضه وألف نقطة ونقطة ونقطة وأنت لا تعمل وأنتم لا تقدمون شيئا، أين المجلة المائية؟ أين المجامع المائية؟ أين القانون المنظم للمجامع المائية؟ أين خطة الإنقاذ؟ أين كل ذلك؟ ماذا قدمتم...

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد النائب المحترم إبراهيم هاني، له من التوقيت أربع دقائق، فليتفضل.

السيد إبراهيم هاني

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

سيدي الوزير، اليوم سأتحدث بحرقة عن فلاح القيروان، بعد ما تعب وشقي وسهر الليالي ووصل للصابة لكن الدولة أو بالأحرى وزارة الفلاحة ووزارة التجارة تخلت عنه. لماذا سيدي الوزير عندما يرزقنا الله بصابة ويكون لدينا وفرة في الإنتاج نتوقف جميعا سواء في قطاع الزيتون أو قطاع الحبوب أو قطاع التمور أو قطاع القوارص؟ الدولة الوحيدة التي تعقد جلسة بعد جلسة مع مرسوم ومع كذا، ولكن بعد ذلك لا نجد أي تغيير فالجلسات التي تعقد بدون جدوى وفي النهاية نجد حق الفلاح مهضوما ونجد الفلاح الحلقة الضعيفة. حاليا في ولاية القيروان قبل أن يقول لك صباح الخير يسألك عن سعر "الباز" اليوم كم أي كم ثمن الكلغ من الزيت؟ فالفلاح سددت له ضربتان متتاليتان السنة الماضية وهذه السنة وقد عقدنا جلسة في 74 وكانت جلسة مثمرة إلى غير ذلك لكن هذه الجلسة لم تجد نفعا.

سيدي الوزير، سيضطر الفلاح للاستغناء عن غراسة الزيتون ويغير زراعته بزراعة التين الذي سعره على الأقل 30 دينار بما أن الزيت لم يعد يجلب له مداخيل جيدة ماذا سيفعل به؟

سيدي الوزير، نقطة أخرى تتعلق بمنحة دعم الجرارات الفلاحية، مارتون وكم وهائل من الوثائق يطلب منه إحضارها وبعد ذلك يطلب منه تقديم نتيجة تحليل الماء ووثيقة بخصوص تحليل التربة وبعد ذلك تكون الإجابة أن البئر موجود في منطقة حمراء إلى أن يفوت أجل إسناد المنحة ويخسرها الفلاح.

سيدي الوزير، الماء الصالح للشراب، أغلب أرياف معتمديات القيروان بدون ماء صالح للشراب، الماء السقوي سيدي الوزير هناك العديد من الآبار العميقة المعطلة إلى حد الآن مثل بئر العبقات، الكبارة، نصر الله، والقصور 1 والقصور 2 عمادة القصور الشراردة، البئر العميقة دوار بودبوس بالسبيخة هناك مشاكل عديدة سيدي الوزير بخصوص الماء الصالح للشراب مع العلم أن هناك 5 شركات للمياه المعدنية في القيروان وأغلب الأرياف لا يوجد بها ماء، فأين العدالة الاجتماعية التي تتحدثون عنها؟ خمس شركات تنتفع بالمياه بينما الريف لا يوجد به ماء متسكاني الريف عطشى.

سيدي الوزير، نقطة أخرى تتعلق بمادة المرجين التي ما زلنا نعاني منها إلى الآن لم تجدوا لها الحل مع أنه عندما قدمنا لكم الحل لم نجد تجاوبا منكم وتم عقد جلسة في وزارتكم بخصوصه في 25 جويلية 2025، ولكن هذا المشروع إلى حد الآن لم ير النور وهذا المشروع يتمثل في تثمين نفايات المرجين الصادرة عن معاصر زيت الزيتون الموجودة بمعتمدية بوحجلة والشراردة وذلك بتحويلها من مادة مضرة بالمحيط والمائدة المائية إلى سماد عضوي صالح للتسميد لمختلف الزراعات بالإضافة إلى إنتاج ماء صالح للاستعمال.

المواد الأولية 270 ألف طن من مادة المرجين السائل المتأتية من معاصر الزيتون المتواجدة بمعتمدية الشراردة وببوحجلة من ولاية القيروان، تركيبة المشروع يتكون المشروع من ثلاث وحدات متكاملة: مصب مراقب للمرجين ووحدة لمعالجة مياه المرجين ووحدة لإنتاج السماد العضوي، المنتوج مياه معالجة مطابقة للمواصفات التونسية، لذلك عندما نجد الماء وكما تعرفون لدينا شح مائي ونعاني من نقص في التساقطات ونجد بديلا آخر للماء لا يتم الموافقة على المشروع، مياه الري وصالحة لاستعمالها وسماد عضوي عالي الجودة يستعمل في مختلف الزراعات وفق المعايير الصحية للبلاد التونسية.

باعثي المشروع أصحاب المعاصر: هي شركة...

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

واصل الفكرة بإيجاز.

السيد إبراهيم هاني

كلفة المشروع حوالي 3,5مليون دينار والمشروع ذو مردودية عالية وله أهمية كبيرة من الناحية البيئية.

سيدي الوزير، هذا المشروع موجود لديكم وتم عقد جلسة بخصوصه، ولكن إلى حد الآن لا يوجد شيء لو تمت الموافقة على المشروع لتم حل مشكل المرجين بجذوره، بل بالعكس يتم جلب مادة المرجين من ولايات أخرى لتثمينها.

سيدي الوزير، عند ما تجدون مشروعا مثل هذا لماذا يتم تعطيله؟ هل أصبحتم ضد المواطن أو ماذا؟ ضد البيئة؟ ضد الدولة؟ نريد أن نفهم...

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد النائب المحترم عماد الشتاوي، له ست دقائق فليتفضل.

السيد عماد الشتاوي

مرحبا بك سيدي الوزير، ومرحبا بوفدكم المرافق،

أرجو منكم أن يتسع صدركم للقليل من النقد البناء.

سيدي الوزير، سأبدأ بالمعضلة الوطنية الكبرى في تونس ألا وهي شركة استغلال وتوزيع المياه إن "SONEDE" اليوم ليست شركة فقط لتوزيع المياه، بل جهاز تنفس اصطناعي لدولة عطشى وتكاد تختنق فالأرقام لديكم مفزعة. فاقد مائي يقارب 34% من جملة المياه الموزعة أي ما يعادل 250 مليون متر مكعب أكثر من 58% من الشبكة عمرها يتجاوز 45 سنة و2200 كم من الأنابيب يجب تغييرها فورا، ميزانية الاستثمار ضعيفة مقارنة بما تحتاجه.

نحن أمام نزيف مفتوح، نزيف لا يمكن تفسيره بالطقس أو بالتغيير المناخي، بل بالقرارات التي اتخذت "SONEDE" تدار اليوم كجهاز منهك أكثر من 40% من الإطارات أحيلوا أو سيحالون على التقاعد خلال الأربع سنوات القادمة دون برامج تعويضية أو خبرة، عدد الأعوان الميدانيين أقل من 35%مما يحتاجه التدخل اليومي محطات الضخ تشتغل فوق طاقتها، كل هذا يجعل الأعطاب تتضاعف من 18 ألف عطب سنويا قبل عشر سنوات إلى أكثر من 42 ألف عطب اليوم، هذه ليست مجرد تفاصيل تقنية إنها علامات انهيار صامت.

تعطل مشاريع تجديد الشبكات بسبب صفقات معطلة، أجهزة قياس لم تحدث منذ التسعينات، غياب تام للتنافسية نفس المزودين نفس الشركات نفس الدوائر التي تتحكم في المشاريع الكبرى، هنا يكمن لب المشكلة شركات محدودة العدد تستحوذ على الصفقات وغابت المنافسة حتى صار البعض يتحكم في الأسعار وفي آجال التوريد بينما تدفع الدولة الثمن.

إذن لا بد من حلول صريحة لا شعارات خطة تجديد عاجلة للشبكات إن تغيير 2000 كم خلال ثلاث سنوات وربط التمويل بآليات رقابة مستقلة مع فتح صفقات دوليا لضمان التنافس تقليص الفاقد إلى 20% فقط عبر استخدام عدادات ذكية مراقبة رقمية صيانة استباقية بذلك تستعيد تونس 130 مليون متر مكعب سنويا.

تحرير "SONEDE" من البيروقراطية، خلق وحدات تدخل سريع، رفع القيود الإدارية التي تجعل إصلاح العطب بسيط يستغرق أسبوعا، دمج الطاقة المتجددة في الضخ للتقليل من الكلفة فالإصلاح ليس خيارا إنه الحل الأخير قبل العطش الكبير.

سيدي الوزير، نقطة مضيئة في وزارتكم وهي الديوان الوطني للأعلاف والقائمين عليه نقطة إيجابية خاصة وأنه يوفر أعلاف مركبة بأسعار مقبولة وفي متناول صغار الفلاحين ويعمل كذلك على تلبية طلبات العديد من الضيعات الدولية.

سيدي الوزير، إننا في الإقليم الخامس ننتظر انطلاق مشروع سمعنا ببعض عناصره في المنطقة وهو تكثيف إنتاج الفصة القابسية وتحويلها لقوالب لمقاومة ندرة الأعلاف الخضراء خاصة خلال فترات الجفاف فالرجاء منكم توفير كل الإمكانيات لتحقيق الهدف المنشود وتجسيد الفكرة وهي استراتيجية تدعم ديمومة الإنتاج الحيواني والفلاحي بصفة أشمل.

سيدي الوزير، ميناء الصيد البحري بمعتمدية غنوش قابس، الوعود كثيرة والتفعيل غير موجود، أرجو من جنابكم إيلاء هذا الموضوع الاهتمام الكافي.

ملف الجمعيات المائية في ولاية قابس، لقد استنزفت كل الحلول من أجل إقناع صغار الفلاحين بالتشبث بأرضهم، الغلاء الفاحش

لتكلفة الري الذي يصل عند بعض الجمعيات إلى 20 دينار الساعة مقابل 30 لتر في الثانية زد على ذلك غلاء الأدوية وعدم فعاليتها.

الأراضي الفلاحية الخصبة في الولاية، تشتت الملكية بها بين الورثة حتى عمت ظاهرة البيع وتحولت من عقارات فلاحية إلى عقارات بناء تباع بالمتر بالرغم من كل القوانين التي تضبط هذه الحالة.

الواحة في معتمدية الحامة كأنها هيروشيما أو ناكا زاكي، وددت لو أحضرت صورا لكم كي تتضح الرؤية، إنكم سيدي الوزير تتحملون الجزء الأكبر من المسؤولية فيما حدث للواحة، 250 لتر ثانية من مياه الحمامات في الصرف الصحي، بقايا المشاريع الجو حرارية اهتراء القنوات، كل هذه العوامل ساهمت في جريمة اندثار الواحة أمام صمت وزارتكم.

في العديد من المناسبات دعوتكم لزيارة الحامة والوقوف على مشكل المياه، لكن دون استجابة الواحة في الحامة بالنسبة إلى "الحوامية" ليست فلاحة، بل هي هوية وذاكرة وتاريخ وثقافة واقتصاد. ملف المياه المهدورة في الحامة يجب أن يتوقف ويجب أن يصنف كملف فساد، أغلب "الحوامية" متفقين على هذا التوصيف.

وأخيرا وفقكم ووفقنا الله لما فيه خير هذه البلاد، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

مشكور وأحيل الكلمة إلى السيد النائب المحترم بلال السعيدي، له من التوقيت ست دقائق، فليتفضل.

السيد بلال السعيدي

بسم الله الرحمن الرحيم،

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وكافة الإدارات المرافقة له،

سيدي الكريم، سأبدأ بلا مقدمات ولا مجاملات ولا كلمات ناعمة، أدخل مباشرة معكم في صلب الموضوع.

قطاع الفلاحة اليوم في ولاية المنستير ينهار يوما بعد يوم ويتجه نحو الإفلاس والسبب ليس الجفاف وليس تغير المناخ السبب هو وزارة الفلاحة نفسها.

سيدي الكريم، عندما تقطع مياه الري على الفلاح في الساحلين، في الوردانين، في بنبلة، في المكنين، في البقالطة، في طبلبة وعندما تتحول الضيعات إلى أراض بيضاء وجرداء والغراسات إلى هياكل ميتة فهذه ليست أزمة إدارة مياه، هذه كارثة موقعة باسم وزارتكم، الفلاح اليوم يقف في وجه العاصفة وحده لا ماء، لا خطط، لا تواصل ولا حضور لوزارتكم وأنتم سيدي الكريم تصرون على التعامل مع المسألة وكأنها خلل عابر وكأن الأمن الغذائي رفاهية يمكن تأجيلها. لا يا سيدي الوزير، أنتم تتركون الأمن الغذائي للبلاد يسقط وتتركون أسواق الخضر بدون عرض وتتركون آلاف العائلات تواجه الإفلاس. لقد خاطبناكم سابقا ونبهناكم بخطورة الوضع، ولكن لا حياة لمن تنادي، لكننا اليوم سنقول لكم بأكثر وضوح حين يقطع الماء عن الفلاح فالأمر ليس قرارا تقنيا، بل حكم بالإعدام عن الإنتاج الوطني، حكم بالإعدام على الموسم على الأسعار على قدرة المواطن على ملئ قمته وهذا الحكم صادر عن وزارتكم.

سيدي الكريم، كيف تفسرون لفلاح يشتغل 12 ساعة في اليوم أن الدولة قررت أن تتركه للعطش؟ كيف تقنعونه بأن الأرض التي ورثها أب عن جد ستترك للعطش لأنها مجرد ظروف؟ كيف تطلبون منه أن يستثمر أن ينتج وأن يبقى في أرضه وأنتم لم توفر له الحد الأدنى من مياه الري؟ اليوم ننتظر منكم إجابة واضحة وصريحة ودقيقة وخارطة الطريق حول موضوع قطع مياه الري عن الولاية المتواصل منذ ثلاث سنوات.

سيدي الكريم، نمر الآن إلى موضوع الأعلاف، لقد تحدثت وزارتكم كثيرا عن إصلاح المنظومة، لكن الواقع اليوم يصرخ بصوت أعلى لكل بياناتكم، مربى الماشية في ولايتنا يعيشون اليوم حالة اختناق حقيقية، حالة انهيار أثرت على قطيعنا من المواشي، ولايتنا ليست بها مساحات رعوية شاسعة وهذا معلوم منذ عقود ومع ذلك تصر وزارتكم على تزويد الجهة بحصة هزيلة جدا من مادتي الشعير والسداري، حصة لا تحترم حتى الحد الأدنى لمقومات ديمومة القطيع واليوم ومع الجفاف نطالب بحق المربين، نطالب برفع حصة الولاية، فلا يعقل أن نحمل المربي كلفة الظروف المناخية ثم نضيف له كلفة تقصير إداري من وزارتكم.

المربي اليوم يقطع عدة كيلومترات مستأجرا وسيلة نقل وعندما يصل إلى النيابة تعطى له كمية هزيلة بحجة "مفماش، معندناش" ثم يقال له "عد بعد يومين" وهو يعلم وأنتم تعلمون أيضا أن تكلفة النقل أغلى من العلف نفسه، فيتخلى المربي مجبرا عن حقه ثم تباع حصته لاحقا بأسعار مضاعفة وفي مسالك غير قانونية، هذه ليست مجرد ممارسات فردية، هذه منظومة فساد صامتة تنهك المربي وتدمر الدورة الإنتاجية وهذه المنظومة لن تفتح إلا بقرار سياسي شجاع من طرفكم من وزارتكم وسأمدكم بعد حين بأسماء بعض هذه النيابات. اليوم نطالب بفتح ملف نيابات الأعلاف بكل جرأة على مستوى ولايات المنستير وبمحاسبة كل من يتلاعب بقوت المربيين وإن استمر الوضع كما هو عليه فلن نتحدث قريبا عن أزمة أعلاف، بل عن انهيار شامل للقطيع وما يعنيه ذلك من تهديد مباشر لأمننا الغذائي الوطني.

ختاما، في المنستير الفلاحة تستغيث وقطيع المواشي يختفي تدريجيا أمام أعيننا والفلاح يقف عاجزا يشاهد ثروة سنوات تتبخر بسبب نقص الأعلاف وسوء التوزيع وغياب الرقابة، هذه ليست خسارة اقتصادية فقط، هذه خسارة روح المكان وعمود المجتمع، هذه صرخة حياة لإنقاذ الفلاحة في ولاية المنستير وصرخة لإنقاذ قطيع المواشي قبل أن يدخل فعلا في مرحلة الاندثار، أنقذوا من فضلكم ما تبقى، أعيدوا الماء، أعيدوا الماء، أعيدوا الماء، أعيدوا العلف، ارفعوا حصة الولاية من نصيبها في العلفة، أعيدوا الثقة للفلاح قبل أن نصل إلى يوم لن ينفع فيه الدم.

اليوم ننتظر منكم سيدي الوزير إجابة ضافية حول موضوع تزويد الولاية بالمياه، ولكن السيد الوزير إن لم تحصل على إجابة وإن عجزتم عن الحل فالاستقالة هي الحل وشكرا لكم.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد النائب المحترم لطفي الطاهر، له من التوقيت ست دقائق، فليتفضل.

السيد لطفي الطاهر

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير،

مرحبا بالوفد الموفق له،

سيدي الوزير، الماء الصالح للشراب حق دستوري، لكن اليوم لا زال هناك مواطنون لا يتمتعون بهذا الحق، أتحدث عن متساكني بعض مناطق من ولاية سليانة، كما أن اليوم المواطن يفرح حين يفتح الحنفية ويجد بها الماء، أصبحنا نفرح في سليانة المدينة وسليانة الجنوبية وفي برقو وغيرها لذلك يجب إيجاد حلول سريعة وحينية.

سيدي الوزير، اليوم في الروحية يتم حفر بئر عميقة للماء الصالح للشراب بعمادة الحميمة تابعة لـ "SONEDE"، هذا البئر يمكنه أن يعطي 30 لترا من الماء في الثانية لتزويد مدينة الروحية وأريافها، ولكن منذ ثماني أشهر لم يتم ربطه بالقنوات وبالخزان ولم يقع تجهيزه بالكهرباء.

سيدي الوزير، بخصوص المناطق السقوية يطالب أهالي الروحية المنطقة السقوية أولاد بلال نرجو منك متابعة هذا الموضوع، المنطقة السقوية بالأخوات نفس الشيء، هذه المنطقة تعاني من إشكال كبير، المنطقة السقوية لخماس والخروبة يطالب اليوم فلاحوها بضرورة التدخل والتسريع في سد واد وزافة لحل مشاكلهم، المناطق السقوية العروسة وقعفور في حاجة ماسة للترفيع في سد سليانة وإيجاد الحلول اللازمة لهذه المناطق السقوية، كما أن المناطق السقوية وادي طوير الليل هذا بسليانة الجنوبية، موجودة المنطقة السقوية، ولكن لا تعمل سيدي الوزير.

البحيرات الجبلية والسدود الجبلية في حالة مزرية، اليوم البحيرات كلها سدت كانت سابقا تابعة للإدارة العامة للسدود وكانت الإدارة مهتمة بها السيد الوزير ومنذ أن تم إسنادها للمندوبية لم تعد تلقى أي عناية والسيد الكاتب العام أنت على علم بهذا.

السد الجبلي ببوعجيلة بالروحية، السد الجبلي الواد لبيض، الحبابسة الشمالي، النظر في هذه السدود.

سيدي الوزير، نحن اليوم في سليانة نعاني من الشح المائي والحلول موجودة لو يقع دعمنا بحفر آبار عميقة بأكثر من 500 متر سيكون هذا بمثابة الحل في انتظار أن يصلنا مشروع بربرة الذي سيصلنا منه الماء بعد سنة 2030، ولكن نحن في حاجة عاجلة إلى الماء، فنحن في هذه الصائفة عطشى، لذلك نطلب منكم إيجاد حل لنا على الأقل يتم دعمنا بآبار عميقة يمكنكم جلب آلات الحفر من الجنوب لحفر آبار ونتلقى دعما من وزارتكم لحفر هذه الآبار.

سيدي الوزير، سأتحدث اليوم أيضا عن الغابات يوجد بسليانة أكثر من 100 ألف هكتار من المساحات الغابية، ولكن يوجد بها محميتين فقط، لدينا محمية سيدي حمادة، ولكن لا يوجد بها حراس ولا عاملين من سيهتم بالغزلان وبالحيوانات، من سيحمي الغابة؟ عليكم بدعمها، أيضا محمية كف الراعي هذه المحمية بالاسم فقط فهي شاغرة، لذلك ننتظر منكم دعمنا لتسييجها ولجب بعض الحيوانات لنهتم بالسياحة البيئية وسط الجبال مثل كسرى والروحية وفي غيرها من المناطق ببوسعدية وبرقو، عليكم بدعمنا سيدي الوزير والتركيز على البحث العلمي وتثمينه في الجهة في عديد المجالات بخصوص الغابات في جبال ولاية سليانة.

سيدي الوزير، لما لا يتم إحداث منابت بصفة جيدة؟ علينا اليوم بزرع منابت جديدة وأنواع جديدة من الأشجار الغابية ويكون لهذا هدفين يمكننا تغيير الزراعات فيتم زراعة البندق والخروب من جهة هذه الزراعات تساهم في التنمية ومن جهة أخرى العمل على إحياء الزراعات في الجبال، لدينا اليوم العديد من المشاكل في الجهة من بينها أن الجبال أصبحت قاحلة لذلك علينا دعمها والاعتناء بالغابة فهذا له مردود إيجابي على الجهة.

سيدي الوزير، اليوم في سليانة نعاني من الانجراف وهذا مشكل آخر، فالتربة شهدت نقصا كبيرا كما تعلم سيلان الأودية موجود دائما لذلك علينا مقاومة الانجراف وحماية مصبات الأودية، اليوم مكثر تعاني وهذا يتطلب اعتمادات كبيرة للاهتمام بالجهة، لذلك الرجاء أن يتم دعم ولاية سليانة لأنها أصبحت في حاجة ملحة وضرورية.

السيد الوزير، اليوم فلاحو سليانة يشتكون من نقص في مادة "DAP" والأعلاف، لذلك نطالب اليوم بتوفير بذور جيدة. بالأمس اتصل بي العديد من فلاحي سليانة يعانون من النقص في هذه المادة، صحيح أن هذه المادة متوفرة، ولكنها لا تكفي بنسبة مئة بالمائة، لذلك نرجو دعمها كما أن ولاية سليانة تشكو من نقص في الأعلاف المدعمة في أغلب الجهات، فكما تعلم سليانة تعتمد على تربية الأغنام والأبقار بكثرة، لذلك علينا دعم الفلاحين لتشجيعهم على البقاء في أريافهم والتشبث بها.

السيد الوزير، بخصوص المركبات الفلاحية وقد كررت هذا عديد المرات، فالعملة هناك يعانون وقد اتصلت بك عديد المرات فمنذ عاملين لا يتقاضون أجورهم لمدة شهرين، فما ذنب هؤلاء؟ علينا تشجيعهم بإعطائهم أجورهم في التاريخ المحدد ليقوموا بعملهم...

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

واصل فكرتك.

السيد لطفي الطاهر

شكرا سيدي الرئيس،

يجب دعم هذه المركبات الفلاحية التي حققت هذه السنة منتوجا جيدا، فهؤلاء العاملين سيدي الوزير يقومون "بتخضير" صابة الزيتون لماذا تذهب للمركزي لتبقى في مزرعتهم ويدفع أجر عماله؟ هذا مشكل كبير السيد الوزير نرجو حلا بخصوصها وشكرا.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد النائب المحترم عبد الكريم عراوضية، له من التوقيت أربع دقائق، فليتفضل.

السيد عبد الكريم عراوضية

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والفريق المرافق،

تحية إلى الزملاء من المجلسين،

سيدي الوزير، الدولة التونسية معروفة في عمق التاريخ بالإنتاج الفلاحي وبوفرته، لقبت بمطمورة روما سابقا، اليوم نعاني من عجز بالرغم من أن جميع المقومات والمقدرات متوفرة من مساحات شاسعة والفلاحين يشتغلون ويعملون لكن بقي لدينا دائما تأثيرات العجز لأن هناك مشكل في عملية إجراءاتنا.

اليوم ونحن نناقش مهمة الفلاحة نناقش الأرقام، ولكن الفلاح على أرض الواقع لا يرى منها شيئا ولا تتجسد له هذه الأرقام وليس لها أي تأثير عليه، أنا من ولاية صفاقس من معتمدية الغريبة وهي معتمدية ريفية تمتاز بخصوصية زراعة الزياتين وتربية الماشية الفلاح كان يتوقع أن يبيع صابته وأنه سيسترجع مصاريفه لكن يجد الأسعار تراجعت وهو يعاني في تربية الماشية من نقص الأعلاف والتهديد بسرقة الماشية،

لذلك يود التراجع عن هذا النشاط وهذا هو الإشكال بالرغم من أنه يعمل من الصباح إلى الليل، ولاية صفاقس تضم 16 معتمدية تختلف الخصوصية من معتمدية إلى أخرى نجد أن منزل شاكر يختص في تربية الأبقار وفي إنتاج الحليب، جزيرة قرقنة مثلا تختص في الأسماك وأشجار الزيتون والنخيل والفلاح ينتج ويعمل ويتعب لكن في الأخير لا يتحصل على المردودية التي يصبو إليها.

في علاقة بصابة الزيتون نرجو أن يتدخل الديوان لتحديد التسعيرة وأن تكون مجزية ويتم الترفيع فيها وتأخذ بعين الاعتبار التكلفة حتى لا يذهب ذلك الفائض وهامش الربح وسط حلقات التسويق والبيع ويضمن حق الفلاح.

كما أن تبسيط إجراءات التصدير من شأنها أن تساهم كثيرا في زيادة عدد المصدرين وعند ارتفاع العدد ستفتح أسواق جديدة مما سيجعل كل طرف يبحث عن سوق جديدة فتتولد المنافسة ويصبح هناك سعر مجزٍ للفلاح.

ديوان الأراضي الدولية والمركبات الفلاحية، إن وضعية العمال كما ذكر ذلك زميلي الآن نحن نعاني من هذا، نثمن المجهودات التي قام بها العاملون في المركب الفلاحي بالشعال لأنهم قد عولوا على أنفسهم وعملوا بجد هذه السنة ولم "يخضروا"، ولكن هؤلاء العمال جزاهم الله خيرا وبارك الله فيهم وضعيتهم صعبة جدا سيدي الوزير ونرجو النظر فيها.

لدينا مشكل الحضائر الظرفية والعمل الهش حيث بقيت شريحة معينة من هؤلاء لم تشملهم الاتفاقية وهم يعملون إلى حد الآن مدة خمسة عشر يوما أو أسبوعا أي مدة معينة ثم يتم إيقافهم عن العمل، يجب إيجاد رؤية واضحة لهؤلاء وإيجاد حل لوضعيتهم.

وفيما يخص الصيد البحري، تعاني ولاية صفاقس من مشكل في الصيد البحري العشوائي على مستوى معتمدية الصخيرة والغريبة وقرقنة يعانون من مشكل اهتراء الموانئ، لذلك يجب صيانة الموانئ الموجودة لديهم فأشغال ميناء الصخيرة لم تبدأ إلى حد الآن، كما أن ميناء الزبوزة الذي تم غلقه وتركه مهملا أصبح منفذا للصيد العشوائي فالصيادون "بالكيس" يصطادون من هذا الميناء لأنه مغلق ولم يعد يعمل.

مشكل الماء الصالح للشرب، في آخر جلسة سيدي الوزير، كنا في المجلس الوطني للجهات والأقاليم توجهنا إليك بأسئلة عن المحور الجنوبي وعن عملية كذا، قلت لنا أنه تم ربط معتمدية المحرس والصخيرة بمحطة التحلية بينما لم يتم ربطها إلى حد الآن وما نخشاه أنه في نفس الموسم في الصائفة القادمة سنعاني من نفس مشكل الماء لأنه حسب ما نراه الآن فإن الأشغال مازالت بعيدة، لذلك نرجو إجراءات تسريعية بأن يتم حفر آبار أخرى بجانب خزانات المياه لتأمين النقص الموجود.

السيد الوزير، الرجاء النظر في وضعية المسالك الريفية التي لها علاقة بتأمين المنتوج الفلاحي، فعندما ينتج الفلاح الحليب أو الزيتون أو أي منتوج من الغلال وعندما تنزل مثلا الأمطار...

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

واصل فكرتك بإيجاز.

السيد عبد الكريم عراوضية

تصبح المسالك الريفية غير صالحة لتنقل الفلاح، تخيلوا وضعية الفلاح المنتج للحليب، هذا الفلاح لديه أبقار عندما تنزل الأمطار لا يستطيع أن يمر من هذا المسلك، لذلك تنقطع به السبل لا يمكنه جلب الأعلاف ولا يمكنه أن يمر بمنتوج الحليب وإن تواصلت نزول الأمطار يومين أو ثلاثة أيام نخسر ذلك المنتج، لذلك يجب أن تكون هذه المسالك من الأولويات وشكرا.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد النائب المحترم عثمان الرياحي، له من التوقيت ست دقائق، تفضل.

السيد عثمان الرياحي

شكرا سيدي الرئيس،

في البداية أود الترحيب بالسيد الوزير وكافة المرافقين له ونشكرهم على ما يبذلونه من مجهودات لتطوير هذا القطاع في كل مجالات الاهتمام.

سيدي الرئيس، لدي بعض المقترحات:

المقترح الأول يتعلق بتثمين المناطق السقوية بقبلاط ومجاز الباب وتستور، هناك برنامج لتثمين وتكثيف هذه المناطق لكن الإشكال يكمن في المسالك الفلاحية داخل هذه المناطق السقوية سيدي الوزير، هذه المسالك تهرئت منذ سنوات وأصبحت تشكل عائقا أمام الاستثمار خاصة في قبلاط منذ 2003، الرجاء برمجة إعادة تهيئة لهذه المسالك في القريب العاجل.

سيدي الوزير، أقترح المرونة مع المتسوغين الشباب خاصة من أصحاب الشهادات العليا فيما يتعلق بالأراضي الفلاحية الدولية في قبلاط وفي غيرها من معتمديات الجهة، أنتم تعلمون أن الخمس سنوات الأخيرة كانت سنوات إجاحة، شح مائي وعدم سقي الأراضي من هذه السدود فتراكمت الديون وفي الحقيقة وضعيتهم صعبة وكما ذكرت في إحدى المرات أنه لا يوجد أي دعم لهؤلاء الشباب وأصحاب الشهائد العليا عندما يتم تمكينهم من مقسم ثم لا يقع دعمهم فهذا يعد مشكلا، لذلك الرجاء توخي بعض المرونة مع هؤلاء لأننا أعطيناهم مورد رزق وبعد ذلك يصدر قرار الإخلاء في حقهم، فإن هذا الشاب سيعود إلى البطالة وسيعود إلى نفس المشكل وهذه المقاطع تصبح لدى ديوان أملاك الدولة مما يثقل كاهل الديوان.

السيد الوزير، في باجة هناك عدة عقارات فلاحية، فالجهة تزخر بهذه العقارات وباجة منطقة فلاحية بامتياز، لذلك المقترح هو تمكين أصحاب الشهائد العليا العاطلين عن العمل من بعض هذه المقاسم من جهة، يتم خلق مورد رزق لهؤلاء ومن جهة أخرى نحفظ ونصون هذه العقارات.

سيدي الوزير، الجانب الآخر يهم التعاونيات الفلاحية ومجامع التنمية في القطاع الفلاحي التي لها في الحقيقة دور كبير في دفع القطاع الفلاحي وتطوير المردودية الإنتاجية وتسويق الإنتاج، ما هو برنامج الوزارة لمزيد دعم هذه التعاونيات والمجامع لدفع الاستثمار في القطاع الفلاحي؟ وما هو برنامج الوزارة لمزيد دفع هذه المجامع وبعثها في ولاية باجة باعتبارها منطقة فلاحية بامتياز؟

السيد الوزير، تعاني الجمعيات المائية من المديونية ويحرم المواطن من الماء الصالح للشراب وأحيانا يحرم لمدة أسابيع في فصل الصيف كما يعاني من إشكال في التسيير والربط العشوائي وبعض الصعوبات الأخرى وفي الحقيقة أيضا من قلة المراقبة، لذلك الرجاء سن القانون الذي أكد عليه السيد الرئيس وأن تتم مراجعة هذا القانون للقضاء على هذا المشكل لأنه يؤرق الجهات كثيرا.

كذلك أعيد هذا تقريبا للمرة الرابعة طلب تزويد التجمع السكني القمرتي وحي النصر بقبلاط، تقريبا هناك 100 عائلة بدون ماء منذ سنوات سيدي الوزير وهذه العائلات قريبة من المنطقة البلدية، ولكنهم يتنقلون لمسافات وأعتقد أن مصالح وزارتكم قد أنجزت الدراسة الخاصة بهذا المشروع الذي تقدر تكلفته في حدود 4 مليارات وسيمكن هؤلاء من الماء الصالح للشراب وسيساهم في فض مشكل نقص الماء ببوعرادة وببقية التجمعات السكنية، لذلك الرجاء إيلاء هذا المشروع الأولوية في مخطط 2026-2030.

سيدي الوزير، خلايا الإرشاد الفلاحي، نعلم أن هذه الخلايا موجودة تقريبا في كل العمادات وكانت تقوم بدور كبير على مستوى المرافقة والإشعار وفي مساعدة الفلاحين وفي الحقيقة بعض هذه المراكز تم غلقها ولا يوجد سد للشغور، هناك أسباب ونحن على علم بها وعلى علم بإمكانيات الدولة لكن لا بد من التفكير في إعادة تنشيط هذه الخلايا فهي تحتاج أولا إلى الصيانة وثانيا أن تتم إعادة توظيفها خاصة في المناطق الفلاحية لأنها تساعد الفلاح كثيرا وهم مشكورين يقدمون يد المساعدة كثيرا ونظرا إلى وضعيتها الحالية فإنها أصبحت تقوم بأشياء أخرى وفي الحقيقة هذا لا يليق بوزارتنا، الرجاء النظر في هذه الوضعية.

السيد الوزير، هناك جانب آخر يهم الشركات الأهلية في ولاية باجة التي تأسست في النشاط الفلاحي، لقد طال انتظارهم لتمكنهم من العقارات الفلاحية الدولية وأعتقد أن هناك دراسة أو أنه قد تم التشاور مع وزارة أملاك الدولة لإعداد القائمة بخصوص هذه العقارات لتمكين هؤلاء من استغلال هذه الأراضي في أقرب وقت ممكن، متى ستصل هذه القائمة؟ العديد من هؤلاء قاموا بتأسيس شركات وينتظرون الدراسات ولا يمكن لأي شخص من هؤلاء القيام بالدراسات إلا بعد تحديد العقار الذي سيسند له.

سيدي الوزير، مشروع المحاور الكبرى في ولاية باجة، هذا المشروع هام جدا تقريبا أكثر من 385 تجمع سكني وسيتم تمكين 90 ألف ساكن من الماء الصالح للشراب، بعض الإشكاليات مشكور السيد الوالي فقد عقد عديد الجلسات وقام بحلحلة بعض الإشكاليات، لذلك أعتقد أن هذا المشروع قد تأخر بعض الشيء، متى سينتهي هذا المشروع وأنتم تعرفون أن تضاريس باجة صعبة والمواطن يتنقل مسافات كبيرة للحصول على الماء؟

سيدي الوزير، الصندوق الخاص بالتنمية الفلاحية، هذا الصندوق له دور هام في دعم صغار المستغلين الفلاحين وتخفيف الأعباء عنهم عند ممارسة الأنشطة الفلاحية وفي الصيد البحري، نسأل عن تقييم تدخلات هذا الصندوق وما هي النتائج المحققة؟ وما هي نتائج هذه الصعوبات بخصوص هذه الإجراءات والمنح المسندة في إطار تدخلاته؟ وما هو نصيب ولاية باجة من هذه التدخلات؟ وما لاحظته في الحقيقة أن هذه التدخلات ضعيفة خاصة أن هذه الولاية ذات خصوصية فلاحية وتشهد تعطل بعض المشاريع الفلاحية.

سيدي الوزير، بخصوص التوسع العمراني وقبر المساحات الخضراء المحيطة بالمدن على حساب الأراضي الفلاحية وللحد من هذه الظاهرة الرجاء أن يتم التنسيق مع الوزارات المعنية...

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

واصل الفكرة.

السيد عثمان الرياحي

سيدي الوزير، فيما يخص "APIA" فإن دورها هام في دفع الاستثمار والتغيير بعض المتحصلين على مقررات منح ينتظرون التمويل وكما تعلمون كلما طال الانتظار ترتفع الكلفة وهذه المنحة لا يمكن أن تساهم في تسريع هؤلاء، تثمين جهود المعهد الوطني للزراعة للمحافظة لتنويع البذور الأصلية للقمح وللقمح اللين لأننا نلاحظ بعض الزراعات وبعض الغراسات السيد الوزير تعتمد على البذور المستوردة وهي مكلفة وأثمانها في ارتفاع وتعرفون أثرها على التربة وغيرها...

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيدة النائبة المحترمة أومينة حرباوي، لها من التوقيت أربع دقائق، تفضل.

السيدة أومينة حرباوي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بإطارات وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري،

مداخلتي اليوم تتعلق بملف على غاية من الأهمية يخص وحدة التصرف في المخاطر البيئية والاجتماعية داخل وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية وهي الوحدة المكلفة بضمان امتثال الوكالة لمعايير الصندوق الأخضر للمناخ باعتبارها مؤسسة حاصلة على اعتماد دولي يمنح تونس إمكانية تعبئة تمويلات كبرى موجهة إلى المشاريع الفلاحية والمناخية.

أولا، أود أن أطلب من السيد الوزير توضيحا دقيقا للمهام الأساسية لهذه الوحدة وخاصة دورها في تقييم وإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية ومتابعة التزامات الصندوق الأخضر للمناخ والإشراف على سياسات الحماية البيئية والاجتماعية داخل البرامج والمشاريع الممولة.

ثانيا، نعلم أن عددا من الإطارات التي كانت تشرف على هذه الوحدة قد غادرت البلاد سواء في إطار التعاون الفني أو عبر الإلحاق بمؤسسات أخرى وهنا نسأل سيدي الوزير، ما هي الإجراءات التي اتخذت لتعويض هذه الكفاءات وضمان استمرارية عمل الوحدة؟ هل وضعت خطة واضحة لضمان انتقال سلس للمعرفة والحفاظ على الخبرة المؤسسية داخل هذه الوحدة الحساسة؟

ثالثا، كيف تضمن الوزارة الشفافية والمساءلة في إدارة هذه الوحدة، خاصة أمام الجهات الممولة وعلى رأسها الصندوق الأخضر للمناخ الذي يشترط بموجب اتفاقية الاعتماد ضمان استقرار فرق العمل وتعويض الإطارات المغادرة وعدم رهن المشاريع على أفراد بعينهم أو على اختيارات إدارية ظرفية؟

سيدي الوزير، إن غياب تشريك الإطارات داخل وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية في تسيير المشاريع الممولة من الصندوق الأخضر للمناخ وعدم التعويض الفوري للكفاءات التي غادرت يمثل خطرا مباشرا على قدرة الدولة التونسية على الحفاظ على هذا الاعتماد الدولي الذي يعد عنصرا استراتيجيا في تمويل مشاريع الأمن الغذائي والتأقلم المناخي وتؤكد محكمة المحاسبات بدورها في تقاريرها الرسمية أن عدم استدامة الموارد البشرية داخل المؤسسات العمومية يؤدي إلى ضياع الخبرة وضعف التنسيق وتراجع مردودية البرامج الوطنية وخاصة تلك الممولة من الخارج.

كما أن الصندوق الأخضر للمناخ سبق أن راجع أو سحب اعتماد مؤسسات في دول أخرى بسبب الإخلال بمتطلبات الحوكمة ونظم إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية وبالتالي فإن استمرار هذا الفراغ داخل الوحدة قد يعرض بلادنا لنفس المخاطر وهو أمر لا يمكن التغاضي عنه، لذلك أطلب من سيادتكم سيدي الوزير، تقديم توضيحات دقيقة حول الإجراءات المتخذة لتعويض الإطارات المغادرة والضمانات الموضوعة للحفاظ على الخبرة داخل الوحدة وكيف ستعمل الوزارة على معالجة هذا الوضع بما يحمي مصلحة تونس ويحافظ على تمويل دولي استراتيجي لا يمكن تعويضه بسهولة؟ وشكرا.

السيد نائب رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد النائب المحترم عبد الرؤوف كلاعي، له من التوقيت أربع دقائق، فليتفضل.

السيد عبد الرؤوف كلاعي

شكرا سيدي الرئيس،

نرحب بالسيد الوزير والوفد المرافق لكم،

أقف اليوم لأحمل صوت فلاحي ولاية الكاف، صوت الناس التي تخدم الأرض بصبر تعيش على الأمل وتنتظر دولة تقف معها لا أن تتخلى عنها.

أولا، ولاية الكاف ولاية حدودية مهمشة أصلا بلا مندوب فلاحي منذ أكثر من سنة، هل يعقل أن تدار الملفات الفلاحية بالنيابات والاجتهادات؟ أليس من حق الفلاح أن يجد إدارة مستقرة ومسؤولة تتابع حالته ومشاكله وتخطط للمواسم القادمة؟

ثانيا، التعويضات عن الجوائح الطبيعية وعود بلا تنفيذ، قلتم هنا تحت نفس القبة الشهر الفارط أن تعويضات المتضررين من جوائح 2023 و2024 ستصرف قبل موفى شهر أكتوبر لكن شهر أكتوبر مر والفلاح لم ير شيئا، اللجنة الجديدة لم تفعل ولم يقع صرف التعويضات والفلاح المتضرر ما زال ينتظر حقه. بهذه الأساليب كيف نريد أن ينجح الموسم؟ وكيف نزيد في الإنتاج؟ الفلاح يحتاج إلى استقرار يحتاج إلى دولة واقفة معه لا إلى وعود تتبخر.

ثالثا، الماء الصالح للشراب أمام غياب رؤية واضحة فولاية الكاف تعاني من عطش حقيقي في غياب استراتيجية شاملة لتعميم الماء الصالح للشراب في كامل المعتمديات، لماذا لا يتم استغلال مياه السدود عبر التصفية والمعالجة بدل استنزاف الطبقات الجوفية؟ مثلا منطقة تحلية المياه بسد سراط، المواطن يعيش اليوم تحت رحمة الصهاريج وهذا غير معقول.

رابعا، مشروع الفالتة: الأشغال انطلقت منذ سنة 2015 وما زال السكان بلا ماء منذ ذلك التاريخ والأشغال قائمة والشبكة الرئيسية مركزة لكن الشركة الوطنية للمياه عاجزة عن تلبية طلبات السكان. هل يعقل أن ترى منطقة كاملة الشبكة أمام أعينها ولا تشرب منها؟ أين المتابعة وأين المحاسبة؟

خامسا، المنطقة السقوية 500 هكتار بالفالتة: تجهيزات مرمية تحت الشمس، قنوات مكسرة، مشروع معطل منذ سنوات. هل المال العام مباح؟ لماذا لا يقع مراجعة كراس الشروط وإعادة طلب العروض؟ هل الوزارة عاجزة أم لا توجد إرادة؟

المنطقة السقوية "ملاق 2" اكتملت دراساتها الأشغال متوقفة لكن على أرض الواقع لا يوجد شيء، نريد جوابا واضحا: أين وصلت الأشغال؟

سادسا، المنطقة السقوية بسراط، السد لا يمتلأ بسبب جسر، تم صرف مليارات لإنشاء السد مع برمجة منطقة سقوية على مساحة 4500 هكتار لكن السد لا يمتلئ بسبب وجود جسر عبور سكان المحجوبة تعيق حجز المياه. وقع إنجاز السد قبل إنجاز المسلك المرتبط به، اليوم السكان ينتظرون والمنطقة السقوية معطلة والمياه مهدورة. هل تعجز الوزارة عن إنجاز مسلك جديد وجسر بسيط يسمح بامتلاء السد وإنقاذ 4500 هكتار من الشلل؟ الفلاح لم يعد يفهم أين المشكل ومن المسؤول؟

سابعا، نقص البذور الممتازة وانعدام الأسمدة في الكاف. البذور الممتازة أصبحت سلعة نادرة والأسمدة شبه منعدمة، كيف نريد الإنتاج وكيف نريد مردودية أفضل ومنطقة فلاحية من الطراز الأول محرومة من أبسط مستلزمات الإنتاج؟

ثامنا، الأراضي الدولية: لماذا لا يتم إحداث ديوان للأراضي الدولية بالكاف عوض عن خلية التصرف في الأراضي الدولية؟ لماذا لا نعطي الفرصة لشباب الجهة للدخول إلى القطاع المنظم؟

تاسعا، إسناد شهادة الكفاءة المهنية: الحال ملزم اليوم ونحن نطالب بإحداث قسم رسمي بالمركب الفلاحي لإسناد شهادات التكوين والكفاءة المهنية في المجال الفلاحي سواء في تربية المواشي والأبقار أو في الاختصاصات الفلاحية الأخرى وتكون شهادات معترف بها من جميع الهياكل بما في ذلك بنك التضامن.

عاشرا، برنامج الإدماج الاقتصادي والتضامني: توجد مشاكل غير معقولة في معتمديات سيدي يوسف وقلعة سنان ذات الأولوية، الناس أعدت ملفاتها وتلقت تكوينا وهي مستعدة للامتحان لكن مركز التكوين يطلب شهادة الملكية.

سيدي الوزير، اليوم الكاف تحتاج إلى ادارة حاضرة وقرارات حقيقية تحتاج متابعة ومحاسبة، الفلاحون لا يطلبون المستحيل فقط يطلبون من ولتهم أن تقف معهم وأن تعوضهم وقت الضرر وتوفر لهم الماء وتكمل المشاريع وتفتح لهم أبواب الإنتاج، أريد اليوم أجوبة واضحة وجداول زمنية والتزامات قابلة للتنفيذ وشكرا.

السيد نائب رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، أحيل كلمة الى السيد النائب المحترم علية البجاوي، له من التوقيت أربع دقائق، فليتفضل.

السيد علية البجاوي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير،

حضرات الزملاء والزميلات،

أود أن أبدأ من توجهات رئيس الجمهورية: العدل بين الجهات، النزاهة، إرجاع قيمة الدولة في خدمة شعبها.

سيدي الوزير، إذا أردنا التعويل على الذات فعلينا أن نبدأ بحساباتنا الحقيقية وأولها الأرياف. الأرياف اليوم أصبحت تعاني عطشا شديدا حتى صار العطش أكبر محرك للنزوح والحال أن هذه الأرياف هي التي توفر الحليب واللحم والخبز والخضر لكن الحقيقة المؤلمة أن العطش أصبح يدفع الناس إلى مغادرة أراضيها، الناس تترك أراضيها وتتجه إلى المدن لأنها لم تعد تجد حتى ماء الشرب وهنا سيدي الوزير، سأتحدث عن جهتي: أرياف غزالة، عمادة سيدي منصور، ركبة، الذواودة، سيدي عيسى، أرياف ماطر هذه المناطق كلها تعاني عطشا شديدا.

سد غزالة يمر أمامها وسد جومين يمر أمامها ومع ذلك ما زال الناس يجلبون الماء على الدواب ويملؤون الأوعية، الناس سئمت هذا الوضع إما تجدون لهم حلا أو دعوهم يرحلون من هناك فلم يعودوا قادرين على تحمل الوضع وإذا استمر الحال على ما هو عليه فلن يبقى أحد يربي الماشية ولن نجد الحليب ولا اللحم ولا حتى البيض وهذا يضرب الأمن الغذائي في الصميم، لذلك نرجو منكم سيدي الوزير، حل ملف الماء في الأرياف فهذا ليس مطلبا جهويا، بل استحقاق وطني.

أما المسالك الفلاحية في كامل أراضي أوتيك فقد تضررت بشكل كبير وبعضها أصبح غير صالح للاستعمال وإلى حد دخول فصل الشتاء لم يقع جهر الأودية والقنوات الفلاحية في منطقة المبطوم رغم أهميتها الكبيرة في حماية الأراضي الفلاحية من الفيضانات. زد على ذلك نقص البذور الممتازة يفاقم الأزمة كل عام واليوم ما زال الفلاح لم يزرع أرضه بسبب عدم توفير البذور في الوقت المناسب، لذلك نطلب إعادة تهيئة شاملة للمسالك الفلاحية، جهر الأودية والقنوات بصفة استعجالية قبل الشتاء، توفير البذور الممتازة قبل نهاية الموسم، تحديد رزنامة واضحة لبداية ونهاية الموسم الزراعي.

ثانيا، تسوية الملكية العقارية لأراضي ديوان مجردة بعمادة باش حامبة معتمدية أوتيك، فمنذ بداية الستينات وقع التفويت في العديد من الأراضي الفلاحية من طرف ديوان واد مجردة لفائدة الفلاحين لكن الإجراءات العقارية ما زالت معلقة ورفع اليد لم يكتمل بعد خاصة في عمادة باش حامبة، لذلك نطلب استكمال إجراءات رفع اليد ووضع آجال مضبوطة للتسوية النهائية حتى يتمكن الفلاحون من العيش بكرامة والاستثمار في أراضيهم.

ثالثا، أعوان الجمعية المائية السقوية باش حامبة بمعتمدية أوتيك، هؤلاء الأعوان يعملون منذ ثلاث سنوات بدون أجور ولديهم عائلات وأطفال والتزامات يومية، لذلك نطلب توضيح مصيرهم القانوني والإداري، تسوية أجورهم المتخلدة، إدماجهم في منظومة واضحة تحفظ حقوقهم.

رابعا، عمال الحظائر الغابية في سجنان وغزالة يعملون بعقود هشة لمدة 10 أيام و13 يوما دون استقرار أو وضعية رسمية، لذلك نطالب بتسوية وضعياتهم وإنهاء حالة الهشاشة الاجتماعية.

سيدي الوزير، هذه ملفات عاجلة تمس الأمن الغذائي واستقرار الفلاحين وكرامة العائلات ونرجو من سيادتكم بكل لطف تفاعل سريع وتقديم إجابات دقيقة مع تحديد آجال واضحة للتنفيذ حتى يتمكن المواطن من زراعة أرضه والعيش بكرامة والحفاظ على الإنتاج الوطني وشكرا.

السيد نائب رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد النائب المحترم سمير حسناوي، له من التوقيت دقيقتان، فليتفضل.

السيد سمير حسناوي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الفلاحة والوفد المرافق،

في إطار مناقشة ميزانية وزارة الفلاحة، أتدخل اليوم بصفتي نائبا عن ولاية الكاف لطرح نفس الملف ملف الماء الصالح للشراب وهو ملف لم يعد يحتمل الانتظار ولا التسويف حق المواطنين في الماء الصالح للشراب.

سيدي الوزير، الصائفة الماضية كانت صيف العطش صيف الانقطاعات وصيف الإهانة اليومية للمواطنين في سبيل قطرة ماء وهذا الوضع لن يتكرر ولن نقبل بتكراره. الأهالي في عمادة ولجة السدرة وفي الغزازوة وفي لذياب وملالة وقرقور وحتى داخل مدينة الكاف نفسها عاشوا نفس المرارة عطش واضطراب في التزويد ومعاناة وتزويد ظرفي لا يليق بدولة تحترم مواطنها وأقولها بصوت واضح: لا معنى لميزانية الوزارة إذا لم تترجم فورا إلى حلول عاجلة وملموسة على الميدان وعليه فإننا نطالب بما يلي: مخطط استعجالي جهوي للتزويد بالماء يغطي كل هذه المناطق، تخصيص اعتمادات مباشرة ضمن الميزانية لهذه المشاريع دون تحويل أو تأجيل، تحديد آجال تنفيذ قصيرة وملزمة قبل حلول الصيف القادم، متابعة تقديم تقارير دورية ترفع إلى البرلمان.

أما على المستوى الجهوي فنوجه ملاحظة صريحة: سيدي الوزير، المندوب الجهوي المكلف مطالب بالتحرك الفوري ليس مقبولا غيابه عن الجلسات المحلية ولا انسحابه منها ولا الاكتفاء بالمراسلات فالميدان هو مكان المسؤولية وليس المكاتب.

سيدي الوزير، الماء ليس امتيازا، بل حق إنساني ودستوري وهو معيار لثقة المواطنين وأتعهد هنا أمامكم وأمام أهالي الكاف أن هذا الملف سيظل مفتوحا داخل هذه القاعة إلى حين رؤية التنفيذ على أرض الواقع وشكرا.

السيد نائب رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد النائب المحترم حسام مزالي، له من التوقيت أربع دقائق، فليتفضل.

السيد حسام مزالي

السلام عليكم،

سيدي الوزير، ولاية المنستير تمثل 45 % من الباكورات في تونس أي نصف البيوت المكيفة، كما نمثل أيضا إنتاج الأسماك بامتياز جدا، لدينا المداجن الكبرى ولدينا المذابح والمسالخ وغيرها في القطاع الفلاحي.

بالنسبة إلى المسالخ فهي في حالة صحية كارثية، رجاء منكم زيارة فجئية وشاهدوا بأعينكم، أما بالنسبة إلى شركات تربية الدواجن الكبرى التي لدينا فلها مخالفات وبما أن الدولة والتجارة في المنستير تطالبان هذه الشركات بتوفير مخزون البيض لشهر رمضان ونحن في حاجة إلى التعويل على الذات، فلماذا لا تسوى وضعيتهم في هذه المخالفات ونتركهم يعملون؟

تهيئة موانئ الصيد البحري بالمنستير وصيادة والبقالطة وتجهيزها لتأمين جودة عمليات الإنزال وضمان السلامة المهنية فيها.

وبالنسبة إلى ميناء المنستير فقد نسيناه لكثرة تهميشه ونقص الاهتمام فالمشاريع الموجودة هناك مثلا أصحابها يريدون إنجاز مشاريع في الطاقة الشمسية خاصة وأننا نتجه إلى الطاقة البديلة بينما "API" تأخذ 10% لأنه ليس لدينا "STEG" في الميناء، فلماذا لا نرخص لهم؟ نرجو منكم السيد الوزير والسيد كاتب الدولة، أن تنظروا في هذا الموضوع وتجدوا حلا حتى يتمكن الناس من إدخال الطاقة الشمسية والتوجه إلى الطاقة البديلة والاهتمام بهذا السوق.

أما بالنسبة إلى سوق الأسماك بطبلبة فأنتم تعلمون أنه من أكبر الأسواق في قارة إفريقيا من حيث حجم الإنتاج وقد تم توسيع الميناء،

لكن السوق الذي توضع فيه الأسماك صغير جدا ولا يستوعب العاملين وقد أدى ذلك إلى انتصاب فوضوي خارج السوق وانتشار الفوضى ونحن نعلم أن هذا السوق يصدر إلى الاتحاد الأوروبي وإذا أرسلوا لنا في يوم ما فريق مراقبة وعاين هذا الانتصاب والفوضى فلن يعود التصدير ممكنا. لذلك نرجو منكم توسيع السوق في ميناء طبلبة وفتح باب الانتداب أيضا في هذا السوق لأعوان الرقابة والنظافة للمحافظة على هذا المكسب.

بالنسبة إلى الماء في...

(حدث عطب تقني)

(كانت الساعة الحادية عشرة وخمس وأربعين دقيقة صباحا)

استئناف الجلسة
ومواصلة النظر في مشروع ميزانية مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

(كانت الساعة منتصف النهار)

السيد نائب رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

نستأنف الجلسة وأحيل الكلمة الى السيد النائب المحترم حسام مزالي ليعيد مداخلته، له من التوقيت أربع دقائق، فليتفضل.

السيد حسام مزالي

السلام عليكم،

سيدي الوزير، ولاية المنستير تمثل 45 % من الباكورات في تونس أي نصف البيوت المكيفة، كما نمثل أيضا إنتاج الأسماك بامتياز جدا ولدينا المداجن الكبرى والمذابح والمسالخ وغيرها في القطاع الفلاحي.

بالنسبة إلى المسالخ فهي في حالة صحية كارثية، رجاء منكم زيارة فجئية وشاهدوا بأعينكم.

أما بالنسبة لشركات تربية الدواجن الكبرى التي لدينا فلديها مخالفات وبما أن الدولة والتجارة في المنستير تطالبان هذه الشركات بتوفير مخزون البيض لشهر رمضان ونحن في حاجة إلى التعويل على الذات، لماذا لا تسوى وضعيتهم في هذه المخالفات ونتركهم يعملون؟

كما نطلب تهيئة موانئ الصيد البحري بالمنستير وصيادة والبقالطة وتجهيزها لتأمين جودة عمليات الإنزال وضمان السلامة المهنية فيها.

وبالنسبة إلى ميناء المنستير فقد نسيناه لكثرة تهميشه ونقص الاهتمام فالمشاريع هناك أصحابها يريدون إنجاز مشاريع في الطاقة الشمسية خاصة أننا نتجه إلى الطاقة البديلة بينما "API" تأخذ 10 % لأنه ليس لدينا "STEG" في الميناء، فلماذا لا نرخص لهم؟

نرجو منكم، السيد الوزير والسيد كاتب الدولة، أن تنظروا في هذا الموضوع وتجدوا حلا حتى يتمكن الناس من إدخال الطاقة الشمسية والتوجه إلى الطاقة البديلة والاهتمام بهذا السوق.

أما بالنسبة إلى سوق الأسماك بطبلبة فأنتم تعلمون أنه من أكبر الأسواق في قارة إفريقيا من حيث حجم الإنتاج وقد تم توسيع الميناء، لكن السوق الذي توضع فيه الأسماك صغير جدا ولا يستوعب العاملين وقد أدى ذلك إلى انتصاب فوضوي خارج السوق وانتشار الفوضى ونحن نعلم أن هذا السوق يصدر إلى الاتحاد الأوروبي وإذا أرسلوا لنا يوما فريق مراقبة وعاين هذا الانتصاب والفوضى فلن يعود التصدير ممكنا، لذلك نرجو منكم توسيع السوق في ميناء طبلبة وفتح باب الانتداب أمام أعوان الرقابة والنظافة للمحافظة على هذا المكسب.

السيد الوزير، بالنسبة إلى الماء في الفلاحة قلت لك والله لا أريد أن ألخصها بلغة سياسية، ولكن ولاية المنستير عطشانة وما نطلبه للضرورة هو0.2 % من مخزون الدولة. منذ انقطع عنا الماء بسد نهانة الماء لم يعد يكفينا. الفلاحة أفلست وتوقفت، التفتوا إلينا حتى بعين الرحمة. هناك قرابة 1000 أو أكثر من البيوت المكيفة التي بيعت والناس تريد بيع بيوتها المكيفة لكن لا تجد من يشتري هذا الأمرّ في الأمر. رجاء منكم أن تخصصوا لنا حتى جزءا بسيطا حتى يتمكن الفلاح من القيام بأعماله.

السيد الوزير، عندي ملف لأولادك ونحن نقول أولادك وهم أعوان وعمال ديوان الحبوب، منذ 2014 وهم يعملون معكم لكن عندما صدر قانون التشغيل الهش وصدر المرسوم طالبت الحكومة بطردهم وطالبتهم بمناظرة وأنا أتصور أنهم أولى من المناظرة قبل جلب أشخاص جدد خاصة وأن لديهم خبرة.

أعود إلى ولاية المنستير، المندوبية عندنا تعمل ولديها دراسة لمشروع شامل لإنقاذ القطاع في الولاية، هذا المشروع يشمل كل شيء: تطوير المنظومة الفلاحية، منظومة الباكورات، تربية الماشية ويتمثل في إحداث مناطق سقوية وغيرها. الرجاء منكم تخصيص مبلغ للمندوبية لتمويل دراسة هذا المشروع وشكرا.

السيد نائب رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، أحيل الكلمة الى السيد النائب المحترم منصور صمايري، له من التوقيت أربع دقائق، فليتفضل.

السيد منصور صمايري

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا السيد وزير الفلاحة والوفد المرافق،

زملائي زميلاتي، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

السيد الوزير، نبدأ بمعتمدية القلعة الصغرى، اليوم أصبح من الضروري إحداث منطقة سقوية بوادي لاية من معتمدية القلعة الصغرى وهذه حاجة استعجالية لأن غابة الزيتون تسير نحو الاندثار نظرا إلى شح المياه.

ثانيا سيدي الوزير، الشبكة المائية بواد لاية التي يبلغ طولها 80 كيلومترا، تمت صيانة ثلاث كيلومترات و800 متر فقط ولا نعرف ماذا عن البقية وكيف سنتصرف في بقية المواطنين لأن المشهد اليوم لا يشجع؟ من غير المقبول أن نرى في 2025 مواطنين على ظهور الدواب يجلبون الماء في الأوعية البلاستيكية، نريد أن يصل الماء إلى منطقة الصباغين وواد لاية.

السيد الوزير، أول مطلب يخص معتمدية سيدي الهاني إعادة فتح مركز التكوين الفلاحي بسيدي الهاني الذي أحدث منذ الستينات لأنه كان منارة للتكوين واكتساب المهارات وهذا مطلب شعبي. أما بخصوص الوكالة العقارية الفلاحية بالأراضي البعلية فهو من أكثر الملفات حساسية ويتطلب تسوية وضعياتها العقارية، الوضع صعب ومقلق ويتطلب تدخلا سريعا بالنسبة للموارد المالية.

كما نطالب بإحداث آبار عميقة وإحداث مناطق سقوية في كل من أولاد المرابط أولاد بالليل وأولاد بالهاني المواطنون يطالبونك السيد الوزير بالتسريع الفوري في إنجاز الخزان المائي الذي تمت دراسته منذ أكثر من ثلاث سنوات دون تنفيذ.

كما نطالب أيضا بالربط بالماء الصالح للشراب خاصة بالتجمعات السكنية على غرار أولاد حفيظ زردوب وهناك أيضا انقطاع الماء في عديد التجمعات الكبرى مثل أولاد علي بالهاني، أولاد المرابط، أولاد بالليل، الشراشير والنواجي وغيرها.

السيد الوزير، ملف الأراضي الدولية بالشراشير هناك 120 هكتارا تحت تصرف ديوان النفيضة دون استغلال فعلي، لذلك يجب تمكين أصحاب الشهائد العليا وصغار الفلاحين من هذه الأراضي.

كروسيا الغربية، إعادة استغلال الآبار الدولية المهجورة وتوسيع المناطق السقوية، مطلبان ملحان لضمان انتظام الإنتاج وضمان الحد الأدنى من التوازن المائي والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد نائب رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا وأحيل الكلمة إلى السيد النائب المحترم فاروق خميري، له من التوقيت أربع دقائق، تفضل.

السيد فاروق خميري

شكرا سيدي الرئيس،

سيدي الوزير،

مرحبا بكم وبكافة الإطارات المرافقة لسيادتكم،

سيدي الوزير، في جلسة حوارية عامة بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم بتاريخ 17أكتوبر 2025 طلبنا دعم المركبات الفلاحية بجندوبة بالجرارات وسيادتك مشكور وبارك الله فيك تفاعلت معنا وأكدت في إجابتك أن المركبات الثلاثة في ولاية جندوبة المتمثلة في مركب شمتو ومركب بدرونة ومركب الكدية ستتحصل على 15 جرار وأريد أن أعلمك سيدي الوزير أنه من ضمن 15 جرار التي وعدتنا بها وصلت أربعة جرارات فقط للمركبات الثلاثة جرار واحد لمركب شمتو وجرار واحد لمركب الكدية وجراران لمركب بدرونة. سيدي الوزير، نريد أن نعرف أين بقية الجرارات التي وعدتنا بها؟

نقطة أخرى في نفس السياق أكدت سيادتك في نفس الجلسة أن المركب الفلاحي بالكدية بوسالم تحصل في السابق على خمسة جرارات من المندوبية الجهوية للفلاحة بجندوبة هذا غير صحيح ووصلت للمركب أربعة جرارات فقط ولم تكن خمسة والجرارات في حالة سيئة حسب التقرير الذي لدي فأين الجرار الخامس؟

سيدي الوزير، إما أن يكونوا قد كذبوك القول وغالطوك وأعطوك معلومات خاطئة وهذا خطير جدا أو أن الجرار الخامس ذهب في جهة غير معلومة لوجهة أخرى ولكم سيدي سلطة القرار والإقرار للبحث في هذا الموضوع بحثا إداريا وماليا دقيقا للوقوف على حقيقة الأمر.

سيدي الوزير، المعهد الوطني للزراعات الكبرى ببوسالم، هذا المعهد مكسب للجهة ولا يجب أن نفرط فيه تحت أي ظرف والآن تشوبه شائبة إذ بلغني أن عديد التجاوزات حدثت وتحدث في هذه المؤسسة الوطنية من بعض الأشخاص النافذين والمتمترسين بسلطة القرار وحفاظا منا على مقدرات الدولة ومكتسبات الجهة أطلب منكم بصفتي نائبا عن الجهة تفعيل الأجهزة الرقابية وفتح تحقيق وبحث مالي وإداري للوقوف على حقيقة الأمر.

سيدي الوزير، ما يزال ملف العملة بديوان الأراضي الدولية غامضا إلى اليوم مع أنه قد تمت تسوية جميع ملفات التشغيل الهش، فالرجاء أن تتدخلوا شخصيا لدى رئاسة الحكومة لحلحلة هذا الملف وإعطائه الأولوية القصوى فالناس منزعجون ومتعبون ولهم كل الحق في ذلك.

سيدي الوزير، موضوع آخر هو البذور والأسمدة، هناك نقص كبير جدا في التوزيع ببوسالم وموسم البذر شارف على الانتهاء وشكرا.

السيد نائب رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا وأحيل الكلمة إلى السيد النائب فتحي الأعماري، له من التوقيت أربع دقائق، فليتفضل.

السيد فتحي الأعماري

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الفلاحة والوفد المرافق،

سيدي الوزير، تتميز الفلاحة في بن قردان بإنتاج زيت الزيتون، تعد حوالي 900 ألف أصل زيتون بيولوجي و480 ألف سقوي وهذا ضرورة لبعث ديوان لزيت الزيتون بين قردان والتفكير في هذه الثروة المهمة والعناية بها خاصة في الري في فصل الصيف في غضون السنين القادمة وعندما تدخل أشجار الزيتون المغروسة قمة الإنتاج سوف ترتقي تونس بحول الله إلى المرتبة الأولى عالميا.

تهيئة المسالك الفلاحية ومسحها دوريا إذ يجد الفلاح مشكلة في الوصول إلى ضيعته سواء في فصل الجني أو وقت "الزبر" وخدمة الزيتون وهنا نريد رزنامة واضحة تعد مع المجلس المحلي لتحديد أولويات التدخل.

التعجيل في إنجاز محطة التحلية ببنيري لأنها مهمة للفلاحين الصغار بالجهة الذين يوفرون لنا نسبة معقولة من الإنتاج المحلي من الخضروات والباكورات.

سيدي الوزير، بن قردان الأولى وطنيا في تربية الماشية قطيع الأغنام والابل، يعتمد الفلاحون في الجهة على المساحة الرعوية المتعارف عليها منذ القديم وتكلمنا مطولا في هذا الموضوع وهذه المساحة الممتدة على طول الحدود التونسية الليبية، أصبحت هناك صعوبة للتنقل فيها بحكم وجودها داخل المنطقة العازلة ولذا يطالبكم الفلاحون في معتمدية بن قردان بحلول وإلا ستكون له تداعيات سلبية على الثروة الحيوانية. لما لا يقع لقاء مع كل الأطراف؟ وزارة الدفاع ووزارة الداخلية ووزارة الفلاحة والفلاحون ويجدون صيغة وإيجاد حلول لهذه الثروة الحيوانية كي لا تندثر وهذا جزء هام من الغذاء، أمن البلاد من الأولويات مما لا شك فيه، ولكن سيدي الوزير هذا لا يمنع من إقرار إجراءات لتسهيل مرور مالكي القطيع والرعاة.

محطة تحلية المياه الصالح للشراب هذا في إطار اللقاء مؤخرا في اللجنة أكد لي السيد الرئيس المدير العام أن التمويل موجود ونتمنى ألا يتعطل، فنحن الآن في الشتاء وهناك مناطق انقطع فيها الماء. بجهة مدنين ومقر الولاية مدنين الجنوبية ومدنين الشمالية منذ ثلاثة أيام ويعود تدريجيا ونرغب في أن ندعم الجهة بـ "deuxième conduite" على الأقل حين ينقطع الماء نجد البديل الثاني لتمول.

سيدي الوزير، العناية كذلك بحماية التوي خاصة أنها تشكو من النقص في عدد أنواع من الحيوانات أحيانا.

يحتم علينا الواجب تجاه مواطني بن قردان التفكير جيدا في الانطلاق في هذه المشاريع المعطلة وتفعيلها لأجل تحقيق مسار البناء والتشييد الذي قطعناه على أنفسنا ولا مجال إلى الرجوع إلى الوراء وشكرا لكم.

السيد نائب رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا وأحيل كلمة إلى السيد النائب المحترم نور الدين العكروت، له من التوقيت ست دقائق فليتفضل.

السيد نورالدين العكروت

بسم الله الرحمن الرحيم،

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري والوفد المرافق له،

لقد رفعت الدولة منذ فترة شعار التعويل على الذات بهدف تحقيق السيادة الوطنية وأهمها السيادة الغذائية وهذا يضعنا جميعا ونحن نناقش مهمة وزارة سيادية أمام تحديات كبرى ويجب رصد اعتمادات ضرورية على مدى السنوات القادمة حتى نحقق سيادتنا الغذائية والوطنية.

سيدي الوزير، أولا الثروة السمكية ببحيرة بوغرارة مهددة وكنا طالبنا سابقا في أكثر من مناسبة بإنجاز فتحات على مستوى طريق القنطرة الرومانية.

ثانيا، متى تنطلق أشغال حماية ميناء جرجيس من التموج والقيام بعمليات الجهر الضرورية؟ لن يقبل البحارة هذا وبرمجنا دراسات في 2026 فالناس خائفون على أسطولهم الذي هو مورد رزقهم ومن الضروري القيام بأشغال ضرورية ثم القيام بأشغال توسعة ميناء الصيد البحري بجرجيس ثاني ميناء صيد بحري بالجمهورية التونسية من حيث الأسطول والمنتوج والمداخيل وهذا يجرنا إلى الحديث عن دور وكالة الموانئ وتجهيزات الصيد البحري "APIP"، هذه المنشأة لم تعد تقدم شيئا للبحارة والمديرين ومسيري الموانئ لا صلاحيات ولا ميزانيات لهم ولا يكلف المديرون العامون أنفسهم حتى بالتنقل إلى الموانئ أو معاينة الوضع ورصد المشاريع الضرورية.

كذلك ميناء جربة حومة السوق يتطلب التوسعة.

ثالثا، غابة الزيتون بولاية مدنين وخاصة بجرجيس وبن قردان قد هرمت ويجب الإسراع في إقرار استراتيجية تشبيبها بالغراسات الجديدة بالإضافة إلى إحداث نقاط مياه بغابات الزياتين للري التكميلي في فترات الجفاف وهنا أتساءل كيف أعدمت كل البذور الأصلية من الباكورات والحبوب؟ حيث أصبحنا نستوردها بالعملة الصعبة سنويا ولم يتبق إلا الزيتونة الأصلية التي لا تساعد وزارتكم على غراستها وتحرر محاضر لكل من يقوم بغراستها، بل تعطي منحا للشتلة المستوردة التي لا يتجاوز عمرها 15 أو 20 عاما.

تهيئة وتعبيد المسالك الفلاحية على غرار مسلك الغرابات حي سلطان جرجيس وصولا إلى الطريق الجهوية 115 لفك العزلة عن غابة الزياتين.

سيدي الوزير، إن المركب الفلاحي والصناعي بشماخ يعد مفخرة بالنسبة إلى استغلال الأراضي الدولية، ضيعة لها مردودية اقتصادية هامة وهي نموذج يحتذي به في تسيير الضيعات الدولية ويجب أن يتم السماح لإدارة الضيعة بالاستثمار وتنويع نشاطها والرفع من المنتوج والهدف هو تحقيق السيادة الغذائية بأسعار مقبولة.

رابعا، نتحدث الآن عن شح المياه وندرتها ولدينا ثروة مهدورة وهي الاستثمار في معالجة المياه المستعملة ثلاثيا وإحداث بحيرات جبلية، مياه كثيرة تذهب هدرا إلى البحار ونحن نعيش خطر شح المياه.

سيدي الوزير، تعاني معتمديات ولاية مدنين في الصيف من الانقطاع المتكرر للمياه، ماذا أعددنا للصائفة القادمة؟ أين إقليم صوناد بجرجيس الذي أعلن عنه كاتب الدولة للمياه والمدير العام للشركة الوطنية لتوزيع المياه في آخر زيارة له بولاية مدنين وقد حدد بسقف زمني بثلاثة أشهر وقد مر عام؟

إدراج محطة التحلية بجرجس من أولويات مشاريعكم لتسهيل وتحاشي على الانقطاع المتواصل للمياه خاصة في فيصل الصيف بمعتمدية جرجيس بحكم رجوع عمالنا بالخارج والمصطافين تصل إلى 200ألف ساكن. أين تجديد شبكة توزيع المياه بولاية مدنين والأكثر اهتراء بجرجيس؟ لماذا يتعرض المسؤولون للسب والشتم وهم لا حول ولا قوة لهم؟

أخيرا يجب أن نشكر ديوان الأعلاف على المجهودات رغم قلة الإمكانيات في سبيل المحافظة على القطيع، الرجاء التفكير في إرجاع قطيع الأغنام عند فقدان الأعلاف في السنوات الفارطة وتقليص الدولة في الكمية المستندة لرؤوس الأغنام الأمهات إلى 275 غ وعدم تحيين صغارها اضطر جل مربي المواشي إلى التفريط في قطيعهم حيث عندما توفرت الأعلاف فقدنا القطيع وانجر عنه غلاء اللحوم.

سيدي الوزير، طلب قديم متجدد، الرجاء النظر في رفع التحجير على منطقة سيدي مخلوف ومدنين الشمالية بقرار وزاري 1986، هاتان المعتمديتان هما معتمديات فلاحية وليست صناعية وشكرا سيدي الوزير.

السيد نائب رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا وأحيل الكلمة إلى السيد النائب المحترم حمدي عمران، له من التوقيت أربع دقائق فليتفضل.

السيد حمدي عمران

شكرا سيدي الرئيس،

نرحب بالسيد وزير الفلاحة والوفد المرافق له،

سيدي الوزير، تثبت وزارة الفلاحة مرة أخرى اليوم أنها غير قادرة وعاجزة على تطبيق القانون حتى داخل إداراتها وهياكلها، اليوم أردت أن أتحدث وقد تحدثت من قبل في جلسة عامة سابقة، ولكن لم يكن هناك تجاوب، ماذا حصل في شأن 78 عونا في "SONEDE" الذين وقعت إحالتهم إجباريا على التقاعد لمخالفتهم القانون؟ لم تفعلوا شيئا.

ما مآل المقاول الذي يقدم للدولة ضمانات بنكية مزيفة؟ لم نفعل شيئا.

ماذا فعلنا اليوم في مشروع "télégestion" والمخالف لكراس الشروط؟ لا شيء.

ماذا فعلنا اليوم في 300 عداد المعطلة في تونس وتقوم بالاحتساب ونهدر المال ولم تتحركوا ويتم قطع الماء عن المواطن الذي يكون معلوم الاستهلاك في فاتورته 10دنانيروهو يستهلك مجانا لم نحقق أي شيء.

سيدي الوزير، ما الجديد في موضوع الشهائد العلمية المزورة في "SONEDE"؟ وأستمر في الحديث عن "SONEDE" لم يتغير شيء لماذا؟ لأن واحد من ضمن 78 مدير مركزي أخذها معه إلى منزله وإلى الآن يحكم في الوزارة وفي "SONEDE" ولم تفعلوا أي شيء كذلك عاجزون واكتفيتم بالمشاهدة، فهل اعتقدتم أن هذه الأموال ملككم؟ كلا فهي ملك الشعب فحين نصادق على الميزانيات فإنني مسؤول أيضا على هذه الأموال ومن حقي أيضا أن أحاسب فهذا إهدار للمال العام.

سيدي الوزير، هل تعلم أنه يتم إرسال بيانات شركة إنتاج المياه الصالحة للشرب على "serveur" خارجي لا تخضع حتى للرقابة، أي إنسان في أي وطن يمكن أن يطلع على ما سجله العداد في أميلكار وفي قرطاج الذي بجانب القصر الرئاسي وكذلك كمية الماء في السدود وهذا خطير جدا يعني أنك تسجل المعطيات على الميكروسوفت فهو خطير جدا لأنك تسجلها عند الأمريكيين، هل تفهمني سيدي الوزير؟ حقا لا أعرف إلى أين تريدون أن تصلوا؟

سيدي الوزير، حين يتم اليوم تعيين مديرة الحوكمة بترأس اللجنة المكلفة بمطالب الترفيع الإجباري في سن الإحالة على التقاعد أليس في هذا تضارب؟ هذا يتضارب حتى مع ما نص عليه الدليل العملي المعد من رئاسة الحكومة، ما هذا سيدي الوزير؟

سأتحدث الآن عن الديوان الوطني للحبوب، السيدة المديرة العامة لديوان الحبوب حين أثبتت التقارير اليوم وأتحدث عن خزان القلعة الصغرى، حين تثبت التقارير أن المديرة السابقة قامت بهرسلة الموظفين...

السيد نائب رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

أرجعوا له الوقت.

السيد حمدي عمران

شكرا، سؤالي الآن موجه الى المديرة العامة للديوان الوطني للحبوب، سأتحدث عن خزان القلعة الصغرى حيث أثبتت التقارير السيدة المديرة العامة أن المديرة السابقة قامت بهرسلة الموظفين وعندها سابقة قبل ذلك وعوقبت لأجل ذلك ثم استعادت منصبها كمديرة. اليوم السيدة المديرة العامة، من سيرجع حق هؤلاء الموظفين الذين ضحوا في وقت الكورونا وتعطل البلاد وواصلوا عملهم؟ فمن سيرجع لهم حقوقهم بعد أن قامت بهرسلتهم وظلمهم واتهامهم باطلا وأثبتت التقارير كل هذا وعندي كل التقارير كاملة ويقع عزلها من منصبها وتعينها في منصب آخر في ولاية سوسة.

السيدة المديرة العامة، نطلب منك أن تتدخلي في هذا الموضوع وأن ترجعي لهم حقهم فهم ضحوا لأجل الدولة ومشكورة...

السيد نائب رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، نعتذر على هذا الخلل الفني وأحيل الكلمة الى السيد النائب المحترم هشام مباركي، له من التوقيت أربع دقائق فليتفضل.

السيد هشام مباركي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الفلاحة والوفد المرافق،

سيدي الوزير، دعني أتكلم بوضوح كامل اليوم فقد وصل الوضع الفلاحي في توزر الى مرحلة لم يعد فيها الصمت خيارا، نحن أمام جهة تعيش على قطاع النخيل ومع ذلك تغيب الدولة في أهم ما يضمن حياة هذا القطاع، مياه الري تتدهور والآبار جافة أو بحاجة إلى صيانة عاجلة، أمراض النخيل تنتشر دون أي تدخل وقائي جدي من وزارتكم، الجمعيات المائية على وشك الانهيار بسبب تراكم الديون وانعدام هيكلة مالية واضحة والأسواق الفلاحية غير منظمة والفلاحون يشتكون من غياب مسالك توزيع عادلة تضمن لهم أسعارا تحميهم من السماسرة والوسطاء، لا مصانع تحويلية للتمور رغم أن القيمة المضافة الحقيقية ليست في التصدير الخام، بل في التصنيع ولا مخازن تبريد مجهزة تستوعب الإنتاج وقت الذروة فتجبر الفلاح على البيع بأسعار بخسة حتى الأسمدة والمبيدات والناموسية عند الحاجة إما غير متوفرة أو تأتي بعد فوات الأوان ولا ننسى الأثمان الباهظة التي تثقل كاهل الفلاح.

سيدي الوزير، لدينا مهندسون في ولاية توزر لكن دون أن نرى أي مشروع جديد أو دراسة تنطلق أو حل ميداني واحد للفلاحين، هم يراقبون القطاع من بعيد ويتركون الفلاح يواجه مشاكله بنفسه وهذا التقصير لا يمكن تبريره لا بالإمكانيات ولا بالقوانين.

سيدي الوزير، تشهد منظومة الاستثمار الفلاحي حالة من التعطيل الممنهج حيث أصبحت وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية بتوزر عاجزة عن أداء دورها الحقيقي في دفع القطاع، فالمنح الموجهة للفلاحين تكاد تكون منعدمة فعليا مما حول مسار الدعم إلى مجرد شعارات دون أي أثر فعلي على أرض الواقع في المقابل تفاقم ديون الفلاحين في ظل غياب حلول عملية وإجراءات جدية لإعادة هيكلة المنظومة المالية الفلاحية، إضافة إلى ذلك فإن الشروط المعتمدة اليوم للانتفاع بمنح الاستثمار أصبحت في حد ذاتها عائقا أمام الاستثمار لا محرك له معايير بيروقراطية معقدة، إجراءات تقنية وإدارية لا يقدر الفلاح على استفتائها، وثائق وإثباتات تفوق قدرات الفلاح.

سيدي الوزير، من المفروض أن تكون دقلة النور وما أدراك في مقدمة أولويات الدولة تماما كما تتعامل مع قطاع الزياتين.

سيدي الوزير، جملة من المطالب من أهالي توزر: تدعيم وكالة التنقيب عن المياه بحفارة أخرى، طلب صيانة خلايا الإشعاع الفلاحي في ميداس عين الكرمة والشبيكة خاصة الأجهزة والبنية التحتية، سيارة رباعية الدفع للدائرة الفرعية للإنتاج الحيواني تمغزة.

سيدي الوزير، حلم كل "توزري" هو هذا العنوان المعهد العالي للدراسات الفلاحية المناشي دقاش.

سيدي الوزير، ديون الفلاح لدى البنك الفلاحي الذي يمتص كل منح الفلاحين، إثر زيارتكم لولاية توزر كنت قطعت هذه الزيارة ووعدتنا بزيارة أخرى خاصة أن أهالي معتمدية حامة الجريد هم مستاؤون منك قليلا لأنهم يريدون أن يتحدثوا عن بعض الوضعيات ويقدمون اقتراحات.

السيد الوزير، مسألة أخرى تخص "SONEDE" وهي معضلة حيث وقع ربط معتمدية دقاش بعمادة الشبيكة 55 كم من مياه الشرب وبصراحة يجب أن تعيد وزارتكم النظر في هذه المعضلة لأن هذه الأنابيب تتطلب الاصلاح كل شهر تقريبا وتكلف مبالغ طائلة. شكرا ووفقكم الله.

السيد نائب رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، أحيل الكلمة الى السيدة النائبة المحترمة دلال اللموشي، لها من التوقيت عشر دقائق فلتتفضل.

السيدة دلال اللموشي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا مجددا بالسيد وزير الفلاحة والوفد المرافق له،

سيدي الوزير، مبدئيا فلنتفق في موضوع قبل النقاش حول ولاية الكاف بالنسبة لي فإنني سأتناقش مع كوادر وإطارات ودولة ووزير يعتلي منصبا سياسيا، إذا كنا سنتناقش أشخاصا فلكم مني كل الود

والتقدير لا مشكلة عندي وليس لي أي تحفظ على أي طرف منكم وأكاد أعرف منكم اسما أو اثنين. أنا سأناقش الآن مناصب في الدولة ورجال دولة ووزير فلاحة.

السيد الوزير، يؤسفني أن أقول هذا الكلام اليوم لكن سأقول ما يجب قوله لأني لست مستعدة أن أتحمل خلاص فاتورة تخاذل وسألطف العبارات.

سيدي الوزير، خذلت وزارتكم ولاية الكاف بأتم معنى الكلمة ستقول لي كيف؟ سأجيبك، تعرف وزارتكم مشاكلنا وتعرف أننا ولاية فلاحية بامتياز وتعرف أنه ليس لدينا أي شيء هناك سوى الفلاحة ورغم هذا يوجد غياب تام لوزارة الفلاحة بولاية الكاف.

سيدي الوزير، بما سأبدأ؟ رغم تخاذل الوزارة معنا فقد انتقلت إلى مرحلة أخطر وأبعد وإلى مرحلة مغالطة الرأي العام، آخر مرة سيدي الوزير كنا معا في المجلس الوطني للجهات والأقاليم حدثتك عن مشروع معطل ألا وهو مشروع الزوارين وانتظرت منك جوابا لكن الجواب كان صادما ولم أتدخل ليلتها ولم أعقب نظرا إلى تأخر الوقت.

أنا ابنة الجهة وأقول لك بأن هناك مشروع معطل وهو في الزوارين أين توجد 180 عائلة وتخرج لي سيادتك سيدي الوزير أعلى هرم في السلطة وفي الوزارة بكل ثقة في النفس تقول لي انتهى المشروع واكتمل وشككت في نفسي، دلال تثبتي مليا من معلوماتك وأنا ابنة الجهة وبجوار المشروع.

سيدي الوزير، أعلمك أن الكلام الذي أقوله لك موثق صوتا وصورة وفيديوهات وأتحمل مسؤوليتي في كل كلمة سأقولها، إلى الآن لم يكتمل المشروع الأتربة والغبار يملأ المكان وليس هناك ماء واتصلت في هذه اللحظة التي أحدثك فيها حتى أكون صادقة معكم لأنني لا أتجنى على أحد، ليس لدينا ماء سيدي الوزير ومن قال لك بأن المشروع جاهز فهو يغالطك والأدهى والأمر أن المشروع الذي وقعت فيه مغالطة الرأي العام محل متابعة من رئاسة الحكومة لم يكتمل واتصل هاتفيا وأنا موجودة إلى آخر المساء إن كنت مخطئة فقل لي يا سيدة النائبة أنت مخطئة لا يوجد أي مشكل.

سيدي الوزير، أدى السيد رئيس الجمهورية زيارة فجائية لولاية الكاف وتحديدا لمنطقة السرس وأنا من الدهماني، ذهبت بسيارتي بسرعة البرق حتى أقابل السيد رئيس الجمهورية ومشكور لأنه يزورنا على التوالي وتفاجأت أن سيارتي كانت وراء سيارة رئيس الجمهورية وحين قمنا بجولة في السرس قالوا لنا سنتقدم أكثر إلى منطقة زنفور وفرحت في الحقيقة لأن من المشاكل التي أرقتني وأتعبتني وأعطتني شحنة سلبية لأنني لست فاشلة وأعرف نفسي وقد أحبطتموني سيدي الوزير، أنتم ووزارتكم في ذاك الموضوع ووقفت وجها لوجه مع المواطنين وتحملت مسؤولية تفوق جهدي رغم أن الله يعلم ويعلم المواطنون والسلطة الجهوية والمحلية والمندوبية بأنني اجتهدت اجتهادا كبيرا ولم أدخر من الجهد شيئا لمساعدة الناس ثم وجدت نفسي في ركن وجها لوجه هل تعرفون لماذا؟ لأنهم حسب اعتبارهم أن دلال اللموشي مسؤولة عن موضوع الماء وهذا ما يجب علي فعله فالولاية متدهورة وإذ كنت لا أهتم لموضوع الماء فما الذي سيحدث؟

ورغم كل هذا سيدي الوزير فإنني أحس أنني خذلت وفشلت في ما ليس لي دخل به بما أنني لم أتمكن من حل المواضيع الحارقة في ولايتي، ولكن لا أريد أن أتحمل المسؤولية لأنني أعرف إن وجدتك معي سيدي الوزير أو إطارات الوزارة وأعنتموني في ولايتي ما كنت لأقول هذا الكلام لأنني ما كنت يوما عنوانا للفشل وأسأل عني في ولاية الكاف وقد آلمني رأسي من موضوع الماء في الكاف، أنام وأصحو عليه وأرجع بك مع السيد الرئيس سرنا إلى الأمام على أننا سنذهب إلى منطقة زنفور حسب علمي فوجئت بأن السيد رئيس الجمهورية واصل سيره إلى الأمام واتصلت بالزملاء وقالوا لي بأنه سيذهب الى سليانة فلماذا لم يذهب الى زنفور في حين أنها أكبر مشكلة عندي وآلمت رأسي؟

سيدي الوزير، هل أجيبك لماذا لم يذهب الى زنفور؟ لأن السيد الرئيس ليس على علم بالمعضلة في زنفور حتى لا أنسى موضوع زنفور وأقسم أني أقول لك الحقيقة الآن: في محاضر الجلسات المنجزة مع المجالس المحلية أو في مستوى الولاية أو أينما تشاء وطلب العروض فيه 3.5 مليار ولا أريد ذكر السيد المندوب أو المكلف بتسيير شؤون الولاية، لا أريد أن أعود مجددا تحت هذا الغطاء مع احترامنا لكل الناس وكل يعرف نفسه من اجتهد فليجتهد ومن أنجز فلينجز "وبينهم وبين مولاهم" طلب العروض فيه أن التمويل 3.5 مليار، ولكن أصبح التمويل بـ 1.5 مليار فقط والأموال ليست ملكنا وهو تمويل أجنبي تابع مشروع تاسة فلماذا تصدر طلب عروض مغلوطا ويقول لا السيدة النائبة اتفقنا على 3.5 مليار فلماذا تنشر 1.5 مليار؟

فماذا سأقول للمواطنين الذين يتساءلون يوميا عبر الهاتف والارساليات ويقولون لي السيدة النائبة المندوب فعل كذا وغيره فكيف ألتمس حسن النية هنا؟ ولماذا ألاحقكم منذ عامين حول مشروع يخص 280 عائلة وتركنا زنفور على جانب؟ هكذا نحن في ولاية الكاف بينما ولايات أخرى تجاوزتنا كثيرا وخرجا في وفد برلماني الى نابل، وجدت الناس يتحدثون في مؤتمرات وفي اجتماعات عن الفلاحة الأيكولوجية فعدت مريضة صدقا وهنيئا لهم لا أكثر ولا أقل وأنا في ولاية الكاف أسعى إلى مجمع هيدروجين أو هيدروليك لا أعرف ما تسمونه ومشكلتي قطع الغيار والكاف معطلة بسبب ستة أو سبعة "mouchons" قطع واتصلت بالسادة النواب من الزملاء وهم يسمعون سي فلان اتصل مع مندوبيتك وأعينوني وكنت اتصلت بك السيد المدير العام من أجل "mouchons" ويتوقف المقاول بسبب قطع الغيار.

السيد الوزير، يمكن أن أصحبك الآن الى منطقة الحيادرة وسأرسل لك فيديوهات وأتحمل مسؤوليتي هل ما زالت لدينا في 2025 النسوة يملأن الماء من البئر وعندي الفيديوهات توقف عقلي عن التفكير ما زلنا في الكاف نخرج الماء من البئر في منطقة الحيادرة وأمضيت الصيف في زي رياضي وأتنقل بين الأودية والمناطق والآبار ما هذا؟ وفي الأخير وجدت نفسي أجري لوحدي ولم أنجز شيئا في الكاف سعيت كثيرا ثم توقفت لا أريد أن أريك الفيديوهات سيدي الوزير، فالأمر مخجل في عيد الاضحى نوزع الماء بالصهاريج في الدهماني، يتحدث الناس عن الفلاحة الإيكولوجية وأنا أوزع العلب على الناس؟ لن أخجل لأنني اجتهدت ولم أترك الناس تمضي العيد دون ماء.

سيدي الوزير، كذلك الساقية وتاجروين الكاف الشرقية والغربية ونبر فالمشاريع في كل المعتمديات معطلة ومقاول وأصبحنا نتصل بالسيد المعتمد الفلاني الرجاء أن تعطيني الجرار، فلماذا نسعى إلى حل مشاكل ولاية بأكملها بجرار واحد ومقاول واحد؟ لماذا يتقدم الناس في حين أن مشكلتنا مع وزارة الفلاحة في قطع الغيار؟

سيدي الوزير، هل تتذكر في آخر مرة حين رافقتك وشاءت الأقدار أن تحضر الكارثة وأنا وراءك بسيارتي ونزلت في الطريق حين ذهبنا الى القصور وشاءت الأقدار أن تحجر الكاف وأنت موجود وكنت وراءك ونزلت من سيارتك ورأيت ما صار في طريق الدهماني الكاف ذهبت فيه وهو طريق معبد وحين رجعت وجدته أخضر وقد رُدمنا بالحجارة

أحجرنا وأنت رأيت ذلك بعينك نزلت وألقيت نظرة على الجهات الأربع ثم غادرت...

السيد نائب رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

أكملي فكرتك بإيجاز.

السيدة دلال اللموشي

وقد غادرت سيدي الوزير ولم تتصل حتى بالهاتف فما مآل الفلاحين الذين أصابت الحجارة محاصيلهم وأتلفتها؟ فأين تفاعل الوزارة في هذا وأنت حاضر يومها؟

عندي عدة ملفات وقد استغرقت الكثير من الوقت في "التخرنين".

سيدي الرئيس أعطيني دقيقة رجاء.

السيد نائب رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

أعطيتك دقيقة.

السيدة دلال اللموشي

رجاء سيدي الرئيس،

هناك عدة مشاكل سيدي الوزير ولم يكفني الوقت، نحن منطقة فلاحية فلنترك الماء جانبا فلماذا لا تصلنا المبيدات؟ بالنسبة إلى البذور ستصل عندنا إشكالية وقت، ولكني متأكدة بأن البذور ستصل للكاف.

سيدي الوزير، رجاء ومن فضلك وأطلب منك هذا بكل لطف أن تلفتوا للكاف فهي منطقة فلاحية...

السيد نائب رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا السيدة النائبة على ما تفضلت به وأحيل الكلمة الى السيد النائب المحترم محمد بن رجب، له من التوقيت ست دقائق.

السيد محمد بن رجب

شكرا السيد الرئيس،

نرحب بالسيد وزير الفلاحة والوفد المرافق لكم،

في الحقيقة القطاع الفلاحي أكثر من سيادي ويعتبر العمود الفقري لتحقيق الأمن الغذائي والسيادة الوطنية خاصة في ظل التجاذبات السياسية العالمية وموقف تونس الواضح والثابت من القضية الفلسطينية والذي يمكن أن يسبب يوما ما مشاكل في التعاملات الاقتصادية حتى لو كنا نملك العملة الصعبة وهذا يستوجب التعامل بكل جدية لتطوير القطاع.

إشكاليات القطاع الفلاحي عديدة سأحاول أن أتطرق إلى أهمها بالنسبة إلى ولاية منوبة فإن أهم إشكال أرهق المواطنين والإدارة في ولاية منوبة وخاصة معتمدية وادي الليل ظاهرة البناء الفوضوي على الأراضي السقوية واليوم نجد مئات العائلات يطالبون بحقهم الدستوري في الربط بالتيار الكهربائي والماء وكل المطالب مرفوضة والحالات في تزايد حتى حين تحدثت مع المديرين العامين يقول لك هم يخالفون وأنا أسوي لهم معقول سيدي الوزير.

سيدي الوزير، جلسات متتالية على مستوى الولاية وكتاب عامين بلديات ومنشور السيد وزير الداخلية ومندوبية الفلاحة دائما بالرفض على أساس لا يمكنهم أن يبدوا الرأي ولا صلة للفلاحة بذلك.

سيدي الوزير، "هات نفركو الرمانة" ونرى من عنده صلة ومن هو المخالف الأول؟ فالمشكل من بدايته ليس في غياب القانون إنما في تطبيقه من ناحية وغياب الالتزام بالوعود من ناحية أخرى والإخلال الساري على مستويين منذ حوالي عشرين سنة أو أكثر إخلال المندوبية الجهوية بواجب الري وهي المسؤولة على توفير الماء في المناطق السقوية ومسؤولية صيانة شبكات الري التي تهرأت منذ السنوات وحولت العديد من الأراضي الفلاحية من منتجة إلى خسارة مالية وجعلت الفلاح يعاني وحده من واقع المعيشة وهذا جعل العديد من الورثاء يبيعون أراضيهم "قطع صالحة للبناء" حتى يوفروا لوازم العيش.

الاخلال الثاني من الوكالة العقارية للآثار بواجب المراقبة وأين الوكالة لماذا لم تقم بدورها واسترجعت هذه الأراضي منذ بداية البيع وهذا ما جعل المشكلة الاجتماعية تتضخم من مخالفة فردية إلى تجمعات سكنية كاملة تضم مئات العائلات؟

سيدي الوزير، اليوم عندنا تجمعات ضخمة تضم آلاف المواطنين ولديهم أطفال محرومين من أبسط حقوقهم الدستورية الماء والكهرباء والتعليم وغيره؟

سيدي الوزير، يعتبر بقاء هذه التجمعات بلا كهرباء ولا ماء تشجيعا للفوضى ونضيع صغارهم وسيتعب الإدارة في مقاومة الواقع لنعترف بالفشل الإداري ونعطي الأولوية للحلول الإنسانية والدستورية.

السيد الوزير، الحل اليوم هو قرار سياسي شجاع منكم يقدم المصلحة الوطنية العليا، نطلب منكم التنسيق الفوري مع رئيس الحكومة لمنح رخص استثنائية للربط بالتيار الكهربائي والماء صالح للشراب وبإصدار أمر حكومي عاجل لتغيير صبغة هذه التجمعات السكنية القائمة في المخطط العمراني ونقل مسؤولية التسوية الإدارية والعقارية من وزارة الفلاحة إلى وكالة التهذيب العمراني ونحافظ حقا على بقية الأراضي السقوية ونوفر الماء للري ونخلق آليات رقابة صارمة مع أسبقية الإنذار.

نقطة ثانية، لم ترفع "SONEDE" العداد لمدة ستة شهور ثم تأتيك فاتورة فيها قسط واحد بأعلى تعريفة وهذا يعتبر تحيلا على كاهل المواطن.

جهر الأودية الذي يتطلب استراتيجية دائمة وغير موسمية خاصة في المناطق القريبة لوادي مجردة وشافرو مثل الجديدة التي تضررت أكثر من مرة بالفيضانات السعيدة الرياض وغيرها.

الاعتداء الفاحش على المساحات الغابية على مستوى كامل الولاية جراء التراخيص لمقاطع الحجر والرمل والذي يهدد الوضع البيئي.

سد السعيدة الذي تجاوز الأجل القانوني ومر بالعديد من المشاكل في السنوات الأخيرة ولهذا نطالب بلجنة فنية مستقلة وموازية لمراقبة مدى مطابقة الشروط المتفق عليها نظرا لأهمية المشروع على المستوى الوطني وأي خلل فني يسبب كارثة لا قدر الله. من المسؤول عن صيانة الطرقات المؤدية في اتجاه السد على مستوى السعيدة، الحكايمية، المرناقية والمناطق المجاورة؟ تشكى أهالي المنطقة من الوضع الكارثي الذي أصبح عليه الطريق والقناطر الفلاحية التي لا تتحمل حمولة الشاحنات التي تمر ولم تقم إدارة السد بالتدخل من الضامن سيدي الوزير؟

السيد نائب رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، أكمل، عنده تنازل بدقيقتين من السيد عمر الجعيدي.

السيد محمد بن رجب

من الضامن سيدي الوزير أن يكتمل السد ويدشنوه ونبقى نحن في طرقات كارثية؟

سيدي الوزير، نطلب من سيادتكم التدخل من أجل تعبيد المسالك الفلاحية المحيطة والمؤدية للسد لتسهيل حركة النقل الفلاحي.

سيدي الوزير، أنهكتنا الحشرة القرمزية في منوبة دون أي تدخل وهذا العام الثاني كلما نسألكم أن تكثروا في الدعسوقات ودورتها الحياتية ما بين 25 و40 يوما متى ستتدخلون في ولاية منوبة فقد أتلفت كل شيء في هذا العام؟ وهل قمتم بالدراسات اللازمة لئلا تتسبب الدعسوقة في كوارث مستقبلا مثل الطائر الذي أتيتم به ليقضي على البوزويش والنتيجة أننا متضررون إلى الآن من هذا الطائر والكوارث والضرر الذي خلفه أكثر من البوزويش.

نقطة أخيرة أثمن مجهودات السيدة المديرة الجهوية لتربية الماشية وتوفير المرعى بولاية منوبة على العمل الكبير الذي تقوم به في تدعيم قدرات الفلاحين الشبان والمرأة الريفية والتي تساهم مباشرة في تنفيذ استراتيجية الدولة للنهوض بالقطاع، نشكرها على دعمها المتواصل للفلاح كي نضمن استدامة الإنتاج وشكرا.

السيد نائب رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة الآن الى السيد النائب المحترم أيمن العبيدي، له من التوقيت أربع دقائق فليتفضل.

السيد أيمن العبيدي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا السيد الوزير ومرحبا كافة إطارات الوزارة،

السيد الوزير، متى يحين الوقت لتعيين مندوب؟ ألا يوجد كفاءات في تونس؟ أكثر من سنة ونحن نطالب بمندوب ولا من مجيب، لا تقل لي أن هناك مكلفا بالتسيير، نحن كللنا ومللنا من إقالة مكلف وتعيين مكلف، إلى متى سنبقى بمكلف بالتسيير؟ نحن نعاني من البيروقراطية في الإدارة بوجود مندوب فما بالك بمكلف بالتسيير ونرسل الأوراق والوثائق إلى المندوبية الجهوية بسيدي بوزيد وننتظر حتى يجيبنا المندوب وهكذا دواليك. وزارة عجزت عن تعيين مندوب فكيف ننتظر منها مشاريع؟

بالنسبة إلى مشروع جنوب الولاية أول مرة يتم تعيين الأعضاء ولا وجود لرئيس للوحدة ولا أفهم متى يتم تعيينه؟ كل هذا جعل المشروع أرقاما فقط لا شيء على أرض الواقع حتى بدا لي أن هذا التعطيل ممنهجا.

نأتي إلى المشاريع وأنا مقرر في لجنة القطاعات الإنتاجية بما فيها مهمة الفلاحة وتصفحت المهمة لسنة 2025 وسنة 2026 نفس المشاريع في قسم الاستثمارات وهي مشاريع مضمنة بمشروع جنوب الولاية الذي تمت المصادقة عليه خلال مجلس وزاري في 2015 وتم تثبيته كمخطط على أن ينجز خلال خمس سنوات وصدر في هذا الغرض مرسوم رئاسي سنة 2022 وأصبح المشروع بعد كر وفر جاهزا للتنفيذ، مشروع يقدر بـ 240 مليار من تمويل البنك العربي الكويتي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

نعود إلى المشاريع في قسم الإنتاج الفلاحي، مشروع التنمية الفلاحية المندمجة بجنوب ولاية القصرين بمبلغ 1.700 مليون دينار تعهد. في قسم المياه تنفيذ العناصر المتعلقة ببرنامج المياه والخاص بمشاريع التنمية الفلاحية المندمجة ومنها مشروع التنمية الفلاحية المندمجة بجنوب ولاية القصرين وقد تمت برمجة اعتمادات التعهد بمبلغ 27.3 مليون دينار، حتى مقترحات المجالس المحلية أخذتموها من المشاريع المضمنة بمشروع جنوب الولاية منها تعبيد مسلك فلاحي المدرسة الابتدائية مقسم تراب أولاد محمود 7.4 كم وتهيئة شبكة بير أولاد مبارك فريانة.

قسم الغابات، مواصلة تنفيذ برنامج صيانة البحيرات الجبلية بكلفة 384 مليون دينار، إلى جانب إنجاز عناصر بعض المشاريع التنموية في مجال الغابات وتهيئة الأراضي الفلاحية على غرار مشروع التنمية الفلاحية المندمجة بجنوب ولاية القصرين وقد تمت برمجة اعتمادات تعهد بمبلغ 5.5 مليون دينار.

يعني مشاريع ولاية القصرين في مهمة الفلاحة لسنة 2020 وهي نفسها لسنة 2025 ونتمنى أن لا تكون نفسها لسنة 2027. أين تعبيد المسالك الفلاحية وفك العزلة في بقية المعتمديات؟ أين مشاريع الماء الصالح للشرب في بقية المعتمديات؟ أين مشاريع حماية الأراضي من الانجراف في بقية المعتمديات؟ أين مشاريع البحيرات الجبلية في بقية المعتمديات؟ أين المشاريع المعطلة في بقية المعتمديات؟ أين معتمدية العيون ومعتمدية جدليان أفقر معتمديتين وطنيا؟ أين نصيبهما من فك العزلة ومن مشاريع الماء الصالح للشرب؟ أين أرياف سبيطلة؟ أين أرياف سبيبة؟ أين أرياف تالة؟ أين أرياف حيدرة؟ أين أرياف فوسانة من مشاريع وزارة الفلاحة؟

هناك كذلك في قسم الاستثمارات ببرنامج الإنتاج الفلاحي مواصلة ومراقبة ومكافحة الحشرة القرمزية، أكلتنا الحشرة القرمزية من الشمال إلى الجنوب لم تترك معتمدية ولم تترك منطقة وها نحن نراقبها حتى لا نجد ظلفة واحدة، أما المكافحة فلا توجد مكافحة، أين المكافحة؟ لا أرى مكافحة، لا كافحنا الحشرة القرمزية...

السيد نائب رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

أقل من ثلاثين ثانية.

السيد أيمن العبيدي

لا كافحنا الحشرة القرمزية ولا تزود السكان بالماء ولا قمنا بفك العزلة ولا أنجزنا مشاريع ولا رأينا مشاريع في القصرين والسلام عليكم.

السيد نائب رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، نحيل الكلمة إلى السيد النائب المحترم محمود صماري، له من التوقيت ثماني دقائق.

السيد محمود صماري

بسم الله الرحمن الرحيم،

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق،

مرحبا بكل الزملاء،

في العالم المتقدم تدار الفلاحة بالأقمار الصناعية وبالطائرات المسيرة وبالذكاء الاصطناعي في التنبؤ بالمحاصيل وبالتقنيات الحيوية في تحسين التربة والمردودية، أما نحن فلم ندخل القرن الحادي والعشرون بعد ما زلنا نعيش في فلاحة القرن التاسع عشر وندعي أننا نخطط للمستقبل هذا بالنسبة لوزارتكم سيدي الوزير.

وحتى ما نراه من نجاحات وإنتاج وفير من الخضراوات والغلال والزيتون ونتحدث عن ولاية سيدي بوزيد فهو من اجتهاد الفلاح الذي يستخرج الماء وينفق الغالي والنفيس ليغرس ويعتني ويتابع ويسوق منتوجه، ومع ذلك يجد العراقيل في عدم توفير مسالك فلاحية معبدة للنفاذ إلى الأسواق ومسالك ترويج يضيع فيها حقه.

تمثل الموارد المائية عنصرا أساسيا في النشاط الفلاحي وضمان استمرار تزود المواطنين بالماء الصالح للشرب كحق دستوري فالعديد من الجهات وجهتي ليست بمنأى عن هذه الإشكاليات العديد من المناطق بدون ماء ولسنوات منها مشروع الماء الصالح للشرب بمعتمدية سليمان بالقرامزية المشروع وصل إلى 80% من الأشغال ورغم أنه تم فسخ العقد وإعادة مناقصة جديدة النتيجة السكان ينتظرون والمشروع مجمد دون سبب واضح في بئر الحفي وسيدي علي بن عون والهيشرية وسوق الجديد وجلمة والسبالة وأولاد عسكر وسيدي بوزيد الشرقية وسيدي بوزيد الغربية وولاية حفوز والسعيدة والرقاب كلها تعاني.

منطقة أولاد سيدي خليفة بالسعيدة مشروع ماء صالح للشرب كلفته مليار و400 مليون يشمل 1400 عائلة لم ير النور بعد، نرجو التوضيح.

جنوب الولاية حال معتدياتها الثلاث ليست أفضل حال وحتى مشروع التحلية الذي يشمل معتمدية منزل بوزيان والمكناسي والمزونة معطل لأكثر من سنة ولا جديد يذكر. مشاريع معطلة لأكثر من سبع سنوات وأكثر. منزل بوزيان إحدى أكثر الجهات المنسية في تونس، فلاح بإمكانيات بسيطة وبعزيمة لا تلين ينجح في استخراج الماء وخدمة أرضه بينما وزارة بطم طميمها ومندوبياتها وهياكلها تعجز عن إتمام مشروع وصلت نسبة إنجازه 75%، هنا أتحدث عن المنطقة السقوية لماء للشرب بأولاد بن جدو والأهالي يستغيثون بحثا عن حقهم وهذا الحديث منذ 2017 وحين أسأل مسؤولا يقول لي أين أنتم؟ لماذا تخبرونا؟ هل مندوبيتكم لم تخبركم بتعطل هذا المشروع والأهالي بدون ماء منذ أكثر من ثماني سنوات؟ أستغرب هذا الشيء وهذا الحديث منذ سنة 2017، بحثا عن حقهم وجب تحديد آجال الإنجاز لأن الأمر لا يحتمل التأجيل.

معتمدية المزونة هي معتمدية مترامية الأطراف أكثر من 70% من سكانها لا يتزودون بالماء الصالح للشراب، ألم يردكم هذا الخبر أو هذه المعلومة سيدي الوزير؟ نظن أن مندوبة الفلاحة لا تعطيكم المعلومات الصحيحة، تحققوا من مندوبياتكم.

أعود إلى مشروع التحلية المعطل لأكثر من سنة والمؤمل إنجازه غير واضح حتى باتصالنا بالجهات الرسمية أجوبة مبهمة تحيلك إلى عدم احترام عقول الناس كأنهم يضحكون علينا، مناطق سقوية في كل المعتمدية تعكس الوجه الحقيقي للارتجال والتقصير ولغياب الرؤية فجانب من هذه المناطق السقوية مشاكل في التسيير والتصرف يؤدي حتما إلى عجز هذه المشاريع عن تقديم إضافة للجهة والضحية الفلاح في بلد يملك ملايين الأمطار المكعبة من المياه الجوفية المتجددة وغير المستغلة يخرج المسؤول يشتكي الجفاف وفي بلد يملك أكثر من 36 سدا يترك أكثر من ثلثها مليئا بالطين والردم بلا صيانة ولا توسعة.

السيد الوزير، طاقة استيعاب السدود 2.36 مليار متر مكعب ويمكن أن يسع أكثر من 3 مليارات يعني بخسارة 21% من مخزون السدود بينما الفلاح في سيدي بوزيد يبيع أغنامه ليسدد فاتورة الماء، ترشيد استهلاك الماء لا يعني غلق الحنفيات، بل يعني هندسة الماء تخزينه إعادة استعماله تحليته وتحويل مساره بذكاء تكنولوجي، أين أنتم من كل هذا؟

محور آخر مهم، الزيتون في بلادنا يعد من أهم مقومات الاقتصاد الوطني وجزء من الهوية فالزيتونة ليست مجرد شجرة، بل هي رمز للارتباط بالأرض للصبر والعطاء ومصدر رزق الفلاح في جهة سيدي بوزيد ورغم أهمية مساهمته في دعم الاقتصاد الوطني بإيرادات مهمة جدا لا يزال هذا القطاع يواجه صعوبات وعدم جدية الإجراءات ومتابعة تنفيذها والموسم الماضي كالموسم الحالي نفس الإجراءات ونفس التعطيل ونفس المشاكل.

منذ عشرات السنين بدأ مسلسل تجفيف ديوان الزيت تم حرمانهم من التمويلات تفريق كفاءاته تقليص صلاحياته وحتى حين أرادوا أن يجعلوه جزءا من الحل يبدو دوره محدودا لحدود إمكانياته. الدول التي تشتري منه زيتا خاما تبيعه باسمها لا تريد ديوانا تونسيا قويا تريد فلاحا ضعيفا يبيعها اللتر بأبخس الأثمان لتبيعه هي بأضعاف الأثمان والجهات الرسمية وأنتم تمثلونها صامتة، هذه ليست أخطاء إدارية بل خيارات خاطئة يدفع ثمنها صغار الفلاحين والله هو وليهم.

السيد الوزير، الحلول ليست في كل ما سبق ذكره، الحلول تتمثل في الهندسة المائية الذكية: حفر آبار عميقة مجهزة بعدادات رقمية لقياس الاستهلاك بدقة، بناء سدود ترابية صغيرة جبلية في كل ولاية داخلية لتجميع مياه الأمطار بدل أن تضيع في البحر.

إنشاء وكالة وطنية للهندسة المائية مستقلة عن وزارة الفلاحة تضع المخططات وتراقب التنفيذ.

إعادة بعث ديوان الزيت كذراع سيادي وتحويله من هيكل إداري إلى مؤسسة وطنية للتسويق والتعبئة والتخزين.

ثورة في التعليم الفلاحي، إحداث معهد الهندسة الزراعية الذكية ونحن في سيدي بوزيد في أكثر من مناسبة سيدي الوزير معكم ومع غيركم طالبنا بإحداث معهد عالي للعلوم الفلاحية.

تكوين الفلاحين تقنيا في التقنيات الحديثة بدل الاكتفاء بتوزيع المنح حتى هياكلكم المندوبية الفلاحية والإرشاد الفلاحي في المعتمديات ليس لها دور.

البذور والأسمدة، هناك نقص فادح، نرجو تلافي هذا الأمر.

الشركة التونسية لاستغلال وتوزيع الماء نقص في الموارد البشرية واللوجستية مما يعطل دورية التزود بالماء وإصلاح الأعطاب المتكررة.

المطالبة بإقليم جديد في معتمدية المكناسي من ولاية سيدي بوزيد نظرا إلى امتداد تدخل هذا الفرع على أكثر من معتمدية وتدعيمها بالموارد البشرية والآليات.

ختاما، ما يجب إعلانه هو أن الماء والزيت والقمح مواد سيادية لا يمكن خصخصتها أو تركها للسوق الحرة وسن قانون يجبر الشركات الأجنبية على ذكر مصدر الزيت الحقيقي منتوج تونسي 100% لا نخاف من الجفاف، سيدي الوزير، لأن العقول التي تزرع الماء لا تعرف التصحر، شكرا.

السيد نائب رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد النائب المحترم الجمعي الزويدي، له من التوقيت ثماني دقائق.

السيد الجمعي الزويدي

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على خير الخلق وعلى أشرف المرسلين،

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الفلاحة وبإطارات الوزارة،

هل أن الفلاح التونسي يساهم في كتابة قدره أم هو شاهد على شيء كتب منذ الأزل ليعيشه فقط؟

أقول بداية لا حياة لشعب يأكل من وراء البحار ولا حياة لشعب يرتهن للخارج في أهم القطاعات الأساسية في اقتصاد البلاد.

سيدي الوزير، وزارة الفلاحة وزارة سيادية بامتياز ولن تنهض الفلاحة إلا بالاستثمار وبالسلوك وبالعمل لا بالكلام.

وفي حديثي عن ميزانية وزارة الفلاحة أبدأ أولا بجنود هذه الوزارة من عمال وإطارات ومهندسين وتقنيين وأطباء بياطرة، أكبر وزارة منتجة أعوانها تهضم حقوقهم.

سيدي الوزير، اتفاقية 6 فيفري الدولة التي تحترم شعبها والدولة القوية تكون لها استمرارية حقيقية في الاتفاقيات، أريد أن تفسروا لي اليوم لماذا ما زلتم تعتمدون على التكليف خاصة في ولاية قفصة؟ مكلف بتسيير شؤون المندوبية، مكلف بتسيير خلية الإرشاد الفلاحي، أغرب من ذلك سيدي الوزير الترقيات لدينا تقني في جهة قفصة لم يتحصل على ترقية منذ 11 سنة، إضافة إلى أن مهندس خليه الإرشاد الفلاحي بزانوش على حساب الحظيرة.

السيد الوزير، أسطول السيارات بصراحة مهترئ تماما ولن ينجح قطاع الفلاحة في قفصة وفي غيرها بهكذا معطيات.

سيدي الوزير، أولا سأتحدث عن الماء الصالح للشراب ويحرجنا اليوم أن نتحدث في 2025 عن الماء الصالح للشراب، هناك معتمديات صار فيها "dérapage" كبير في المائدة، ونطالب اليوم باعتمادات لآبار تعويضية خاصة في سيدي عيش والسند وزانوش وبالخير وأم العرائس، أنا لن أذكر القرى والأماكن التي لا يوجد بها لكي لا أنسى بعضهم، في الحقيقة نريد منكم تخصيص اعتمادات إضافية لولاية قفصة فيما يخص آبار تعويضية لأن الماء أساس الحياة.

السيد الوزير، المسألة الثانية صابت الزيتون، هل من جديد؟ هل نبيع الزيتون حبا أم نعصره أم ننتظر ولا نجمعه الآن؟ هل نفذتم إلى أسواق جديدة؟ هل سيتم تسعير زيت الزيتون؟

السيد الوزير، المسألة الموالية العلف المدعم، سأعطيك معادلة في جهة قفصة يخصص لعشرة خرفان 50 كيلوغراما من العلف المدعم وعندما نقوم بإحصائية على الاستهلاك اليومي للشاة الواحدة حسب الميزان يعني التي تزن 50 كيلوغراما تستهلك 2 كيلوغراما في اليوم أي أن الشاة تستهلك 60 كيلوغراما في الشهر ونعطي الفلاح 50 كيلوغراما للعشرة خرفان أي نعطيه العشر والتسعة أعشار يشتريها الفلاح بأسعار كبيرة بـ 35 دينار للكيلوغرام الواحد في سوق سوداء يربح فيها اللوبيات والكارتلات، إضافة إلى أنه غير منظم ليس هناك تنظيم حقيقي لأن القطيع متجدد يمكنني التزود بعشرة أكياس وعند البيع أبقى أتزود وبالعكس عندما نشتري اليوم ننتظر التلقيح الذي يتم في شهر مارس للسنة القادمة يعني القطاع أصلا غير منظّم والفلاح يأخذ دعما بالعشر، لماذا تدعمون فيه وهو غير منظم؟ فلنتركه في السوق ونسعره مثلا بـ 20 دينار أو 22 دينار وليس 12.500 دينار والسلع تكون متوفرة دائما في السوف ويشتري الفلاحة بسعر أقل، مثلا إذا كان يملك 100 رأس غنم وأنت تعطيه عشرة أكياس وهو يتزود بخمسة من السوق السوداء عندما يتم تسعير العلف بـ 22 دينار سيكون هو الرابح يعني الفلاح رابح والدولة رابحة يعني الدعم هو حركة بلا وجهة وبلا جدوى، يجب أن نزود السوق بالأعلاف وسيشتري الفلاح العلف بأقل التكاليف سنويا.

المسألة الموالية، مركز التكوين المهني الفلاحي بقفصة لا يملك ضيعة خاصة به يستغل منذ 1974 ضيعة على ملك الشركة الوطنية للسكك الحديدية، المركز لا يحتوي على بئر يستعمل مياه "SONEDE" خصصت له 6.5 هكتارات في منطقة العقالة في إطار مشروع الإرادة ممول من الاتحاد الأوروبي ومعطّل إلى حد الآن.

بالنسبة إلى الضيعة الدولية بالسند، 13 ألف شجرة من الزيتون والفستق ومساحات شاسعة من المراعي لكنها مهملة منذ سنين وكأن في إهمالها عقابا للجهة.

محطة عمارة حميمة من معتمدية الرديف آيلة للسقوط وهو ما ينجر عنه انقطاع الماء على كامل المعتمدية لمدة ستة أشهر على الأقل وبجانبها محطة جديدة ونلاحظ بطئا كبيرا في الأشغال.

سيدي الوزير، من المسؤول اليوم عن حماية المائدة المائية؟ هي وزارة الفلاحة، في البلاد التونسية وزارة الفلاحة هي المسؤولة عن المائدة المائية.

إذن اليوم أدعوك كوزارة فلاحة أن تقدم شكوى ضد وزارة الصناعة والطاقة والمناجم لأنها تستعمل المائدة المائية في جهة قفصة لغسل الفسفاط والأهالي يعانون من العطش وشكرا وعاشت تونس.

السيد نائب رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد النائب المحترم علاء الغزواني، له من التوقيت دقيقتان.

السيد علاء الغزواني

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الفلاحة والإطارات المرافقة له،

سيدي الوزير، نحن فلاحو جندوبة، اليوم موسم فلاحي آخر ينطلق والفلاحون كالعادة يبحثون على البذور والأسمدة من مكان إلى آخر والسوق السوداء كالعادة يمص دم الفلاح، لذا نحن نناشدك وفر لنا "DAP" والأمونيتر و"الزريعة" والبذور لكي نزرع.

سيدي الوزير، في جندوبة الأهالي يعانون العطش، هناك مناطق كاملة تنتظر شربة ماء كأنها تنتظر الحياة، شربة ماء أصبحت حلما عند أهلنا في جندوبة وفرنانة وغار الدماء أكثر المعتمديات المعطشة في تونس والمفارقة الكبرى أن السدود تحيطنا من كل جانب، الأهالي يشربون من العين ويحملون الماء على الدواب والنسوة يحملن الماء على ظهورهن.

محور بربرة يشمل حوالي 16ألف منتفعا، مناطق معطشة من معتمدية عين دراهم وفرنانة، محور بربرة تاجمة عمادة حليمة والجواوة أولاد مفدة والعاقر، أيضا مشروع القنة عمادة هذيل، منطقة الفروحة يضم كامل عمادة بوهرقمة. هذه المناطق واجبكم سيدي الوزير أن تضعوها كأولوية وطنية وتقوموا بتمويلها ا وطنيا، شيء محرج أن يطلب المواطن شربة ماء وطريقا فقط.

سيدي الوزير، ضعوا أولوية مياه الشرب في أفق سنة معينة لنربط الجميع بالماء، في مدينة جندوبة رغم وجود الحنفية نشتري المياه

ونشرب من العيون لأن جودة الماء الصالح للشراب رديئة جدا يعني نخصص ميزانية كاملة للمياه المعدنية، تعب جيب المواطن، تخيلوا المدينة بأكملها تجهز قوارير بلاستيك لشراء المياه من شاحنة لا نعرف وضعيتها الصحية.

سيدي الوزير، رجاء تفعيل الخارطة الفلاحية في تونس لكي نعرف ماذا نزرع وكيف نخزن ونروج ونصدر المنتوج.

أخيرا، مياه الري مهدورة، قنوات الري مهترئة وضاعت بين تنازع الصلاحيات من ناحية المجامع المائية و"CRDA"، سوق السبت العزيمة العيثة مناطق سقوية أخرى مغلقة وأحالت الأهالي على البطالة، المنطقة السقوية بربرة واد غريب تحديدا تتطلب إعادة صيانتها ليعود الفلاح إلى الإنتاج وشكرا.

السيد نائب رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد النائب المحترم ناجي بن الكيلاني، له من التوقيت دقيقتان.

السيد ناجي بن الكيلاني

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بكل الزملاء،

كما أرحب بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

سيدي الوزير، نظرا لضيق الوقت مداخلتي ستكرر ما طلبت به سابقا وستكون موجهة خصيصا للسيد كاتب الدولة المكلف بالمياه.

كنائب عن ولاية صفاقس منذ الستينات تقريبا نجدد نفس المطلب المحور الجنوبي ومعتمدية بئر علي بن خليفة ومشكلة الماء الصالح للشرب، اليوم أسمع الزملاء يتحدثون على ضرورة توفير المياه لتدعيم النشاط الفلاحي ونتحدث عن الماء كحق دستوري، اليوم لدينا مواطنون ما زالوا يعانون من نقص الماء حتى بعد خروجنا من موسم الذروة ما زلنا نعاني العطش.

غياب الجمعيات المائية غياب الربط بشبكات "SONEDE" وما زلنا ننتظر الجزء الثاني من محطة التحلية الذي طال انتظاره للأمانة وبصراحة أي شيء يمكن قبوله إلا عدم توفر الماء الصالح للشراب للمواطن، هذه مأساة يجب حلها وأنا عاينت في المهمة أن هناك توجها خاصا من الوزارة للعمل على هذا الموضوع.

يا سادتي الكرام، هذه مأساة كبيرة ومعاناة يومية سيدي كاتب الدولة في مشكلة المياه، رجاء معتمديات المحور الجنوبي لولاية صفاقس فك العزلة في الماء الصالح للشرب.

في فك العزلة سأتحدث عن مشاريع التنمية المندمجة الخاصة بثلاث معتمديات منزل شاكر بير علي والحنشة، تقريبا مرت ثلاث سنوات وما زالت المشاريع لم تر النور. مطالبنا ليست كبيرة جدا إذ نتحدث عن بعض الكيلومترات من المسالك الفلاحية التي تستطيع فك العزلة وتتيح للمواطن على الأقل الوصول إلى المرافق الأساسية.

وفي هذا الإطار نريد أن تشرك المندوبية أيضا نواب الجهة في اختيار المسالك لأننا أكثر من يعرف مشاغل المواطنين ولدينا الشرعية والمشروعية ونعرف كيف يكون لها جدوى أكثر، رجاء ايلاء الموضوع أهمية كبيرة.

السيد نائب رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا وأحيل الكلمة إلى السيد النائب المحترم حسنين محفوظي، له من التوقيت ثلاث دقائق.

السيد حسنين محفوظي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

سيدي الوزير، نظرا لضيق الوقت، سأعرض عليك أغلب مشاكل الفلاحة في القصرين بعجالة.

سأتكلم على لسان زميلي علي البجاوي من ولاية بنزرت لأن الوقت لم يكن كافيا ويريد إيصال مشاكل العمال بالمركب الفلاحي غزالة ماطر عشرين سنة بدون تسمية.

سيدي الوزير، أنا لن أقول أنكم فشلتم لكن وقع انفلات من أيديكم وفشلتم في هذه المهمة للأمانة وأقترح عليكم بكل لطف انقسام وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري إلى نصفين، مهمة الفلاحة والموارد المائية على حدة ومهمة الصيد البحري على حدة لأنها كبيرة بصراحة.

سيدي الوزير، المركب الفلاحي بسبيطلة مهدد بالإغلاق رغم تاريخه والتكوين للشبان الآن مهدد بالإغلاق أكثر من عشرين متكون أخذوهم لولاية سيدي بوزيد نظرا لعدم وجود عملة ولا طباخ فهل هناك حلول لهذا المركب؟

مشروع التنمية المندمجة، تحدث زميلي عن مشروع جنوب الولاية بمبلغ 244 مليار ولم نر شيئا وهذا عار لأنه حلم ولاية القصرين، مشروع ضخم وحتى الآن لا يوجد شيء، نفس الشيء مندوبية بدون مندوب.

مناطق الإنتاج تعاني من ضعف شبكة الكهرباء خاصة في فصل الصيف والحشرة القرمزية أصبحت في المنازل وتعيش معنا ورخصة حفر الآبار تم التخلي عنها رغم نزول الأمطار تتعللون بالشح المائي.

التعويضات المادية لصغار الفلاحين لم نر لها أثرا في ولاية القصرين والفلاح يتخبط في ديونه.

عمال منبت الغابات بسبيطلة تم طردهم فهل هناك تسوية لوضعية هؤلاء العمال؟

المناطق السقوية المعطلة إلى حد هذه اللحظة مثل هناشير لجرد، حيدرة، عمادة الحناشي، فريانة، مشرق الشمس، الدولاب، عين دفلة، حاسي الفريد وغيرها، مشكلة الماء الصالح للشراب أغلب عمادات القصرين تعاني من نقص الماء الصالح للشراب، جميع العمادات حقيقة تعاني وهذا معلوم.

سيدي الوزير، هناك عمادة لا يوجد فيها بئر وهي عمادة سمامة تقع على سطح الجبال، هذه العمادة لم تحفر فيها أي بئر منذ القدم، قمنا بتحدي وقلنا النائب أو الوزير الذي يجلب الماء لعمادة سمامة سيحظى بجائزة نوبل للماء الصالح للشراب، هذه ستحدث لأول مرة في تونس وهذه فرصتك سيدي الوزير لكي تنتفع وأنا أيضا أنتفع لأننا أخذناها كتحدي كبير. عمادة سمامة إلى حد هذه اللحظة بدون ماء ولم يحفر فيها أي بئر.

السيد الوزير، وجب عليكم تشجيع مخازن التبريد وهي حلقة أساسية في منظومة الإنتاج الفلاحي.

الجمعيات المائية عجزتم عن تنظيمها السرقة والمديونية.

المسالك الفلاحية أغلب عمادات القصرين بدون مسالك فلاحية وبدون فك عزلة مثل عمادة الآثار وعمادة الدغرة يعانون على غرار العمادات الأخرى من فك عزلة ولم نر شبرا من المسالك الفلاحية.

سيدي الوزير، نطالب بسوق الجملة للخضر والغلال نظرا إلى ما تتمتع به ولاية القصرين من هذه المنتوجات.

عمال منبت سبيطلة الذين ذكرتهم وقلت لك أنهم تم طردهم، ما هو الحل وما الذي ستفعلونه؟

السيد نائب رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد النائب المحترم هيثم الطرابلسي، له من التوقيت أربع دقائق.

السيد هيثم الطرابلسي

شكرا سيدي رئيس المجلس،

مرحبا بالسيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري وكافة إطارات الوزارة،

السيد الوزير، الصيد البحري يتطلب لفتة منكم لأننا ركزنا في المداخلات على الفلاحة ونسينا الصيد البحري وهو يمثل مورد رزق كبير للعديد من المواطنين وخاصة في ولاية بن عروس حمام الأنف رادس الزهراء بئر الباي برج السدرية حيث هناك مئات الأشخاص يسترزقون من الصيد البحري وللأسف مع تلوث الشريط الساحلي أصبح مورد رزقهم مهددا ووزارة الفلاحة وهي المختصة بالصيد البحري طرف في هذا التلوث لأننا كما نعلم واد مليان الممتد من سليانة إلى رادس يتبع وزارة الفلاحة.

سيدي الوزير، لماذا لا تشارك وزارة الفلاحة في تطهير هذا الواد؟ نعلم أن ديوان التطهير أنشأ محطة تطهير في رادس ونسبة إنجازها 50 بالمائة، لكن محطة التطهير ستطهر فقط المياه المتأتية من "ONAS" وهي بعيدة عن الواد، لما لا تجد وزارة الفلاحة حلا مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي مع الدكاترة والباحثين وتنشأ محطة تطهير في النقطة الأساسية التي تصب في البحر وهكذا تطهر الماء الذي يصب في البحر لأن هذا ألحق الضرر بجميع الصيادين وحتى من يقومون ببيع منتوجاتهم على البحر تضرروا. نرجو السيد الوزير أن تتدخلوا في هذا الموضوع بالتنسيق مع وزارة البيئة والوزارات الأخرى المتداخلة.

السيد الوزير، موضوع آخر يتعلق بأعوان ديوان الحبوب وهي مشكلة نتحدث عنها منذ سنة ولم تحل بعد، أشخاص يعلمون منذ عشر سنوات و12 سنة وفرحوا بقانون الشغل الذي صدر في شهر أفريل 2025 والذي بمقتضاه سيتم ترسيمهم وحياتهم ستتغير، لكن بعد ذلك وصلتهم معلومات تفيد بضرورة إجراء اختبار بعد عشر سنوات من العمل، كيف هذا؟ هل هذا الاختبار داخلي أم خارجي؟ بمعنى هل سيشارك فيه اشخاص من خارج الشركة؟ يجب إيجاد حل لهذه الإشكالية.

هناك ملاحظات أخرى قمت بها لوزارة النقل وكتبتها على الصفحة الرسمية للوزارة، افتحوا "les commentaires" ليعبر المواطنون عن آرائهم ويتفاعلوا مع منشوراتكم حتى النواب أصبحوا على دراية ببعض الإشكاليات بفضل التعليقات ثم يتقصون ويتحققون من الأمر، نتمنى أن يكون التعبير في إطار الاحترام وإذا خرج أحد عن الاحترام لديكم الشؤون القانونية ويمكنكم مقاضاته وشكرا.

السيد نائب رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا وأحيل الكلمة إلى السيد النائب المحترم الصحبي عامر، له من التوقيت أربع دقائق.

السيد الصحبي عامر

شكرا سيدي الرئيس،

نرحب بالسيد الوزير والإطار المرافق له،

نرحب بجميع الزملاء والزميلات،

في الحقيقة لن أتحدث كثيرا لأن الزملاء جاؤوا على أغلب المواضيع ولا يمكنني ان أستثني ولاية سوسة من المشاكل والظروف التي تشهدها تونس، ولاية سوسة تقريبا أكبر مساحتها فلاحية وخاصة هنشير النفيضة، في 1901 كانت تعد المساحة تقريبا 92 ألف هكتار تقريبا واليوم تقلصت إلى 31 ألف هكتار بسبب عمليات عقارية وهذا أمر عادي.

أعتذر من الفلاحين الذي اتصلوا بي ولديهم تساؤلات يريدون ايصالها، ولكنني سأتحدث عن المركب الفلاحي بالنفيضة بالنسبة لي ما يقلقني وما لم أفهمه بأمانة حتى عندما اتصلت ببعض المديرين لم يجبني أحد ولا أعلم السبب، نحن جئنا هنا لنساعد نحن جزء من الحلول ولسنا مشكلة من المشاكل.

سأتحدث عن المركب الفلاحي بالنفيضة، منذ زيارة السيد الرئيس في نوفمبر 2024 وبأمانة سأقول ما رأيته؟ رأيت أربع جرارات وأناس في السجن، هذا ما رأيته كصحبي عامر وأتحمل مسؤوليتي في الكلام الذي أقوله هذا ما رأيته لأنني لم أفهم شيئا. النفيضة ليست مجرد زيت وزيتون ومعصرة فقط ما شاء الله، نفتخر لأن النفيضة فيها زيتون وينتج وهذا شرف لنا ولا ننكر هذا وبارك الله فيكم لكن هذا يحدث سنويا لا ننتظر الصابة لكي نتحدث عن الزيتون مركب النفيضة لا يقتصر فقط على الزيتون، بل لدينا أبقار ودجاج وبيض ولدينا بيوت مكيفة ولدينا أراضٍ شاسعة مهملة والماء متوفر بكميات كبيرة وتنتج، لا أعرف ماذا سنفعل في الأراضي الشاسعة في ظل انعدام الحبوب، لا بد من وضع استراتيجية والله سيدي الرئيس نريد أن نعمل معا، المركب الفلاحي بالنفيضة كان يزود السوق الوطنية وأنتم تعرفون ذلك أكثر مني، لذلك دعونا نضع استراتيجية واضحة، نريد أن نفهم ويفهم المواطن فالنفيضة تعج بالفلاحين.

صدقا شيء يحز في نفسي حقيقة لأنني ابن المنطقة ولا أجد ما أقوله، نأتي للمعصرة ونلتقط صورا وانتهى الأمر، النفيضة زيتون فقط؟ لا فعدد الأبقار بالآلاف، آلاف الأغنام والدجاج أيضا كان يمول المستشفيات والثكنات العسكرية، هذه الأمور تحتاج أدمغة وتفكير لا موارد كبيرة وتحل مشكلة النفيضة وما جاورها من البطالة.

لا بد أن نصارح المواطنين وألا نترك الزيتون ونقوم بالتخضير ونجني 5 مليارات أو 6 مليارات وانتهى الأمر، هناك عمال يعملون طيلة 14 سنة مقابل 17 دينار في اليوم ومتعاقدين، شيء صادم ماذا ستفعل 17 دينار لعائلة؟

قمتم بزيارة لمعمل العلف مشكور، ولكنه كان متوقفا منذ أربعة أو خمسة أشهر وقد بدأنا تدريجيا في استئناف العمل وهذه خطوة تحسب لكم، ولكن مازلنا مطالبين...

السيد نائب رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا سيدي النائب، وصلت الفكرة وسنحاول اختتام المداخلات مع السيد النائب المحترم عمر الجعيدي، له من التوقيت دقيقتان بتنازل من السيد أحمد قتات فليتفضل.

السيد عمر الجعيدي

شكرا السيد الرئيس،

كم مرة أخرى نعيد الحديث في الفلاحة؟ ولاية زغوان نهبت فلاحيا ومائيا أصبحنا نعيش شحا مائيا فلا فلاحونا يستطيعون الزراعة ولا مواطنونا يستطيعون ممارسة عملهم في ظل المنع المكثف والممنهج في ولاية زغوان ووضعها الذي يقول جميع المسؤولين أنها منطقة حمراء الناظور، الصواف، بئر مشارقة والزريبة والفحص وزغوان.

لا نعرف إن كنا ولاية زراعية أو صناعية وخاصة معتمدية صواف فلاحية على الورق فقط تلتقطون الصور كأنها إنجازات عظيمة تشجعون القطاع الخاص دون القطاع العام، هذا واضح وجلي للعامة.

وللعلم سأتطرق إلى العاملين الفلاحيين من النساء في شركة خاصة شركة بولينا القابضة، العاملات لا يترسمن ولا يحصلن على أي منحة ويعيشن ظروف صعبة وفي هرسلة ولا حياة لمن تنادي.

السيد الوزير، لن أحدثك عن المنطقة الصناعية في صواف ولا عن ديوان تربية الماشية، سأقول لك أمام الشعب التونسي بأكمله ومن حقنا كنواب فنحن هنا لسنا نواب "كرضونه"، المرة الأولى الثانية الثالثة أمام الشعب بأكمله والسادة المديرين العامين، أولا نريد أن نعرف كم يضخ هذا الديوان من ناتج داخلي خام؟ ما هي مردودية 1700 هكتار؟ صفر إحصائيا حسب الإحصاءات منذ سنة 2000 إلى اليوم لأننا عندما نحدثكم لا يستمع إلينا أحد وهذا جلي.

عندما نطالب بـ 50 هكتار لنشغل أبنائنا، سيادة رئيس الجمهورية عندما رفع شعار التشغيل وحق الشباب في التشغيل ولا من مجيب عن 50 هكتار لأبنائنا والله أقول أنه استعمار ممنهج مبين في معتمدية صواف وأوجه التحية لكل أبناء صواف وأقول لهم أننا على الله عازمون، شكرا السيد الرئيس.

السيد نائب رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا السيد النائب المحترم،

سيدي وزير الفلاحة،

سيدي كاتب الدولة،

السادة أعضاء الوفد المرافق،

نرحب بكم أجمل ترحيب، ونثمن حضوركم معنا اليوم، نرجو أن تأخذوا مداخلات الحاضرين بصدر رحب لما لها من أهمية في تشخيص الواقع وتقديم الحلول فالتحديات التي يواجها قطاع الفلاحة كبيرة ومعقدة وتتطلب تظافر الجهود من مختلف الأطراف من أجل سم رؤية واضحة تضمن استدامة الإنتاج وتحسين الظروف.

هكذا نكون قد أنهينا النقاش الخاص بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم ونرفع الجلسة لمدة ساعة على أن تتواصل على الساعة الثانية والنصف بعد الزوال لاستكمال بقية النقاش العام الخاص بنواب مجلس نواب الشعب وشكرا.

(كانت الساعة الواحدة وخمس وثلاثين دقيقة بعد الزوال)

استئناف الجلسة

ومواصلة النظر في مشروع ميزانية مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

(كانت الساعة الثانية وخمس وأربعين دقيقة بعد الزوال)

السيد أنور المرزوقي، نائب رئيس مجلس نواب الشعب

استئناف الجلسة.

السيدات والسادة النواب المحترمون في المجلسين،

نرحب مجددا بالسيد عز الدين بالشيخ وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحر، والسيد حمادي الحبيب كاتب الدولة المكلف بالمياه وكافة أعضاء الوفد المرافق لهما، مرحبا بكم جميعا.

نواصل النقاش العام في جزئه الثاني والمتعلق بمداخلات السيدات والسادة أعضاء مجلس نواب الشعب.

السيد الوزير،

السيد كاتب الدولة،

لدينا 88 مداخلة لتعرفوا قيمة الفلاحة ووزارة الفلاحة كوزارة استراتيجية وسيادية بامتياز، رجاء السيد الوزير قبل أن أعطي الكلمة للنائبة المحترمة السيدة نور الهدى سبائطي أود أن أقول أن الاهتمام بهذا القطاع الفلاحي من قبل السيدات والسادة النواب ليس صدفة، فأنتم تعرفون أهمية الفلاحة وأود القول أن الشعب التونسي يطمح أن تبقى بلادنا دائما كما وصفها العرب عند دخولهم تونس، أعطيكم لمحة بسيطة بعد ذلك لدي ثلاث ملاحظات بسيطة ثم أعطي الكلمة للسادة النواب.

السيد الوزير، من هذا المنبر أقول لكم أننا نحب تونس دائما وأبدا كما وصفها العرب تونس الخضراء، لماذا وصفوها بالخضراء؟ لأنهم عند دخولهم من مصر عبر ليبيا وجدوا غابات الزيتون في كل مكان، وجدوا كامل البلاد خضراء لذلك لقبوها بتونس الخضراء.

وقبل ذلك حتى في الفترة البربرية كان اسمها "FRK" لا نعرف معناها؟ لم يكن هناك "les consonnes" ثم اختار الرومان "Afrika" وهي من اللغة اللاتينية ولا نعرف المعنى الحقيقي لأفريكا لكن عندما زادت "les voyelles" أصبحت "FRK AFRIKA" ووجدوا الزراعات الكبرى القمح والزيتون والنخيل ووجدوا "الكرموس" وهذا ذكر في بعض النصوص التاريخية وأنت تعرف أن النصوص التاريخية القديمة تعطيك فكرة لفهم الحاضر وكما يقال "le passé éclaire le présent" السيد الوزير، قرأت كتابا عن روسبينا وكمية أشجار "الكرموس" الموجودة في المنستير، نجد الرمان موجود في كل مكان.

يتحدثون عن بوابة البلاد وهي قفصة، يذهبون إلى واحات النخيل ثم إلى الجريد والنخيل، ثم يذهبون إلى القصرين وسيدي بوزيد ثم القيروان، بلاد الزيتون وفيما بعد بطبيعة الحال باجة وجندوبة بلاد الحبوب، مطمورة روما من الحبوب.

السيد الوزير،

السيد كاتب الدولة،

قضية التغيرات المناخية والجفاف، قضية الماء موجودة منذ الفترة القديمة والنصوص تقول أن البلاد عرفت عدة سنوات جفاف، أحد الأباطرة الرومان اسمه أدريانيس جاء إلى تونس ووجد الجفاف وعند قدومه نزلت الأمطار وأهل البلاد استبشروا وتباركوا بها بعد خمس سنوات من الجفاف. لكن الرومان السيد الوزير، السيد كاتب الدولة عرفوا كيف يتحكمون في المشكلة عبر المنشآت المائية، الجيش الروماني لم يكن يحمل السلاح فقط، بل كان يمتلك أفكارا في "les architectes, les ingénieures" فيه كل الاختصاصات يعني ليس جديدا عندما يأخذ الجيش نصيبه في التنمية لأن هذا منذ التاريخ، هناك سيطرة محكمة على الماء بفضل العباقرة الرومانيين، اليوم نريد بنفس هذا الفكر العبقري في مجال التحكم في الماء أن نجده اليوم.

السيد الوزير، لدي ثلاث ملاحظات سأسوقها بطريقة برقية، أنا من الوطن القبلي وسأسوق الملاحظات بصفة برقية.

السيد الوزير، يطلب منك تفادي البطء في استرجاع الدعم الذي توفره الوزارة للفلاحين عبر "APIA" هناك تعطيلات وتأخير إداري كبير لم يسبق له مثيل، هذه القضية الأولى.

السيد الوزير، قضية الوصول إلى المائدة المائية بطرق غير علمية، اليوم السيد كاتب الدولة والدخلاء على القطاع نظرا إلى الغياب

الإداري هناك مشكل إداري ومشكل تقني والوزارة تشرف على كل ما هو متعلق بالمائدة المائية والفلاحين، في ظل هذا البطء يلتجئون إلى القطاع غير المنظم ما يجعل الطرق غير علمية، هذا الجانب التقني.

ثم يطلبون منكم السيد الوزير، السيد كاتب الدولة، أمام تكاثر الجراثيم والسادة النواب سيتعرضون بإطناب لهذا المشكل مشكل الجراثيم البكتيرية، متى ستسارعون في الإرشاد والتكوين والرسكلة للفلاحين لمجابهة هذه الجوائح؟ نرى في نابل النخيل وفي تونس أيضا في شارع محمد الخامس، في الجنوب وفي الشمال، سيتعرض السادة النواب لهذه القضية. لا بد من مزيد الإرشاد والتكوين والرسكلة للفلاحين على الأقل نعطيهم "le savoir faire" لتفادي هذه الجوائح الطبيعية.

عذرا على الإطناب السيدات والسادة النواب، الكلمة الآن للنائبة نور هدى سبائطي عن كتلة الأمانة والعمل ولها خمس دقائق.

بعد إذنك سأمرر الكلمة للنائب المحترم رئيس لجنة الفلاحة السيد بلال ابن المشري يود التدخل في أول الجلسة، تفضل.

السيد بلال ابن المشري

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والسيد كاتب الدولة للمياه وكافة إطارات الوزارة،

نناقش اليوم أهم مهمة من المهمات وسأوضح ذلك للسادة الزملاء وحتى للرأي العام، إن ميزانية وزارة الفلاحة أغلبها ستذهب إلى بعث المشاريع على عكس بقية الوزارات الأخرى التي أغلب ميزانيتها تذهب في التأجير، فعندما نتحدث عن القطاع الفلاحي فإننا نتحدث عن حوالي تقريبا 30 % نفقات تأجير فقط وبقية النفقات تذهب في المشاريع، إذن هي أكثر مهمة تناقش فمثلا وزارة التربية نجد 90 % تأجير فلا نجد الكثير لنناقشه فيها أما مهمة وزارة الفلاحة فهناك نقاش محوري.

أردت أن أتدخل اليوم لأنه لا يمكن مناقشة الميزانية فعليا لأن أغلب السادة النواب سيتدخلون في مسائل جهوية بسبب ضعف التواصل بين الوظيفة التنفيذية والوظيفة التشريعية ولو كان هناك تواصل دائم لربما سنتحدث اليوم عن الميزانية.

أود في دراسة الميزانية تقديم بعض الملحوظات المهمة وقد تم تقديمها على مستوى اللجنة، إذن تدخلي سيكون حول الميزانية وحول الاستراتيجية المضمنة داخل الميزانية.

في البداية المهمة الخاصة بوزارة الفلاحة قد وصلتنا بشكل متأخر جدا -وسنعود إلى هذا- مما لا يمكن من التعمق في الدراسة، ولكن نقول أن وزارة الفلاحة تتضمن مهمتها خمس برامج يمكن مناقشتها وهي: الإنتاج الفلاحي والجودة والسلامة الصحية للمنتجات الغذائية والمبلغ المخصص لها في هذا البرنامج 491,253,000 دينار بما معناه أننا سنناقش الإنتاج والجودة والسلامة الصحية للمنتجات في الأحياء الغذائية، ولكن وأعيد ما ذكرته في اللجنة وأشكر كلا من السيد الوزير وكل إطارات الوزارة على تفاعلكم في اللجنة وعلى رحابة صدركم لأن الجلسة قد انتهت تقريبا على الساعة الثانية والنصف أو الثالثة صباحا وهذه الجلسة انطلقت من العاشرة صباحا.

بخصوص التفاعل في علاقة بالبرنامج الأول، هذا البرنامج يتضمن مبلغا محترما نأمل أن يكون أكثر، ولكننا سنناقش المبلغ المعروض علينا، نتساءل هل أن الاستراتيجية التي اتخذتها وزارة الفلاحة لسنوات متعددة وليس فقط خلال هذه الفترة هل هي الأنسب وهل حققت الإنتاج والجودة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية؟

في مسألة الإنتاج الفلاحي، في الحقيقة كل المنظومات تراجعت، نتحدث عن تراجع في القطيع بنسبة 50% في علاقة باللحوم وهذا أثر عمليا على سعر اللحوم الذي بلغ ستين دينارا في تونس، كما أثر هذا على المواطن التونسي الذي حرم من أن يضحي هذه السنة وأثر على الكثير من وعلى منظومة الإنتاج أيضا في الحبوب وفي منتوج الزيتون وفي عديد القطاعات الأخرى.

بخصوص الجودة، لاحظنا أنه لا توجد رقابة كافية بخصوص الجودة في عديد القطاعات وأعطي مثالا على ذلك الأعلاف إذ لا توجد رقابة في علاقة بجودة الأعلاف التي تتلاعب بها اليوم مجموعة من الشركات الكبرى المعروفة.

أما السلامة الصحية، نجد أن السلامة الصحية للمنتوجات الغذائية صحيح أن المسؤولية مشتركة بين وزارة الفلاحة ووزارة الصحة، ولكن داخل هذا البرنامج لاحظنا أن عديد المنتجات الغذائية خاصة الموجهة إلى الأطفال وغيرها مضرة ولها أضرار صحية ولا تخضع للمراقبة.

بخصوص برنامج الصيد البحري وتربية الأحياء المائية، لاحظنا أن هذا القطاع لم يتطور منذ التسعينات ولم نضف شيئا له فالتشريعات بقيت على حالها وتبلغ قيمة هذا البرنامج 160مليون دينار، علينا أن نفكر اليوم ماليا في هذا المبلغ، هل أنه كاف أم لا وأين تم صرفه بالضبط؟ لأن هناك تراجعا كبيرا في قطاع الصيد البحري وهناك إهمال كبير في علاقة بالبحارة وبالتغطية الاجتماعية والأهم من كل ذلك أننا لم نوفر إلى حد اليوم التغطية الاجتماعية للبحارة مثلا ولا التأمين الخاص بهم وقد اتصل بي منذ بضعة أيام بحارة تعرضوا للغرق ولم يتم إيجادهم إلا بعد ثلاث أيام، في حالة موت البحار لا تتحصل عائلته على أي تعويض وفي حالة تعرضه لحادث شغل لا يتحصل على أي تعويضات فالبحار عندما يعمل لمدة أربعين سنة فإنه يتحصل على تقاعد 200 دينار وهذا المبلغ لا يكفيه.

من الواضح أنه يجب مراجعة المنظومة وهنا أقول أنه في تاريخ الدولة التونسية كانت من أول منظومات التأمين في الدولة التونسية وهنا نتحدث عن التأمين الفلاحي الذي انطلق في تونس من 1912 وتم تأسيس الصندوق الوطني للتأمين الفلاحي الذي أصبح يعمل الآن كشركة خاصة إلى ما بعد دولة الاستقلال، تم تأميم هذا الصندوق وأصبح على ملك الدولة التونسية بعد أن كان على ملك المستعمر الفرنسي وتواصل تأمين هذا الصندوق. نجد في 1912 أنه يتم تأمين الدجاجة والنعجة والبقرة عندما تموت يتم تعويضها وفي سنة 2025 أو 2026 لا يتم تأمين إنسان بذاته، لذلك يجب أن نقول أننا قد تراجعنا إلى حدود بداية دولة الاستقلال، كان كل شيء مؤمنا حتى الدجاجة والنعجة يتم تأمينهم ووصل بنا الأمر اليوم إلى عدم تأمين إنسان يعمل في المجال الفلاحي وهذا لا يتطلب منا الكثير يتطلب العمل فعند توفير ميزانية يجب توجيهها إلى الإطار الذي يجب توجيه الميزانية لها، هذا بالإضافة إلى الصعوبات التي يعاني منها قطاع الصيد البحري والصيد العشوائي الذي سجلنا فيه خاصة خلال هذه السنة تجاوزات رهيبة جدا وإفلات من العقاب وغير ذلك وأصبحوا يعملون بطريقة تشبه عمل العصابات وهذا ما يهدد صغار البحارة وغيره ولم نر أي تدخل.

بخصوص برنامج المياه الذي يعتبر أهم برنامج في وزارة الفلاحة بقيمة 1325مليون دينار أي بالمليمات 1300 مليار مليم وهنا يجب أن ننظر في سياساتنا المائية والتي حسب وزارة الفلاحة أنتم مقتنعين بها وتقرون بتحقيقها لإنجازات وغيرها، ولكن الواقع يقول عكس هذا. في

الواقع فإن المنظومة والسياسة المائية بتونس خلال العشرين سنة الأخيرة قد تسببت في تدمير الفلاحة كما دمرت المواطن، ففي الخمسة عشر سنة الأخيرة مثلا كنا من بين الخمس بلدان الأخيرة في العالم في استهلاك المياه المعدنية أصبحنا ضمن أوائل الدول في العالم لأن ماء الحنفية لم يعد صالحا للشرب، لذلك عندما نقول صالحا للشرب يجب أن نضع ذلك بين قوسين وعندما نجد 80 % من المياه موجهة إلى القطاع الفلاحي في استهلاك المياه، ولكن نجد في نفس الوقت أن هناك تبعية غذائية وأننا نستورد أغلب المنتوجات الفلاحية من الحبوب ومن غير الحبوب وحتى الخضر أيضا وغيره.

إذن لتتم مراجعة منظومة استهلاك الماء وللمحافظة على المنظومة المائية وخاصة برنامج المياه فقد رأينا حتى من خلال زيارة اللجنة لقبلي تعطل عدد كبير جدا من المشاريع التي تم رصد ميزانيتها وقد طالبنكم بمدنا بذلك، ولكنكم لم تجيبوننا بعد، ميزانية هذه المشاريع مرصودة النخيل بدون ماء تموت والله تجد رجالا من الفلاحين يبكون هناك، تجد فلاحا مسنا أبيض الشعر يبكي وفي نفس الوقت بالرجوع إلى ميزانية الدولة نجد أن البئر الذي طالب به الفلاح لري تلك الواحات تم رصدها أي ميزانية ذلك البئر موجودة، ولكن نسبة التقدم في الأشغال غير موجودة، إذن على ماذا نصوت؟

لدي الكثير لأقوله بخصوص المياه، ولكن أريد أن أحوصل لأن هذا مهم حتى بالنسبة إلى الزملاء النواب ليعلموا أنه صحيح أن وظيفتنا تشريعية، ولكن رقابية أيضا على الأموال التي نصوت عليها وأتذكر أكبر قرض صوت عليه المجلس الحالي هو القرض المتعلق بالحبوب وقيمته 500 مليون دولار أي هنا نتحدث عن حوالي 1700 مليارا من المليمات وكانت الحكومة في ذلك الوقت حتى قبل وصول المسؤولين الحاليين وقبل السيدة المديرة العامة الحالية وقبل وصول السيد الوزير الحالي لهذه الوزارة جاءت الحكومة بهذا القرض مع استعجال النظر وكنا في ذلك الوقت نعمل تحت ضغط كبير، اشتغلنا على هذا المشروع صحبة السيد وزير الداخلية في جلسة إلى غاية الفجر وانتهينا من هذا المشروع على الساعة الثانية والنصف مساء وبدأنا مناقشته من الغد صباحا لكنني لم أكن مقتنعا به ولم أصوت له وأريد أن أقول أن هذا المشروع كان يقدر بأكثر من 120 مليون دولار أي ما يقارب 400 مليار موجهة لمخازن الحبوب وجاء هذا المشروع مع استعجال النظر في جويلية 2023 أي منذ أكثر من سنتين ومن المهم جدا اليوم وقد ذكرت هذا في الجلسة الفارطة لم يتم القيام بأي شيء نسبة تقدم الأشغال بقرض جاءت به الحكومة مع استعجال النظر 0 % فقد تم اقتراض قرض كبير سنتولى تسديده هناك مشكل عندما يكون هناك تعتيم على المال العام.

الغابات وتهيئة الغابات الفلاحية، تمتلك تونس مساحة كبيرة جدا تحسدنا عليها بقية الدول في علاقة بالغابات وهي ثروة حقيقية، ولكنها ثروة مهدورة نرى هذا في أرقام الميزانية، تنفق الدولة على برنامج الغابات 450 مليارا من المليمات نتحدث بهذا الشكل ليفهم هذا الفلاحون أيضا، ولكن في نفس الوقت فقط تدخل منهم لخزينة الدولة 11 مليار أي أن هذه الثروة تم القيام بها لتدخل أموالا أم لندفع عليها أموال؟

إن مراجعة السياسات مهم علينا اليوم إحداث ديوان للغابات وهذا "potentiel" يمكنه أن يدخل لنا آلاف المليارات وقد تحدثنا مع السيد المدير العام عن عديد الأفق وعن إمكانية تحقيق الكثير من الأموال.

برنامج التعليم العالي والبحث والتكوين والإرشاد الفلاحي، هل يتم توظيف هذا البرنامج بما ينفع والذي تقدر قيمته 263 مليون دينار أم أنه لا توجد إستراتيجية لأن تونس تشهد اليوم أزمة في الأعلاف وأزمة لحوم لم أجد أي دراسة أو أي مقال علمي حول البدائل العلفية. اليوم يجب توجيه البحث العلمي لحل مشاكل البلاد في المياه وفي الفلاحة وفي كل المجالات ولا يتم القيام بهذا بشكل ممنهج ولدينا من الكفاءات القادرة على القيام بهذه البحوث التي لا تتطلب أحيانا الكثير من الأموال، أحيانا يتم تخصيص منح وهذه البحوث يمكن لجميع الكفاءات أن تبحث فيها بالإضافة إلى برنامج القيادة والمساندة المقدر بـ 255 مليون دينار وهذا يعتبر أيضا مبلغ مهم.

كما أريد أن أقول أيضا في علاقة بصناديق الخزينة المتعلقة بوزارة الفلاحة وهنا يمكننا الحديث عن أربع صناديق: صندوق تنمية القدرة التنافسية في القطاع الفلاحي والصيد البحري بقيمة 59 مليون دينار وصندوق النهوض بجودة التمور بقيمة 5 مليون دينار وصندوق تمويل الراحة البيولوجية في قطاع الصيد البحري بقيمة 7 مليون دينار، لكن لا توجد أي شفافية في هذه الصناديق حسب الميزانية وحسب القواعد العلمية لوضع الميزانية يجب وضع ثلاثة أشياء مثلا إن أخذنا صندوق الراحة البيولوجية في قطاع الصيد البحري هناك 7 مليون نفقات أي الدفوعات، ولكن في القانون يطلب منك أن تضع في حساباتك الموارد المحققة كم قيمة المداخيل من هذا الصندوق ثم المأذون بالدفع ثم المدفوع، هنا لدينا مبلغ وحيد، إذن أين بقية الأموال؟

بسؤالي للسيدة وزيرة المالية في 2024 في لجنة المالية عن بقية الأموال الموجودة بالصندوق قدمت لي بالسنوات: هذه السنة أدخلنا للصندوق 20 مليار وأنفقنا منها 7 فقط وبقي 13 وهذه السنة نفس الشيء والسنة التي تلي نفس الشيء وجدنا العديد من المليارات الموجودة، أين اختفت؟ هنا أريد أن أقول أنه قد حصل شيء يبدو وأنه لأول مرة يحصل في الدولة التونسية لأننا عندما سألنا عن هذه الأموال وقيل لنا بأنها دخلت لخزينة الدولة وتم صرفها فهذا يعد كارثة في الحقيقة فهذه الأموال تم دفعها من أموال البحارة ومن أموال الفلاحين، لذلك يجب أن تعود إلى الفلاحين والبحارة ولا يجب أن تعود إلى ميزانية الدولة بمعنى أن الحكومة مطالبة بأن تدفع من أموال الدولة للفلاح وللبحار ولا أن تأخذ من أمواله لتمويل عجزها وهذا معمول به في كل الصناديق وهذا خطير سياسيا على الدولة مساعدة الفلاح ولا "امتصاص" أمواله وقانونيا فهذا يعتبر صرفا على خلاف الصيغ القانونية...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

سيد بلال، انتهى الوقت.

السيد بلال ابن المشري

سيدي الرئيس، لأنه من المهم أن نتحدث عن الميزانية وهذه ملاحظات في علاقة بالميزانية لكي نعرف أين تتوجه الاعتمادات.

أيضا أهم شيء في قانون المالية بخصوص وزارة الفلاحة هي المشاريع الكبرى فنحن نتحدث عن 300 مليار وعن 500 مليار منها ما هو ممول من خزينة الدولة ومنها ما هو ممول من قروض خارجية، تقدم نسبة الإنجاز ضعيف جدا أي بنسبة 1 و2 % في مشاريع تقدر قيمتها بمئات المليارات.

في الختام، أود أن أقول أنه لا يمكن لتونس أن تنهض إلا بتحقيق السيادة الغذائية وهو المصطلح الذي لم يذكر في مهمة وزارة الفلاحة

إذ ذكر مصطلح الأمن الغذائي، يمكنك تحقيق الأمن الغذائي حتى بالاستيراد أو بالتسول أما السيادة الغذائية فهي إنتاج غذائنا وحاجياتنا في أرضنا وهذا ما يجب أن يكون موجودا في الإستراتيجية على عكس ما هو موجود الآن بخصوص صابة الزيتون، هناك تعثر كبير رغم أن هذا الموسم أفضل من بعض المواسم بخصوص صابة الحبوب وغيرها من الصابات، إن رهان تحقيق الأمن الغذائي يبدأ بالرهان على الفلاحة وعلى صغار الفلاحين خاصة وهم غير موجودين حتى في التمويلات كالفصل الذي جاء في قانون المالية للسنة الفارطة لصغار الفلاحين بـ 10مليون دينار الذي لم يصدر إلى غاية اليوم الأمر الترتيبي بخصوص تربية الأبقار وغيره من الأوامر.

شكرا السيد الرئيس، مع التذكير أنه في النظام الداخلي للجنة أن تطلب الكلمة متى ما أرادت ذلك.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الأستاذ بلال يعطيك الصحة.

سأطلب بكل لطف من السادة الزملاء تبارك الله وما شاء الله عدد المداخلات كبير جدا، أطلب من الزملاء الالتزام بالتوقيت، لذلك فإنه اليوم من المستحيل إضافة بعض الوقت لأن ضغط التوقيت سيكون كبير جدا.

إذن الكلمة للسيدة نور الهدى سبائطي عن كتلة الأمانة والعمل، خمس دقائق، تفضلي.

السيدة نورالهدى سبائطي

شكرا سيدي الوزير وكل الوفد المرافق أهلا وسهلا بكم،

سيدي الوزير، إخلالات وتجاوزات لا يمكن ذكرها نظرا لضيق الوقت في علاقة بإصدار رخص الآبار وآخرها الترخيص ثم سحب الرخصة والامتناع عن تمكين الفلاح من رخصة الاستغلال بحجة وجود الأرض في مناطق التحجير، على أي أساس تم الترخيص؟ على أي أساس وقع سحب الترخيص؟ على أي أساس تم رفض تمكين من تحصل على رخصة حفر من رخصة الاستغلال؟ من يتحمل المسؤولية في هذا الملف؟

سيدي الوزير، ألا يندرج هذا الملف ضمن الملفات التي تعلقت بها شبهات فساد وسوء حوكمة وعدم قدرة على إدارة المرفق العمومي بالشكل المطلوب؟

سيدي الوزير، معتمدية منزل الحبيب منطقة فلاحية واعدة نجحت خلال السنوات الأخيرة في استقطاب الاستثمارات الكبرى خاصة في علاقة بغراسة الزياتين التي فاق عددها 1,5 مليون شجرة بالمنطقة التي تشكو العديد من النقائص، أذكر منها ما يلي:

طلب تفعيل بئر نفيضة أولاد عمارة التي تم حفرها منذ 2016 وتعطل المشروع وفي سنة 2023 تم تخصيص اعتمادات مالية تقدر بـ 300 ألف دينار والشروع في حفر بئر ثانية على بعد 200 متر فقط من البئر الأولى، توقف المشروع دون الوصول الى مرحلة الاستغلال بسبب خلاف مع المقاول والإدارة تتجه نحو فسخ العقد. إن تفعيل هذا البئر مهم جدا لأنه سيساهم في تدعي الموارد المائية بأربع عمادات: عمادة والي، زقراة، الفجيج ووادي الزيتون والتي تعد حوالي نصف متساكني معتمدية منزل الحبيب.

ضرورة وضع برنامج تمويل خصوصي وتشجيع صغار الفلاحين أبناء منزل الحبيب، على الاستثمار للحد من النزوح والتقليص من نسبة البطالة المرتفعة بالجهة.

ضرورة تسهيل الخدمات في علاقة بإصدار رخص حفر الآبار خاصة وأن معتمدية منزل الحبيب غير موجودة في قائمة المناطق المحجرة.

ضرورة صيانة المسالك الفلاحية بالسقي، الزرايقة، أولاد ضو، المالحة، مسلك الطينية وغيرها.

ضرورة تفعيل مقر الإشعاع الفلاحي بعمادة والي من منزل الحبيب.

ضرورة تفعيل برنامج السيد رئيس الجمهورية وإحداث فرع لديوان الأعلاف بالجهة التي تختص في تربية المواشي ويرتفع عدد القطيع بها ما يتطلب أيضا وضع برنامج لرقمنة توزيع الأعلاف وللحد من التلاعب بهذا الملف.

معتمدية وذرف، طلب بالتسريع في قرار إحداث خلية الإرشاد الفلاحي، طلب إحداث وحدة أشغال ومكتب استخلاص وتمكين المواطن من إيداع مطالب التشكيات الخاصة بإصلاح الفواتير بهذا المكتب.

طلب إنجاز بئر تدعيمية لدعم الموارد المائية بالمنطقة.

طلب تعبيد عدد من المسالك الفلاحية الحيوية خاصة بعمادة الهيشة وعمادة الميدة.

طلب تركيز مناطق سقوية جديدة بعمادة الهيشة وعمادة الميدة.

معتمدية المطوية، تفعيل البئر رقم 4 حيث تمت عملية الحفر إضافة إلى الربط بالكهرباء وإلى الآن لم تدخل البئر حيز الاستغلال في انتظار الربط بالقنوات على طول 2 كم، وتكتسي عملية تفعيل البئر رقم 4 أهمية كبرى لأنها ستساهم في تدعيم الموارد المائية بكل من العوينات العكاريت، العمارات والهيشة بمعتمدية المطوية.

طلب تعبيد طريق البسيسي لتفادي عزل الفلاحين عن أراضيهم خاصة عند نزول الأمطار.

ضرورة وضع برنامج للعناية بالواحة وتهيئة المسالك الفلاحية بالمطوية، ضرورة إنشاء موارد مائية جديدة، ضرورة مرافقة الفلاحين ودعمهم لمجابهة الصعوبات التي تعترضهم.

ضرورة تدعيم الموارد البشرية لتمكين مكتب القباضة الذي وقع تفعيله مؤخرا كامل أيام الأسبوع عوضا عن يوم الجمعة فقط.

معتمدية غنوش، طلب إحداث برنامج استثنائي خاص لجهر وتنظيف النشعيات المهملة والتي تساهم في مزيد تفشي الأمراض الجرثومية المعدية بغنوش.

طلب مسح المسالك الفلاحية الموجودة بالمنطقة، طلب صيانة طريق للمزارعة، طلب احداث قباضة لاستخلاص فواتير الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه وتمكين المواطن من ايداع تشكيات اصلاح الفواتير بها، ضرورة وضع برنامج لدعم صغار الفلاحين بمعتمدية غنوش.

سيدي الوزير،

السيد كاتب الدولة،

في انتظار التفاعل الإيجابي مع كل الملفات التي طرحتها في هذه الجلسة وإيلاء الأهمية القصوى للفلاحة وإنصاف الفلاح للنهوض بالقطاع الفلاحي وتحقيق التنمية العادلة خاصة في المناطق الداخلية، شكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم الأستاذ صالح السالمي عن كتلة صوت الجمهورية، ست دقائق، تفضل.

السيد صالح السالمي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير ومرافقيه،

مساء الخير جميعا،

المسألة القديمة المتجددة للماء الصالح للشراب في جلمة والسبالة، موضوع تحدثنا فيه في مناسبات عديدة تحت قبة البرلمان، في مراسلات كتابية، أسئلة موجهة الى المصالح المختصة، في الزيارات المتكررة بدأ بزيارة السيد رئيس الجمهورية إلى السيد وزير الفلاحة السابق واللاحق والوعود كثيرة في كل زيارة وفي كل مناسبة تطرح فيها مسألة الماء الصالح للشراب في دائرتي جلمة والسبالة أخذا بمقولة "عندكم الحق، لقد استمعنا لكم، سندرس، سنرى، سنعمل"، ولكننا لم نر أيا من هذه الوعود تتحقق على أرض الواقع.

المسألة أصبحت ممنهجة المنطقة الأولى وطنيا في المائدة المائية كما وكيفا وهي معطشة ممنوعة من التنقيب عن المياه، ممنوعة من رخص حفر الآبار، وبالله بالمناسبة، وضحوا لنا السيد الوزير، ما مقياسكم للتحجير عن التنقيب عن المياه؟ قولوا صراحة موتوا ليعيش غيركم ما دمنا محرومين من مياهنا ويذهب في قنوات ضخمة إلى مناطق أخرى، نريد أن توفروا لنا ماء الشرب، لا أعطونا التراخيص، ممنوعة، أعطونا ماءنا، لا وسنرى ذلك، هذه المسألة أليست ممنهجة؟ أطرح السؤال وأمر.

أغلب المناطق في جلمة والسبالة تعاني من العطش ونحن ننتظر رحمة من الله ولا نطلب من الدولة سوى تطبيق الدستور فقط ولا غيره وحق المواطن في الماء الصالح للشراب وتطبيق العدالة الاجتماعية التي تمثل روح الدستور.

السيد الوزير، في نقطة ثانية تخص الفلاحة والفلاحين في دائرتي، لديكم كل الإحصائيات وتعلمون أن جلمة والسبالة دائرتي الأولى وطنيا في تزويد كامل البلاد باللحوم الحمراء، ماذا فعلتم مع الفلاحين؟ أجيبك السيد الوزير، لا توجد الأعلاف بأنواعها وإن توفرت فهي في السوق الموازية بأثمان باهظة جدا، أين الدعم الموجه إلى الفلاح؟ كلام لا نسمعه سوى في التصريحات فقط، لقد ذكرت هذا سابقا لو كانت هناك نية حقيقية للسيطرة على أثمان اللحوم عليكم بدعم الفلاح وبذلك سينخفض سعر اللحوم بطبيعته.

اليوم المواطن يدخل إلى السوق بسلته لا يجد ما يشتريه جراء ارتفاع الأسعار، ارتفاع أسعار في كل شيء، لذلك ينتظر المواطن اليوم القرارات الفورية الجريئة التي تنفذ على أرض الواقع ليمكنه أن يعيش. إن كانت الدولة اليوم حقيقة تبحث عن التنمية والاستثمار وتبحث عن العملة الصعبة وعلى تنمية الصادرات عليها أن تعيد للفلاحة قيمتها، مطمورة روما كما سمعنا ذلك من آبائنا وأجدادنا وتبحث عن تصنيع الفلاحة ولا أن تبحث عن تضييق الخناق على الفلاح والفلاحة وبعد ذلك نقول ارتفعت أسعار "قفة المواطن".

السيد الوزير، أرجو منح أبناء دائرتي حقهم في التراخيص في الآبار الأنبوبية، تهيئة الشبكات المهترئة وعلى وجه الخصوص في عين جفال-جلمة والفالة 1 و2 بالسبالة، بعث منطقة سقوية بعين جفال وبالحميمة.

السيد الوزير، لديك في دائرتي فقط 6423 هكتار في ضيعتين في أيام زمان كانت هاتين الضيعتين قادرتين على تحقيق الأمن الغذائي للبلاد وبالمناسبة تحية تقدير واحترام للسيد مدير الضيعة وفريقه على ما يبذلونه من مجهودات لإعادة الضيعة إلى سالف نشاطها وعليه أرجو من سيادتكم دعمها ماديا وتقنيا حتى تعود من جديد قطبا فلاحيا بامتياز في توفير الحبوب والخضراوات على الأقل. شكرا على حسن الاستماع.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم وليد الحاجي، ثلاث دقائق، تفضل.

السيد وليد الحاجي

شكرا، مرحبا بضيوفنا الكرام،

السيد الرئيس، لقد ألغيت المداخلة فمشاكل الماء والفلاحة في حاجب العيون وفي العلاء الوزارة على علم بها، ولكن ما أريد أن أقوله لكم السيد الوزير لقد تم التعسف علينا، السيد رئيس لجنة الفلاحة تم إسناده 15 دقيقة مع احترامنا له صديقنا، ولكن غير معقول وغير معقول، الإجراءات المعمول بها أن اللجنة تتحصل على التوقيت المخصص لها في البداية، تقدم ما ستقوم بتقديمه وتقرأ تقريرها ثم نمر إلى مداخلات النواب.

ما حصل غير معقول، يجب الالتزام بالقائمة الموجودة، قف انتهى من لم يكن موجود عند إسناد الكلمة له تعطى له الكلمة من جديد في آخر القائمة، هذا ما أردت أن أقوله وكفى، ما حصل غير معقول علينا باحترام بعضنا. شكرا السيد الرئيس.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم الفاضل بن تركية عن الكتلة الوطنية المستقلة، خمس دقائق، تفضل.

السيد الفاضل بن تركية

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري،

أولا، ميناء قليبية السيد الوزير، حقيقة إن موضوع ميناء قليبية أصبح لغزا ومسلسلا طويلا ومؤلما وبدون نهاية، حقيقة لقد طرحت هذا الموضوع أمامكم على المباشر في هذه القاعة وأرسلت لكم سؤال كتابي وآخرها سؤال شفاهي أيضا في هذا المكان، ولكن وللأسف ننتظر الحلول. ميناء قليبية الذي أغلب العائلات في معتمديتي قليبية وحمام الغزاز يسترزقون منه ويعيشون من هذا الميناء فأغلب أهالي قليبية ومن لا يعرف ميناء قليبية وأسماك قليبية التي أصبحنا نشتاق إليه، ميناء قليبية تجد الأوساخ الروائح وغياب الإمكانيات كل شيء موجود هناك.

السيد الوزير، قبل أن أتدخل معكم اليوم وحتى أتكلم بكل صراحة وأنا متأكد من المعلومات التي بلغتني من أهالي الميناء، لقد زرت بالأمس مساء ميناء قليبية بنفسي للاطلاع على آخر المستجدات وعلى تقدم الأشغال، السيد الوزير، المقاول الأول الذي تعاقدتم معه أو الذي تعاقدت معه اللجنة لإصلاح ولتهيئة البنية التحتية وقنوات الصرف الصحي متوقف عن العمل منذ ثلاثة أيام، فكيف يمكن التعاقد مع مقاول ليس له معدات ولا تجهيزات؟ هذا المقاول والله يكتري تجهيزات مكسرة فقد حفر عدة حفر بالميناء لم أستطع المرور بسيارتي وتوقف عن العمل. أين المتابعة فالميناء توجد به حفر في العديد من الأماكن ننتظر رحمة من الله، هل سنطالب بالوضعية التي كان عليها الميناء سابقا؟ والله هذا أصبح طلبا.

المقاول الثاني المكلف بتوسعة الميناء موجود وهو يعمل بصفة مسترسلة، ولكن ببطء، لا أريد أن أتدخل في الأمور التقنية لأنني أجهل ما يجري، ولكن بهذه الوتيرة التي رأيتها بالأمس في العمل فإن البحارة سينتظرون سنوات وسنوات أخرى.

السيد الوزير، كما قمتم مشكورين بزيارة لميناء قليبية ونحن لا ننسى لكم هذا، نأمل في أقرب وقت ممكن تكليف من يلزم لمتابعة سير الأشغال والإنجاز لطمأنة البحارة الذين يفوق عددهم 3000 بحار ووراءهم عائلات ومصاريف مختلفة.

ثانيا، مدرسة الصيد البحري بقليبية قديما وما أصبحت تسمى المركز القطاعي للتكوين المهني في الماكينة البحرية، زرت أيضا بالأمس هذا المركز واطلعت على انجازاته وعمله حقيقة سيبقى هذا المركز مفخرة لمدينة قليبية ولتونس وللبحارة بصفه عامة ولكن يمكن أن تكون النتائج مبهرة وممتازة فرغم مجهودات المشرفين على المركز وعلى رأسهم مديرة المركز فالمركز يحتاج إلى صيانة و تهيئة عامة خاصة في المبيت وفي قاعات الدراسة والتكوين ولما لا مضاعفة عدد الاستيعاب والمنتفعين من 120 تقريبا إلى 250 منتفعا، ولماذا لا نفكر في اضافة اختصاص جديد وهذا الاختصاص لا يوجد إلا في طبرقة "الرياس" فالمركز كبير ومكانه ممتاز ومساحته كافية وكبيرة وتسمح بذلك وهذا سيعود بالنفع على الصيد البحري في تونس، كما لاحظنا نقصا فادحا في الموظفين والعملة خاصة عملة الحراسة والنظافة. كما أن عدد المكونين لا يفوق ست مكونين وهذا لا يكفي ولا يرتقي إلى قيمة المركز نأمل تسهيل الإجراءات للقيام بتعيين مكونين جدد حتى يرتقي المركز بخدماته وتحقيق أهدافه المنشودة.

في الأخير، لا يفوتني باسم سكان قليبية أن نتقدم بالشكر إلى وزارتكم وجميع الموظفين على ما تقومون به، ولكن دائما النقص موجود، نتمنى تفادي هذا النقص في أقرب وقت وشكرا والسلام عليكم.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، بعد إذنك السيد محمد سأعطي الكلمة للسيد إبراهيم حسين لأنه قدم لي ورقة يعلمني فيها بعقد اجتماع في لجنة المالية.

إذن الكلمة لك السيد إبراهيم لديك ست دقائق، تفضل.

السيد إبراهيم حسين

شكرا سيدي الرئيس،

نرحب بالسيد الوزير وإطارات وزارة الفلاحة،

تعاني معتمديات صفاقس الجنوبية من الاضطرابات والانقطاعات المتكررة والدائمة للماء الصالح للشرب خاصة وأنها في كل صائفة لها موعد مع العطش، لذلك وجب التعجيل بربط هذه المعتمديات بمحطة التحلية بصفاقس حتى نتفادى هذه الأزمة مع العلم وأنه في تصريح لكم في الجلسة الأخيرة بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم أكدتم بأن هذه المعتمديات تم ربطها فعليا بمحطة التحلية وهذا المعطى مجانب للحقيقة وعليه فإن المطلوب هو حلول مستعجلة لأن الوضع لا يتحمل التأخير.

الجمعيات المائية تعاني من مشاكل مالية وتقنية وجب حلها وإدماجها وربطها بالشركة التونسية لاستغلال وتوزيع المياه خاصة في ظل عزوف هيئات التسيير وتراكم الديون.

أما بخصوص زيت الزيتون فالقطاع يعاني العديد من المشاكل، المطلوب التحكم في مسالك التوزيع والتصدي لعمليات الاحتكار وتبسيط إجراءات التصدير والتحكم في ترويجه في الداخل والخارج وتسعير زيت الزيتون ومزيد الإحاطة بصغار الفلاحين وتمكينهم من قروض ميسرة مع التعجيل بصرف المنح المتأخرة وتقريب تكوين من الشباب الراغبين في الانتصاب للحساب الخاص في مجال الغراسات والبيوت الحامية وتربية الماشية.

تفعيل الفصل 81 من قانون المالية لسنة 2025 المتعلق بتسوية وضعية الآبار غير المرخص فيها ومراجعة مقاييس توزيع الأعلاف "السداري" لأن الكميات التي يقع توزيعها لا تفي بحاجة مربي الأغنام كما يجب أيضا إدماج مربي الإبل ضمن قائمات القطيع المنتفعة بالأعلاف المدعمة.

إن عدم جهر ميناء الصيد البحري بالصخيرة منذ 2009 أصبح يشكل معضلة كبيرة وأصبح خطر على مراكب الصيد البحري عند الدخول والخروج من الميناء لحالة ترمل مدخله لذلك يجب الإسراع بتهيئته وبإصلاحه والتسريع بانطلاق أشغال التهيئة والصيانة، بما في ذلك سوق الجملة للأسماك، هذا المشروع المتكامل من أهم مشاغل الجهة، من غير المعقول أن مشروع بقيمة 25مليارا والممول الأجنبي يبقى متعطل ومتوقف عن العمل من أجل البحث عن موقع لوضع فضلات الحفر.

التسريع في استكمال الدراسات الفنية لميناء الصيد البحري بالمحرص والذي وقع إدراجه ضمن مشروع تونسي إيطالي وبعد ضمن الموانئ النشطة خاصة في مواسم صيد السمك الأزرق، صيانة وتهيئة ميناء الزبوزة بالغربية، إحداث فرع للإدارة البحرية التجارية بميناء الصخيرة لتقريب الخدمات من البحار عند القيام بالمعاينات الفنية للمراكب، تشجيع صغار البحارة والتسريع في اعداد ملفات للحصول على منح الاستثمار في القطاع مثل اقتناء الشباك وغيرها من المعدات، تقليص مدة الانتظار في بعض مطالب البحارة لدى الادارة العامة للصيد البحري كمطالب تغيير المحركات ونظرا إلى تداخل الخدمات المقدمة للبحارة نقترح ادماج وكالة الموانئ ضمن الادارة العامة للصيد البحري.

سيدي الوزير، عمال الدواوين الفلاحية وعمال الحظائر الظرفية والغابات يعيشون وضعية اجتماعية صعبة جدا جراء عقود العمل الهش، حيث تشتغل هذه الفئة بأجور زهيدة جدا مع هضم الحقوق المهنية والاجتماعية فمنهم من يعمل 15 يوما في الشهر وبخصوص توجه السياسة العامة للدولة وخاصة في المجال الاجتماعي فإننا نؤكد على إدماج هذه الفئة وتمكينها من حقها في الاستقرار المهني والاجتماعي.

نتساءل سيدي الوزير عن مراجعة مجلة المياه، كما نتساءل عن مراجعة الخارطة الفلاحية بكل من معتمدي الصخيرة والمحرص والغربية، التنسيق مع وزارة أملاك الدولة لترسيم الأراضي الشاسعة في هذه المعتمديات واستغلال الاستثمار والتنمية وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد محمد بن سعيد، ولكنني سأطلب من السيدات ومن السادة النواب الأفاضل الاستعداد للتدخل: السيد عبد الرزاق، السيد رمزي الشتوي، محمود العامري، ناصر الشنوفي، غسان يامون، فتحي رجب، الأستاذ النوري جريدي، السيد نجيب العكرمي، السيد بوبكر يحي، السيد صلاح الفرشيشي، ريم الصغير، محسن هرمي والأستاذ عصام شوشان.

إذن أعود للنائب المحترم السيد محمد بن سعيد، خمس دقائق، تفضل.

السيد محمد بن سعيد

شكرا سيدي الرئيس،

نرحب بالسيد وزير الفلاحة وبكافة الطاقم المرافق،

كلي ألم وحزن لفراق عزيز السيد الكاتب العام للنادي الرياضي بتاكلسة الذي حضر معنا اليوم صباحا في الجلسة إلا أنه قد تعرض لوعكة صحية وتم نقله للمستشفى المحلي بسليمان أين فارق الحياة، دعواتنا له بالرحمة وبالسكينة وبالهدوء لروحه الزكية الطاهرة ودعواتنا أيضا بالصبر لأبنائه ولكافة العائلة الكبيرة للنادي الرياضي بتاكلسة.

السيد الوزير، التراكمات كثيرة في وزارة الفلاحة، وزارة بتفرعات كثيرة وبإدارات متنوعة، ولكن الإشكال أن أغلبها تعاني من مشاكل وتعيش في الحقيقة ظروفا صعبة جدا خاصة بخصوص التزود بالماء الصالح للشراب وهنا أود التركيز سيدي الوزير على ترتيب الأولويات في إصلاح ما يمكن إصلاحه بوزارة الفلاحة فالمواطن يطالب بتمتعه على الأقل بحقه الدستوري في التزود بالماء الصالح للشراب في 2025 ولا تزال وزارة الفلاحة تعاني من إشكاليات الربط بشبكات المياه.

السيد الوزير، نحن نطالب ونقترح بأن يتم تسخير كل الجهود وكل الطاقات وكل الكفاءات وكل الإمكانيات للقضاء على هاته المعضلة، إذ من غير المعقول اليوم أن نجد المواطن من جهة يتم صياغة دستور له يتضمن حقه في التمتع بالماء الصالح للشراب ومن جهة أخرى لا يتم توفير الماء له.

أيضا إشكاليات بالجملة في الأراضي الدولية السيد الوزير ولدي في تاكلسة نصيب كبير من الأراضي الدولية التي وضعت تحت تصرف ديوان الاراضي الدولية، أغلبها السيد الوزير إن لم أقل كلها غير مستغلة وغير منتجة اليوم، لذلك نطالب اليوم إصلاحات هيكلية على مستوى ديوان الاراضي الدولية إذ من غير المعقول أن بلادنا تشكو نقائص في عدة مواد ونلاحظ ارتفاع أسعار المواد وهذا سببه النقص في الإنتاج ونجد من جهة أخرى أن الأراضي مهملة وبقينا نشاهدها ولم نجد لها أي حل.

السيد الوزير، دعوة إلى هيكلة ديوان الأراضي الدولية واستغلال هاته الأراضي وقد تحدثت في هذا سابقا ولن أتراجع عن موقفي هذا عندما تكون وزارة الفلاحة وديوان الأراضي الدولية غير قادر على استغلال هذه الأراضي، أظن أنه علينا أن نضعها تحت إشراف الجيش ليقوم بخدمة هذه الأراضي ويهتم بالإنتاج أفضل من أن تبقى هذه الأراضي بورا وقد طالبنا سابقا السيد الوزير بأن يتم إسناد هذه الأراضي لأصحاب الشهائد العليا، ولكن لم يتم القيام بذلك أظن أنه علينا اليوم التفكير في بديل بما أن الوزارة والحكومة لم تذهب معنا في هذا.

السيد الوزير، اليوم الخارطة الفلاحية في ولاية نابل لم يقع تغييرها منذ 1985 وقد تسببت في عديد الإشكاليات في تراخيص البناء وغير ذلك فاليوم الأحياء التي كانت تمتد سابقا على مساحة كلم تمتد اليوم على 10 كلم وأمثلة التهيئة العمرانية تشهد تعطلا، على الأقل يجب التسريع في تغيير الخارطة الفلاحية ويتم إرجاع الأراضي التي لم تعد فلاحية إلى أراضي ذات صبغة سكنية ويتم التسهيل في إسناد التراخيص.

السيد الوزير، المناطق السقوية هناك اهتراء كبير في شبكات التزود بالماء الصالح للشراب وتاكلسة الجنوبية خير دليل على هذا، اليوم لا بد من تغيير شبكات المياه هذه، أيضا شبكات التزود للمجامع تشهد اهتراء وتنتظر تغييرها اليوم.

ارتفاع الأسعار والانفلات في أسعار الخضروات واللحوم، ارتفاع أسعار الأعلاف، ارتفاع أسعار الأدوية البيطرية والمحروقات، كل هذا يسدد على كاهل الفلاح اليوم وكل هذا سيكون له تأثيرات وسينجر عنه الارتفاع في الأسعار وسيكون هذا أيضا على كاهل المواطن البسيط.

السيد الوزير، الدعم الموجه إلى الفلاحين الصغار اليوم مجمعات الحليب تأخذ المنح التي يتم إسنادها للفلاح بينما المنتج الحقيقي والفعلي وهو الفلاح الصغير الذي يربي الأبقار لا يتحصل على هذه المنح...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم عبد الرزاق عويدات عن كتلة الخط الوطني السيادي، خمس دقائق.

السيد عبد الرزاق عويدات

شكر السيد الرئيس،

بسم الله الرحمن الرحيم،

مرحبا بالسيد الوزير وبالطاقم المرافق له،

تحيه لكل الحضور،

السيد الوزير، نحن في حركة الشعب وكذلك في علاقة بإخوتي ورفاقي في كتلة الخط الوطني السيادي ونحن نناقش موضوع السيادة الوطنية نقول أن السيادة الوطنية غاية يجب أن نعمل من أجلها على الدوام، ولكن هذه السيادة الوطنية تقوم على ثلاثة أسس أساسية هي السيادة الطاقية السيادة الدوائية والسيادة الغذائية وهذا خبرناه منذ فترة الكورونا فمن ليس له قدرة على إنتاج الدواء والطاقة لنفسه ومن ليس له الغذاء من أرضه ستكون سيادته الوطنية مهددة والسيادة الغذائية تختلف عن الأمن الغذائي، الأمن الغذائي يمكن أن نوفره من خلال عقود موثوق بها في علاقة بالتوريد مع دول معينة، ولكن السيادة الحقيقية عندما ننتج غذاءنا ومن هنا تأتي أهمية الفلاحة في بلادنا أن نركز على فلاحتنا وتكون هذه الفلاحة إنتاجها مستدام يتطلب منا مياه وفيرة وهذا يبقى في شك من توفيره نتيجة التغيرات المناخية، لذلك لابد من تخطيط استراتيجي من أجل توفير المياه في تونس وتوفير المياه يكون بتحلية مياه البحر وبالتدوير الرباعي للمياه المستعملة وحتى بالاستمطار وهذا على المدى البعيد.

أما على المدى القريب كيف سنحسن استغلال المياه الموجودة المياه السطحية سواء كانت من السدود أو من توفير مياه عن طريق حفر الآبار؟ فإذا كانت المياه في السدود قليلة المفروض في المستوى العاجل أن نسمح للفلاحين بحفر الآبار في انتظار أن نوفر مياه وفيرة من خلال تحلية مياه البحر أو من خلال التدوير الرباعي أو من خلال الاستمطار، لذلك الآن نحتاج إلى حسن استغلال ما لدينا من مياه سواء كانت المياه الجوفية العميقة في الجنوب أو المياه السطحية التي يمكن أن نجدها في 30 مترا أو 50 مترا عمقا في الشمال.

بالنسبة إلى ما يعانيه الفلاحون الآن نقول أن لدينا مياها لكن الأولويات تمنح للبشر ولكل ذي كبد وللأشجار، فمن منطقة العروسية إلى منطقة الجديدة الفلاحون يعانون من موت أشجارهم المثمرة نتيجة تأخير مدهم بمياه الري إلى 15 جويلية في حين أننا نحتاج إلى مياه الري ابتداء من شهر جوان.

الأمر الثاني يتعلق بالأراضي الموضوعة على ذمة ديوان الأراضي الدولية "OTD" حيث نضع أراضي شاسعة تحت تصرف الديوان لكنه لا يملك الموارد البشرية الكافية ولا المعدات اللازمة لتنويع الإنتاج في هذه الأراضي، فالمفروض أن نفكر إما في تمكين الديوان من كافة احتياجاته لتنويع الإنتاج الفلاحي أو توزيع هذه الأراضي الشاسعة على من يفلحها ويضمن إنتاجا وفيرا وعالي.

الوقت يداهمني لكن هناك جملة من المطالب لعمال ديوان الأراضي الدولية وعمال الحضائر في قطاعي الغابات والإنتاج الفلاحي، هؤلاء يطالبون بتسوية وضعياتهم خاصة بعد صدور القانون عدد 9 لسنة 2025.

هناك أيضا مطالب لأصحاب المراكب البحرية في قرقنة فمنهم من يملك مراكب سياحية ويرغب في تحويلها إلى مراكب صيد بحري ومنهم من لديهم رخص صيد وقع استيفائها منذ أكثر من عشر سنوات في حين أن اللجنة المكلفة بمنح هذه الرخص لم تجتمع منذ عام 2019 فيطلبون عقد هذه اللجان وتمكينهم من الرخص. شكرا لكم على الاستماع.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى النائب المحترم رمزي الشتوي عن كتلة الأمانة والعمل، له خمس دقائق، تفضل.

السيد رمزي الشتوي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري،

مرحبا بكافة إطارات الوزارة،

منذ سنوات ونحن نسمع بالسيادة الوطنية وبالأمن الغذائي، ولكن ما نراه على أرض الواقع بعيد كل البعد عما نسمعه في الخطابات الدولة تتحدث عن الاكتفاء الذاتي بينما الفلاح يطارد قوت صغاره اليومي في مفارقة لا تجدها إلا في توزر، نحن نسكن فوق إحدى أكبر الموائد المائية الجوفية في الجرف القاري ونعيش أزمة مياه حقيقية نلهث خلف آبار سطحية مالحة ووعود لا تجسد وجيراننا لم يتوقفوا عن استنزاف الموارد المائية المشتركة.

السيد الوزير، قبل الحديث عن الاستراتيجية الكبرى علينا العودة إلى أصل المشكل الفلاح نفسه فلاح النخيل لم يرث أرضا جاهزة، بل هو من استصلح الأرض البور بماله وبعرقه وهو من أوقف زحف الصحراء وهو من اشترى الفسائل وحفر الآبار وتحمل عشر سنوات من الحر والجفاف ليصل إلى الإنتاج ثم يكتشف أنه غير مهيكل غير محمي ولا يملك حتى الأرض التي عمرها. يقال له في شعارات جميلة من قبيل الأرض لمن استصلحها، لكن الواقع يقول العكس الأرض ليست له ودورة المياه الحلوة ليست من حقه وامتلاك الأرض ممنوع لأنها ملك الدولة وكأن للدولة مواطنون آخرون غير الذين عمروا الصحراء ولم يقف الأمر عند هذا الحد، فالفلاح في تونس لا يتمتع بأي دعم فعلي والتمتع بالمنح أصبح غير متاح لعموم الفلاحين وذلك للإجراءات المعقدة وعدم تمليكه الأرض وعدم إدماجه في الدورة المائية.

سيدي الوزير، منظوريكم أصبحوا يتفننون في إيجاد الأسباب التي تحول دون إسناد المنح، كما نسجل التأخير المفرط في صرفها وكذلك البطء في التقسيم العادل لمياه الري واستغلال الآبار الجاهزة والآبار المحفورة منذ زمن وأمام كل هذا وذاك فالفلاح ملزم بإحياء واحته وإنقاذ محصولها وخلاص الديون مع غرامات التأخير. أما صندوق الجوائح، فلا يشمل فلاحي النخيل رغم أن الجائحة الطبيعية أصبحت جزء من موسمه السنوي وصندوق الجودة نسمع به في الندوات ونقرأه في النصوص لكن على أرض الواقع لا يصل منه شيء إلى الفلاح. عناوين جميلة لا أكثر وفي غياب أي حماية قانونية أو اقتصادية يجد الفلاح نفسه في مواجهة مباشرة مع كبار تجار التمور الذين يحتكرون الأسعار ويتحكمون في السوق بينما الدولة تكتفي بدور المشاهد ولا تراقب حتى عمل المجمع المهني المشترك للتمور ومدى نجاعة تدخلاته ومع كل موسم تتدهور المداخيل حتى أصبح مورد رزق الفلاح عبئا ينهك صحته ويضعف قوت أطفاله.

السيد الوزير، السيادة الغذائية لا تبنى بالشعارات، بل بالقرارات بسياسة مائية واضحة للواحات، بهيكلة حقيقية لقطاع التمور، بحماية للفلاح الصغير من الاحتكار، بضمان حقه في ملكية الأرض التي عمرها وبقوانين تفعل لا تعلن وبصناديق دعم تطبق على كافة الفلاحين.

السيد الوزير، إن السيادة الغذائية تبدأ بحماية الفلاح وتنتهي بانهياره ولهذا فإننا اليوم أمام مفترق طرق إما أن نصلح المسار بقرارات شجاعة أو نخسر آخر ركائز الأمن الغذائي في البلاد والفلاح في توزر لم يعد يحتمل مزيدا من الانتظار، نحن نطلب الحد الأدنى من العدالة وصوت توزر أمانة وشكرا لكم.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة الآن للنائب المحترم محمود العامري، له أربع دقائق، تفضل.

السيد محمود العامري

شكرا السيد الرئيس،

نرحب بالسيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري والوفد المرافق له،

يعتبر القطاع الفلاحي ركيزة أساسية للاقتصاد الوطني وضمان الأمن الغذائي في تونس إلا أنه يواجه اليوم عديد التحديات أبرزها محدودية الموارد المائية ضعف البنية التحتية الزراعية ونقص الدعم الفني والمالي للفلاحين وفي علاقة بمشاكل القطاع بالجهة، نتوجه بداية بالشكر إلى السيد المندوب الجهوي للفلاحة بسوسة على المجهودات المبذولة رغم محدودية الموارد والإمكانيات.

في نقطة أولى ندعو اليوم إلى توفير الاعتمادات لإنجاز مشروع التنمية الفلاحية المندمجة في المناطق الداخلية لولاية سوسة كما نؤكد على ضرورة الإسراع في استكمال أشغال محطة تحلية مياه البحر بسيدي عبد الحميد سوسة وفي إطار تعزيز المنظومة الفلاحية بالجهة نثير مجددا ملف مركز التكوين الفلاحي والصناعي بسيد الهاني حيث تم سنة 1965 انتزاع عشرات الهكتارات من أراضي المواطنين لفائدة المصلحة العامة بهدف إحداث هذا المركز غير أن القانون عدد 59 لسنة 1971 ألغى هذه المؤسسة التكوينية واليوم نجدد التأكيد سيدي الوزير لإعادة إحياء هذا المركز لما له من دور كبير في تكوين الشباب ودعم النشاط الفلاحي بالجهة.

في نقطة أخرى نشير إلى أن الوزارة قامت منذ عشر سنوات بدراسة حول إحداث آبار عميقة بمختلف عمادات سيدي الهاني غير أن العملية توقفت في وقت يتزايد فيه طلب الماء من طرف الفلاحين وفي هذا السياق نؤكد سيدي الوزير على ضرورة خلق التوازن ودعم مختلف عمادات سيدي الهاني بمناطق سقوية وآبار عميقة خاصة

بمناطق كروسيا وسيدي الهاني الجنوبية، كذلك التعجيل في إنجاز خزان الماء بمنطقة أولاد علي بلهاني، كما نتساءل أيضا حول تطبيق الفصل 81 من قانون المالية لسنة 2025 المتعلق بتسوية وضعية الآبار الفلاحية العميقة غير المرخص لها وعلى الإجراءات العملية المتخذة خاصة أن عددا كبيرا من الوضعيات اليوم يحتاج إلى التسوية،

في إطار آخر نؤكد اليوم على وجوب تدعيم خلية الإرشاد الفلاحي بسيدي الهاني بالعنصر البشري والسيارة الميدانية، فمن غير المعقول أن تكلف هذه الخلية بتغطية ربع مساحة ولاية سوسة بتقني وحيد ودون سيارة ودون مرافقة طبيب بيطري أو مهندس في أداء مهامهم.

بخصوص معتمدي القلعة الصغرى، نشير إلى أن كامل المعتمدية لا توجد فيها مناطق سقوية ولا آبار عميقة مخصصة للنشاط الزراعي وإني اليوم أحمل إليكم سيدي الوزير صوت مئات الفلاحين من منطقة واد لاية والذين يطالبون بتوفير الماء لنشاطهم الفلاحي سواء للغراسات أو الزراعات في المنطقة.

هذا ونلفت انتباهكم أيضا إلى أن صابة الرمان بالقلعة الصغرى قد تعرض جزء كبير منها للإتلاف نتيجة عدم توفير الأدوية للفلاحين وإننا نطلب من الوزارة اليوم مزيد العناية بهذا القطاع وتشجيع الفلاحين وتوفير الإمكانيات والأدوية اللازمة للحفاظ على هذا النشاط الذي يمثل مصدر رزق العديد من العائلات.

وفي نقطة أخرى مهمة تتعلق بتزويد المواطنين بالماء الصالح للشرب فإننا ندعو اليوم إلى التسريع في نسق أشغال مشروع صيانة الشبكة المائية بواد لاية، كما نطلب أيضا بدعمه ليشمل أجزاء أخرى من هذه الشبكة وفي هذا السياق نؤكد أيضا سيدي الوزير على ضرورة الموافقة على ربط الجمعية المائية بشبكة الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه وإنهاء الإشكال القائم اليوم وضمان تزويد مئات المواطنين بشكل تام.

وفي ختام المداخلة وتطبيقا لسياسة الدولة في القضاء على كل أشكال التشغيل الهش ندعو السيد الوزير إلى تسوية وضعية عمال الحضائر الفلاحية والغابات وضمان حقوقهم المهنية والاجتماعية وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى النائب المحترم الناصر الشنوفي عن كتلة صوت الجمهورية، له أربع دقائق، تفضل.

السيد الناصر الشنوفي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الفلاحة وبالسيد كاتب الدولة والسادة والسيدات الاطارات السامية المرافقة لكما،

السيد الوزير، الموضوع الذي سأستهل به هو مشكل مياه الشرب للمواطنين فمنذ ثلاث سنوات وأنا في هذه الدورة أمثل دائرة الفحص بئر المشارقة وفي كل صائفة يعاد نفس الإشكال المتمثل في انقطاع المياه بالمناطق الريفية وخاصة في المدن مثل الفحص وبئر المشارقة وجبل الوسط والمحطة والخنيقة وسيدي عويدات وعديد المناطق الأخرى ولا ننسى منطقة بير مقرة خاصة في علاقة بشركة استغلال وتوزيع المياه "SONEDE" وهنا أود فتح قوس لأنه رغم كل المجهودات التي يبذلها الإطارات والفنيون بمندوبية الفلاحة وبشركة استغلال وتوزيع المياه بزغوان، في الحقيقة كانوا متفاعلين ومتجاوبين معنا ولكن بجهد مضن وتعب شديد.

سيدي الوزير، أنتم تدركون حجم تشكيات المواطنين عند انقطاع الماء خاصة وأن زغوان تتزود من "غدير القلة" وبئر المشارقة وجبل الوسط تتزود من سليانة ورغم توفر المياه في منطقتي الشقار وبن سعيدان إلا أننا لا نزال نعاني من هذه الإشكاليات، لذا سيدي الوزير ونحن في بداية السنة لا بد من وضع استراتيجية لنتلافى هذه الأزمات أو على الأقل لنقلل من حدة المشاكل مقارنة بما حدث في السنوات الفارطة.

النقطة الثانية سيدي الوزير، تتعلق بتجمعين سكنيين صغيرين هما "أولاد علوان" بجهة بن سعيدان فرغم أننا نتزود بالماء من منطقتي الشقار وبن سعيدان إلا أن أهالي "أولاد علوان" كانوا ينتفعون بمياه الحنايا سابقا وبما أن البرنامج الجديد سيغير وجهة جلب المياه، فإننا نأمل بتزويدهم بالماء الصالح للشراب خاصة وأن السيد كاتب الدولة سبق وأن زارهم في منطقة شقار وتحدث معهم بهذا الشأن، كما نرجو التفاعل مع مطالب سكان قرية سيدي جمال الدين سمنجة الذين يعانون أيضا من بعد مصادر المياه عنهم.

النقطة الثالثة سيدي الوزير، في علاقة بالسدود التي تعرف بها منطقة الفحص وتحديدا مشروع تعويض سد وادي الكبير بسد جبلي على وادي الهوارية، كنت قد توجهت إليكم بسؤال كتابي سابقا وجاءت الإجابة بأن مكتب الدراسات قد شرع في العمل، ولكن منذ تلقي تلك الإجابة مرت سنة كاملة لذا أتساءل أين وصلت الإجراءات وموعد بداية الأشغال؟ فهذا السد يمثل طلبا ملحا وحلما لأهالي الفحص.

أما النقطة الرابعة فهي تتعلق بمسلك سيدي عامر الشرقية فبالرغم من شروع الوزارة في قطع الأشجار لتعبيد المسلك إلا أن الأشغال توقفت عند هذا الحد، نرجو منكم سيدي الوزير على الأقل التدخل لمسح الطريق وإيجاد مسلك "Piste" يسهل تنقل السكان وهو أمر ليس بالصعب على وزارتكم الموقرة.

سيدي الوزير، النقطة الأخيرة تخص ملف عمال الحضائر، صحيح أن هذا الملف يهم وزارة المالية ورئاسة الحكومة إلا أنهم يبقون من منظوريكم خاصة عمال الغابات ومقاومة الانجراف هؤلاء كانوا الأقل حظا مقارنة بعمال الحضائر في الوزارات الأخرى، لذا لا بد أن تكونوا سندا لهم وتدافعوا عن حقهم المشروع في الخروج من وضعية العمل الهش. مع الشكر السيد الوزير.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة الآن للنائب المحترم غسان يامون، له أربع دقائق، تفضل.

السيد غسان يامون

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الفلاحة والسيد كاتب الدولة وكافة إطارات الوزارة تحت قبة مجلس نواب الشعب،

السيد الوزير، أول محور بخصوص الخدمات المقدمة من قبل الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه بجزيرة جربة حيث تعيش الجزيرة في السنوات الأخيرة على واقع أزمة غير مسبوقة تتمثل في الانقطاعات المتكررة لتوزيع الماء الصالح للشرب خاصة في ذروة الاستهلاك في فصل الصيف ونحن نعرف أن جزيرة جربة جزيرة سياحية بامتياز ويزداد فيها عدد السكان في موسم الصيف.

إذا، تشهد جزيرة جربة انقطاعات يومية في توزيع المياه وهي سياسة يعتمدها إقليم الشركة بالجزيرة على عديد العمادات نتيجة

عدم توفر الموارد الكافية. سيدي الوزير، هناك عجز واضح في الموازنة المائية بجزيرة جربة فرغم استبشارنا خيرا بمحطة تحلية مياه البحر بمزراية عند إنشائها إلا أنها للأسف لم تكن ناجعة بالشكل المطلوب ولا نزال نعاني حتى اليوم من موازنة مائية سلبية وانقطاعات متكررة تتجاوز الموسم الصيفي سيدي الوزير، فقد أصبح من المعتاد أنه كلما ساءت الأحوال الجوية انقطع الماء عن جزيرة جربة وهو وضع لم يعد مقبولا، الحل يكمن في توسعة محطة تحلية المياه بمزراية عبر إضافة خط إنتاج ثالث وهو مطلب نتمسك به منذ سنوات وندعو إلى توفير التمويلات الضرورية له لإنهاء المشكل نهائيا لكي ينعم المواطن في جربة بحقه في الماء الصالح للشراب.

في نقطة ثانية، تعاني شبكة التوزيع في جزيرة جربة من اهتراء شديد مما أدى إلى تسربات مائية في كافة العمادات دون استثناء، الأمر يتطلب مشروعا ضخما لتهيئة شبكة وقنوات التوزيع ورصد التمويلات اللازمة له فعملية الترفيع في طاقة الإنتاج عبر محطة التحلية لن تكون ناجعة ما لم ترفق بصيانة شاملة للشبكة الحالية المتهالكة. لذا لا بد من إدراج هذين المشروعين ضمن ميزانية وزارة الفلاحة سواء بتمويل من ميزانية الدولة أو في إطار التعاون الدولي وذلك لتطوير خدمات الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه بالجهة.

المحور الثاني السيد الوزير، بخصوص ميناء الصيد البحري بحومة سوق جربة، الموضوع الأول بخصوص الرافعة المتنقلة بميناء الصيد البحري، تلك الرافعة التي تم تركيبها، ولكنها لم تدخل حيز الاستغلال قط وبقيت معطلة لسنوات لقد راسلناكم سيدي الوزير وكانت إجابتكم بأن الموضوع معروض على القضاء لكن حين يتصل بي بحار أو صاحب مركب، ماذا عساي أن أقول له؟ هل نخبره بأن وزارة الفلاحة قدمت إذنا على عريضة لاستصدار تقرير خبير وأن القضية ستستغرق عاما في الطور الابتدائي وخمس سنوات في الطور الاستئنافي وعشر سنوات في الطور التعقيبي؟

إن المسار القضائي يجب أن يأخذ مجراه القانوني، ولكن من الضروري إيجاد بديل سواء بتخصيص اعتمادات مالية لاقتناء رافعة جديدة أو بإصلاح الرافعة الحالية رغم النزاع القضائي، ليس من المعقول أن يبقى البحارة وأصحاب المراكب في جزيرة جربة محرومين من رافعة لأكثر من خمس سنوات، فهذه الرافعة هي الوحيدة في المنطقة ولا توجد بدائل في موانئ أجيم أو آغير أو الساقية.

كذلك من الضروري الاعتناء بميناء الصيد البحري بحومة السوق بجربة فهذا الميناء لم يتم جهره منذ عشرات السنين مما أدى إلى تراكم الأتربة بفعل التيارات المائية ومن الضروري جهره فقد أصبحت عديد السفن غير قادرة على الولوج إليه.

ثانيا، يعاني الميناء من اكتظاظ كبير، لذا وجب التفكير جديا في مشروع لتوسعته، لقد حان الوقت لتوسعة ميناء حومة السوق فليس من المعقول أن يتصل بي صاحب مركب ولا يجد مكانا لرسو مركبه، نحن بحاجة إلى مشاريع جدية لفائدة هذا الميناء وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة الآن للنائب المحترم فتحي رجب عن الكتلة الوطنية المستقلة، له أربع دقائق، تفضل.

السيد فتحي رجب

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير،

مرحبا بالسيد كاتب الدولة للمياه،

مرحبا بالوفد المرافق لكما،

أول نقطة أود طرحها هي وضعية المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بالمهدية، فنحن منذ عامين دون مندوب والإدارة تسير بمكلف بالتسيير مما أدى إلى محدودية كبيرة في اتخاذ القرار، هذا الوضع جعلنا في حالة شلل إداري رغم أن ولاية المهدية تمتد على مساحة شاسعة على عمق 100 كم وتعاني من حالة كارثية للطرقات ورغم ذلك نحن نحتل المرتبة الثالثة وطنيا في إنتاج زيت الزيتون والأولى في الزيت البيولوجي والثالثة في إنتاج الحليب فنحن جهة منتجة لجميع الثروات والناس تريد العمل بيد أننا نصطدم بعوائق في التنقل داخل الأرياف وفي الإدارة التي تفتقر حتى لسيارات المصلحة والسائقين، لذا نرجو الالتفات لمطالبنا وإيلاء الجهة الأهمية اللازمة.

من جانب آخر أثمن مجهودات وزارة الفلاحة والديوان الوطني للرصد الجوي ووزارة الدفاع الوطني في عملية الاستمطار التي نجحت بتوفيق من الله وكان آخر تدخل لها هذا الأسبوع، لذا نرجو المواصلة في هذه المحاولات، وفق الله الجميع، كما أشكركم على المجهودات المبذولة لتوفير الأعلاف المركبة بأثمان معقولة وأطالبكم بالترفيع في حصة ولاية المهدية من هذه الأعلاف نظرا لقلة المراعي وشح الأمطار ورغم ذلك لا يزال الفلاح متمسكا بتربية المواشي.

المناخ بولاية المهدية جاف والفلاح يعاني أيضا من ارتفاع ملوحة مياه الآبار لكن معاناته الأكبر تكمن في قطاع الحليب هناك تعسف كبير على منتجي الحليب فبينما يرتفع مستوى المعيشة وأسعار كل المواد حتى أن 1 كلغ من اللحم حوالي 60 دينارا و1 لتر المشروبات الغازية بـ 3 دنانير والسيجارة الواحدة بدينار في حين لا يزال سعر لتر الحليب عند الإنتاج 1350 مليم. إن استمرار هذا الوضع غير عادل وسيؤدي إلى اندثار قطيع الأبقار ولن نتمكن من إنقاذ هذه المنظومة إلا بالترفيع في سعر الحليب عند الفلاح.

هذا نداء لرئيس الجمهورية ورئيس الحكومة ووزير التجارة ولسيادتكم: لما التعسف على الفلاح المسكين؟ إن العائلة التي تستهلك نصف لتر أو لترا من الحليب كحد أقصى، أصبحت اليوم تهدر هذه المادة فحين تعطي طفلا كأسا من الحليب رخيص الثمن فإنه قد يسكب نصفه ولا يبالي لكنه سيعرف قيمة هذه المادة ويحافظ عليها إذا بلغ سعر اللتر 2500 مليم وعندما يصل السعر إلى 2500 مليم سيتشجع الفلاح ويقبل على الإنتاج لأنه سيوقن حينها أن بقرة الحليب قادرة على تغطية مصاريفها وتربية عجولها وبذلك سيتوفر اللحم وينمو قطيع الأبقار وإذا توفر لحم الأبقار في الأسواق فمن المؤكد أن أسعار لحم الخروف ستنخفض وكذلك الدواجن والأسماك...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة الآن للنائب محترم الأستاذ النوري جريدي عن كتلة لينتصر الشعب، له أربع دقائق، تفضل.

السيد النوري جريدي

شكرا، مرحبا بالجميع،

مرات ومرات تحدثنا عن رخص الآبار لفلاحي السند والقطار وبالخير وعن المسالك الفلاحية ووضعية الماء الصالح للشراب في السند بئر 74 ومجورة الدخلة والظهراوية وبياضة والقوسة والنوامر الغربية والقار باب الصور والتضامن بوزدادة وغيرها وإلزام المجمع الكيميائي بجبر الضرر لواحة القطار وتغيير قنوات مياه الري في القطار لأنها أضرت بالمناز، ومرات تكلمنا على ضرورة عدم تراجع بلدية القطار عن تعديل مراجعة مثال التأهيل العمرانية وتحدثنا كثيرا عن بالخير بكل عماداتها التي تعاني من نقص حاد في مياه الشرب والمناطق السقوية.

هذه مراسلة من 25 أفريل 2025 قبل سبعة أشهر فيها خمس صفحات كاملة لخصت وشخصت الوضع الفلاحي وطلبات الأهالي في القطار وبالخير والسند وفيها أكثر من 58 وضعية تخص المسالك الفلاحية والآبار والبذور والإرشاد الفلاحي والطب البيطري والأعلاف ووضعية المندوبية الجهوية للفلاحة في قفصة التي تفتقر إلى مندوب منذ أكثر من سنة ونصف ونبهت إلى ضرورة الإسراع بفتح بحث وتحقيق إداري دقيق يخص رخص حفر الآبار وعمليات الحجز الوقتي للحفارات غير القانونية وعمليات التلقيح واستغلال السيارات الإدارية والوظيفية.

المخجل أن وزارة الفلاحة إلى حدود الساعة لم تجب مطلقا عن هذه المراسلة، المفروض أن يكون هناك دواوين تابعة للدولة عليها تأمين سيادة الغذاء والدواء لهذا الشعب. أهدي الصفحة الأولى من هذه المراسلة باسم الشعب التونسي إلى ديوان الصبر عوضا عن ديوان الحبوب وأهدي الصفحة الثانية إلى ديوان "جدت عليكم "عوضا عن ديوان الزيت وأهدي الصفحة الثالثة إلى ديوان " اكتب على ظهر الحوت وسيب في الماء" عوضا عن ديوان الموانئ وهذه الصفحات هدية إلى ديوان "اللي يحسب وحده يفضلو" عوضا عن ديوان الأراضي الدولية.

ملاحظة أخيرة إلى عموم الشعب التونسي المفقر المهمش المحروم المنكوب والعاطل عن العمل الذي صدق المسرحية، المعركة الحقيقية يا شعب تونس هي مع العائلات مع عائلات اقتصاد الريع والرخص.

يا شعب تونس نفس العائلات التي تستورد لكم السيارات وتحرمكم من اقتنائها وتشترون السيارات بقروض من بنوكهم وتؤمنوا على سياراتكم في شركات تأمين تابعة للعائلات وقطع الغيار من عندهم والموز والقهوة والسلع وكارتال البنوك.

الثورة الحقيقية يا شعب تونس العظيم ليست على المسرحية الهزلية الحالية، هي حرب وثورة على العائلات التي حاصرت رئيس الدولة والحكومة والبرلمان. حاولوا يا شعب تونس العظيم أن تفهموا القصة والحكاية، المعركة بدأت مع علي بن غذاهم ويجب أن تتواصل ضد عائلات الريع والنهب ووكلاء الاستعمار، شكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم بو بكر يحيى، أربع دقائق.

السيد بو بكريحي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الفلاحة وبالوفد المرافق،

السيادة الغذائية تحتم علينا رسم سياسة واضحة وقابلة للتنفيذ والمتابعة للزراعة والغذاء والصيد البحري وتربية الماشية وغيرها، تحدد من خلالها أولويات السوق الوطنية على أساس الاستدامة والعدالة الاجتماعية والصحية وتبنى أنظمة إنتاج وتوزيعة تحمي الموارد الذاتية وتحافظ عليها، فهل لدى الوظيفة التنفيذية خطة لبناء سيادة غذائية قادرة على بناء أمنها الغذائي وتأمين حياة التونسيين؟

سيدي الوزير، أولا لابد من التذكير بضرورة إيجاد حل جذري يحمي صابة التمور ويضمن التسويق والترويج باعتباره قطاعا إستراتيجيا مهما وذلك بإحداث الديوان الوطني للتمور أو دعم مشروع السوق المركزية للتمور بقبلي بالتمويلات اللازمة من خلال البحث عن ممول ضمن مهمة وزارة الفلاحة.

ثانيا، اليوم حسب المعهد الوطني للإحصاء لدينا 3 ملايين و472 ألف و200 عائلة ماذا فعلت وزارة الفلاحة استعدادا لعيد الإضحى القادم أمام غلاء الأسعار الأضاحي وأمام القدرة الشرائية للمواطن؟ ماذا فعلت وزارة الفلاحة استعدادا للموسم القادم؟ وماذا ستفعل الوزارة اليوم لمجابهة غلاء أسعار اللحوم الحمراء أم أن المساكين والمفقرين والمهمشين الذين يتقاضون جرايات ضعيفة ويتمتعون بالأجر الأدنى وأقل من الأجر الأدنى لا يحق لهم أكل اللحوم؟ المسألة ليست اختيارية هذه مسألة ضرورة إلا إذا اعتبرنا اللحوم الحمراء ليست مادة أساسية وليست من عادات التونسي، نقول لهم عليكم بالصبر وستجدونه حسنات فيما بعد.

ونعطي مثالا هنا على ضرورة المحافظة على ثرواتنا من تربية الماشي، في قبلي في سنة 2020 لدينا تقريبا أكثر من 13 ألف رأس اليوم لدينا 12 ألف وهذا ناتج على عدم دعم الأعلاف باعتبار أن تغيرات المناخ والجفاف لا يسمح بالزراعات الرعوية، إذا لم تساعدوا بالدعم في الأعلاف فإننا سنفقد الكمية وهذا العدد من رؤوس الإبل ونحن نريد المحافظة عليها لأنها تعتبر تقريبا من أهم تربية الماشية.

كذلك في قبلي لدينا 522 ألف رأس أغنام314 ألف رأس بقر والموازنة العلفية سجلت 48% عجز يعني استحقاقاتنا من المواد ناقصة 48% وبهذه الوضعية لا يمكننا المواصلة باعتبار أن عدد هذه الحيوانات سيتقلص لأنه يساهم في الثروة الوطنية ولذلك نقترح على الأقل بعض الاقتراحات: يجب تجديد الخطة الوطنية للنهوض بقطاع الإبل هذا أولا، إقرار برنامج تدخل صحي للحد من انتشار الأمراض، إقرار كرا الصمود متعلق بالتجميع وتحويل حليب النقب والماعز، دعم قطاع الأطباء البياطرة في المنطقة من أجل الرقابة الصحية، العمل على تحديد خطة وطنية لإعادة ترسيخ غراسة الطبقات داخل الواحات والتشجيع على انتاج الأعلاف.

سأتطرق إلى نقطتين بسرعة، وكالة النهوض بالاستثمار الفلاحي، مهمة هذه الوكالة تتمثل في دعم الفلاح ودعم المشاريع المندمجة والمشاريع الذاتية وغيرها على غرار الجرارات يعني يتم تمكينه من منحة استثمار بعد منحة الجرار، من غير الضروري أن يدفع آخر كمبيالة أو التي تليها فهناك "carte grise, assurance" ووثائق تثبت الخلاص وتثبت التعامل مع المعمل أو مع "leasing" فيكفي أن نمكنه من المنحة.

النقطة الأخيرة هي الجمعيات المائية فهي تعاني من عجز كامل مع الشركة التونسية للكهرباء والغاز والمطلوب اليوم البحث في إعادة النظر في هذه التسعيرة بما يسمح باستعمال التسعيرة الفلاحية حتى تتمكن من المقاومة...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم صلاح الفرشيشي عن كتلة الأمانة والعمل، له أربع دقائق.

السيد صلاح الفرشيشي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الفلاحة والسيد كاتب الدولة والوفد المرافق لهما،

أولا السيد الوزير، سعر قبول زيت الزيتون من طرف ديوان الزيت لم يكن في مستوى انتظارات الفلاحين، 12 دينار للتر تقريبا هو نفس السعر الذي قدمه التجار والمصدرين للفلاح، إذن أين الدور التعديلي

للديوان؟ هنا الديوان يجب أن يضع على ذمة الفلاحين سعرا أرفع بالمقارنة بالسوق حتى يقوم بدوره التعديلي.

ثانيا، أصبح من المؤكد ومن المستعجل الترفيع في سعر بيع الحليب من طرف الفلاحين، الفلاح يخسر وكلفة الإنتاج في ارتفاع ومن الواجب الوقوف مع الفلاح ليتمكن من المحافظة على القطيع وضرورة برمجة خطة وطنية للقضاء على أمراض القطيع مثل مرض السل والجلد العقدي.

ثالثا، بان بالكاشف السيد الوزير أن الدولة تقوم بدورها الاجتماعي عن طريق الضغط على منظومات الإنتاج وعلى حساب الفلاحين والمنتجين، الأصل في الأشياء أن يكون العمل بقاعدة العرض والطلب إذا لا يجب أن نترك الفلاح بمفرده عند انهيار الأسعار ونتركه يخسر ويفلس وعندما تتحسن الأسعار وترتفع شيئا ما تتدخل وزارة التجارة وتفرض تسعيرة بعنوان الضغط على الأسعار، في الحقيقة ليس ضغطا على الأسعار، بل ضغط على الفلاح والقضاء على هامش الربح.

رابعا، الأسمدة والبذور مفقودة سيدي الوزير خاصة بدائرتي بو سالم وبلطة بو عوان، الموسم انطلق والفلاحون يتنقلون من معتمدية إلى أخرى للحصول على مستلزمات الإنتاج.

خامسا، ضرورة إيجاد حل فوري ومستعجل لمديونية الفلاحين سواء مع البنوك أو مديونية مياه الري، المديونية كبلت الفلاحين وأخرجت الآلاف منهم من دائرة الإنتاج والحل هنا لا يمكن أن يكون إلا حلا وطنيا شاملا.

سادسا، ضرورة تسوية وضعية العمال العرضيين والمتعاقدين وإنهاء العمل الهش بديوان الأراضي الدولية، معاناة كبيرة لعمال المركبات الفلاحية بدرونة والكدية ببو سالم وأيضا العمال العرضيين والمتعاقدين بالمعهد الوطني للزراعات الكبرى ببو سالم.

سابعا، نسجل انطلاقة جيدة لموسم زراعة اللفت السكري بجندوبة وهذا بفضل العمل الجبار الذي قامت به السلطات الجهوية والمنظمات خاصة اتحاد الفلاحين وبات من الضروري برمجة تزويد المنطقة السقوية بجندوبة ككل بكميات إضافية من مياه الري لإنجاح موسم اللفت السكري والخضراوات الفصلية.

ثامنا، استبشرنا كثيرا السيد الوزير بمشروع تجديد المنطقة السقوية بجندوبة منظومة بوهرتمة في المرحلة الثانية وتقريبا بعد الانتهاء من الجزء الأول بتكلفة 129 مليون دينار ستنطلق مصالحكم في تهيئة 15 ألف هكتار جديدة بـ 379 مليون دينار وهنا نطالب بإعطاء أولوية لعنصر المسالك الفلاحية وتعبيدها ضمن هذا المشروع الهام وأيضا ضرورة تهيئة مسالك المنطقة السقوية واد اللوح بمعتمدية بلطة بو عوان.

تاسعا، استبشرنا أيضا السيد الوزير بإعطاء مصالحكم الصوناد والهندسة الريفية الاذن بانطلاق دراسة تزويد عمادة بني محمد وعين الحاج من عمادة العواودة بالماء الصالح للشرب من محور عين السنوسي ويجب أن نشكر هنا السلط الجهوية وخاصة السيد الطيب الدريدي ولي جندوبة على الأهمية الكبرى التي أعطاها لهذا المشروع ولعدة مشاريع أخرى مماثلة.

زيارة مصالحكم الأخيرة لهذا المشروع هي الخطوة الأولى وإن شاء الله معكم ستكون هناك خطوات أخرى لتوفير الاعتمادات وإنهاء معاناة أهالينا بهذه الربوع.

نسجل أيضا تقدم تزويد منطقة المنقوش والطلايبية بالماء الصالح للشرب في انتظار انطلاق الأشغال لتركيب أجهزة الضغط لمشروع الشواولة، أيضا نطالب بضرورة تعيين مندوب جهوي للتنمية الفلاحية بجندوبة وإذا كانت لديكم ثقة في من يقوم حاليا بتسيير المندوبية فلما لا يتم تعيينه السيد الوزير بما أنه يقوم بالتسيير، مع الشكر.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم محسن الهرمي عن كتلة صوت الجمهورية، له أربع دقائق.

السيد محسن الهرمي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الفلاحة وكافة الوفد المرافق لسيادته،

السيد الوزير، الفلاحة في تونس رغم أهمية موقعها في النسيج الاقتصادي التونسي من حيث مساهمتها في الإنتاج أو في تشغيل اليد العاملة أو في الناتج الوطني الخام تبقى بعيدة كل البعد عن المطلوب نظرا للإمكانيات المتواجدة من أراضي خصبة صالحة للزراعة وغابات وموارد بشرية من الكفاءات وكذلك التجهيزات المتواجدة وهذا يرجع إلى غياب خطة واضحة وإستراتيجية تعتمد على حسن توظيف وتفعيل الإمكانيات وتثمين المنتوج ووضع سلاسل قيمية للإنتاج والترشيد.

استغلال الأرض والماء بإدخال زراعات وغراسات ذات قيمة مضافة واستغلال الأراضي الصحراوية والفجوات الغابية مع زيادة التكثيف الزراعي بالمناطق المروية مع المرونة في التمويل.

السيد الوزير، بعض المشاريع الضرورية بمعتمدية فرنانة، أولا أشكركم على تفاعلكم ومن خلالكم السيد المندوب الجهوي بالنيابة مع طلبي المتمثل في الإسراع بإتمام مشروع تزويد عمادتي رباعة وسيدي عمار بالماء الصالح للشرب لأن المشروع الآن في لمساته الأخيرة واليوم أعيد طلبي المتمثل في التعجيل بإتمام مشروع تزويد عمادة هذيل بالماء الصالح للشرب خاصة وأن مدة الإنجاز تجاوزت الوقت المحدد لها بكثير.

ثانيا، توسعة المنطقة السقوية بربرة لتشمل عمادتي ستفورة والسواني من معتمدية جندوبة الشمالية.

ثالثا، السيد الوزير الحل بالمناطق السقوية هو تركيب عدادات وإيقاف الفوترة التقديرية.

رابعا، دعم فرع الصوناد بفرنانة بالأعوان خاصة وأن سنة 2026 بها انتدابات لكي يقوم الفرع بجميع العمليات لأن معتمدية فرنانة بها 52 ألف ساكن.

أما إشكاليات معتمدية جندوبة الشمالية فهي: عمادة الدير 398 عائلة يتزودون بالماء عن طريق المجمع المائي أولاد حمد الذي يعيش صعوبات كبيرة من تكرر انقطاع الماء فحلمهم الوحيد السيد الوزير هو ربطهم بشبكة الشركة الوطنية للاستغلال وتوزيع المياه.

ثانيا، عمادة سوق الجمعة تمتيع دوار الشارف 22 عائلة ودوار المناصرية 20 عائلة بالماء الصالح للشرب.

ثالثا، عمادة بلاريجيا تمتيع حي بني مازن بمنطقة الارتياح 40 عائلة بالماء الصالح للشرب.

وفي الختام السيد الوزير، ولاية جندوبة رغم أهميتها على مستوى النشاط الفلاحي المتنوع ألا تستحق مندوبا بصلاحيات كاملة عوضا عن مندوب بالنيابة؟ رغم أن السيد المندوب بالنيابة حاليا يقوم بمهامه وأكثر وهو محل تقدير من كافة إطارات وأبناء ولاية جندوبة فلنشجعه سيدي الوزير وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائبة المحترمة بسمة الهمامي، ست دقائق.

السيدة بسمة الهمامي

شكرا سيدي الرئيس،

مساء الخير جميعا،

نرحب بالسيد الوزير وكاتب الدولة للفلاحة والصيد البحري والموارد المائية وكل الإطارات المرافقة في رحاب مجلس نواب الشعب،

حقيقة كنت اليوم سأناقش معكم ميزانية الوزارة وأنها ميزانية لا تقدر أن تفي بتعهداتها، كنت سأسأل أيضا عن مجلة المياه ومجلة الغابات وكنت سأطرح سؤالا عن الخارطة الفلاحية والخارطة المائية وكنت سأسأل عن نصيب سليانة من كل هذه الثروات، لكن هناك مسائل جوهرية نريد أن نتواصل ونتحدث معكم فيها.

في البداية هناك أزمة تواصل بين مجلس نواب الشعب ووزارة الفلاحة وأنا من موقعي هذا أقول أن خطة السيد المكلف بالعلاقة بين المجلس والوزارة من الأفضل حذفها لأنها تدخل في خانة إهدار المال العام إذ لدينا مشكلة تواصل، فالوزارة لا تجيب إجابات صحيحة ولا تؤمن لقاءات بين النواب والسيد الوزير في الوزارة أو الإطارات المرافقة، إذن السيد المكلف بهذه المهمة أعطوه مهمة أخرى حتى لا نقول أن هذا يدخل في إهدارا المال العام.

سليانة ولاية فلاحية بامتياز، من فضلكم ارفعوا عنا هذا الامتياز وتفاعلوا معنا كأنها ولاية منكوبة جدباء وأوجدوا لنا حلولا إذا كانت فعلا هناك عقول تفكر في وزارة الفلاحة.

مستثمر في سليانة أنجز مشروعا كبيرا يشغل فيه ما يقارب 34 عاملا وأنفق عليه ما يقارب 500 ألف دينار، السيد الوزير السابق وافق على منحة الاستثمار بما يعادل 360 ألف دينار لكن السيد المسؤول عن وكالة النهوض بالاستثمارات في سليانة بالمماطلة والتعطيل وافق له وما زال يفكر على 60 ألف دينار فقط.

أريد تدخلكم المباشر في هذه المسألة وأريد تفقدا مباشرا على عمل السيد المسؤول في هذه الوكالة وتلقون نظرة على هذا المشروع الذي هو الآن في حالة موت سريري، أهكذا تتعاملون مع سليانة؟ حتى الذي يقوم بمشروع تقتلون مشروعه ثم تتعللون بأنكم تساعدون أو تساندون الاستثمار في سليانة.

سليانة ولاية فلاحية بامتياز، ارفعوا عنا هذا الامتياز فقد اكتفينا منه.

الإدارة العامة للسدود والأشغال المائية الكبرى، إلى متى هذا الاستهتار وهذا الانهيار في المناطق السقوية؟

السيد المدير العام، لم نراكم الصائفة الفارطة في سليانة ولم نراكم تتدخلون أو تقومون حتى بزيارات تفقدية لما يحدث للفلاحين في هذه المناطق السقوية وخاصة منطقة الخماس وسد الخماس والماء الذي يهرهر في الوديان ولا يصل إلى الفلاح ليسقي به الأشجار المثمرة، ثم نجد حلا لثلاثة فلاحين في منطقة سقوية كاملة لسقي البطاطا ثم بعد ذلك تطلبون من الفلاح دفع فاتورة الماء المهدور في الوديان. على أي أساس تقومون بتمديد للسيد المسؤول على إدارة سد الخميس؟ على أساس المنجز أم على أساس الكفاءة؟

الآلات الفلاحية والأسطول المرمي في المستودعات منتهية الصلاحية أغلبه غير موجود لكن أوراقه ما زالت سارية المفعول للحصول على الوقود. هل لديكم إدارة تتفقد ما يحدث أم لا؟

جاء الدستور وأقر الحق في الماء الصالح للشرب بشكل عادل لكن لم نجد العادل منكم سوى في العطش وزعتم علينا العطش بشكل عادل، بارك الله فيكم عما حدث في سليانة، لدينا كاتب دولة للمياه والماء الصالح للشرب في سليانة أصبح صعب المنال وسط المدينة لم يحدث ذلك من قبل لكنه حدث هذا في فصل الصيف.

كرمانية تبعد خطوتين على سليانة، منذ سبعة أشهر بدون ماء صالح للشرب ولا أتحدث عن برقو بلاد الماء، آبار عميقة في المنطقة السقوية صدقة وعين نشم ببرقو. مندوبية الفلاحة أقرت بنضوبها ووجوب تعويضها منذ جويلية 2024 وإلى اليوم لا إنجاز ولا وجود لآبار تعويضية، لا يوجد سوى الكلام.

بئر البراهمية وعين فرنة وعين بئر صدقة لربطها بالكساورية إلى اليوم متأخرة.

بئر بني عبد الله المنصورة الجنوبية بلاد الماء، معتمدية كسرة وما أدراك، لا ماء صالح للشرب ولا مسالك فلاحية.

الصمايدية من سليانة الجنوبية بلاد الماء، الأهالي يضعون القوارير البلاستيكية تحت الجبل لجمع الماء ثم يشربون منه. أريد أن أعطيكم معطى أن الصمايدية أعطت شهيدا لتونس في 18 جويلية 2022 ببرج الخضراء عندما تصدى للإرهابيين عندما كانوا سيدخلون تونس، يدافع عن الخضراء.

أولاد عمر بلا ماء ويشربون من الوديان.

فوار الجبسة الماء فوق رؤوسهم وهم بلا ماء، الماء تحت أقدامهم ولا يصل الماء إلى المنازل.

عين الجوزة، من الفترة النوميدية وهي تعج بالماء واليوم بلا ماء في عهدكم.

أجمل خبر في الصحف اليومية، بداية نثر الدعسوقة المكسيكية للقضاء على الحشرة القرمزية، هذه أزمة وهذه أزمتكم وأزمة البحث العلمي والطامة الكبرى المطروح عليهم مسائل كبرى لإيجاد الحلول للتين الشوكي وللقوارص وللزيتون والنخيل والعلف وغيره. اليوم هذه المخابر تقوم بالسياسة، وجود شبكة داخلية لنفوذ داخلي مهمتها السيطرة على كل شيء منذ وقت حكم النهضة، السلطة الموحدة وتهميش الكفاءات.

السيد مدير المعهد الوطني للبحوث الزراعية يشغل مدير عام للمؤسسة ويترأس وحدة تثمين البحث ومع ذلك يدير بعض المخابر.

البعثات العلمية حسب علمنا التي يذهب فيها الباحثون يتم إرسال الإداريين فيها...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة للنائب المحترم عصام شوشان، أربع دقائق.

السيد عصام شوشان

شكرا سيدي الرئيس،

نرحب بالسيد وزير الفلاحة وكافة إطارات الوزارة،

في الحقيقة سأرجع إلى فصلين في مهمة مناقشة مهمة وزارة الفلاحة، على الأقل لأقف على أمرين في الاستثمار وتعنى بها ولاية صفاقس. دعونا أبني مداخلتي على هذه المعطيات. نجد في الصفحة 98 مواصلة مشروع تحسين التصرف في المنظومة المائية والمبلغ في حدود 56 مليار وصفاقس مدرجة بهذا التحسين وفي الصفحة الموالية كذلك مواصلة صيانة المنظومة المائية في مجال الماء الصالح للشراب والمبلغ 10 مليون دينار.

السيد الوزير، عندما أقرأ هذا نجد في معتمدية الحنشة أكثر من 1500 عائلة بدون ماء صالح للشراب وليسوا حتى بعيدين، بل وسط المعتمدية، نتحدث عن الصيانة في حين أننا نجد منطقة اسمها أولاد عمر في معتمدية الحنشة فيها 700 عائلة بدون ماء، هل نحن معنيون بهذه الصيانة أم؟ هذا الإشكال طرحته في الجلسة الفارطة وفي قانون المالية الفارط وما زال متواصلا إلى الآن.

مشكور السيد الرئيس المدير العام لد "SONEDE" الذي قام بمد يد المساعدة ومكن من دخول "SONEDE" إلى الحنشة، الإدارة موجودة والماء مازال مفقودا، البرنامج المتعلق بالتحسين موجود ألسنا معنيين به كمعتمدية؟ العائلات في 2025 لا تتزود بالماء وإلى الآن يحملون الماء في وعاء بلاستيكي، مبرمج في ولاية صفاقس فلما لا نأخذ حقنا؟

التنمية الفلاحية المندمجة السيد الوزير، لدينا 18 كيلومترا منذ سنة 2019 مرة ينزل طلب العروض ومرة لا ومرة توجد اعتمادات ومرة لا لما لا نأخذ جوابا مقنعا؟ طلب العروض نشر على الفيسبوك وفرح الجميع 18 كلم في منطقة ريفية فلما يتوقف المشروع منذ سنة 2019 إلى الآن؟ قدموا لنا جوابا لنقنع به الأهالي.

الموضوع الثاني السيد الوزير قطاع الصيد البحري، دعونا نتحدث عن الجانب الاقتصادي والاجتماعي والإنساني، قطاع واعد بطاقة تشغيلية تفوق 150 ألف يد عاملة، في ولاية صفاقس أكثر من 50 ألف يد عاملة. البحار يقضي حياته في البحر وعندما يحال على التقاعد يتمتع بـ 200 دينار منحة يعني يقضي عمره كله في البحر دون تغطية اجتماعية ودون منحة تحفظ كرامته وحتى عندما يموت في البحر لا شيء يضمن حقه، هناك أشخاص ماتوا في البحر ويتقاضون 160 دينارا منحة ولديهم أربعة أطفال في الكفالة.

هذا القطاع يدر اقتصاديا أكثر من مليار ويمثل طاقة تشغيلية طوال 12 شهرا مع راحة لثلاثة أشهر في الصيف، لما لا يطرح هذا الموضوع أصلا؟ ألم يحن الوقت لإعطائهم حقهم؟ على الأقل نحن الآن في مناقشة مهمة وزارة الفلاحة أبسط الإجراءات لحفظ كرامتهم أن نعطيهم حقهم، 150 ألف يد عاملة على الأقل ننشئ لهم صندوقا لتعويض من تعرضوا للمخاطر في قطاع الصيد البحر، صندوق حتى إذا توفي في البحر نجد وسيلة لتعويض لعائلته ولأطفاله، هل هذا الإجراء يتطلب اجتهادا كبيرا؟

أطلب في الجلسة العامة من السادة النواب أن يقع اقتراح صندوق على الأقل لتأمين قطاع الصيد البحري خاص بالبحارة وأدعوهم إلى التصويت عليه.

السيد الوزير، البحارة أو أي مواطن يطلب المساعدات من الدولة لا أن تفتك له الدولة حقه، هل يعقل أن يقضي ثلاثين سنة في البحر ثم يتمتع بجراية تقاعد بـ 200 دينار فقط؟ هل يعقل لا نجد إجراء وحيدا في قطاع الصيد البحري...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم المختار عبد المولى عن كتلة لينتصر الشعب، له ثلاث دقائق.

السيد المختارعبد المولى

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بك سيدي الوزير وكل الإطارات المرافقة،

اليوم نناقش مهمة وزارة الفلاحة والموارد المائية وعندما نقوم بذلك نتحدث عن السيادة الغذائية بدرجة أولى وهو من أهم الشعارات المركزية بعد شعار التعويل على الذات وعندما نتمعن في مدى تطبيق هذا الشعار على أرض الواقع نجد فرقا كبيرا بين الشعارات المركزية والحقيقة للأسف وهنا أعطيك مثالا سيدي الوزير في توجه الدولة في الزراعات الكبرى في الجنوب التونسي العزيز للأسف عدة إخفاقات في حين أن الفلاح عاقد العزم على العمل في أرضه والنهوض بالمستوى الزراعي إذا توفرت إرادة الدولة، اليوم الفلاح يعمل ويهندس بمفرده في غياب تام للدولة والتخطيط والمتابعة.

اليوم هناك غياب تام للعنصر البشري والفني للمتابعة، اليوم نجد تقني واحد في خلية الإرشاد الفلاحي برمادة وتقني واحد في خلية الإرشاد الفلاحي بالذهيبة وهذا غير كافي ونحن في طريقنا للزراعات الكبرى.

اليوم غياب المرافقة للفلاح لهذا فشل، اليوم غياب الإرشاد والتوجيه والتحضير للموسم الفلاحي وللمواسم الثلاثة على التوالي.

اليوم هناك تأخير السيد الوزير متعمد في توفير البذور كل سنة وغياب وجود تقنيين مختصين في الزراعات المروية يتابع ويراقب الفلاح ويقيم الزراعات على الأقل، اليوم عدة عراقيل تواجه الفلاح والباعث الخاص خاصة في الذهيبة ورمادة لبعدهم عن المندوبية نظرا لعدم وجود إدارة محلية معتبرة وقريبة فيها مختصين خدمات رديئة تكاد تكون منعدمة السيد الوزير، غياب المنح ومنح الدعم الاستثنائي لشبكة الري "goute à goute" غياب الدعم للفلاح والإرشاد والإحاطة وهذا ممنهج، غياب التمويل وتعطيل كل خطوط التمويل في كل ولاية تطاوين وفي كل البنوك المختصة بالتمويل.

اليوم الوزارة غائبة تماما وتقوم بتقرير وربما تقول فشلنا في الزراعات الكبرى، فشلتم بمفردكم السيد الوزير، الفلاح عاقد العزم على النجاح.

اليوم هناك محاولة إفشال مشروع وطني سيادي وعلى رئيس الدولة أن يحاسب كل طرف ساهم في التعطيل، اليوم هناك محاولة إفشال المشروع الرئاسي المتعلق بالتوسيع في زراعات الحبوب المروية في الجنوب التونسي وكل مبادرات التنمية في هذه الربوع ورغم أن وزارة الفلاحة لم ترصد اعتمادات مخصصة للزراعات، ولكن لاقت تجاوبا كبيرا من قبل الفلاحة وأهالي المنطقة ورغم أن النتائج كانت مأمولة حيث ستحقق الاكتفاء الذاتي الغذائي لكن الذي سينعكس إيجابا على كل القطاعات إلا أن هناك لوبي الجذب إلى الوراء ورفض الاستثمار الفلاحي في الجنوب التونسي ويسعى جاهدا إلى عدم استغلال المائدة المائية المشتركة وقد تبين بجلاء سيدي الوزير أن الغاية الحقيقية لمنظومة الجذب إلى الوراء هي أنه ممنوع على الشعب التونسي أن يحقق السيادة الغذائية وأن تبقى تونس في التبعية إلى الأبد للأسف الشديد، مع الشكر.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم ثامر مزهود.

الكلمة للنائب المحترم السيد شفيق عز الدين الزعفوري، له خمس دقائق.

السيد شفيق عزالدين الزعفوري

بسم الله الرحمن الرحيم،

أولا، نتمنى الشفاء إلى السيد كريم النصراوي لتعرضه لوعكة صحية ونرجو لفته طبية تليق بمجهوداته على الأقل.

رسالة إلى السيد رئيس مجلس نواب الشعب،

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد وزير الفلاحة المحترم،

أولا الاعتراف، قبل الدخول في الأرقام والميزانيات يبقى الإشكال الجوهري أعمق بكثير، هناك غياب شبه كلي لرؤية مستقبلية واضحة للقطاع أي رؤية فلاحية حقيقية لا يمكن أن تبدأ إلا من نقطة واحدة أساسية وهي الاعتراف، الاعتراف بالفلاح وخاصة صغار الفلاحين كعنصر فاعل ومحوري في الدورة الاقتصادية الوطنية.

كنا قد أودعنا قانون إعادة التزوير وإعادة الإسناد للأراضي الدولية الفلاحية المستغلة، الاعتراف يبدأ من ترسيخ حق الفلاح في ملكية الأرض والماء وحمايته قانونيا وتشريعيا ثم ترشيد حسن استعمالهما وفق مقاربة مستدامة ومسؤولة فالأرض والماء هما أساس السيادة الغذائية وأساس استقرار آلاف العائلات وأساس أي رؤية زراعية حديثة.

النقطة الثانية الزيتون والحلول الحينية، السيد الوزير المحترم، أزمة الزيتون في بلادنا اليوم لم تعد مسألة ظرفية تعالج بقرارات موسمية أو حلول ترقيعية، ما نعيشه اليوم هو نتيجة مباشرة لاعتمادنا لسنوات على الحلول الحينية ثم نعود إلى النقطة الصفر، هكذا ندور داخل حلقة مفرغة لأن السياسة لم تتوجه يوما إلى بناء منظومة إنتاج واستثمار وترويج مستقرة.

الفلاح اليوم يعيش تحت وطأة "الباز بقداش" بعد أن يعيش ضمن رؤية وطنية واضحة تضمن له سعرا مرجعا ودعما حقيقيا للتخزين والتحويل والتصدير، المطلوب اليوم ليس حلا عاجلا فقط، بل تغييرا جذريا يقطع نهائيا مع إدارة الأزمة بالصدفة والظروف ويمر بنا إلى إدارة إنتاج وطني استراتيجي يعامل الزيتون كمورد قومي.

السيد الوزير المحترم، معتمدية سيدي بوزير الغربية، معتمدية منتجة بامتياز ثوم، بصل، طماطم، فلفل، بقدنوس إلا أنها أفقر الولايات من حيث المسالك الفلاحية، نسبة عدد السكان قرابة 80 ألف ساكن في معتمدية كاملة، 72% منها فلاحية.

سيدي الوزير، منذ أن كنت أدرس في المعهد إلى أن بلغت الآن سن الخامسة والأربعين لم يتغير أي طريق فقط أنجزوا طريقا وحيدا، لا نحملكم المسؤولية لأنها تراكم لسنوات لكن اليوم لا بد من لفتة لمعتمدية سيدي بوزيد الغربية.

المسالك الفلاحية والإنارة، مشروع البحيرات الجبلية وادي الفكة، سيدي الوزير، وادي الفكة من أهم الوديان في الجمهورية التونسية لأنه يفتك أرزاق الناس فلقبوه بواد الفكة. بارك الله فيك ومشكور تدخلت آخر مرة في جزء من المشروع وتم إنجاز المشروع على مستوى المدرسة أما اليوم قاموا بفتح الوادي وتركوهم تحت خطر الفيضانات، نتمنى أن تتدخل السيد الوزير وأنت مجبور لإنقاذ المواطنين من الفيضانات وحاولوا اصلاح مشروع البحيرات الجبلية بوادي الفكة.

الماء الصالح للشراب، هناك قرية في سيدي حمد يحيط بهم الماء من أربع جهات ولا يتمتعون بالماء السيد الوزير، هذا بسيدي حمد من سيدي بوزيد الغربية.

معتمدية الهيشرية والماء الصالح للشراب، السيد الوزير عمادة الزيتونة أكررها للمرة الثانية نسبة التزود بالماء الصالح للشراب 0%، السيد صالح عزي متبرع بالأرض لإنجاز المشروع رحمة على الوالدين.

المناطق السقوية هي الميزة الأساسية بمعتمدية الهيشرية، لكن السيد الوزير للأسف إذا لم نوليها اليوم الاهتمام اللازم سوف نخسرها.

مشروع البحيرة الجبلية العوافي أكررها للمرة الثانية السيد الوزير يجب فتح تحقيق فيها، الإصلاح بمليار و200 مليون إلى اليوم لا يوجد بها ماء البحيرة الجبلية العوافي وثقتي بك كبيرة السيد الوزير.

أخيرا، العمال المسترسلين في الأراضي الدولية الفلاحية الطويلة، متى يتم حل هذا الإشكال كبقية العمال؟ المعادلة بين سعر اللحم والعلف تتطلب حلولا جذرية السيد الوزير.

الفلاح وحرمانه من نقل كل ما له علاقة مباشرة بالمجال الفلاحي، نعرف أن هذا يعود إلى وزارة التجارة، ولكننا تقدمنا بمقترح قانون خاص بتوسعة مجال المواد المنقولة للفلاحين، نتمنى أن تتدخلوا فيه السيد الوزير باعتباركم وزارة المالية ويجد موقفا إيجابيا من ناحية الوزارة، بارك الله فيكم.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم بدر الدين القمودي، له عشر دقائق.

السيد بدرالدين القمودي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وبمرافقيه،

سأستهل مداخلتي بالمحلي ثم أمر إلى الشأن الوطني.

بالنسبة إلى المحلي أريد أن أثير موضوع تعاضدية النجاح في المكناسي، هذه التعاضدية التي تأسست سنة 1936 عندما تمت دعوة المواطنين من ضعاف الحال والمناطق المجاورة لمدينة المكناسي لإعمار المنطقة من خلال تشجير الأرض وفلحها مقابل أجر يومي زهيد ورمزي يقدر بـ 100 مليم اليوم و1 كغ ونصف من "السميد" شريطة أن لا يطالبوا بالأجر الأدنى المضمون مع وعدهم بتمليكهم للأرض على أن لا يطالبوا بهذا الأجر.

وفي سنة 1969 دخل العمال في شراكة مع الدولة في إطار برنامج التعاضد بمساهمة 5 دنانير كمساهم في التعاضدية وعدد المساهمين 254 فلاحا شهدت التعاضدية ازدهارا منذ تأسيسها سنة 1990 وهو التاريخ الذي طالب فيه أصحابها بتقسيم الأرض التي وعد بها وتمكينهم من حجج ملكية فردية.

في 26 فيفري 1990 وقع حل التعاضدية من قبل الدولة ووزعت كل عائداتها وممتلكاتها على المتعاضدين بالتساوي مع وعد بتمليكهم الأرض بعد ثلاث سنوات من تاريخ حل التعاضدية، تكونت شركات

فلاحية للمتعاضدين تواصلت حتى سنة 2004 تاريخ قسمة الأرض بعد تقييم تجربة الشركات التي كانت فاشلة.

يوم 4 جويلية 2017 صدر بالرائد الرسمي قانون ينص على تسوية الوضعية العقارية للمتعاضدين وبناء عليه تشجع هؤلاء وفجروا 137 بئرا وغرسوا أكثر من 150ألف شجرة زيتون، هذا القانون هو القانون عدد 52 لسنة 2017 المؤرخ في 4 جويلية 2017 يتعلق بتنقيح القانون عدد 21 لسنة 1995 المؤرخ في 13 فيفري 1995 والمتعلق بالعقارات الدولية الفلاحية. الفصل 32 مكرر يقول: "خلافا لمقتضيات الفصل 17 من هذا القانون يتم تسوية الوضعية العقارية للمتعاضدين السابقين بالوحدات التعاضدية للإنتاج الفلاحي المنحلة قبل صدور هذا القانون ويضبط ثمن التفويت من قبل ثلاثة خبراء وتضبط قائمة التعاضديات بأمر حكومي."

السيد الوزير، أيعقل أن ننتظر أكثر من سبع سنوات لصدور هذا الأمر الترتيبي الذي ينظم عملية التفويت؟ أتدركون ما يترتب عن هذا التأخير من نتائج اقتصادية ونفسية على المتعاضدين وأبنائهم؟ أدعوكم وبإلحاح إلى إيلاء هاته المسألة ما تستحقه من اهتمام والإسراع بإصدار الأمر الترتيبي حتى نحد من حالة الاحتقان التي تسود المنطقة وحتى يكون لاستغلال هاته الأرض مردودا اقتصاديا وتشغيليا تكون له انعكاساته على منطقة المكناسي بصورة مباشرة وعلى الفلاحة بصورة عامة.

وما دمنا نتحدث عن الأوامر الترتيبية فهذا الأمر يجرني إلى الحديث عن موضوع تسوية الآبار العشوائية وغير المرخصة، نص الفصل 81 لقانون المالية لسنة 2025 على تسوية وضعية الآبار الفلاحية العميقة غير المرخصة مقابل معلومة مالي، الآبار التي تستخدم الطاقة الكهربائية بين 3 آلاف دينار و4 آلاف دينار والآبار التي تستخدم الطاقة الشمسية بين 2000 دينار و3000 دينار. هذا القانون يبين رغبة الدولة في دمج الآبار العميقة غير المرخصة في المنظومة الرسمية من خلال تسوية قانونية وهذا يسمح للفلاحين الذين حفروا آبار بدون ترخيص بدفع معلوم مالي بدلا من دفع غرامات أو التهديد بالإغلاق بشرط الامتثال للرقابة الفنية.

في نفس الوقت الدولة تضمن مراقبة تدفق المياه والمحافظة على المائدة المائية وترشيد استغلالها. في ردكم على سؤال كتاب توجه به إليكم الزميل حاتم اللباوي حول النصوص الترتيبية المتعلقة بهذا الفصل جاء الرد من قبل السيد كاتب الدولة لدى وزير الفلاحة المكلف بالمياه، رد عجيب وغريب، سأقرأ على مسامعكم هذا القانون الذي صدر ضمن قانون المالية في مثل هاته الفترة في السنة الفارطة القانون يجب أن ينفذ ولا يجوز لنا تحريفه أو تطويعه لخدمة أهواء أخرى، انظروا إلى رد السيد كاتب الدولة: "عدم اعتماد مبلغ مالي للتسوية قدره 10000 دينار". من أين جئتم بهذا المبلغ؟ القانون نص على 3000 و4000 دينار، كيف يمكن الترفيع في هذا المبلغ؟ ثم سيتم نشر نص الترتيب المنظم لهذه العملية مباشرة بعد صدور مجلة المياه على أن ترافقه حملة تواصل وطنية لتبسيط الإجراءات بمعنى أننا سننتظر حتى تصدر مجلة المياه التي بقيت لسنوات حبيسة الرفوف في وزارة الفلاحة وللأسف لم يتم التقدم بها إلى حد الآن وتبقى وضعية الفلاحين معلقة، نحن ندرك تماما ماذا تعني وضعية الآبار العشوائية، هذه الوضعية الهشة التي اعتقدنا أننا تجاوزناها السنة الفارطة بقانون ضمن قانون المالية وأنتم محمولون على تنفيذ هذا القانون وعدم الانحراف به، فكيف ارتفع المبلغ من 3000 دينار إلى 10000 دينار؟ ولماذا هذا التلكؤ في إصدار الأوامر الترتيبية سواء في علاقة بوضعية تعاضدية النجاح أو في هاته الوضعية؟

السيد الوزير، إن القطاع الفلاحي في تونس قطاع حيوي سواء من خلال مساهمته في الناتج الداخلي الخام أو في التشغيل أو في ضمان الأمن الغذائي أو في توفير موارد هامة من العملة الصعبة عبر التصدير. هذا القطاع تضرر كثيرا من حالة الانفلات العام التي شهدتها البلاد بعد ثورة 17 ديسمبر ومما عرفته الأجهزة من ضعف عموما ومنها الجهاز المعني بالفلاحة حيث نلاحظ استغلال مفرط للموارد المائية لم تواكبه سياسة لحسن التصرف في مياه الأمطار وهنا نشهد غياب خطة لإقامة سدود وبحيرات جبلية خاصة في المناطق الجنوبية والوسط الغربي إن الأمطار التي تهطل في فصل الخريف تذهب سدى إلى البحر وتمر عبر السباخ بينما كان بالإمكان التحكم فيها عبر إنشاء بحيرات جبلية وسدود صغيرة.

إن هذا الإجراء من شأنه أن يعزز النشاط الفلاحي ويغذي المائدة المائية فاليوم نشهد استنزافا للآبار ويضطر الفلاحون لتعميقها كل عام بمقدار 3 أو 4 أمتار ولو قمنا بإنشاء هذه البحيرات لساهم ذلك في إنعاش المائدة المائية وتجددها، ثم توسع غراسة الزيتون بشكل غير مدروس لم تواكبه دراسة للسوق الداخلية والخارجية ولا لمسألة تحويل الإنتاج محليا ولا لمسألة اليد العاملة وكلفة الإنتاج.

كذلك نلاحظ صعوبات الخزن والتحويل في الحبوب والزيتون على سبيل المثال وتواصل ضعف الاستثمار العمومي في قطاع الفلاحة وبناء على ما تقدم فإن مشاكل الفلاحة تفاقمت في ظل غياب إستراتيجية واضحة يعززها مخطط واضح يضمن تنفيذ هذه الإستراتيجية.

السيدي الرئيس،

السيد الوزير،

حضرات الزميلات والزملاء،

أود أن أخصص جزء من هاته المداخلة بخصوص أزمة قطاع زيت الزيتون وهو قطاع إستراتيجي يمثل ركيزة في الاقتصاد الوطني ويوفر أكثر من 40% من صادرات فلاحية ويشغل مئات الآلاف من العائلات ورغم هذه الأهمية يعيش القطاع أزمة مركبة تتطلب حلولا عاجلة وهيكلية وتتمثل الأسباب الأساسية للأزمة فيما يلي: التأثير المباشر للجفاف وضعف الموارد المائية وغياب استراتيجية واضحة للري التكميلي، كذلك هيكلة هشة للسلسلة الإنتاجية حيث يعمل آلاف صغار الفلاحين دون دعم كاف مع ضعف التنسيق بينهم وبين المحولين، أيضا نلاحظ هيمنة تصدير السائب الذي يفقد بلادنا قيمة مضافة هامة ويحرم اقتصادنا من مداخيل أكبر.

إذا كنتم تدركون أن تثمين زيت الزيتون يجب أن يتم عبر عملية التعليب فإننا نستغرب صدور بعض المناشير الصادرة عن هياكل حكومية تحد من تشجيع هذه العملية، لدي منشور صادر عن السيد المندوب الجهوي للتنمية الفلاحية موجه إلى السيدات والسادة المكلفين بتسيير شؤون البلديات حول وحدات تعليب زيت الزيتون ووحدات تحويل وتعليب المواد الفلاحية ووحدات إنتاج الأعلاف الحيوانية حيث ينص المنشور على ضرورة تواجد هذه الوحدات في المناطق الصناعية وهنا أتساءل: ما هو الأثر البيئي الذي سينجر عن تركيز وحدة تعليب داخل معصرة؟ فالمعصرة هي المكان الذي يستخلص فيه الزيت ومن الأجدى أن يعلب هناك إذ لا توجد آثار بيئية سلبية تمنع ذلك، لماذا يسمح بعصر العنب وتعليبه في المصنع ذاته؟

في جهات مثل سيدي بوزيد التي تضم 23 مليون شجرة زيتون تجدون أن المناطق الصناعية محدودة وبعيدة، فماذا نفعل في هذه الحالة؟ أن يضطر المرء لإنشاء وحدة تعليب في الشمال أو في الساحل لكي يتمكن من تعليب منتجه هذا أمر غير معقول. إذا كانت هناك إرادة صادقة لتثمين زيت الزيتون فيجب مراجعة هاته النصوص التي للأسف نضع حولها علامات استفهام فخلفياتها توحي برغبة في الحد من عملية التعليب وفي ذلك تواطؤ مع "المافيا" الإيطالية والإسبانية التي تستغل زيتنا حيث يصدر من هنا سائبا ثم يعلب ويباع بعلامات تجارية أجنبية، إن الحد الأدنى من الروح الوطنية التي يجب أن نتحلى بها يفرض علينا تشجيع عملية التعليب على عين المكان خاصة وأن عملية النقل بحد ذاتها تطرح إشكالا فلماذا لا يعلب الزيت في منشئه؟ لا أدري من أين جاءت هذه البدعة...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة الآن للنائب المحترم نبيل الحامدي، له أربع دقائق، تفضل.

السيد نبيل الحامدي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وكامل إطارات وزارة الفلاحة،

بداية هذه صرخة المواطن صابر فوار الذي قضى سبعة عشر سنة في عمال الحضائر وتم إيقافه بسبب السيرة علما أن البطاقة عدد 3 خالية من أي سوابق وسجله نظيف تماما وسنوافيكم بملفه لاحقا.

ثانيا السيد الوزير، لا يمكننا تحقيق الأمن الغذائي إلا بحماية الحدود التي تتسرب عبرها الأدوية المهربة والتي أضرت بالمواطن وبالأرض وبالنبات وبالحيوان على حد السواء يجب التصدي لهذه الأدوية المنتشرة حاليا في الأسواق لما تمثله من خطر داهم على الصحة العامة.

علاوة على ذلك، أود الإشارة إلى تجربة الأدوية السليمة الناجحة في معتمدية السبيخة وهي شراكة بين شركة "سيكام" وشركة "عادل بلار" للفلاحة في منتوج الطماطم حيث أصبحت نسبة بقايا الأدوية صفرا، هذا النجاح يدفعنا للتساؤل: لماذا لا تقوم وزارة الفلاحة بمواكبة هذه التجربة وتعميمها على كافة الولايات؟

ثالثا السيد الوزير، أود أن أشكر السيد كاتب الدولة على تدخله لحل الإشكالية العالقة بين منطقتي "قريميد" و"دار الجمعية" بخصوص التزود بالمياه وقد تم حل الإشكال فعليا لكننا نرجو أن يكون الحل دائما لننهي تماما الجدل حول انقطاع المياه بين الأطراف المتنازعة. كما أحيطكم علما بوجود مشكلة في منطقة "أولاد نصر" بالوسلاتية فهي منطقة حدودية مع ولاية سليانة ولا يمكن لأهاليها التزود بالماء من الوسلاتية، بل الحل الوحيد يكمن في ربطهم بمنطقة "المنصورة" التابعة لولاية سليانة، لذا نرجو إيجاد حل جذري لهذه الإشكالية لضمان حق المواطنين في مياه الشرب.

رابعا، بخصوص الصهاريج الموجودة في منطقة المنزل فقد تبين أنها غير صالحة لمياه الشرب، لذا نقترح تخصيصها للمناطق السقوية لتمكين الفلاحين من استغلالها بما يساهم في تعزيز الإنتاجية وتطويرها. وفيما يتعلق بمنطقة "عين بومرة" في السبيخة فقد تضررت المنطقة السقوية فيها بسبب نقص المياه، لذا نرجو إيجاد حل جذري لهذه المنطقة ولمنطقة "الفريوات" أيضا حيث يمكننا تحويل المياه وتوجيهها إلى منطقة الفريوات التي لا تبعد سوى 500 مترا وبعد أن وقع التخلي عن مناطق "العلم" و"الدلوسي" و"البلاطة" واقتصر الأمر على السبيخة، لماذا لا يتم إدراج منطقة الفريوات؟ ومن خلال ذلك يمكننا القضاء على مشكلة المياه الصالحة للشراب وهي ذات المشكلة التي تعاني منها أيضا منطقة "الشرفة" ومنطقة "سيدي مسعود" إن الأهالي يعانون حقا سيدي الوزير ونرجو منكم حلا جذريا لهذه الإشكاليات.

أما بخصوص مسألة المسالك الفلاحية فقد طمأنتنا خلال التواصل معك سابقا وطمأنت أهالينا بحل هذا الإشكال ونأمل أن يتم ذلك فعليا من خلالكم في مناطق "عين بومرة" و"سيدي مسعود" و"الشقافية" و"الشرفة" وكذلك في "وادي القصب" بالوسلاتية فلكي يتمكن المواطن البسيط السيد الوزير من تحويل إنتاجه من الريف إلى المدينة يجب أن يتوفر مسلك فلاحي سليم.

ثالثا، أود أن أتقدم بالشكر للسيد المدير العام للغابات وما حققته الغابات في المناطق التي أنتمي إليها وهي السبيخة والوسلاتية وعين جلولة خاصة فيما يتعلق بحماية الثروة الغابية من السرقة وحماية إنتاج الزيوت المستخلصة من الإكليل وكذلك حماية أشجار الخروب، إننا كما نشيد بالإيجابيات ونشكر القائمين عليها فإننا نشير أيضا إلى النقائص حيث نرجو تعزيز الموارد البشرية وتوفير السيارات لفائدة المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بالقيروان وخاصة قسم الموارد المائية الذي يستحق دعما أكبر للقيام بمهامه.

كما أرجو منكم، السيد الوزير، عدم نسيان ملف الترقيات الخاص بالتقنيين العاملين في مندوبية الفلاحة...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة الآن للنائب المحترم إلياس بوكوشة عن كتلة الأحرار، له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد إلياس بوكوشة

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالجميع،

حديث لمن لا يسمعون،

السيد الوزير، في قبلي ما أن ينتهي الفلاح من جني محصوله حتى تبدأ المعركة التي لا ترى معركة الفلاح مع منظومات أقوى منه حيث يصل الفلاح محملا بتعب سنة كاملة إلى ما يعرف بالوكالة ليسمع الجملة التي تقال للجميع: "خلي تمرك والسوم كالناس الكل" أو في أحسن الأحوال 3500 مليم لا عقد لا وصل ولا ضمان مجرد كلمة ترمى أمامه وكأنها حكم نهائي.

يسلم الفلاح محصوله مضطرا ويعود إلى بيته حاملا معه تعب سنة وخوف سنة أخرى لتنطلق بعدها التمور في رحلتها الطويلة من الوكالة إلى المجمع ومن المجمع إلى المصدر ثم إلى المغرب أو أوروبا ثم إلى رفوف الأسواق العالمية وعندما يعود الفلاح ليسأل عن حقه يفاجأ في مرحلة أولى بأن ثمن محصوله لم يعد بـ 3500 مليم كما قيل له، بل بيع على أساس أنه " deuxième " كما يقال بـ 2500 مليم فقط، ثم تبدأ رحلة أشهر من الانتظار والجمل الشهيرة من قبيل: "اصبر شوي الفلوس مازالت ما دخلتش"، "الفلوس مازالت مازالوا ما بعثوناش من المغرب"، "آخر الشهر تتصب الفلوس"، "أسبوعين بركة وتدخل الفلوس"، وهكذا يهزم الفلاح مرتين مرة في السعر ومرة في الانتظار وثالثة في غياب الدولة.

السيد الوزير، هذه ليست سوقا، بل هذا استنزاف منظم لعرق الفلاح وهذه ليست علاقة تجارية، بل هذه حلقة استغلال تدار منذ سنوات بلا ردع أو رقابة بلا حماية قانونية فكيف نقبل بمنظومة تمر فيها التمور من يد إلى يد وكل يد تربح إلا يد الفلاح؟ كيف نقبل بسوق بلا شفافية بوكلاء بلا ترخيص قانوني بمجمعات صارت أقوى من الدولة ومن قراراتها؟ كيف نقبل أن يتحول الفلاح إلى ممول مجاني لسلسلة كاملة من الوسطاء الذين لا يخاطرون بشيء؟

السيد الوزير، الفلاح اليوم في قبلي لم يعد يطلب دعمكم ولم يعد يطلب امتيازاتكم ولم يعد يطلب إجراءاتكم المتأخرة أو زيارتكم الفاشلة فقط ما يطلبه هو قانون يحميه من شبكة معقدة تحولت فيها التمور من نعمة وطنية إلى مصيدة مالية يحتاج فقط إلى قرار شجاع يعيد للتمور حرمتها وإلى السوق توازنه وإلى الفلاح كرامته يحتاج فقط إلى وضع حد لعبث الوسطاء وفرض آجال خلاص...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة الآن للنائب المحترم سامي الرايس، له خمس دقائق، تفضل.

السيد سامي الرايس

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وبجميع الاطارات المرافقة له،

السيد الوزير، في 11 مارس 2025 كنت قد تقدمت بسؤال شفاهي حول آفاق النهوض بقطاع الصيد البحري بولاية نابل وبالأخص بميناء بني خيار من ولاية نابل وقد بينت لكم حينها أهمية هذا الميناء بالنسبة إلى منطقة بني خيار والمعمورة ودار شعبان الفهري حيث يتجاوز عدد الزوارق فيه 120 زورقا مع ما يوفره من طاقة تشغيلية هامة، كما أوضحت لكم أن هذا الميناء شيد منذ سنة 1984 وتمت تهيئته وتوسعته بحوض إضافي سنة 1998 إلا أن وضعية الأرصفة العائمة أصبحت رثة وآيلة للسقوط، أضف إلى ذلك مشكلة عدم جهر مدخل الميناء مما تسبب في إشكاليات عديدة لدخول الزوارق فضلا عن عدم ربطه بشبكة التطهير وعدم تهيئة سوق السمك.

وبعد أن عرضت عليكم كافة المعطيات السلبية المتعلقة بميناء بني خيار، جاءت إجابتكم على أساس أن المشروع مدرج ضمن مخطط 2009-2024 بعد أن تحدثتم عن موانئ سيدي داود وقليبية والهوارية ثم انتقلتم بنا إلى صفاقس وقرقنة، عدتم إلى ميناء بني خيار لتقولوا إنه غير مدرج في المخطط المديري، لقد أقنعتموني نوعا ما حينها، لكنني كنت أعتقد أنه بعد ذلك النقاش سيتم اعتماد هذا البرنامج إلا أنني فوجئت اليوم في ميزانية 2026 بزيادة في مبلغ القسط الرابع لميناء قليبية بقيمة 24 مليون دينار رغم علمنا بأن المقاول في ميناء قليبية لا يزال متعثرا مع عدم استهلاك الاعتمادات في آجالها والآن بدل البحث عن حلول نقوم برصد 24 مليون دينار إضافية، في حين يشير كتيب ميزانية وزارة الفلاحة إلى أن استهلاك اعتمادات التعهد يستغرق تقريبا ما بين أربع سنوات وستة أشهر مما يعني أن أشغال ميناء قليبية قد لا تنتهي إلا بحلول سنة 2030.

فمتى سيتم إعداد وتجهيز ميناء بني خيار؟ علما أن ميناء بني خيار يبعد عن ميناء قليبية مسافة 55 كيلومترا ثم أجد في ميزانية 2026 إدراج لميناء صيادة الذي يبعد 12 كيلومترا فقط عن لمطة وقد بررتم ذلك بأن المجلس المحلي بصيادة اعتمد برمجته في المخطط المحلي للتنمية، فلماذا اعتمدتم تقرير المجلس المحلي بصيادة ولم تعتمدوا بني خيار؟ أود أن أعرف ما هي المعايير المعتمدة خاصة وأن المخطط للفترة 2026-2030 لم تتم المصادقة عليه بعد؟

أرجو منكم السيد الوزير، تقديم إجابة واضحة حول هذه المعايير، فأنا أريد تبليغ إجابتكم إلى مواطني بني خيار وأخص بالذكر سامي الرايس عن دائرة بني خيار ودار شعبان الفهري، فما الذي يعنيه إدراج ميناء صيادة وتجاهل ميناء بني خيار؟ وكيف نخصص قسطا رابعا لميناء قليبية بقيمة خمسة وعشرين مليون دينار في حين أن القسط الثالث لم يتم صرفه بعد؟ إنني أرى في ذلك نوعا من التهميش "الحقرة" المتعمد لولايتنا وإذا كان هناك تمييز ضدها فأخبرونا صراحة لأنني لم أفهم المعايير التي استندتم إليها وأنتظر منكم إجابة دقيقة بهذا الخصوص.

أنتقل إلى ملف الشركة الأهلية ببني خيار وهي أول شركة حظيت بزيارة سيادة رئيس الجمهورية لتكون شركة أهلية نموذجية ومع ذلك فقد واجهت جميع العراقيل بما في ذلك عراقيل من وزارة الفلاحة بسبب الصبغة الغابية لمساحة معينة تضم أكثر من خمسة آلاف شجرة زيتون، فهل نعتبر الزيتون نباتا غابيا؟ لقد استقبلني السيد المدير العام مشكورا في الوزارة واتفقنا على مراجعة المثال المتعلق بأراضي "واد الكبير" التابعة للشركة الأهلية ببني خيار، ولكننا لا نزال منذ عام ونصف نراوح مكاننا بين الإدارة المركزية والمندوبية الجهوية، لقد استغرق الحصول على رخصة بئر أكثر من أربعة أشهر ولا نزال ننتظر رخصة لبيت المحرك والحرس البلدي ومندوبية الفلاحة والإدارة المركزية بصدد متابعة هذا المشروع.

أرجو منكم السيد الوزير موافاتنا بإجابة واضحة فهذا المشروع يحظى بمتابعة السيد رئيس الجمهورية ومع ذلك لم تتصل بنا وزارة الفلاحة ولا كتابة الدولة المكلفة بالشركات الأهلية، فإذا كان هذا المشروع يعد نموذجا ومع ذلك يتم تعطيله بهذه الطريقة فكيف سيكون حال بقية الشركات الأهلية الأخرى؟

أرجو منكم سيدي الوزير، أخذ هذه النقاط بعين الاعتبار والإجابة عنها بدقة وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة الآن للنائب المحترم نجيب العكرمي، له أربع دقائق، تفضل.

السيد نجيب العكرمي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الفلاحة والوفد المرافق له،

في البداية لا بد أن نثمن مجهود وزارة الفلاحة والعديد من إطارات وزارة الفلاحة، نود أن ندعمهم نظرا للمجهود الجبار الذي يبذلونه ورغم الصعوبات هنالك العديد من الإطارات ضمن وزارة الفلاحة لا بد أن نثمن جهودهم في التعامل ومعالجة العديد من الملفات وأخص بالذكر تقريبا هنالك مجهود يبذل لابد أن نكون أكثر إيجابية وموضوعية في التعامل مع بعض الملفات رغم الصعوبات أقول دائما أن الصعوبات ستبقى تعطيلات في مستوى الجهات وأنا أعي ما أقول.

السيد الوزير، هنالك كفاءات في الوزارة يجب أن نشكرها شكرا جزيلا خاصة السيد عبد الحميد المنجة والسيد كمال والسيد عيسى حليم أيضا السيد كاتب الدولة للمياه وقام بزيارات في كل الجهات، أنا بصفتي نائب عن جهة قفصة اطلعت ورافقت السيد كاتب الدولة في زيارتين بطبيعة الحال هنالك ملفات تمت معالجتها ووصلنا إلى نتائج،

لكن هناك ملفات أخرى ما تزال عالقة ومعطلة نظرا إلى أن الإدارة الجهوية للأسف الشديد نقول أن المندوبية الجهوية للفلاحة لا تتفاعل ولا تسارع هنالك بطئ شديد والدليل أن العديد من الملفات والمناطق التي زارها السيد كاتب الدولة إلى الآن تنتظر الحل وسآتي عليها بعجالة. السيد كاتب الدولة مشكور على الزيارة.

في البداية موضوع الفصل 81 من قانون المالية لسنة 2025 متعلق بتسوية وضعية الآبار الفلاحية يجب تفعيله لأنه سيحل مشكلة كبيرة وسيمكن الدولة من أكثر من 300 مليون دينار في علاقة بتسوية هذه الآبار لأن المعلوم 3000 و4000 دينار هي عائدات لفائدة الفلاحة وسيتم ضخها لفائدة الفلاح مستقبلا، أيضا ستعد خارطة للآبار الفلاحية غير مرخصة وستتم مراقبتها ومتابعتها.

السيد الوزير، هنالك بعض الملفات الجهوية، معتمدية زانوش وأنا نائب عنها ومعتمدية القصر وقفصة الشمالية وسيد يعيش خلال زيارة السيد كاتب الدولة تم تفعيل بئر زانوش عدد ثلاثة لكن هناك بعض الملفات الأخرى ما تزال عالقة. منطقة باط زانوش زارها السيد كاتب الدولة إلى اليوم 5000 ساكن ووعد خلال زيارته بأن يسارع بحفر بئر إلى اليوم، مندوبية الفلاحة تعطل حفر بئر 5000 ساكن و800 عداد وكنتم اطلعتم على حالة السكان مدرستين ومستوصف وكنتم في الزيارة والسادة المديرين على علم بذلك، إلى اليوم المندوبية تعطل كل إجراءات تقوم بها الوزارة لابد من إعادة النظر في هذه المندوبية لا يمكن المواصلة بهكذا استهتار بالمواطنين.

السيد الوزير، أيضا منبت الغابات عبد الصادق هو منبت فيه إشكالية في البئر إلى اليوم لم يتم حل الإشكال.

أيضا السيد الوزير، مشكور أن بئر زانوج ثلاثة تم تفعيله وتم إنجازه مشكورة شركة "SONEDE"، هنالك إشكالية في قفصة الشمالية منطقة الفج إلى اليوم الإشكالية قائمة أولاد وهيبة نفس الإشكالية وأولاد أحمد بن سعد، دراسات على دراسات والدراسة تلو الدراسة تقريبا في سنة هناك ثلاث دراسات في نفس المكان، لا يعقل أن يتواصل هكذا الاستهتار.

السيد الوزير، لابد من اتخاذ إجراءات عاجلة في علاقة بمندوبية الفلاح لأنه تعطيل ممنهج، سيدي يعيش بئر الكهرباء، منزل القمودي، تمت زيارة من قبل السيد كاتب الدولة منذ ستة أشهر وإلى اليوم لا نعلم لماذا البئر جاهز وتم تدشينه ولم ينطلق، "بئر السوانية" بعد العمل لمدة ثلاث أشهر تم إيقافه على العمل ولا نعلم سبب ذلك، منطقة جبل العبابسة معطل بسبب ربطه بالكهرباء، بئر "العوانسية" المشروع تقريبا أشرف على الانتهاء ولم ينطلق.

السيد الوزير، هنالك تعطيل لا نعلم ستة أو أربعة أو خمسة أشهر أيضا منطقة القصر1 تلالة تتطلب الصيانة هنالك مناطق سقوية تستدعي الصيانة خاصة...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، سأعطيكم الآن أسماء المتدخلين من السيدات والسادة النواب: الطاهر منصور، سفيان بن حليمة، مريم الشريف، محمد أحمد، هالة جاب الله، محمد علي فنيرة، محمد ضو، أحمد سعيداني، صابر الجلاصي، عماد الدين السديري، سيرين المرابط، مصطفى بو بكري والأستاذ علي زغدود.

أحيل الكلمة الآن إلى النائب المحترم حمادي العشاري غيلاني، له خمس دقائق، تفضل.

السيد حمادي العشاري غيلاني

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدين عضوي الحكومة،

مرحبا بالسيدات والسادة سامي إطارات الوزارة،

سيدي الوزير، في إشارات برقية كالعادة النقطة الأولى تخص الحشرة القرمزية ومحمول على وزارتكم أن تصارح الناس كيف دخلت هذه الحشرة؟ وماذا فعلت الوزارة؟ وماذا ستفعل الوزارة لمكافحتها والقضاء عليها؟

سيدي الوزير، أقول هذا الكلام حتى أتحدث عن مستقبل غراسات التين الشوكي وكما تعرف في زلفان وتالة وسبيطلة والقصرين عموما غراسة التين الشوكي تدخل في تثمين سلاسل القيمة وتشارك بمجهود كبير في الاقتصاد المحلي وهي مرتبطة بالاستثمار الواعد ومرتبط كذلك بالتحويل والتصدير وفي علاقة بصناعات خاصة ببعض مواد التجميل وما إلى ذلك بأثمان باهظة، كذلك التين الشوكي هو مورد رزق لعائلات كبرى ويلتجئ إليه الفلاح كتعويض للعلف في ظل إشكاليات العلف المدعم التي نعرفها وقامت التنمية في القصرين على نبتة الحلفاء ونعرف وضعية منابت الحلفاء التي تم القضاء عليها وأصبحت الشركة تستعمل عجينا مستوردا للكتاب المدرسي والكراس المدعم نخاف أيضا من القضاء على غراسات التين الشوكي وأن تخلق انعكاساتها خاصة على التنمية المستدامة والاقتصاد المحلي.

النقطة الثانية سيدي الوزير، هو مشروع التنمية الفلاحية المندمجة بجنوب الولاية تابعنا مع بعضنا أن التمشي في تثبيته تم بدمج المنهجية العلمية والتشاركية وتضمين التحين والتعديل بأمر حكومي وإدراجه بدراسة الوضع المرجعي لمناطق تدخل المشروع وتشريك الجميع خاصة الإدارات العامة في الوزارة في بلورة خطة العمل 25 والمصادقة عليها من طرف الممول.

سيدي الوزير، أنا عادة إيجابي وأثمن مجهودات العباد وأحفظ مقاماتهم ولكن على مستوى الإنجاز تقريبا لا شيء سوى بضع طلبات العروض ثم بعدها تبقى ستة وسبعة أو ثمانية أشهر من أجل إعداد التقرير وتعرف انعكاسات هذا الشيء ولن أتحدث عن مندوبية الفلاحة في القصرين ونستنتج أنه رغم المرسوم عدد 72 لسنة 22 المتعلق باتفاقية القرض لتمويل المشروع الذي تعرض للتجميد والتعطيل لأنه جاء بتوصيات السيد رئيس الجمهورية في إطار إنصاف الجهات المنسية تنمويا وتم تعطيل دراسة الوضع المرجعي لمناطق تدخل المشروع وهي التي تحدد مؤشرات المتابعة ومسميات العناصر لماذا تحدثت عن هذا؟ لأن هناك مشاريع أخرى بالمقابل مثلا مشروع تثمين المناطق السقوية بالسبيبة وجدليان والعيون، تمويل البنك الإفريقي. مشروع التصرف المندمج حول البحيرة الجبلية في تالة وفوسانة تمويل ألماني.

إضافة إلى البرنامج الوطني على خزينة الدولة، وحول هذه المشاريع في بعضها تحس أحيانا المغالطات في الحديث في تسمية مكونات هذه المشاريع ويلتبس الأمر خاصة أن عندنا سابقة كبيرة وتعرفها الوزارة مشروع مشاهد تم الانطلاق في تنفيذه، ولكن وقع إيقافه من الوزارة ومن الممول وعلى مستوى الواقع يتحدث الناس عن هذا المشروع إلى حد الآن ولا نعرف أي شيء عنه لما أوقف وما هي المكونات المنجزة وما الذي لم يتم عمله ولماذا توقف وما إلى ذلك.

سيدي الوزير، نمر إلى النقطة الأخرى في خصوص مركز التكوين المهني الفلاحي "ديمو"، جودة البنية التحتية وأهمية التكوين الفلاحي للجهة جعلها مناعة ودرة بمردودية وظيفية هائلة ساهمت في مساعدة الشبان في إدماجهم في الدورة الاقتصادية والتنموية خاصة على مستوى بعث المشاريع الفلاحية. يتعرض هذا المركز للإهمال فيه مدير وفيه عون ويريدون نقل التلاميذ الموجودين هناك مثلا لجهة قريبة.

سبيطلة عندها سوابق في نقل وغلق مثل هذه المراكز وبالتالي ننبه لخطورة هذا الشيء، لفتة لهذا المركز وتدعيمه بالموارد البشرية حتى يكمل الدور الموكول له في التكوين والمساهمة في تأطير الشبان في بعض المشاريع.

نقطة أخيرة هي مقاسم أصحاب الشهائد العليا...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم أحمد السعيداني، دقيقتان، تفضل.

السيد أحمد السعيداني

شكرا سيدي الرئيس،

السيد وزير الفلاحة، سأتحدث عن ماطر وعن أوتيك، اليوم "DAP" مفقود والبذور منعدمة وكذلك "الأمونيتر" كل هذه المكونات تتواجد فقط في نشرات الأخبار في الإذاعة والتلفزة، ولكن على أرض الواقع لا يوجد شيء والفلاح الصغير يعاني وأريد أن أذكركم بأن توفير البذور والبذور الممتازة والأسمدة واللقاحات والتنسيق مع الطب البيطري من صميم دوركم.

ثانيا، المنطقة السقوية في أوتيك كان حلما فهوى فالمنطقة ذاهبة إلى الزوال زحف عمراني لا نعرف كيف تحصل البعض على رخص الربط بالماء والكهرباء رغم أنها حقوق دستورية، ولكن تلك المناطق موجهة للأمن الغذائي أولا وقبل كل شيء للسيادة الغذائية لشعبنا. سكان أوتيك يعانون والفلاح يسألني مسألة وحيدة سيدي النائب ويقولون لا نحتاج إلى مناطق صناعية وسمعت هذا الكلام عديد المرات لا نحتاج مشاريع عملاقة وبإنجازات عملاقة إنما نحتاج الماء وهذا ما يطلبه الناس من الدولة.

ثالثا، في ماطر ورسالة الأهالي لسيادتكم هي أن أبناءنا يعانون سواء في مركز تربية الدواجن في ماطر أو عمالنا في المركب الفلاحي غزالة ماطر. أشكال التشغيل الهش في ماطر هي أشكال عبودية في مركب معمل الدجاج والمماطلة والتسويف وملأنا "كروشهم" بالهواء سنوات.

سيدي الوزير، وضعيات اجتماعية تحت الصفر تنتظر من ينصفها وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم سفيان بن حليمة عن كتلة الأمانة والعمل، أربع دقائق، تفضل.

السيد سفيان بن حليمة

شكرا سيدي الرئيس،

اليوم حقيقة لن أتحدث لا عن الميزانية ولا عن البنية التحتية ولا عن المناطق السقوية العمومية لأن هناك مسألة أقوى ألا وهي أن الوزارة تضرب أساس الفلاحة التعليم العالي الفلاحي، كيف؟ المعهد العالي للعلوم الفلاحية بشط مريم بعثنا سؤالا كتابيا في 4 جوان 2025 قلنا لا يعقل فقد ألغيتم اختصاصين أنظمة الهندسة والبستنة وإنتاج حيواني، قلنا يجب أن تتراجعوا، قلنا سيرجع لهم رشدهم ويقومون بالخطوة الصحيحة لأن المعهد العالي للعلوم الفلاحية بشط مريم والذي يحتفل الآن بخمسين عاما على إنشائه وسط تهديدات ونية مبيته لتفكيكه هو الوحيد في جامعات الوسط والجنوب وهو الأقرب للجنوب والمعيشة في سوسة أقل تكلفة من تونس لكن مازالوا متشبثين وقرارات "IRESA" مازالت متواصلة للأسف نحن الآن لدينا عزوف ومشاكل فالطلبة عندهم عزوف عن التعليم العالي الفلاحي وهو بذرة السيادة الغذائية ثم نغلقه ونبعده وننقله الى تونس.

أنا سأدرس ابني الإنتاج الحيواني أو غيره أنقله إلى "ENAT" ويكتري منزلا بـ 800 دينار فأبيع قطعة أرض من أجل دراسته أنا مصدوم حقيقة وكنت أتصور أن يكون هناك تجاوب، ولكن يبدو أن هناك غاية في نفس يعقوب كيف؟ السيد الوزير والسيد رئيس الديوان ومدير "IRESA" كلهم أبناء "ENAT" التي قسموها أيضا سابقا وهي مؤسسة عريقة في التعليم العالي الفلاحي فتم بيع المبيت عمارات واهترأت بنيتها التحتية وماذا نفعل كي نرجعها؟ هل نقضي على شط مريم؟ هذا هو التفسير الوحيد الذي وجدته، كيف تجرأتم على ضرب المؤسسة الوحيدة للتعليم الفلاحي في جامعتي الجنوب والوسط؟

نحن كمجلس نواب نهنا وتحدثنا من البداية بلطف لكن تبين أنكم لا تفهمون بالطريقة السهلة سنمر إلى الطريقة الصعبة، القانون عدد 72 لسنة 1990 المتعلق بإحداث البحث والتعليم العالي الفلاحي أول كلمة فيه "باسم الشعب" وبعده "بعد موافقة مجلس النواب" نحن سنقوم بمبادرة تشريعية لجعل مؤسسة البحث العلمي للتعليم الفلاحي تابعة لوزارة التعليم العالي ويكون دورها استشاريا وهي التي تحدد ويكون كذلك دور وزارة الفلاحة استشاريا وسنرى إلى أين سنصل معكم فهذا لا يستقيم...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائبة المحترمة مريم الشريف، دقيقتان.

السيدة مريم الشريف

شكرا سيدي الرئيس،

أعيد الترحاب بالسيد الوزير وكاتب الدولة والوفد المرافق لهما،

سيدي الوزير، في البداية أثمن عملكم رغم كل الإشكاليات والصعوبات وستكون مداخلتي بدرجة أولى حول مشكل الماء الصالح للشراب هذا الموضوع مهم جدا ويمس كل مواطن التونسي وصراحة لم يعد من الممكن السكوت على الوضع.

سيدي الوزير، أنا نائبة عن دائرة وادي الليل منوبة وهناك عديد من التجمعات السكنية في هذه المعتمدية التي تفتقد إلى القليل من الماء الصالح للشراب مثلا حي بن حليمة، صنهاجة 3، الحكايمية، صنهاجة 1، حي 51 زناف، العديد من الأحياء في عمادة شباو وكذلك عمادة الورد.

كذلك مشاكل الجمعيات المائية وتهرئة الشبكات وعدم قدرتها على توفير الماء لكل المواطنين نظرا للتوسعة العمرانية وارتفاع عدد السكان المنتفعين بهذه الجمعيات.

سيدي الوزير، يجب كذلك تبسيط إجراءات الحصول على رخصة الماء الصالح للشراب وعدم ربطها برخصة البناء، كذلك أصبح المواطن يعاني من الانقطاع المتكرر للماء خاصة في فصل الصيف وأصبحت نوعية الماء غير صالحة حتى للشراب، كذلك مشكلة رخص حفر الآبار في منوبة وفي كامل تونس.

سيدي الوزير، حقيقة بالنسبة لي يجب التسريع في مراجعة مجلة المياه وعرضها على الوظيفة التشريعية والسعي إلى تحقيق الأمن المائي وبالتالي تحقيق الأمن الغذائي...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

لا بأس واصلي فكرتك.

السيدة مريم الشريف

سيدي الوزير، مندوبية الفلاحة بولاية منوبة تفتقر إلى مندوب عندنا مسيرة للمندوبية في حين أن لدينا عدة كفاءات وكذلك الحروب القادمة سيدي الوزير هي حروب مياه فيجب إيجاد الحلول لمعالجة مشاكل المياه...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم محمد أحمد عن كتلة صوت الجمهورية، أربع دقائق.

السيد محمد أحمد

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسادة الحضور،

سيعقدنا موضوع ديوان الأراضي الدولية بالنفيضة صراحة، زيارة رئيس الجمهورية، زيارات متكررة لوزير الفلاحة ولدينا وعود سابقة بتاريخ 21 فيفري 2024 بتمكين ديوان النفيضة من 12 مليار لنقل مياه الري.

إعداد استراتيجية جديدة لإعادة البيوت المكيفة والترفيع في عدد الأبقار.

برمجة 100 هكتار من قنوات الري قطرة قطرة.

حفر بئر عميقة بالنفيضة وكندار لري أشجار الزيتون، ما شاء الله ربحنا من كل هذه الزيارات الصور والتصفيق فقط.

طلبات جهتي ونبدأ بمعتمدية النفيضة، إعادة هيكلة مصنع العلف بالنفيضة ونقل المصنع من الصبغة الفلاحية إلى الصناعية، دفع مستحقات العملة من المرابيح خلال السنوات 2021 - 2022 - 2023 و2024 هؤلاء العمال قدموا عملا وربحوا ولديهم مستحقات الربح ينتظرونها منذ أربع سنوات أي أننا لا نشجع العامل حين يربح وهذا هو حقهم.

ترسيم العملة والإداريين الوقتيين وأنت وعدت في زيارة سابقة سيدي الوزير وكنت أنا حاضرا فيها ولم يحدث شيء الى الآن.

تجديد رخص حفر آبار عميقه لبعض الفلاحين الذين جفت آبارهم والذين تحصلوا في السابق على رخص حفر بعمق خمسين متر.

صيانة جسر وادي الخيرات على مستوى غريميت الشرقية.

مشروع تزويد دوار الحمادة من عمادة غريميت الشرقية بالماء الصالح للشراب عن طريق الشركة التونسية لاستغلال المياه عوضا عن الجمعية المائية.

ضرورة إحداث منطقة سقوية في منطقة الغويلات وتجديد حفر البئر العميق بعمادة مرابط حشاد.

المنطقة السقوية بمنزل فاتح لا يعملون منذ عامين بسبب عدم تسريح السد ونطالب بحماية المنطقة السكنية من الانجراف والمياه السطحية.

عين القارصي ضرورة إعادة تشجير الجبال وبعث بحيرات جديدة للحد من الانجراف.

التدخل الفوري لحماية المياه الجوفية من التسمم جراء مياه الصرف الصحي العشوائي.

صيانة شبكة توزيع المياه في المنطقة السقوية الرميل بعين القمزاكر مع إحداث منطقة سقوية جديدة في نفس منطقة الرميل.

معتمدية بوفيشة، تمت الموافقة على مشروع استرجاع عين سيتي خليفة بعمق 250 مترا غير أن مكتب الدراسات لم يقدم بعد ملفه للمندوبية وتعتزم وكالة إحياء التراث والتنمية الثقافية الشروع في حفر بئر بالموقع ويقترح إبرام شراكة بين الوكالة ووزارة الفلاحة للإسراع في توفير مياه معبد سيدي خليفة خاصة مع توفر الطاقة الشمسية ومشروع التهيئة المرتبطة بالمياه.

إعادة ترسيم حدود المنطقة السقوية بسد واد الرمل.

إعادة فتح مركز تجميع الحبوب وتمكين صغار البحارة بعمادة السلوم بإعانات موسمية بمعدات الصيد الساحلي.

التدخل ضمن المصالح المعنية للمشكلة البيئية بواد شرشر وكذلك واد سعد من حيث التنظيف والجهر والتعقيم.

"صنداج" واد الخروب 3 جاهز منذ عشر سنوات وننتظر تدخل الوزارة حيث أن المندوبية في تواصل مع الوزارة منذ عشر سنين حتى تتم تهيئته.

نريد أن نعرف أين وصلت دراسة توسيع الميناء بمعتمدية هرقلة حيث يجب أن نسمع أهل الخبرة في هذا المجال من البحارة كما يجب أن يقع شفط الميناء في أقرب وقت لأنه ردم حقا والرجاء الإسراع بصيانة مركز الإشعاع الفلاحي بهرقلة.

أين وصل مشروع تحويل غابة المدفون إلى محمية؟ والرجاء تعزيز مركز الغابات بالحراسة وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم عماد أولاد جبريل، عشر دقائق، تفضل.

السيد عماد أولاد جبريل

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والسيد كاتب الدولة وكل الإطارات المرافقة،

سيدي الوزير، لم أكن حاضرا في المرة الماضية وأنت تقدمت بالتحية لوزارتك وشكرتهم وعبرت عن ثقتك فيهم حتى أحسسنا كمجلس نواب الشعب نتبلى ونلقي التهم جزافا على وزارة الفلاحة، بالعكس نحن مع كل الوزارات ونريد أن نتقدم لكنك قلت وقتها من عنده ملف فساد فليقدمه مصحوبا بالإثبات وهذا يا سيدي الوزير محضر تنبيه وتسليم وثائق عن طريق عدل منفذ لسيادتكم في وزارتكم، جاءكم هذا المحضر بعد الجلسة التي حييت فيها إدارتك مشكورا، ولكن "اللي يعمل طاحونة يعمللها دندان" ونريد أن نكون على قدر كلامنا ونقاوم الفساد، ماذا ورد في محضر الجلسة هذا؟ فيه إعلام بفساد في مجموعة من السدود وهذا محضر وأؤكد مجددا أنه عن طريق عدل منفذ فيه محضر معاينة وقرص مضغوط يتضمن اجتماعا صوتا وصورة لمسؤولي شركة المقاولة الذين أخذوا الصفقة يقولون فيه أنهم يستعملون حجارة وترابا غير مطابق للمواصفات من

مقطع كذا كذا في سد السعيدة لمدة سنتين وهذا يمثل خطرا كبيرا بإشرافك وأنت تعرف السيد كاتب الدولة هذا الملف بالذات وأبعدوك عنه كي يواصلوا عملهم. كما أنه تم عزل المهندس الذي قام بهذا التفقد وقد أراد هذا السيد مقابلة السيد الوزير ليعطيه براهين فساد في الدولة التونسية لأن هذه المواصفات التي تعتمدها هذه الشركة غير معقولة وقال إذا أعطيناها هذا المشروع فإن السد سينفجر بعد عامين بالضبط والخبراء هم الذين قالوا هذا ولم نقله نحن.

نفس الشيء بالنسبة إلى كراس شروط سد خلاد أيضا أشارت الى أنه من بين الشروط التي كتبت على المقاس لهذا السيد بالذات وهو المقاول المكلف بهذا السد ولديه خمس سنوات تأخير، فهل نريد أن نزيده مهلة أخرى الآن حتى لا يدفع الخطايا للدولة التونسية؟ كما أن سد الدواميس لم يكتمل منذ 2016 ومن المفروض مدة إنجازه 48 شهرا والتأخير حاليا خمس سنوات ولم يكتمل الى الآن. سد القلعة من المرجح أن يجهز في 2016 ومدة الإنجاز 38 شهرا، التأخير بخمس سنوات ولم يكتمل الى الآن.

سد السعيدة الذي حدثتك عنه نفس الشيء ويطلبون التمديد في السد الصغير الآن وعندهم تأخير بعام حتى لا يدفع السيد الخطايا والذي وردتكم بخصوصه تقارير كاملة ومن يحميه موجود معنا في القاعة هنا حتى نكون متفقين أيضا وفيه قضية منشورة ويمارس مهامه إلى حد الآن والأكثر من هذا القضية منشورة وتلقى السيد الوزير تقارير مفصلة، أليس هذا نهب مال عام وإخلال وتلاعب بمصالح الدولة التونسية؟ وأمر في هذا الملف.

أما بعد سيدي الوزير، لقد جئتم وأخذتم منا قرضا لتطوير منظومة الحبوب أعتقد بمبلغ 500 مليون دولار وطلبتم فيه استعجال نظر في 2023 أين هذا؟ صفر إنجاز اليوم أين الاعتمادات المرصودة؟ ما الذي تفعلونه من 2023 إلى الآن؟

الإدارة العامة للدراسات والتنمية الفلاحية في وزارة الفلاحة وحين نسألكم تقولون لنا مشروع التنمية المندمجة بالمهدية لدى المندوبية الجهوية؟ أعطونا الدراسات الأولى التي صرفتم عليها الأموال والتي كانت خاطئة ولن يقبلها أي ممول فأين هي؟ وأنتم الآن قلتم بأنه سيتم التحيين في حين أنكم ستعيدون الدراسات من جديد فهل أن أهالي المهدية لعبة عندكم تتقاذفوننا مثلما تريدون؟ هل هذه هي الإدارة التي تشكرها السيد الوزير وهي منعدمة اليوم؟ وقد عطلت مشروعا كاملا للتنمية الفلاحية المندمجة ويشمل خمس معتمديات فماذا تريدون قوله هنا؟ هل هذه كفاءات؟

عندكم صندوق الراحة البيولوجية وصندوق القدرة التنافسية وصندوق جودة التمور وصندوق الجوائح وتأتوننا بأرقام لو نقارنها بالمداخيل وتكتب لي سبعة مليارات وحين زدناكم معاليم التن في القانون زدتم 20 مليار زيادة ووضعتم سبعة مليارات والحساب لا يصح هكذا في الميزانية ثم نجد أنها لم تصرف لماذا الراحة البيولوجية؟ ومن يدفعها؟ أعتقد أن من يدفعها هي "البلانصيات"، لمن؟ للبحارة فما الذي أعطيتموهم وأين الأموال؟

حين سألنا في العام الفارط وقبل الفارط قالوا دعمنا بها ميزانية الدولة هل هذا معقول؟ ألا يوجد قانون؟ بأى حق؟ وبأي قانون؟ هذا حق الناس والطبيعي أن يقدم لصغار الفلاحين فما هذا العبث الذي تقومون به؟ ونمر.

هل أصلحتم قوانينكم البالية رغم أنكم تأتوننا كل عام؟ وزارة الفلاحة إلى حد هذه الساعة لم تأت بأي قانون لمجلس نواب الشعب يا شعب تونس يا أيها التونسي الذي لم تتمكن من تركيب عداد ماء أو عداد كهرباء ليست البلدية التي تعطللك، بل وزارة الفلاحة هي التي تعطللك بقانون الصيانة الموجود منذ الثمانينات والسبعينات وقلنا هذا ألف مرة.

فهل قدمتم مقترحا؟ هل قدمتم البديل؟ لم أفهم سيدي الوزير لماذا وقفت لتحييهم وتشكرهم وهذا "الطرح خاطيك" الله غالب لا تتقن الفلاحة. هل قدمتم قانونا؟ ائتونا به كي تحاججونا فأنا أريد من يستظهر لي بالحجة هل تقدمتم بشيء لمجلس نواب الشعب؟ هل عرضتم علينا مجلة الغابات؟ ومجلة المياه؟ نمر.

أمر إلى تدخلاتكم على مستوى الجهة فالوزارة كلفت مندوبا بالنيابة ويتم عزله فنكلف بالنيابة وأعيد وأقول ما شأن كل الوزارات بأن عندكم النيابة؟ فهل ألغينا النيابات من المعلمين والأساتذة في وزارة التربية فهل تريدون إرجاعها عندكم أنتم في الإطارات؟ لا أفهم أن يكون هناك إطار في الدولة بالنيابة هذه العبقرية الجديدة التي جئتمونا بها؟

اليوم عندنا مشروع "SONEDE" في السواسي الإقليم كل عام ترسمونه وتقولون هذه السنة وتمت عدة أمور أخرى وتم مشروع البناء ولم يصدر قرار إحداث الإقليم إلى الآن ثم يقولون لي لا هذه ستكون شركة يعني تم تشييد مبنى بمليار و600 لتحدث شركة محلية في حين أننا نريد أن نفك بها العزلة عن الست معتمديات الغربية ما معنى هذا؟

ثانيا، ألم يتم عزل الوالي في المهدية لأن المحارزة لا يشربون الماء؟ فاذهبوا الآن وتثبتوا المحارزة منذ 1 سبتمبر تعاني من انقطاع الماء لماذا؟ لأن هذه المجمعات المائية غير منظمة وأريد أن أفهم اليوم لماذا هذا الارتباط بالشواردية والعبابدة، مجمعان مائيان في السواسي مع بعضها إذا قام واحد بالخلاص وتخلف الآخر فيتم قطع الماء عليه المحارزة بوسليمة أحدهم في أولاد الشامخ والآخر في هبيرة إذا لم يسدد الآخر يقوم بوسليم بقطع الماء على المحارزة.

أولاد عمارة في شربان نفس المجمع المائي مع السخايبية في السواسي كذلك فلماذا هذه الاعتباطية؟ يجب ربط كل واحد مباشرة بالصوناد ويشري مباشرة من الصوناد لماذا يشري من هؤلاء؟ قالوا بأن الدراسات التي قمنا بها باهضة إذ تكلف 2 مليار فما الذي سنفعله؟ هل سنقتلهم؟ أليسوا مواطنين تونسيين في شربان وفي هبيرة واولاد الشامخ وفي السواسي لماذا 2 مليار؟ هل أصبحتم تعبثون بالمليارات هنا؟ لقد حسبت لكم الأموال الضائعة التي لم تجدوها. قدم لهم التحية مرة أخرى سيدي الوزير، فما الذي سأضيفه لك هنا؟

الشيء الوحيد الذي أريد أن أقوله، طلب من رئيس الجمهورية ومن الهيئة العليا للتدقيق في المحاسبات في رئاسة الحكومة حققوا مع وزارة الفلاحة وقموا بالتدقيق المالي والإداري فيها فكل الأموال مبعثرة وبعدها يقولون لماذا يكون النواب عدائيين وضد الوزارة وها هي الوثائق موجودة وأود أن تحييهم. مع الشكر.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد الطاهر منصور، دقيقتان، تفضل.

السيد الطاهر منصور

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير الوفد المرافق له،

سبق أن تحدثنا عديد المرات سواء كان في الجلسات العامة أو في لجنة الفلاحة أو عبر مراسلات كتابية شفوية عن الوضع في قبلي

ووضع الفلاحة بصفة عامة وتحدثنا عن مشاريع حفر الآبار المتعطلة وعلى شبكات الري المكسرة وعلى المبردات التي خرجت من الخدمة وعلى الأمراض والآفات التي تفتك بالمحاصيل وعلى التوسعات التي تنتج أكثر منها 80% من المحصول وهي مهملة وآخرها تحدثنا على محاصيل التمور وكنا نهنا من هذا وبعثنا مراسلة منذ 2 ماي وقلنا ضرورة الاستعداد الجيد لهذا الموسم لتجنب خسائر السنة الفارطة، ولكن مع الأسف كان التدخل إما غائبا خارج الوقت ومتأخرا، بالإضافة أنني أحمل الوزارة المسؤولية وأيضا السلط الجهوية التي لم تستمع لأي أحد وأقصت أهل القطاع سواء كان فلاحا أو تاجرا أو منتجا أو مصدرا وتصرفت وحدها وعقدت اجتماعات بروتوكولية بعض الصور وإضاعة وقت وغابت الدراسات الحقيقية التي يمكن أن ينجزوها ويجدوا فيها أهل القطاع الحل وآخرها استقبل السيد الوزير بأسلوب بنفسجي وفيه استهزاء بالجميع بأسلوب طبل ومزمار وفي هذا الجانب نحمل السلط الجهوية هذا الأسلوب والمفروض أن يقع فتح تحقيق معهم وما هي النتيجة؟

لن أتحدث فيما قلته والنتيجة اليوم كارثة في الموسم الفلاحي وستكون هناك نتائج كارثية في المحاصيل على المستوى القريب والبعيد كارثية على المحصول وعلى الواحة وكارثية حتى على مستوى اجتماعي في جهة ليس عندها أي مدخول اقتصادي ومصدر العيش ما عدا الواحة لأن المحصول إما أن يباع بالخسارة أو تم جنيها وبقيت تنتظر أو أن هناك قسط كبير بقي في الأشجار وفي النخيل ولم يقع جنيه ولنفكر في المستقبل وهذه دعوة اليوم إلى اجتماع كل الناس مع بعضهم الوزارة والأطراف التي تمثل الوزارة ذات الصلة والفلاحين والمنتجين والمصدرين والتجار وكل الخبراء سواء كانوا من الجهة أو من خارج الجهة من يمكن أن يدلي بدلوه ويقدم إفادة نسمع بعضنا ونقيم ما فعلنا ولماذا وصلنا لهذا؟ ونقوم بخطة للعام المقبل على الأقل حتى نتجنب هذا ولا نقع فيه مجددا.

مشاكل الفلاحة سواء كانت في جهة قبلي أو في تونس ككل هي مشاكل قديمة ولن تتمكن أنت ولا إدارتك من حلها لأن المشكلة هيكلية اليوم داخل الوزارة التي فيها ربما العشرات أو المئات من الإدارات المركزية والدواوين والمؤسسات والشركات متقاطعة ومتداخلة، هذا أولا وأرى أن من الأولى هو إعادة هيكلة الوكالة الوطنية للتنقيب عن المياه لأنه بدون إعادة هيكلة هذه الوكالة فلن نتمكن من حل المشكلة الأولى.

ثانيا، إعادة هيكلة "SONEDE" وأشفق على السيد المدير العام عبارة عن إنسان أخذناه إلى معركة بدون سلاح، دولة أقصى ما تقوم به إجراءات استثنائية ونؤدي صلاة الاستسقاء والدعاء لله بهطول المطر والناس قلوبها ليست صافية.

أين يمكن أنت تقدم "SONEDE" في دولة عطشى وحوالي نصف الشبكة فيها عمرها أكثر من 45 عاما والسيد المدير العام يعرف هذا وأكثر من 2000 كم في حاجة إلى إعادة والماء يضيع في وسط الشبكة 40 ألف عطب في السنة. اليوم أنا في حاجة إلى إعادة الأسئلة من جديد ونضعها ونحمل المسؤولية وأرى أنه بدون هذين الإجراءين الاستعجاليين فستبقى الدولة عطشى في أجسادنا وفي واحاتنا وتبقى مجرد إجراءات شكلية معزولة وليست ضمن خطة وسياسة شاملة مائية تحقق لنا السيادة المائية وتحقق لنا السيادة الغذائية وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا المعذرة مرة أخرى السيد طاهر، قلت عندك خمس دقائق وأخذت دقيقتين سأعطي الكلمة للسيد صابر الجلاصي ثم محمد ضو وأرجع فيما بعد للسيد عبد الجليل بما أنك رئيس لجنة المالية سأعطيك الكلمة نسمع السيد صابر واستعد محمد وسي عبد الجليل.

الكلمة للنائب المحترم صابر الجلاصي، أربع دقائق.

السيد صابر الجلاصي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والسيد كاتب الدولة وكل الطاقم المرافق لك،

سيدي الوزير، بينما كنت أسمع مداخلات الزملاء لمحت بعض الابتسامات على محياكم أنت والسيد كاتب الدولة وأعتقد أنه احتراما لهذا المجلس فما نسمعه اليوم يبكي ولا يضحك.

تحية لك وكل الطاقم المرافق،

جئت مرة للوزارة مئات الإدارات المركزية ومئات الإدارات العامة تجولت في وزارتكم بالسيارة وأعرف على الأقل مديرا عاما موجودا وراءك وهو الرئيس المدير العام لـ "SONEDE".

سأخاطبك السيد الوزير والسيد كاتب الدولة وأقول لك بأن لنا أماكن وأنا نائب شعب على المرناقية وبرج العامري سجل هذا عندك لدينا أماكن مثل الجمل نشرب مرة كل عشرة أيام في حين أن بعض الإطارات السامية قابعون في مكاتبهم حيث التكييف وبالمقابل الناس عطشى وجئت للسيد الرئيس المدير العام في مكتبه ولم أجد تجاوبا.

النفيض وسيدي حمادة لا يملكون الماء منذ أربعة أيام الى غاية اللحظة خلال مداخلتي هذه وعين السيد دون ماء منذ ثلاثة أيام وهي مجامع مائية. بئر الجديدي يشربون يوما ويبقون أسبوعا. المدوري وحي الدريدي واليزيدي والمنزلي لن أخبركم فمئات العائلات دون ماء فعن أي سياسة نتحدث وعن أي استراتيجية وأي أمن قومي وأي أمن غذائي وأية سياسة في الفلاحة؟ نتحدث عن الماء وما الذي تفعله الصوناد بمنوبة؟ أنا نائب شعب أذهب شخصيا وأرى الناس دون ماء في 2026 وهذه مهازل.

سأحدثك أكثر عن دائرتي، المرناقية دون طبيب بيطري منذ تسعة أشهلر في ظل انتشار الأوبئة والطبيبة البيطرية ببرج العامري تغطي معتمديتين فيها 200ألف ساكن.

اليوم في المرناقية وبرج العامري 4000 فلاح ولا توجد بذور ولا أسمدة قدمتم في السنة الفارطة وصادقنا لكم على قرض بـ 500 مليون أورو لدعم ديوان الحبوب أين هو؟ ماذا ستفعل شاحنتان من "DAP" في 4000 فلاح في المرناقية وبرج العامري؟

إضافة الى ذلك 700 هكتار من الأراضي الدولية غير مستغلة وعندنا مجمع في 2000 هكتار في برج العامري كاد أن يكون مجمعا تابعا للأراضي الدولية نموذجيا لأن فيه أناسا قادرين على العمل ومختصين وفيه نائب محلي هو أيضا عامل في المجمع وقدموا مقترحاتهم، ونقطة البيع اليوم حين يقف الناس صفا أمام الجزار حين يبلغ كيلوغرام من اللحم بـ 59 دينار فنحن نبيعه في برج العامري بـ 39 وهذا في مصلحة المواطن.

أين الخدمة وأين الاستراتيجية الخاصة بـ "OTD"؟ 700 هكتار وهناك مواطنة سجل ذلك عندك اسمها دليلة الجلاصي في العام الفارط استرجعوا منها العقار وافتكوه بالطبع سيعطونه الى "OTD" فيه 54 هكتار مزروعة زرعتها وتعبت فيها ثم افتكوه لم أفهم ما هو الحل مع "OTD"؟ فقد توالى المديرون العامون سيدي الوزير، المشكلة ليست في الأشخاص، بل في الاستراتيجيات والسياسات وحين أقرأ الميزانية وأرى اليوم امتصاص البطالة، توفير موطن الشغل، توفير المواد الأولية كيف سنحقق هذا؟ هل سيتم بالتحطيم الحاصل وتدهور منظومة الحبوب ومنظومة الزيت والصيد البحري والماشية والحليب والأجبان؟

سيدي الوزير، هل فهمت لما قلت لك أن الابتسامة ليست في محلها؟ اليوم يجب أن نبكي وزارة الفلاحة وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم محمد ضو عن كتلة لينتصر الشعب، أربع دقائق.

السيد محمد ضو

فإن بقدر أهميته ما زال يشهد صعوبات خاصة في الولايات الداخلية والحدودية على غرار ولاية مدنين ذات المساحة الجغرافية الشاسعة والإمكانيات الفلاحية الهامة غير المستغلة.

السيد الوزير، معهد المناطق القاحلة مؤسسة بحثية يجب أن تلعب دورها الأساسي في وضع إستراتيجية المشروع المستقبلي الحزام الأخضر في عملية التشجير ومقاومة التصحر.

السيد الوزير، صغار الفلاحين إلى اليوم ينتظرون حفر الآبار الفلاحية وتفعيل الفصل 81 من قانون المالية لسنة 25 في علاقة بتسوية وضعية الآبار الفلاحية غير المرخصة ومعتمديتي مدنين الجنوبية وسيدي مخلوف مجال فلاحي شاسع الفلاحون ينتظرون دعم الوزارة وخاصة في تمكينهم من رخص حفر الآبار ومنح القروض العقارية الفلاحية إما تمكين صغار الفلاحين من رخص في حفر الآبار أو التسريع بإحداث مناطق سقوية كالرقوبة الغربية والفرجانية وغيرها من العمادات.

أيضا السيد الوزير، ضرورة بعث وكالة عقارية فلاحية بمدنين أصبح أمرا ضروريا، المسالك الفلاحية في وضعية تستدعي التدخل العاجل على غرار منطقة الدرغولية وحاسي عمر وبوغرارة من مدنين الجنوبية ومنطقة واد موسى والغبارة وعمرة والبدوي من معتمديات سيدي مخلوف وغيرها من العمادات. وندعوكم سيدي أيضا إلى التسريع بعرض مشروع قانون يخص المراعي الاشتراكية والتصرف فيها وحماية المنشآت بداخلها.

أما عن قطاع الصيد البحري، فمن الضروري صيانة أسواق الجملة كسوق بوغرارة وصيانة البنية التحتية للموانئ وحمايتها من العوامل الطبيعية وندعوكم أيضا إلى الإسراع وإيقاظ بحيرة بوغرارة من التلوث والشروع في إنجاز فتحات على مستوى الطريق الرومانية جربة جرجيس، ونلفت انتباهكم سيدي إلى الحالة السيئة التي يعاني منها بحارة القرين جراء البنية التحتية المهترئة جدا للميناء. نطلب منكم التدخل والإذن بتوسعة هذا الميناء.

أيضا إلى متى تتوصل معاناة بحارة منطقة العياط التابعة لمعتمدية مدنين الجنوبية وهم يرسون بمراكبهم بشق الأنفس؟ فمن الضروري السيد الوزير التدخل العاجل لإيجاد حلول تضمن تواصل موارد رزق العشرات من عائلة هؤلاء البحارة؟ ونلتمس منكم تسوية وضعية بعض المراكب الصغيرة بإجازة قانونية بمنطقة العياطي.

السيد الوزير، وردت عليكم وعلى وزرتكم عبر التسلسل الإداري مطالب بحفر أبار لشركات أهلية بسيدي مخلوف، الرجاء منكم تمكين هذه الشركات بتراخيص استثنائية.

ختاما نؤكد من موقع الأمانة التي حملنا من الأهالي أن الوضع الفلاحي بمدين لا يستحق مثل هذا التجاهل وندعوكم إلى تعديل بوصلة الاهتمامات في إطار عدالة جهوية فلاحية حقيقية وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد عبد الجليل الهاني، له خمس دقائق، تفضل.

السيد عبد الجليل الهاني

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وبكل المرافقين،

أود أن أبدأ السيد الوزير من آخر زيارة قمت بها إلى معتمدية بوعرقوب من ولاية نابل في إطار متابعة مقاومة الحشرة القرمزية في التين الأملس أو التين الشوكي والحقيقة كنا مستبشرين وكان الفلاحون متواجدين ومستعدين للتعاون وقد عاينت هذا الأمر بنفسك ووقفت على مدى استعدادهم لاتباع البروتوكول الصحي ومقاومة هذه الحشرة وكانت هناك معدات موجودة تعمل على التصدي "للطوابي" التي لا تخضع لمراقبة الفلاحين والموجودة في الأسيجة إلا أنه بعد يومين سحبت هذه المعدات وإلى حد الساعة نجهل سبب ذلك وتوقفت العملية بصفة تامة الأمر الذي فسرته بوجود إشكال في الوزارة بين المقاومة العلمية للحشرة والمقاومة بالأدوية الكيميائية.

وبعد عامين من المقاومة بالردم أو الحرق أو بالأدوية الكيميائية لم تعط أكلها وتبين أن المقاومة العلمية هي التي ستكون لها الجدوى الكبيرة في مقاومة هذه الحشرة ومع ذلك لا يتم القيام بها بالصورة المطلوبة، فحينما تشير الدراسات العلمية إلى ضرورة وجود ما بين 4000 و5000 حشرة في الهكتار الواحد نجد أننا اليوم لا نطلق سوى 400 أو 500 حشرة فقط وهذا ما نقوم به حاليا وذلك هو ما يجعلنا كمن يدور في حلقة مفرغة وكما يقول المثل " الجمل اللي يحرثو يردسو" فإذا واصلنا بهذه الطريقة فلن ننجح في مقاومة هذه الحشرة.

نحن الآن السيد الوزير، في فصل الشتاء حيث تراجع انتشار الحشرة والأنسب أن تكون هناك استراتيجية واضحة حتى تتوفر الأعداد الكافية من الحشرات قبل فصل الصيف لوضع حد لانتشار هذه الحشرة.

السيد الوزير، بخصوص قطيع الماشية ومعاناة الفلاحين، لدينا اليوم فلاحون وسأقدم لك الإحصائيات الدقيقة في معتمدية بوعرقوب، حيث كان هناك 419 مربيا من صغار المربين ممن يمتلكون عددا محدودا من الأغنام أو الأبقار لإنتاج الحليب وذلك منذ ثلاث سنوات فقط، أما اليوم فقد انخفض العدد إلى 154 مربيا من المسجلين رسميا والذين يحصلون على حصص الأعلاف، ماذا يعني هذا؟ يعني أن صغار المربين في قطاع الماشية في طريقهم نحو الاندثار وخلال السنوات الخمس القادمة لن نجد من يربي خروفا أو نعجة واحدة ويعود السبب في ذلك إلى الجفاف وهو أمر بيد الله ولا اعتراض على مشيئته، ولكن نقص الأعلاف هو السبب الرئيسي للأزمة القائمة

اليوم، هذا النقص يتطلب برنامجا حقيقيا يضمن توفير الكميات اللازمة من العلف وبحسب المعلومات الواردة إلينا من اتحاد الفلاحين فإن القطانية التي يأتي بها ديوان الأعلاف تكلفتها أغلى من تلك التي استوردها الموردون الخواص مما أدى إلى تكدسها في مخازن الديوان دون أن يشتريها أحد، فعندما تبرم الدولة صفقة وتجد نفسها قد اشترت بسعر يفوق سعر السوق فإنها لن تستطيع تسويق تلك الأعلاف حتى وإن تطلب الأمر دعم أسعارها.

إن استمرار هذا الوضع سيؤدي إلى ارتفاع جنوني في أسعار الخروف "الرباية" الذي يتجاوز سعره اليوم المليون دينار ومع حلول العيد قد نجد سعر الخروف العادي وصل إلى مليون وسبعمائة أو مليوني دينار إذا لم نضع برنامجا واضحا من الآن للتحضير لموسم العيد ونحن على بعد سبعة أو ثمانية أشهر منه فإننا سنواجه أزمة كبرى في قطاع الأضاحي مما سيؤدي إلى ارتفاع مشط في الأسعار.

أما النقطة الثالثة السيد الوزير، فتتعلق بالآبار العشوائية التي انتشرت بكثافة خاصة في منطقة بني خلاد وبوعرقوب ومنزل بوزلفة وغيرها، لقد غضضنا الطرف سابقا عن بعض الفلاحين ولم نطبق القانون بصرامة بردم تلك الآبار لكننا اليوم نجد أشخاصا حفروا ثلاثة آبار في ضيعة واحدة لغرض بيع المياه وإذا وقفتم اليوم على الطريق الرئيسية، ستشاهدون العدد المهول من الشاحنات التي تنقل المياه لبيعها لقد استغل هؤلاء الدخلاء والذين لا ينتمي أغلبهم للمنطقة هذا الوضع لتحويله إلى استثمار ومضرين بالفلاحين المجاورين لهم إنهم يعملون خارج كل الأطر القانونية فلا هم يدفعون مستحقات الدولة، لذلك يجب على وزارة الفلاحة أو وزارة الداخلية والأجهزة الأمنية التصدي لهذه الظاهرة.

هناك مسألة أخرى تتعلق بغلاء المياه وندرتها وهي مشكلة تخص بعض المناطق لا سيما تلك التي تشرف عليها الجمعيات المائية، لقد انطلقت هذه التجربة منذ عشرين عاما، ولكنها خلقت لنا اليوم مشاكل جمة فالمجامع المائية تعاني من سوء تصرف في الموارد المائية والمالية وفي كيفية التعامل مع المستهلكين إذ يتم التغاضي عن التحصيل المالي لمدة تتراوح بين ثلاثة إلى ستة أشهر ثم يطالب المواطن فجأة بمبالغ باهظة أو يتم قطع الكهرباء عنه مما يتسبب في نزاعات حادة.

إن الحل لهذه المعضلة في نظري يتمثل في ضرورة تحمل الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه لمسؤولياتها الكاملة فجميع هؤلاء المواطنين تونسيون ومن حقهم الربط بالشبكة الوطنية خاصة وأن الشركة تضمن استقرارا في الخدمات وأخطاء أقل في الفوترة والتحصيل مقارنة بالمجامع المائية، إن تجربة المجامع المائية أثبتت عدم نجاعتها فرغم وجود فئة أحسنت التصرف إلا أن فئة أخرى تسببت في ديون وقضايا قانونية ما زالت منشورة في المحاكم والمواطن في نهاية المطاف هو من يحرم من الخدمة التي يستحقها.

ومن غير المقبول أن تجد مناطق مثل بير داسن تمر عبرها قنوات مياه الشركة المتجهة إلى قليبية ومع ذلك يظل أهالي المنطقة بدون ماء لمدة أسبوع كامل، هذا التناقض بصراحة أمر لا يمكن قبوله وقد شهدنا العام الماضي احتجاجات أدت إلى غلق الطرقات في أكثر من مناسبة...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للنائب المحترم عماد الدين السديري، له خمس دقائق، تفضل.

السيد عماد الدين السديري

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بك السيد الوزير،

مرحبا بكل الفريق المرافق لك،

أنا أقول دائما إن الكلمات النابعة من القلب تصل إلى القلب وكلي أمل أن تصل كلماتي إلى إطاراتنا في وزارة الفلاحة، إنني أعتبر هذه الوزارة هي الوزارة السيادية الأولى، لماذا؟ لأننا في حرب كبرى حرب من أجل الأمن الغذائي وحرب من أجل المياه وحرب لإحداث المسالك والطرقات الفلاحية وحرب لحماية ثرواتنا البحرية وحرب لحماية غاباتنا.

هذه الحرب لا يمكننا كسبها إلا بامتلاك العتاد والعدة فالعتاد هم الرجال والعدة هي ما يتوفر لنا من إمكانيات، نحن ندرك تماما أن سقف التوقعات عال جدا ونعلم حجم التحديات الكبيرة التي تواجهنا، ولكن الهدف المنشود هو أن نحقق على الأقل الحد الأدنى، هل يمكننا تقييم أنفسنا في قطاعات الحبوب والألبان واللحوم وفي كافة المنتجات الفلاحية؟ هل تجاوزنا أضعف الإيمان المعدلات المطلوبة؟ صحيح أننا في إنتاج زيت الزيتون ربما تجاوزنا المعدل ولكننا عجزنا في عملية الترويج عجزنا لأنه بكل صراحة نفتقر إلى استراتيجية كبرى.

وهذا ما كنت أود التطرق إليه لولا أن الدقائق الأربع لا تكفينا ولأؤكد أنه لا بد من وضع استراتيجيات وتخطيط، إن الحلقة المفقودة في نظري تكمن بين المستوى المركزي والجهوي والمحلي وصراحة، يجب أن أقول إن المسؤولين المحليون معذورون فلا يمكنني مطالبتهم بما يفوق طاقتهم وهم يفتقرون لوسائل العمل والإطار البشري الكفء فهم لا يملكون شيئا لذلك، أقول أن الحلقة المفقودة هي ما بين الجهوي والمركزي ولا بد من مراجعتها كما لا بد أن تكون الإدارات الجهوية متناغمة ومتفاعلة من أجل تطوير منظومة الفلاحة ومنظومة الإنتاج بصفة عامة.

ولاية الكاف، هذه الولاية الفلاحية بكل ما تعنيه الكلمة من معنى، من المعيب وغير المقبول ألا يكون بها مندوب جهوي للفلاحة ولا أدري إن كانت بلادنا قد خلت من الإطارات أم ماذا؟ فمن غير المعقول أن ترحل الوثائق إلى ولاية سليانة لإمضائها مما يتسبب في إضاعة الوقت وتأخير تقديم الخدمات للمواطنين.

سأتحدث بسرعة لأقول أن أكبر منظومة تعطل سير الأنشطة الفلاحية بصفة عامة هي منظومة المقاولات وسأعطي أمثلة لمشاريع معطلة في قنطاس وبهرة والفطايمية والشتاتلة والأذياب والمزايغية، هناك آبار محفورة على الشريط الحدودي في بئر حميدة، ولكن لم يقع ربطها بدوار المزايغية من قلعة سنان، كما أن هناك مناطق معطشة مثل سيدي رابح والطابية من معتمدية ساقية سيدي يوسف وقرقور وهي مناطق حدودية ومناضلة وحفر بئر عميقة في منطقة قرقور من شأنه أن يجعل المواطنين يشعرون بالأمان ويحفزهم على التمسك بأرضيه.

هناك مواضيع أخرى أود طرحها وبسرعة منطقة تل الغزلان وهي منطقة معطشة بكل ما تعنيه الكلمة من معنى، لقد وعدني السيد المدير العام بأنه في حال تم التنسيق مع إدارة الهندسة الريفية سيكون بالإمكان ربط هذه المنطقة بـ "SONEDE" ونرجو أن يتفعل هذا المشروع إن شاء الله.

أما بالنسبة إلى البذور فقد وعدتني السيدة المديرة العامة بأن هذا الأسبوع سيشهد تدفقا أقوى للبذور نحو ولاية الكاف فمن حقها كبقية الولايات أن تتمتع بحقها في توفر البذور سواء في شمال الولاية بالنسبة إلى القمح الصلب واللين أو في جنوبها بالنسبة إلى مادة الشعير .

السيد الوزير، بخصوص الحضائر الظرفية وتحديدا حضائر الغابات التي تحدثت عنها سابقا وأريد تأكيد كلامي اليوم فهؤلاء العمال يعملون لمدة 15 يوما أو 10 أيام فقط ولا بد من إيجاد حل جذري للعناية بهم وتوفير الحد الأدنى من الاستقرار المادي لهم، كما أقترح تكوينا لهؤلاء العمال ليصبحوا حراس غابات مختصين وفي حال تعذر توفير الآليات اللازمة فإنه من الضروري اليوم التوجه نحو استخدام طائرات المسيرة "Drone" لحماية الثروة الغابية ومراقبة منتوجنا الوطني، فهذا يمثل تحديا.

أما بخصوص الأراضي الدولية، فقد خاطبت السيد وزير أملاك الدولة فأفاد بأنها تتبع وزارة الفلاحة ورأيي أن المالك يجب أن يحافظ على ملكه وهنا أقول بصراحة إن ديوان الأراضي الدولية لم ينجح في العناية بهذه الأراضي كما يجب والإهمال طال جميع القطاعات.

وفيما يتعلق بالقروض الفلاحية القديمة في ولاية الكاف والتي تجاوز بعضها ثلاثين عاما لا بد من إيجاد آلية ثورية لمعالجتها فالورثة والمستغلون الحاليون معطلون عن استغلال أراضيهم بسبب ديون قديمة، لا يكفي القول إن الآباء أخطؤوا أو أن الإدارة كانت تتعامل بوثائق عادية فنحن اليوم في عصر الرقمنة والسجلات العقارية المنظمة ولا بد من تسوية هذه الوضعيات لتعود تلك الأراضي إلى دائرة الإنتاج.

هذا ما أردت قوله وبارك الله فيكم.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد ثامر مزهود، له أربع دقائق، تفضل.

السيد ثامر مزهود

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

السيد الوزير، عندما نتحدث عن استقلالية القرار الوطني أعتقد أنه مرتبط أساسا بالسيادة الغذائية وهو منوط بعهدتكم في إيجاد سياسة واستراتيجية واضحة في كيفية التعامل مع أهم القطاعات الاستراتيجية وعلى رأسها قطاع الحبوب والزياتين والتمور والقوارص وغيرها من منتوجات بلادنا وأعتقد أننا مازلنا لم نرتق إلى هذا المستوى بدليل ما يحصل في السنوات الأخيرة ونأمل أن تتحسن الأوضاع في كيفية التعاطي مع هاته القطاعات الإستراتيجية التي تحقق لنا الاكتفاء الذاتي الغذائي والتي تحافظ على استقرار القرار الوطني.

السيد الوزير، سأعطيك مثالا في علاقة بإنتاج معين في جهة قابس وهو ثمار الرمان، أتذكر أننا في مثل هذه الفترة من العام الماضي قد تحدثنا إليكم وأشرنا إلى وجود آفة وأمراض مستحدثة أصابت ثمار الرمان وأثرت في المحصول بشكل كبير حينها أكدنا على ضرورة تفعيل البحث العلمي الفلاحي والإرشاد الفلاحي لتحديد طبيعة ما حدث وكيفية التدخل واليوم أعلمكم بأن ثلثي المحصول قد ضاع مجددا نتيجة نفس الأمراض وبالتالي لا بد من تطوير أسلوب تعاملنا مع قطاعاتنا الإنتاجية الهامة.

نقطة ثانية فيما يخص مياه الشرب في قابس وتحديدا قابس الجنوبية، لقد استبشرنا خيرا عند دخول محطة تحلية مياه البحر بالزارات طور الإنتاج، ولكن لا يكاد يمر يومان أو ثلاثة إلا وأتلقى اتصالا من أهالي مناطق قابس الجنوبية يشكون من الانقطاعات المتواصلة في مياه الشرب نظرا إلى تهرئ الشبكة ونقص الإمكانيات في جهة قابس سواء على مستوى المعدات أو الوسائل أو الموارد البشرية فقد طالبنا منكم سابقا تعزيزها والسيد الرئيس المدير العام يتذكر ما حدث في الصيف الماضي في مناطق تمولة وليماوا ووادي السدر والمازير، حيث شهدت جميعها انقطاعات استمرت لأيام طويلة في ذروة فصل الصيف لذا لا بد من اتخاذ الاحتياطات اللازمة من الآن لعدم تكرار هذه الإشكالية خاصة بعد دخول محطة الزارات طور الاستغلال وتحسن كميات المياه الموجهة للشرب.

ثالثا، السيد الوزير، فيما يتعلق بتوفير الأعلاف للقطيع، نحن نعلم أن عدد رؤوس الماشية في قابس قد ارتفع بنحو 100ألف رأس، لذا لا بد من الترفيع في كمية السداري، إننا نعاني في كل موسم عيد أضحى من غلاء الأسعار وبما أن هذا القطاع استراتيجي لتوفير الألبان والحليب فإنه لا بد من الترفيع في كميات الأعلاف لتتماشى مع التطور الحاصل في عدد القطيع.

كذلك بالنسبة إلى الواحات، فهناك واحات تاريخية في قابس الجنوبية مثل واحة المدو وواحة تبلبو وواحة مطرش وهي أمانة بين أيدينا يجب المحافظة عليها عبر تعزيز الموارد المائية الخاصة بها. لقد تم سابقا حفر بئر إضافية في المدو، ولكن جدواها لم تكن بالشكل المطلوب ولا أدري ما السبب في ذلك؟ لذا لا بد من حماية هذه الواحات التاريخية.

كما أود الإشارة إلى ظاهرة خاصة بجهة قابس وهي الخنادق أو ما يعرف بالمشاعي حيث لا بد من تخصيص الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة لتعهد هذه الخنادق وجهرها سنويا لما لها من تأثير كبير في الحد من ملوحة الأراضي.

كذلك السيد الوزير، لا بد من تعيين مندوب جهوي للتنمية الفلاحية بجهة قابس فمن غير المقبول أن يظل المندوب المكلف بالتسيير مما يضطرنا أحيانا لإرسال بعض الوثائق إلى جهة مدنين لتوقيعها السيد المكلف الحالي يقوم بمجهودات كبيرة يشكر عليها، ولكن إما أن تقع تسميته نهائيا أو أن يتم تسميت مندوبا بصفة دائمة لتجنب التعطيلات وعدة مسائل أخرى.

كذلك طلب أخير بتوفير معدات للتدخل السريع وبالتحديد مضخات للماء خاصة عند وقوع أعطاب في شبكات مياه الشرب التابعة للمجامع المائية مع ضرورة إيلاء هذه المجامع أهمية خاصة...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة الآن للنائب المحترم مصطفى بوبكري عن الكتلة الوطنية المستقلة، له أربع دقائق، تفضل.

السيد مصطفى بوبكري

شكرا السيد الرئيس،

نرحب بالسيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري والإطارات المرافقة له،

دعوا الصيد البحري جانبا فما بهم ولاية تطاوين هو الفلاحة والموارد المائية، نحن اليوم أمام مفارقة عجيبة في البلاد، فهذه الولاية العريقة التي تقع في أهم الموائد المائية في تونس مازالت تعيش عطش

يومي وكأن الماء أصبح امتيازا لا حقا دستوريا، المواطن في تطاوين لم يعد ينتظر موعد التزويد بالماء، بل أصبح يعيش تحت رحمة الانقطاعات في كل الفصول شتاء وصيفا.

السيد الوزير، إن مشروع جلب المياه من بني عميرة إلى مدينة تطاوين مشروع معطل منذ سنوات رغم أن دراساته جاهزة منذ سنوات لقد كانت تكلفته التقديرية 48 مليارا دينار ثم ارتفعت إلى 60 مليارا واليوم نتحدث عن 80 مليون دينا. ثم اكتشفنا أن الوزارة تعتزم تمويل هذا المشروع من صندوق التنمية الخاص بالجهة وهو نفس المبلغ المرصود في السنة الأولى من اتفاق الكامور والذي كان موجها أساسا إلى المشاريع المنتجة لتحريك الاقتصاد المحلي لا لترقيع عجز الوزارات.

هذا الكلام ليس من عندي، بل جاءني في رد على سؤال كتابي من وزارة الداخلية يشير بوضوح إلى وجود توجه للاقتطاع من ميزانية الصندوق لتمويل هذا المشروع والسؤال الذي يجب أن نطرحه أمام الرأي العام بكل وضوح سيدي الوزير، هل وزارة الفلاحة بميزانية تتجاوز 2400 مليون دينار لسنة 2026، عاجزة عن توفير 80 مليون دينار لحل أزمة العطش في ولاية تطاوين؟ بنسبة 0.33% من الميزانية. هل يعقل أن يبقى عشرات الآلاف من المواطنين يعانون من العطش المزمن بينما ترحل الوزارة مسؤوليتها إلى ميزانية جهوية من المفترض أن توجه إلى التنمية لا إلى البنية الأساسية للدولة؟

أما إذا انتقلنا لملف التراخيص فالصورة أكثر إيلاما، أبناء الجهة ينتظرون سنوات للحصول على رخص لحفر بئر لا ردا لا آجالا ولا وضوحا، في المقابل الشركات البترولية والمستثمرون من خارج الولاية يتحصلون على تراخيص بسرعة قياسية وأحيانا بصفة شبه فورية، هذا ليس تنظيما هذا ظلم واضح هذا ليس تسييرا للموارد هذا إقصاء ممنهج لأبناء الجهة من حقهم الطبيعي في استغلال أراضيهم.

نتحدث عن برامج دعم الفلاحة ونطلب من الفلاحين الصمود، بأي منطق؟ الماء غير متوفر التراخيص معلقة والأعلاف غير كافية رغم أن تطاوين قطب في تربية الأغنام والإبل الفلاح اليوم يعيش تحت الضغط الثلاثي عطش الأرض وغلاء الأعلاف وبطء الإدارة والتعطيل الممنهج.

السيد الوزير، نحن لا نطلب المستحيل، بل نطلب قرارا حازما ومسؤولية حقيقية. أولا تمويل مشروع جلب الماء يكون بتوفير اعتمادات من ميزانية الدولة لا من موارد الجهة ونأمل في بداية سنة 2026 حل مشكل معاناة المواطنين اليومية. ثانيا، إنهاء حالة التعطيل في التراخيص وتطبيق مبدأ المساواة والشفافية بين الجميع. ثالثا، برنامجا استعجاليا لتوفير الكمية اللازمة من الأعلاف تتماشى مع خصوصية الجهة ودورها الحيوي في الثروة الحيوانية.

السيد الوزير، تطاوين اليوم لا تطلب امتيازات، بل تطلب حقها في الماء وفي العدالة وفي معاملة تحترم كرامة المواطن والوقت قد حان لاتخاذ القرار اللازم في هذا الاتجاه...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة الآن للنائب المحترم علي زغدود عن كتلة لينتصر الشعب، له خمس دقائق، تفضل.

السيد علي زغدود

شكرا السيد الرئيس،

السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري والوفد المرافق، مرحبا بكم.

زميلاتي زملائي النواب،

السيد الوزير، مداخلتي فيما يتعلق بالشأن الجهوي والمحلي والذي تم طرحه في اللجنة وتم التفاعل معه من قبلكم ومن قبل إطارات الوزارة، لذلك توقيتي في هذه المداخلة وتوقيت زميلي عمار العيدودي هو مخصص لكتلة لينتصر الشعب وهو ليس للتشخيص فهذا نعلمه جميعا، لكن لإعطاء بعض المقترحات لسيادتكم.

حيث ترى كتلة لينتصر الشعب أن تاريخ تونس الاقتصادي لا يمكن قراءته دون الفلاحة فهي الركيزة التي قامت عليها الدولة وهي الجهة التي انطلقت منها انتفاضات شعبية كبرى كلما اختلت العدالة واختل الأمن الغذائي لذلك فإن إصلاح القطاع الفلاحي ليس خيارا تقنيا، بل شرطا أساسيا لبناء دولة وطنية مستقلة ذات سيادة حقيقية.

إن شعارات المرحلة سيدي الوزير حول السيادة الوطنية والتحرر وبناء اقتصاد مقاوم، لن تجد لها أثرا على الأرض ما لم تترجم إلى ثورة فلاحية شاملة، ثورة تعيد الاعتبار للفلاحين وتضمن حقهم الكامل في الأرض والعمل اللائق والأجر العادل وتعيد تنشيط العلاقة الطبيعية بين المنتج والمستهلك وتؤسس لسيادة غذائية وعدالة اجتماعية وبيئة مستدامة وانطلاقا من هذه الرؤية تقترح عليكم سيدي الوزير، كتلة لينتصر الشعب، توجهات إستراتيجية كبرى:

أولا، رؤية وطنية للسيادة الغذائية، إعطاء الأولوية المطلقة لإنتاج المواد الإستراتيجية وتعزيز منظومات الإنتاج المحلي، امتلاك التكنولوجيا الفلاحية الحديثة التي ترفع الإنتاج وتحافظ على الثروات الطبيعية وصحة السكان، حماية الأراضي الزراعية باعتبارها ملكا وحقا للأجيال القادمة، مقاومة السياسات النيوليبرالية واتفاقيات التبادل الحر التي ضربت الإنتاج الوطني، ضمان الحقوق الجماعية للفلاحين وعائلاتهم وتطوير البنية التحتية بالمناطق الفلاحية وترسيخ قيم التعاون والتضامن على غرار الصحة والتعليم والنقل والطرقات والمنشآت الثقافية والرياضية.

ثانيا سيدي الوزير، إصلاح عقاري ومؤسساتي عميق يرتكز أو يهدف إلى تفكيك أزمات تشتت الملكية والرسوم المجمدة وإحياء الأراضي المهملة عبر تطوير دور وزارة أملاك الدولة وزارة الفلاحة لإحياء الأراضي الدولية وأراضي الأحباس المهملة وتشجيع الإنتاج والتحويل والترويج، مراجعة قانون التعاضديات بقطع جذري مع الفساد وهيمنة المتنفذين وتوسيع نشاطها ليشمل التحويل والترويج والخدمات، إحداث صندوق وطني للتنمية وتمويل الفلاحين والتعاونيات ومؤسسة وطنية للعمل التعاوني والتنمية المحلية، كذلك تنظيم المهن الفلاحية وتشجيع الفلاحين وخاصة الشباب والنساء على هيئات تمثيلية تدافع عن حقوقهم وتعيد الاعتبار لدورهم الإنتاجي.

ثالثا، فيما يتعلق بسياسات زراعية جديدة لدفع الاستثمار، ترى كتلة لينتصر الشعب، سيدي الوزير، إلغاء ديون صغار ومتوسطي الفلاحين ومنح تخفيض للفلاحين الملتزمين بنسبة 3 أو 2 نقاط في الفوائض ومنحة إضافية ب10% عن كل استثمار جديد، الزام البنوك بتخصيص نسبة من القروض للاستثمار الفلاحي وفق أولويات السيادة الغذائية، تنظير سعر شراء الحبوب المحلي مع سعر التوريد حماية للفلاح المنتج وتوفير البذور، اسناد المنح عبر التعاضديات فقط وربطها بالكميات المنتجة مع القطع مع الفساد والرشوة، منح مخصصة للتحويل التدريجي للاختصاصات الزراعية لتفادي الفوائض

او النقص، دعم إحداث منشآت التحويل بالضيعات والتعاضديات وإحياء المناطق السقوية المجمدة، حماية الأراضي الفلاحية بمنع أي تغيير في صبغتها نحو البناء.

رابعا سيدي الوزير، فيما يتعلق بالمشاريع الوطنية الكبرى للتوازن الجهوي، أولا فيما يتعلق...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للنائبة المحترمة هالة جاب الله، أربع دقائق، تفضلي.

السيدة هالة جاب الله

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا السيد الوزير والإطارات المرافقة،

الحقيقة كالعادة عندما نطلع على كتاب الميزانية لثلاث سنوات على التوالي منذ أن كنت في مجلس نواب الشعب لم نر تجديدا للبرامج المتعلقة بالاستراتيجيات الوطنية لتعزيز منظومات الإنتاج النباتي أو الحيواني لمقاومة الأمراض ومقاومة التصحر ومقاومة الجفاف، كل شيء لم تقع مراجعته وما زلنا نعمل بالطرق القديمة التي لها سنوات ولم يتغير شيء مع أنه في الوقت الحالي كل شيء تغير حتى التكنولوجيا تغيرت والمعطيات تغيرت وهنا نتساءل ماذا تفعل وزارة الفلاحة بالكفاءات الكبيرة الموجودة فيها؟ لماذا لم تعمل على هذه البرامج وتحيينها؟

سأتحدث عن الصحة الحيوانية، تعرفون أن 80% من الإرهاب البيولوجي يأتي من الأمراض الحيوانية وأن 60% من الأمراض التي تصيب الإنسان تأتي من الطفيليات التي مصدرها الحيوان، في المقابل لم نر شيئا، اليوم الفلاح يعاني والوضع سيء جدا نحن في أزمة ويجب أن نقول ذلك، ليس من المعقول أن يغضب منا أحد عندما نقول إن هناك أزمة في الفلاحة وأزمة في الصحة الحيوانية فهذا هو الواقع ويجب أن نتعامل معه حتى نتمكن من إيجاد حلول.

من بعض الأشياء مرض السل تسبب في خسائر بلغت 55 مليون دينار في قطاع الألبان و4.5 مليون دينار في علاج الإنسان وما رافقه من الانقطاع عن العمل والخسائر المختلفة، كما أن الحمى المالطية في سنة 2017 أصابت 1000 مواطن وخسرت الدولة على كل واحد ما يقارب 200 ألف دينار. في هذه الحالة حقيقة الفلاح يتضرر وحيواناته تموت ويتم إتلافها ويتم الحجز عليها كلها وفي نفس الوقت لا نعوض له وحتى برنامج سل الأبقار متعطل ولا نستعمل الاعتمادات التي كانت مرصودة له. وهنا تقدمنا بمقترح صندوق الصحة الحيوانية في قانون الميزانية لسنة 2026 ونأمل أن نرى تجاوبا من وزارة الفلاحة باعتبارها جهة مختصة وتقنية في هذا المجال لتدعم مقترحنا.

النقطة الثانية هي قطاع الألبان، هذا القطاع يعيش اليوم أزمة كبيرة والفلاح هو الحلقة الأضعف الذي يتكبد الخسائر وإذا استمر الوضع على هذا النحو فلن نجد من يربي بقرة لتوفر لنا اللحوم أو الحليب. نعلم اليوم أن 20% من تركيبة الحليب مكونة من ماء ومن مواد بيطرية وأدوية وهذا يعني أن الدولة في النهاية تدعم الماء بما يقارب 30 مليون دينار، اليوم وزارة الفلاحة مطالبة بمراجعة منظومة الدعم ومراجعة الأموال التي تمنح للتخزين رغم أننا نعلم أن مدة التخزين قصيرة جدا ولم تعد مجدية. كما أن وزارة التجارة تنتظر من وزارة الفلاحة ما ستقدمه في مراجعة منظومة الدعم، اليوم يجب أن ترتفع تعريفة الحليب عند الكلفة وعند البيع بما يحفظ للفلاح حقه لأنه المتضرر.

النقطة الثالثة هي محطة تحلية المياه بسوسة، نسمع عن هذه المحطة منذ عامين ويقال لنا أنها بلغت 90%، نريد أن نعرف السبب الحقيقي في التأخير: هل هو مشكل تقني أم مشكل مالي أم مشكل في التسيير؟ في كل مرة يقال لنا شيء مختلف، هناك من قال إن المحطة قد تصبح غير صالحة للاستعمال وهناك من قال إن المستثمر أو المقاول لديه مشكلة في إنجاز الأشغال. ونحن هنا لسنا في حمل لنواصل الانتظار أكثر من ذلك، ونرجو من السيد كاتب الدولة المكلف بالمياه أن يقدم لنا إجابة واضحة ومباشرة.

النقطة الأخيرة "OTD" النفيضة، نريد أن نعرف متى سيعود الأعوان الذين تم إيقافهم عن العمل؟ نعلم أن هناك مظلومين كثيرين وملفات فيها ظلم. نريد مراجعة للتعيينات ولا نريد تعيينات شعبوية تقتصر على بعض الصور، "OTD" النفيضة الجميع مركز فقط على الزيتون أو على الأربع جرارات والأربع لتر من الزيت لا تضيف شيئا لا للدولة ولا "OTD"، هذا المركب كبير جدا وهناك قطاعات أخرى كثيرة تستحق الدعم...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للأستاذ مسعود قريرة، له أربع دقائق، تفضل.

السيد مسعود قريرة

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وطاقمه،

ديباجة جيدة في التقديم العام للمهمة: تطوير المنظومة الفلاحية، الاكتفاء الذاتي، الأمن الغذائي، القضاء على الفقر والجوع. كلام جميل متناغم مع ما يريده الشعب وما يعبر عنه النواب لكن سيدي الوزير، عندما ننظر إلى الواقع فإن منظومة اللحوم الحمراء لم تحقق الاكتفاء الذاتي بسبب تراجع مساحة المراعي وعدم توفير الأعلاف للحيوانات فمثلا 270 غراما من الشعير للنعجة الواحدة مع صغيرها رقم غير كاف. كذلك الذبح المفرط للإناث على الطرقات وتوجد ملاحظة أخرى وهي ذبح الأغنام المحجوزة فالديوانة تحجز الأغنام والأنثى تذبح وتباع لحما ولم تتخذوا أي إجراء في هذا الموضوع.

سيدي الوزير، منظومة الحليب، الحليب في فرنسا اللتر تتكلف بـ 1650مليم يعطى للفلاح بالدينار التونسي 1650 مليم وفي المغرب تصل إلى 2700 مليم أما نحن فلاحنا فقد تركناه لصندوق التعويض الذي يبيع الحليب بأقل من سعر التكلفة وهذا ما جعل المنظومة تتجه إلى الانهيار ويجب أن نقول الحقيقة ونكون صادقين مع أنفسنا وأن نعطي للفلاح تسعيرة تمكنه من الربح لنحافظ على هذه المنظومة.

منظومة الحبوب، تونس مطمورة روما لكننا نستورد الشعير ونستورد القمح اللين وتعتمد على فلاحة بعلية لم يبلغ مردودها المستويات العالمية وهي تفتقر إلى البذور زمن البذر وتفتقر إلى الأسمدة في فصل التسميد وتفتقر إلى التخزين وقت الحصاد. سيدي الوزير، لا بد من وضع برامج دقيقة لتلافي هذه المشاكل حتى نحقق الأهداف التي وردت في الديباجة.

سيدي الوزير، منظومة الغلال مرتبطة أساسا بالتبريد، لماذا أنشأنا مخازن التبريد؟ لنخزن فيها ما زاد عن الاستهلاك وقت الصابة. الآن مخازن التبريد فارغة بتهمة وخوف من الاحتكار. أصبحت لدينا "فوبيا" الاحتكار وأصبحت لدينا "فوبيا" مخازن التبريد وإذا لم تعالج هذه المواضيع فستبقى الغلال تتلف ولا نجدها في مواسم أخرى والفلاح متضرر.

كذلك منظومة الزياتين التي تمثل تاريخا، أنا من جرجيس وجرجيس سيدي الرئيس وقد ذكرت سابقا في المقدمة كانت تسمى في القديم "الزيطة "وهي مأخوذة من اسم الزيت فالزيت عندنا في الجنوب وفي جرجيس بالذات له أكثر من 2000 سنة وبهذه المناسبة لا يمكن أن ننسى ونترحم على الدكتور منير عبيشو الذي قدم للزيتونة في تونس وفي العالم الكثير.

غابة الزيتون في جرجيس تحتاج إلى التشبيب والتجديد ومقاومة الانجراف حيث فقدت التربة 50 سنتيمترا من سمكها وهذا خطر على الغابة في المستقبل، كما أن هناك تأخرا في المداواة فعندما تداوى الحشرة متأخرا لا تعود للمداواة فائدة مع تعطيل أو إلغاء المداواة بالطائرة الذي أصبح محدود جدا في حين أن النجاعة تكون في المداواة بالطائرة.

كذلك هناك نقص في اليد العاملة فسعر الجمع في هذه السنة 500 مليم للكيلوغرام وهذه تكلفة مرتفعة جدا تجعل الفلاح يعزف عن إنتاج الزيوت والأخطر من ذلك تراجع دور ديوان الزيت فالديوان ليس لديه شاحنات ليجمع الزيت وليس لديه عمال ولا موظفين وهو يجمع الزيوت من ولايات مدنين وتطاوين وقابس...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم حسام محجوب عن كتلة الأمانة والعمل، له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد حسام محجوب

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والسيد كاتب الدولة والوفد المرافق،

تعد أزمة التزود وشح الماء الصالح للشراب وكذلك نوعيته أزمة وطنية تتداخل فيها عوامل مناخية واقتصادية وكذلك سياسات في إدارة الموارد ورغم الجهود المبذولة يبقى هذا الإشكال مستمرا في المدن الكبرى وخاصة في جهة الساحل.

معتمدية مساكن على سبيل المثال تشهد أزمة خانقة في التزود يعاني منها المواطن على مدار السنة وخاصة في فصل الصيف لأن خزان الماء الحالي لا يفي بحاجيات هذه المعتمدية التي تشهد توسعا عمرانيا متسارعا جدا ويزداد عدد سكانها في الصيف بعودة 30 ألف من أبنائها ومواطنينا بالخارج إلى المدينة. لذا كنت قد راسلتكم عديد المرات حول جملة من المطالب ونتقدم إليكم اليوم بالنقاط التالية ونود التفاعل معها.

أولا، صرحتم سيدي الوزير في الجلسة العامة بتاريخ 15 جويلية 2025 إجابة على طلبنا وتساؤلنا حول انطلاق بناء الخزان الخاص بمعتمدية مساكن وأكدتم انطلاق الأشغال نهاية شهر جوان الفارط، كما أكدتم عن إمكانية تولي الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه الأشغال المعطلة لمشروع الجمعية المائية الجبليين الشمالية، هذا المشروع الهام الذي ينتظره آلاف المواطنين فنتساءل عن مدى تقدم مشروع بناء الخزان الخاص بمعتمدية مساكن؟ وما هي الإجراءات المتخذة من الوزارة لاستئناف أشغال المشروع المعطل الجبليين الشمالية والتي هي جمعية مائية؟

ثانيا، طالبناكم أيضا بالانطلاق في بناء مقر جديد لفرع "SONEDE" مساكن على أرض تابعة لملك الشركة طريق نور الدين وتحويل الفرع إلى إقليم، فما مدى تقدم هذا المشروع؟

ثالثا، ما هي أسباب تأخر انطلاق استغلال محطة تحلية مياه البحر بسيدي عبد الحميد؟ ومتى تنتهي الأشغال؟

رابعا، ما هو مآل مشروع الهيكلة الجديدة للشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه المتمثل في إدارات جهوية ووكالات تجارية محلية؟ في نفس الوقت نشير إلى تراجع جودة الخدمات المسداة من الشركة بولاية سوسة بسبب نقص الموارد البشرية إذ تؤمن الخدمات فقط 60% من الموارد البشرية مع نقص ستة أعوان مثلا بفرع مساكن، فرجاء سد هذا النقص.

خامسا، ما مدى تقدم مشروع التنمية الفلاحية المندمجة للمناطق الداخلية بولاية سوسة لما لهذا المشروع من دور في تعزيز وتثمين الاستثمارات الفلاحية؟ ونقترح عليكم في هذا الصدد اعتماد الري التكميلي للمناطق الزراعية بمعتمدية مساكن.

سادسا، ندعوكم سيدي الوزير إلى التسريع في انطلاق أشغال مشروع سوسة الكبرى لما له من أهمية في ضمان التزود بالماء الصالح للشراب.

أخيرا دعوة لمصالحكم إلى تطوير وإضافة مناطق أخرى للمنطقة السقوية بمساكن حتى يتسنى الشروع في مشروع المعالجة الثلاثية ونحن على مشارف الانتهاء من توسيع وإعادة تهيئة محطة التطهير بمساكن وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب محترم منير الكموني، له أربع دقائق، تفضل.

السيد منير الكموني

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدات والسادة ممثلي وزارة الفلاحة المحترمين في رحاب البرلمان،

سيدي الوزير، الدائرة التي أمثلها أولاد الشامخ والشربان وهبيرة هي دائرة فلاحية، عندما أسمع الشعار الجميل، رؤية للقطاع والسياسة المستقبلية فلاحة صامدة ودامجة ومستدامة ومساندة للأمن الغذائي والمائي وأرى واقع الجهة أتألم، كل شيء بالنيابة في المهدية وكل شيء مؤقت، نبدأ بالسيد المندوب وصولا إلى رؤساء الخلايا وحتى خلية الإرشاد شبه خالية في الشربان، فعن أي سياسة مستقبلية نتحدث؟ وكم سيصبر الفلاح؟ عن أي أمن غذائي في جهتي نتحدث من غير بيطري في الشربان وهبيرة؟

الحيوان الذي ينجو من مرض اللسان الأزرق لا يجد الشعير أو السداري علفا لقطيعه بعد ما خسرنا رصيدنا من التين الشوكي "الظلف" بسبب الحشرة القرمزية وكنت أول من نبه لهذه الآفة وانظر اليوم أين وصلنا لأن حصتنا من العلف مربوطة بالتلقيح الذي لم يصل أبدا إلى 100 % ولم نعد نفهم من المسؤول عن توزيع الأعلاف ومن يراقب ويحاسب.

لم نتحدث عن مراقبة الذبح العشوائي لأنه لا توجد مسالخ ولا بياطرة، أين الأمن الغذائي في الوقت الذي تدخل فيه من الحدود قطعان ماشية غير مراقبة تهدد سلامتنا وسلامة القطيع وتضرب المجهود الكبير الذي تقوم به الإدارة العامة للصحة البيطرية والمصالح الجهوية التابعة لها رغم قلة الإمكانيات؟ عن أي أمن غذائي نتحدث والتعاضديات التي تحمي ما بقي من قطيع الألبان مهددة في وجودها،

جزء من منح سنة 2024 لم يصل ومنح سنة 2025 كلها لم تصرف؟ كيف تريد الفلاح والتعاضدية أن يصمدا وسعر الحليب منذ أعوام لا يغطي الكلفة ولا يشجع على الاستثمار؟

قطاع اقتصادي كامل مهدد بين تربية الماشية والصناعات التحويلية المرتبطة بها وبين قطاع اللحوم ونحن لا نعمل شيئا وحتى قروض "BTS" تربية الماشية الموجهة إلى العائلات المحتاجة معطلة وثقة الأفراد تهتز في المنظومة كاملة.

نأتي الآن إلى الأمن المائي وأحب قبل كل شيء أن أشكر السيد كاتب الدولة والسيد المدير العام لل "SONEDE" والمكلف بتسيير الهندسة الريفية والمصالح الجهوية على حسن تواصلهم ومحاولتهم حلحلة الأوضاع لكن حقيقة ما زلنا بعيدين عن الرؤية الاستراتيجية، الناس تعاني من صعوبة الربط على بعد بضعة أمتار أمام منازلهم وبينهم وبينها الكثير من الملايين فحتى الموظفون الذين أجورهم محترمة عاجزون.

يوجد أمر غير صحيح في الوسط يجب أن يتغير، هل لدينا تصور لتنقيح القانون عدد 87 لسنة 1983 المتعلق بحماية الأراضي الفلاحية المعطل لرخص البناء والربط؟ أحياء كاملة غير مرتبطة بالماء الصالح للشرب بشربان ومنزل حشاد وهبيرة والنفاتية والتوبية ودوار العزيزية في الشحدة الغربية ومنطقة المحارزة. تبنيتم عديد المقترحات في المجالس المحلية وتعهدتم في المجلس الجهوي بأنه سيتم تبني كلفة الربط ولم يحصل شيء، عديد الطلبات المبررة في الجهة لم نجدها في المشاريع المبرمجة من اقتراح المجالس المحلية.

إحداث مناطق سقوية في المعاطي وأولاد الحناشي وشربان. أراضي كثيرة محبوسة على أساس أنها مناطق سقوية وأهلها لا يستطيعون التصرف فيها إلا بترخيص من الوالي ولا يوجد فيها من السقوي إلا الاسم فإما أن نوفر لهم الماء أو نحرر أراضي الناس.

الجمعيات المائية تعاني من أزمات الماء والتسييج والحوكمة: جمعية السمرة والمعاطي والقواسم والمقراصعة.

الفصل 81 من قانون المالية المتعلق بتسوية الآبار الفلاحية غير المرخص لها، لماذا إلى الآن لم يحصل شيء؟ لماذا لا نسهل أكثر في إسناد رخص الحفر ودعم الفسقيات بالتنسيق مع التجهيز؟ أشياء كثيرة جديدة ندعمها لأنها استثمار في المستقبل: الطاقات النظيفة وزراعات الكاليتوس والنخيل، أشياء كثيرة نستطيع أن نقوم بها لإنقاذ صابة الزيت...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للأستاذة سوسن مبروك، لها ثماني دقائق تفضلي.

السيدة سوسن مبروك

شكرا سيدي الرئيس،

وكذلك شكرا للزميل المحترم حاتم الهواوي،

مساء الخير للجميع،

نجدد الترحاب بالسيد الوزير وكافة الإطارات المرافقة له،

سيدي الوزير، في قراءة موضوعية للتحليل الإجمالي لنفقات مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري لسنة 2026 الواردة في الصفحة 36 من مهمة الفلاحة يتبين بوضوح أن الاختيارات المالية المعروضة لا تزال بعيدة كل البعد عن مستوى التحديات الحقيقية للقطاع. حيث تصل جملة نفقات المهمة إلى 2879 مليون دينار تعهدا مقابل 2400 مليون دينار دفعا، أي بفارق هام يعكس ضعفا مزمنا في قدرة التنفيذ، بما أن ما يبرمج لا يصرف فعليا، وهو مشكل هيكلي يتكرر سنة بعد سنة دون معالجة.

كما نلاحظ أن نسبة تطور اعتمادات الدفع لسنة 2026 لا تتجاوز 5.3% وهي نسبة محدودة جدا وغير متناسبة مع حجم التحديات التي يشهدها قطاع الفلاحة سواء على مستوى الموارد المائية أو المنظومات الفلاحية أو الصيد البحري وتظهر الأرقام أيضا أن نفقات الاستثمار تبقى دون المستوى المطلوب حيث لم تتجاوز اعتمادات الدفع للاستثمار 726 مليون دينار وهو رقم غير كاف مقارنة بحجم المشاريع الموعودة بها والمعلقة أيضا خاصة مشاريع المحافظة على الموارد المائية وشبكات الري والصيانة الاستراتيجية.

وتكشف تفاصيل المهمة أن قسما كبيرا من البرامج على غرار برامج التنمية الريفية والتصرف في الموارد المائية والبنية التحتية الفلاحية تعاني من تفاوت كبير بين التعهد والدفع ما يعني علميا أن عددا من المشاريع مجمدا أو متأخرا رغم استكمال دراساتها ورصد الاعتمادات منذ سنوات وبالنظر إلى التوزيع التفصيلي نلاحظ تضخما لنفقات التسيير مقابل محدودية الاعتمادات الموجهة إلى الاستثمار وهو ما لا ينسجم إطلاقا مع أولويات البلاد في ظل ندرة المياه وتدهور الإنتاج ومطالب الفلاحين وخاصة البحارة.

تفاصيل المهمة تعيد إنتاج نفس الإشكاليات على مستوى ضعف الحوكمة المالية، بطء الإنجاز، غياب الجرأة في تحويل النفقات من التسيير إلى الاستثمار وغياب رؤية إصلاحية تترجم إلى أرقام حقيقية على أرض الواقع، لذلك فإن مهمة وزارة الفلاحة في صيغتها الحالية لا تستجيب حقيقة إلى مستوى انتظارات الفلاحين والبحارة ولا إلى حجم الأزمة المائية والفلاحية التي تعيشها البلاد وتحتاج إلى مراجعة جوهرية لضمان استدامة الموارد ونجاعة المشاريع.

سيدي الوزير، في موضوع آخر على مستوى جهوي ومحلي، تعيش المنطقة السقوية بواد موسى من مدنين الشمالية وضعية مزرية بسبب البئر الوحيدة التي تعمل منذ حوالي أربعين سنة والتي تراجع مردودها نتيجة الاستغلال المكثف من قبل الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه مما أدى إلى إنهاك المائدة الجوفية وتراجع طاقة السقي. الفلاحون اليوم ينتظرون دورهم لمدة تصل إلى 15 يوما لسقي أشجار الزياتين ويتحملون كلفة كهرباء باهظة جدا. وعليه نلتمس من سيادتكم التعهد العاجل لإحداث بئر جديدة تعمل بالطاقة الشمسية حفاظا على الدورة الإنتاجية بالمنطقة.

أيضا المنطقة السقوية ببورملي من عمادة كوتين من مدنين الشمالية، تم حفر بئر جديدة منذ سنة 2018، كما استكملت المندوبية الجهوية للفلاحة جميع الدراسات الفنية اللازمة لكن المشروع ما يزال متوقفا بسبب عدم مد القنوات. إننا اليوم أمام منشأة جاهزة تماما للاستغلال ومعطلة بسبب التأخير الإداري، لذلك نطلب من وزارتكم الإذن الفوري باستكمال أشغال مد القنوات حتى يستفيد الفلاحون من هذا المشروع الذي طال انتظاره.

سيدي الوزير، سبق وأن تواصلت مع وزارتكم بخصوص المجمع التنموي الفلاحي بمنطقة أم التمر من مدنين الشمالية بخصوص مطلبهم المتعلق بالترخيص في تركيز مركز لتجميع الحليب، لذا أدعوكم سيدي الوزير إلى النظر في هذا المطلب بشكل عاجل.

سيدي الوزير، في موضوع آخر قطاع الصيد البحري يشكو من ارتفاع تكلفة المحروقات وتضرر المراكب بالعوامل المناخية وتراجع مخزون بعض الأصناف البحرية وحتى اليوم لا يزال صندوق الجوائح الطبيعية غير مفعل بالشكل المطلوب، رغم أنه يمثل صمام أمان للبحارة عند تعرضهم لخسائر قاهرة. نلتمس منكم تفعيل هذا الصندوق بصفة عملية وسريعة وتحديث شروط الانتفاع به وضمان التعويض العادل في آجال معقولة، كما نؤكد على ضرورة دعم برامج الصيانة وتحسين ظروف العمل بالموانئ البحرية.

سيدي الوزير، إن الفلاحين والبحارة في الجنوب الشرقي وفي كل تونس ينتظرون من الدولة إجراءات ملموسة لا وعودا. هذه الملفات ليست ملفات قطاعية فحسب، بل تمس مباشرة السيادة المائية والغذائية والاقتصادية وإن دعم هذه الجهات هو تجسيد لرؤية السيد رئيس الجمهورية الأستاذ قيس سعيد الذي أكد مرارا أن الفلاحة هي ركيزة السيادة الوطنية وأن تونس يجب أن تكون واحة غناء بفضل مجهودات أبنائها.

نرجو منكم التفاعل الجدي والسريع مع هذه المطالب لما فيه خير للجهات ولتونس ولحقوق المواطنين.

في موضوع آخر سيدي الوزير، أهيب بوزارتكم اليوم أن تتفاعل بجدية ومسؤولية مع إشكالية باتت تثقل كاهل مواطنينا في كل ربوع تونس وتؤثر بشكل مباشر على حياتهم اليومية وهي معضلة الانقطاع المتكرر للماء الصالح للشراب. إن هذا الانقطاع لم يعد حالة ظرفية، بل أصبح معضلة المعاضل وإخلالا جوهريا باستمرارية مرفق عمومي أساسي لا يحتمل التعطيل ولا التهاون ولا التأجيل وقد سجلنا في الفترة الأخيرة تزايدا في وتيرة الانقطاعات وتوسعا في الرقعة الجغرافية الأمر الذي انعكس سلبا على الأسر والمؤسسات التربوية والصحية والفضاءات الاقتصادية وهو وضع غير مقبول لا من ناحية الحوكمة ولا من ناحية الضمانات الدستورية المتعلقة بالحق الدستوري والحق الإنساني والطبيعي في الماء الصالح للشراب.

ولا يفوتني هنا التذكير بأنني قمت بعديد الاتصالات والمتابعات مع مختلف المسؤولين الجهويين والمركزيين بالشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه وقد تلقيت في كل مرة العديد من الوعود...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم حاتم الهواوي عن كتلة صوت الجمهورية، له خمس دقائق، تفضل.

السيد حاتم الهواوي

شكرا سيدي رئيس الجلسة،

مرحبا بضيوفنا الكرام من السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري، إن شاء الله لا بأس سيدي الوزير وباقي الزملاء من الغرفتين،

أثناء قدومي للمجلس سيدي رئيس الجلسة، سمعت بخبر فصل رخص التزود بالماء عن رخص البناء، إذن هذا إجراء نباركه ويبقى شأن أكبر من هذا بما أن الإمداد بالماء الصالح للشراب أو الكهرباء يمكن أن يترتب عنه تكلفة كبيرة جدا بالملايين ونأمل في إيجاد حل جذري من قبيل الجدولة وتبسيط الإجراءات، وتدخل الدولة للحالات المعوزة.

ولأذكر سيدي الوزير أنه إلى حد هذه اللحظة ما زالت عندنا 101 مدرسة، المرة الفائتة قلت 111 وأنا مخطئ ما زالت عندنا 101 مدرسة في جندوبة لا تتمتع بالماء الصالح للشراب وللأسف بقيت جندوبة المتحزمة بالسدود بلد الخمس فواتير. تحدثنا عن فاتورة "SONEDE" التي ماؤها غير مقبول وتحدثنا عن فاتورة المياه المعدنية وتحدثنا عن فاتورة "البيدون" وللأسف معهم فاتورة البوسفير والقصور الكلوي، إن شاء الله ربي يبقي ستره على تونس.

تفعيل القرار المشترك الموجود عن طريق الفلاحة وأملاك الدولة فيما يخص الضيعات الفلاحية لصالح الشركات الأهلية. أعرف ضيعة منتهية شأن الكراء منذ 29-7-2023 ولا زلنا في مخاض عسير وعندنا للأمانة شباب شركة أهلية إلى هذه اللحظة ينتظرون الفرج من عند الله. وإن شاء الله ربي يسترنا في البلاد.

مشروع تكثيف المناطق السقوية، عندنا 40 ألف هكتار تقدمنا فقط في25 ألف هكتار، قلنا "يا رب العمل عليك" والحمد لله، إذن لم ننجز سوى 10 آلاف هكتار ونقاط استفهام.

ميزانية تكميلية للمندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بجندوبة كباقي الولايات فهي مقتصرة على بيع مياه الري فقط بالنسبة لمواردها ونأمل في دعمها.

توجد ولاية للأسف دون مندوب فلاحة وأذكر كذلك أن السلطة عندنا دون معتمد أول أو دون معتمد مركز ولاية.

سيدي الوزير، البذور والأسمدة ونتحدث عن نوع البذور معالي وكريم ورزاق و"DAP" وسيبور45، وللأسف النسق بطيء وتعرفون الفلاح في جندوبة.

إذن الصيد البحري والكسر أو الكتابة الكسرية للمنتوج والمتوقع لدينا 8 آلاف منتوج والمتوقع 20 ألف والسبب مديونية البحارة، الضرورة ملحة لأسطول كبير وللأسف أيام العمل الفعلية قليلة في السنة لضعف الأسطول الموجود.

سيدي الوزير، "dragage" الميناء دون تفعيل نحو فتح الآفاق بولاية جندوبة وطبرقة إن شاء الله ربي يبارك.

ولاية جندوبة ولاية من حقها أن تكون أولوية فلاحية نتحدث عن ولاية حدودية ولاية فلاحية ولاية الثلاث معابر البحري والجوي والأرضي ونعاني مشكلة الزاد البشري النقص في كل الاختصاصات ونأمل تخطي الشأن اللوجستي المنقوص.

الانجراف وضياع أديم الأرض الاستراتيجية تتحدث عن 90 ألف هكتار بين المتوقع والمنجز نقطة استفهام.

إعادة إحياء اللفت السكري ونتحدث عن "arbitrage" وضرورة إحياء مركز اللفت السكري ببو سالم ثم نرجو من الوزارة أن تساعدنا في التخطي من التصنيف الدوني مع المالية ومتخلدات 2023 مع التجارة.

سيدي الوزير، المركبات الفلاحية في جندوبة هي منتجة وناجحة لكن هناك تغييب لوسائل الإنتاج من لوجيستي وزاد بشري، هل تتصورون ضيعة بها جرار واحد وهو دون الخدمة وتغطية الخدمة؟

إدارة الغابات، من حقنا كتونسيون المسح بالأقمار الصناعية والدرون للتوقي من الحرائق والسيطرة عليها قبل انتشارها.

ثم إلى متى ربط إسناد تراخيص حفر الآبار بالمديونية؟ أعتقد من الأجدر الربط بالإجراءات والقرارات الرئاسية الأخيرة من تبسيط الإجراءات.

ثم حضائر 15 يوما للفلاحة وباقي كل القطاعات والوزارات الأخرى، هل يستقيم الظل والعود أعوج؟ ما هي المردودية المرجوة في هذه الطريقة للتشغيل؟

ثم أطالب براحة القطيع والقطع مع ذبح الأنثى ولما لا دون أضحية عاما أو عامين كما في دول أخرى حتى يعود القطيع لتونس...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم كمال كرعاني، له أربع دقائق، تفضل.

السيد كما كرعاني

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وكل الوفد المرافق،

لا يخفى على أحد موقع الفلاحة في الاقتصاد الوطني وما تساهم به فيه، عبر ما توفره من مواطن شغل ومن موارد ومن صادرات فلاحية. نحن بلاد زيت الزيتون والدقلة والقوارص والأسماك والحبوب، لكن للأسف في بلادنا لا تشجع الدولة الفلاح ولا ترافقه ولا تساعده على النهوض وتطوير فلاحته باستثناء كبار المستثمرين.

مؤازرة الفلاح تمر عبر تطوير أداء خلايا الإرشاد الفلاحي بالجهات وتوسيع مهامه وتطوير قدراته البشرية وإمكانياته، وندعو في هذا الصدد إلى تعزيز خلايا الإرشاد الفلاحي في الشراردة ونصر الله ومنزل المهيري ودعمها.

كما ندعو إلى إيجاد حلول للمجامع التنموية خاصة فيما يتعلق بالمديونية في مناطق الطويلة وسيدي سعد ومنزل المهيري ونصر الله وغيرها.

صغار فلاحي منطقة الطويلة وسيدي سعد ينتظرون منكم تسوية وضعيتهم مع الجمعية المائية وطرح الديون.

كما نطالب بإيجاد حلول بالتنسيق مع وزارة أملاك الدولة لآلاف الهكتارات المهملة فلماذا لا تستغل لفائدة الأهالي وأصحاب الشهادات العليا إذ يمكن أن تمثل حلا للبطالة بتسويغها للشباب من أهالي المعتمديات الثلاث مع تأطيرهم وتمكينهم من نفاذ التمويل ووصولهم إلى مسالك التوزيع.

سيدي الوزير، مشكلة المياه تبقى من أهم المشاكل وعليه فالدعوة ملحة إلى تسوية وضعيات الحفريات الموجودة بالمعتمديات المذكورة. كما نطالب بالعمل على إسقاط مديونية صغار الفلاحين الذين عانوا من الجوائح طول سنوات الجفاف.

وندعو إلى إيجاد حل لمشكلة تفشي الخنازير التي أصبحت تهدد جميع المحاصيل مما دفع الفلاحين إلى التخلي عن الكثير من الغراسات والزراعات التي تهددها هذه الآفة مع الدعوة الملحة إلى مزيد فتح حوار بين جميع المتدخلين في مجال الزيتون لإيجاد حلول ناجعة ودائمة تمكن من الحفاظ على حقوق الفلاح الذي يحافظ على مجال عمل حيوي ومهم للاقتصاد الوطني حيث أصبحنا نخشى أن يضرب هذا القطاع في مقتل بعد الهزات المضرة التي تعرض لها.

سيدي الوزير، معاناة أهلنا بالجهة حول تعطل مشروع المنطقة السقوية العباقات بمنطقة الكبارة والتي من المفروض أن تكون جاهزة 2013 لكن لا نعرف بالضبط سبب تأخر إنجاز هذا المشروع. من سنة 2008 إلى سنة 2010 تم حفر بئر عميقة وحسب التحاليل تبين أنها غير صالحة لمياه الشرب فطالب أصحاب الأراضي المجاورة للحفرية باستغلالها للري وانطلقت الدراسات الفنية والمالية وتمت الاستشارات العمومية لإحداث المنطقة السقوية وأعطي المشروع إلى أحد المقاولين لكنه لم ينجز وقد تم فسخ العقد وإعادة طلب العروض لكن كان العرض أكثر بكثير من الاعتمادات المرصودة فتم طلب اعتمادات إضافية من الوزارة، لكن تحدث مفاجأة فيتم ردم البئر بالحجارة من طرف أحد المواطنين مؤخرا ولا نعرف مصير المشروع، يقال أنه سيتم برمجة حفر بئر جديدة وهنا أتساءل:كيف تم إيجاد الاعتمادات لحفر البئر التعويضية ولم توجد اعتمادات إضافية للمشروع؟ كيف يتم التخلي ببساطة عن البئر الأولى رغم الكلفة التي تكبدتها المجموعة الوطنية؟ وقد تمت مراسلة السلطات المحلية والجهوية والمركزية ولا حياة لمن تنادي.

كذلك وضعية الأراضي الدولية "OTD" والسيد المدير العام غير موجود ولا نستطيع التواصل معه، لدينا قرابة 200 ألف زيتونة في منطقة منزل المهيري ونصر الله، قرابة 150 عاملا بدون عمل، آلاف الزياتين ثروة مهملة كانت تجلب المليارات ولم تعد تجلب حتى 80 ألف دينار. كذلك عملة المنارة بسيدي سعد وبمنزل المهيري، سيد الوزير، إذا لم ترغبوا في استغلالها فلماذا لا تعطونها كمقاسم فلاحية؟

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائبة المحترمة ماجدة الورغي عن كتلة صوت الجمهورية، لها أربع دقائق، تفضلي.

السيدة ماجدة الورغي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق،

بالنسبة لي أنا كماجدة الورغي سأبدأ معك من آخر مداخلة قمت بها تحت قبة البرلمان وقد كانت المداخلة عدد ثلاثة في إيصال صوت المواطنين الذين يتبعونني في دائرتي، لذلك أحب أن أقول لك سيدي الوزير، للأسف لا يوجد جديد في الموضوع الذي أشرت إليه وهو موضوع أو مشروع تزويد منطقة بئر الصولة والمناطق المجاورة بالماء الصالح للشرب.

سيدي الوزير، إلى اليوم مازالت مناطق سوق الاثنين والسودان ودوار بالخامسة والمعدة والدويرة وهارون وجوما تعاني العطش وجوما هي المكان الذي سرقت منه المضخة ولم يحدث أي جديد.

سادتي الكرام، قضيت صيفا كاملا والمقاول يجري لإصلاح الأعطاب وأنا أجري وراءه وألتقط الصور.

سيدي الوزير، أريد أن أسألك لماذا لا يتم فتح تحقيق في هذا الملف فهناك خلل كبير وهناك ملف فساد؟ كما أردت أن أقول لك أيضا أن ما تكبدناه مع المقاول منذ 2018 في إصلاح الأعطاب كان يمكن أن يجعلنا ننجز مشروعا جديدا اليوم فمنذ 2018 والماء مهدور في الطرقات والمقاول يصلح عطبا اليوم وهو متأكد أنه سيعود إليه غدا.

سيدي الوزير، بعد ثلاثة أشهر أريد أن أقول لك كما ذكرت في آخر مداخلة أنه إلى اليوم في منطقة المسافتين لا يجدون الماء ليغسلوا به ميتهم وقد أوصلوا إليكم صوتهم وقالوا لكم" إن صهريج الفقر والزول لا نريد أن نعيشه" إنها منطقة محترمة والسكان يريدون فتح الحنفية فينزل الماء في منازلهم، يريدون ألا يهاجر الشباب ولا يذهبوا إلى أماكن أخرى، بل يبقوا ويثمرون في مناطقهم و700 مليون لتزويد هذه المنطقة بالماء الصالح للشرب باهظة على من؟ أريد أن أفهم.

موضوع جبل إشكل، عندما نقول جبل إشكل نقول بنزرت، نقول تينجة، نقول تونس كلها.، جبل إشكل اليوم يستقبل الوفود الأجنبية وهو مغلق أمام المواطنين في معتمدية تينجة، جبل إشكل الذي كان وجهة سياحية للمدارس والمعاهد وللسياحة الداخلية التي تأتينا من أقصى الجنوب إلى أقصى الشمال اليوم أصبح يطرح أكثر من علامة استفهام. لا أحد يريد أن يقول لنا ماذا يحدث في الجبل ولا أحد يريد أن يقول لنا لماذا إلى اليوم لا ندخله إلا بتصريح رغم أن المواطنين اليوم أصبحوا مثقفين وواعين ويعرفون أن تلك منطقة لا يمكن العبث بها؟ لكن على الأقل نذهب لنتمتع بها ونستغلها كوجهة سياحية اليوم في معتمدية تينجة.

أنتم للأسف لديكم عشر سنوات مطالبون بتزويد البحيرة بـ 20 مليون متر مكعب من سد سجنان إلى بحيرة إشكل لكن خلال أكثر من عشر سنوات من عدم تزويد المنطقة بالماء الحلو للبحيرة تسبب في أضرار بيئية وأنتم تعاقبوننا على شيء لسنا نحن المتسببين فيه، بل أنتم المتسببون فيه.

الزحف على الغابات هذا الموضوع الذي لا يجرؤ أي أحد على الحديث عنه في منزل بورقيبة ولا في ولاية بنزرت كلها لأن الناس الذين يزحفون على الغابات هم بارونات كبيرة وشخصيات نافذة في الدولة يبنون ويعلون البنايات وحتى قرارات الهدم لستم قادرين على تنفيذها. أنتم لا تتحدثون أما أنا فأتحدث وهذا ثالث ملف أو رابع واجهة أفتحها على نفسي وهذه ليست مشكلة.

إذا اليوم في غاباتكم هناك زحف سواء بالحرائق أو بالبناءات التي تتطور وأنتم غير قادرين على اتخاذ قرار واحد على الأقل وتنفيذ قرار هدم في حق عائلة نافذة في ولاية بنزرت حتى يشعر المواطن أن هناك تطبيق للقانون ويطمئن ويحس أن هناك دولة، فهل هؤلاء أقوى من الدولة؟ رغم أنني غير مقتنعة بأن هناك اليوم من هو أقوى من الدولة.

سيدي الوزير، يمكنني أن أتفهم الإقالات ربما لأنك أحسست من موقعك أن هناك شخص غير مسؤول في موقعه، ولكن وما الذي يحدث في وزارتكم؟ أتفهم الإقالات، ولكن لا يمكنني أن أتفهم الاستقالات بالجملة. ماذا يحدث اليوم في مراكز التكوين المهني الفلاحي؟ علامة استفهام كبيرة. ماذا يحدث اليوم في إقالة الكفاءات؟ وهذه شهادة أو شكاية إلى السيد رئيس الجمهورية من مبلغ عن الفساد. أحترم التزامكم ومعطياتكم الداخلية ولن أسمي الأسماء لكن هذه هي الملفات وإن شاء الله تجيبوننا عنها...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم معز الرياحي، له أربع دقائق، تفضل.

السيد معز الرياحي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بكم سيدي وزير الفلاحة وبالطاقم المرافق.

مجاز الباب تستور قبلاط من ولاية باجة، طلبات السادة المواطنين:

أولا، توزيع الأراضي الدولية المهملة على المعطلين عن العمل وخاصة أصحاب الشهائد العليا وتمكينهم من مقاسم بشكل استعجالي وبشروط ميسرة مع الدعم المالي والفني حتى تدخل طور الإنتاج.

ثانيا، كل الشكر لدولتنا التي بدأت الاستجابة لطلب سكان المناطق الداخلية والأرياف مثل منطقة تافرشة التابعة لمعتمدية تستور وانطلاق مشروع الربط مع "SONEDE" ونطلب تعميم المشروع على بقية التجمعات السكنية بالدائرة بحي النسيم تستور، شيخ الوديان قبلاط، القمرتي والتجمعات السكنية الأخرى. أيضا ربط الأراضي السقوية بتافرشة بـ"Sondage " المغلق منذ 15 سنة.

تعميم تقنية الاستمطار على باقي أرجاء ولاية باجة سيما بمجاز الباب وتستور وقبلات وأريافها بعد نجاح العملية الأخيرة وهطول أكثر من 30 مليمترا بولاية جندوبة وشمال ولاية باجة في 24 ساعة الأخيرة واستغلال الظرف المناخي وإرجاع محركات الري للفلاحين التي افكت منهم بسبب قرار الوزارة وقطع مياه الري، وتوجهت إلى سيادتكم سيدي الوزير بخصوص هذا الموضوع بتاريخ 11-6-2025 وكذلك السيد والي باجة لإيجاد حل لهذه الوضعية، ولكن لم أتلق منكم أي إجابة، كذلك توجهت إليكم بطلب موعد مع مواطن فلاح من منطقة السلوقية وما زلتم إلى تاريخ اليوم 10-7-2025 لم تجيبوني بعد وكذلك توجهت إليكم بسؤال كتابي بتاريخ 11 -3- 2025 ولم تجيبوني بعد.

سيدي الوزير، إن قرار قطع مياه الري أضر بالفلاحين على ضفاف وادي مجردة في تستور والسلوقية ومجاز الباب والولجة والهري، هؤلاء الناس اعتمدتم معهم حق الانتزاع للمصلحة العامة فأين التعويض؟ إننا نطالب بحقهم في حل عادل وتعويض عادل ولماذا هم متضررون؟ ولماذا نضطرهم لرفع قضية تعويض لدى المحكمة الإدارية؟

سيدي الوزير، عند توريد الموارد الفلاحية من الخارج لابد أن يشمل التحليل كافة الشحنات وليس الاكتفاء بتحليل عينة واحدة لتجنب المواد المسرطنة في هذا المجال والحفاظ على صحة المواطن.

كما نطالب بتركيز إدارة جهوية لـ "SONEDE" بمجاز الباب وهيكلة ديوان الأراضي الدولية وإنشاء قطاع لتربية الماشية نظرا إلى شساعة الأراضي الدولية وعدم الاقتصار على الزراعات الكبرى وإحياء خلايا الإرشاد الفلاحي، إن خلية الإرشاد الفلاحي بسيدي مدين مغلقة منذ عشرين سنة سيدي الوزير وتطوير قطاع الزيت، زيت الزيتون والغراسات للشتلة التونسية وتدعيم الفلاحين الصغار والمتوسطين وتوفير الأعلاف والآبار بأراضيهم.

خلاص الفلاحين وتعويضهم من صندوق الإجاحة وحل إشكال التأمين وإيجاد حل للديون بالأراضي السقوية التي لم تعد سقوية وكذلك تعديل معاليم الكراء بالتخفيض والإعفاء منها.

أيضا هناك شكاية من المواطنة من تستور منيرة الكافي وهي من منظوريكم في شهة المعاملة السيئة، نرجو التحري في هذا الموضوع وسأمدكم بشكايتها.

كذلك بخصوص مشكل مجلة المياه التي مازلنا ننتظر صدورها سيدي الوزير، فمتى ستقع إحالتها إلى البرلمان لدراستها؟ وشكرا سيدي.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة الآن للنائب المحترم الطيب الطالبي عن كتلة لينتصر الشعب، له أربع دقائق، تفضل.

السيد الطيب الطالبي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بك السيد الوزير وبكاتب الدولة وبالإطارات المرافقة،

السيد الوزير، قطاع الفلاحة إلى أين؟ الفلاح اليوم يعاني أمام تخلي الدولة عنه في ظل غياب الدعم والمتابعة وخاصة الدعم من طرف البنوك يبقى الفلاح يصارع جميع العراقيل بمفرده، الفلاح في طريقه للاندثار.

السيد الوزير، فائض الإنتاج في القوارص والتمور والرمان والزيت نعجز عن تسويقه أمام امتناع البنوك عن تمويل المصدرين موسم زراعة الحبوب يشهد نقصا في البذور والأسمدة وقروض موسمية شحيحة لا تفي بالغرض، قطاع الأعلاف في غياب المتابعة السماسرة ينكلون بالمربين وقطاع الماشية في تراجع أمام السرقات وتواصل الجفاف وغياب الأعلاف.

السيد الوزير، وزارتكم تكرس التبعية للخارج في حين شعارنا السيادة الغذائية والسيادة الوطنية، ما هو دور المركز الوطني للعلوم والتكنولوجيا النووية بسيدي ثابت الذي كان رائدا في البحوث الفلاحية لمقاومة الآفات الفلاحية كاللفحة النارية و"Tuta absoluta" بوسائل غير مكلفة؟ واليوم نلتجئ إلى الأدوية الكيميائية المكلفة وغير صحية المستوردة بالعملة الصعبة.

ما هو دور الإدارة العامة للصحة النباتية ومراقبة المدخلات الفلاحية التي أغلقت باب الاجتهاد أمام مهندسين شبان طوروا بعض البذور المهجنة التي أثبتت التجارب تفوقها على البذور المهجنة المستوردة؟ راسلناكم في هذا الموضوع دون إجابة.

المناظرة الأخيرة السيد الوزير، بعد طول انتظار عشر سنوات تقريبا لم تفتح المناظرة تشترطون فيها شرط يقصي من تجاوز سنه أربعين سنة فما ذنبهم؟ وجب إعادة النظر في شروط المشاركة لإنصاف من طالت بطالتهم.

السيد الوزير، القيروان بلاد الماء بلا ماء، مناطق كقرية فرزاي بها بئر عميقة موجه لمناطق أخرى للشرب والأهالي عطشى، منطقة رقادة بها خزانات ماء موجهة لجهات أخرى والأهالي برقادة الغربية وحي السعادة والدرمية بلا ماء، طريق سوسة والحوامد والبورجي في وسط مدينة القيروان بلا ماء وإن وجد الماء في بعض الأحياء السكنية فإن تدفقه ضعيف جدا الري قطرة قطرة.

سيدي الوزير، إلى متى ستضل القيروان بإقليم واحد لـ "SONEDE"؟ ومتى يفعل الإقليم الثاني؟ وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للنائب المحترم محمد علي فنيرة، له أربع دقائق، تفضل.

السيد محمد علي فنيرة

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا السيد الوزير ومرحبا بالطاقم المرافق لكم،

السيد الوزير، أتحدث اليوم عن الولاية التي تساهم بنسبة 15% من الإنتاج الوطني للدولة التونسية وهي ولاية نابل، الولاية التي تفتقر إلى مندوب حتى اليوم والولاية التي يظل نصيبها من الطرقات الفلاحية محتشما وكذلك نصيبها من تنظيف الأودية فهناك أودية مرت عليها سنوات وهي مهملة دون تنظيف ولم نعد قادرين على تنظيفها بمسافة الكيلومترين التي تخصصونها لنا كل سنة إذ لا بد من برنامج وطني للتنظيف.

السيد الوزير، نصيب هذه الولاية من مياه الشمال أيضا محتشم وضئيل جدا، زد على ذلك تقومون بقطعه خلال شهري جويلية وأوت في حين أن العنب والبرتقال بحاجة للماء في شهر جوان وبحلول شهر جويلية قد يفوت الأوان.

أما بخصوص الحشرة القرمزية السيد الوزير، لا يوجد أي برنامج حتى اليوم ولولا اجتهاد السيدة الوالية لحل الإشكاليات القائمة وللأسف إلى حدود اليوم الوزارة لا تملك أي برنامج.

كذلك نصيب الأعلاف المدعومة ضئيل وضئيل جدا كل شيء ضئيل في ولاية نابل ولم نعد قادرين على تحصيل شيء. اليوم من لا يملك 32 رأسا من الغنم لا يتحصل على العلف المدعم ونحن نتحدث عن صغار الفلاحين فلقد قضيتم على 70% من صغار الفلاحين في ولاية نابل، هل يعقل أن يشترط امتلاك 32 نعجة للحصول على الأعلاف؟

للأسف، نصيب هذه الولاية من الاعتمادات بعد كل هذا النقص لم يتجاوز 96 مليون دينار في السنوات الخمس الأخيرة في حين تحصلت ولايات أخرى على 500 و550 و600 مليون دينار، هل نحن نعيش معكم أم لا يا سيدي الوزير؟

إن هذه الوضعية في ولاية نابل لم تعد مقبولة فسياسة القطرة قطرة بتخصيص نصف كيلومتر لتنظيف الأودية أو نصف كيلومتر للطرقات لم نعد نقبل بها، إن هذه النظرة لا بد أن تتغير والتمييز السلبي الممارس ضد ولايتنا يجب أن يتوقف من اليوم قبل الغد.

السيد الوزير، بخصوص الأراضي الدولية المهيكلة والتي يقع افتكاكها في كل مرة وإعادتها لديوان الأراضي الدولية " OTD" هناك مستثمرون يملكون المليارات ويرغبون في الاستثمار ودعم الدولة وتحسين الوضعية، فلماذا كل هذا التعطيل؟

السيد الوزير، الكروم وأنا أصيل قرمبالية مدينة العنب المساحات المزروعة هناك في تراجع من سنة إلى أخرى، هل تعرف لماذا؟ لأن الرخص التي تمنحونها لاستيراد كميات ضعيفة جدا ولا تفي بالغرض ولا تغطي حتى ربع الاحتياجات السنوية، نطلب مليون شتلة عنب فلا نتحصل إلا على 250 ألفا، فهل يعقل أن نواصل بهذه الطريقة؟

السيد الوزير، أما بالنسبة إلى "APIA" في ولاية نابل فقد تراجع الاستثمار فيها بنسبة 50% مما يعني أننا لم نعد قادرين على الاستثمار، نحن الولاية التي تملك 4% فقط من الأراضي لكنها تساهم بنسبة 15% من الناتج الوطني ومع ذلك تعامل بهذه الطريقة.

السيد الوزير، للأسف لا يمكنني أيضا تجاهل موضوع منطقة جبل طريف فقد أصبح مشروعا معطلا ووعدتمونا بحفر بئر جديدة في "سيدي بحر" وإلى حدود اليوم لم يتحقق شيء.

أختم كلامي بأن الفلاحة ساهمت بنسبة 1% في نسبة النمو التي بلغت 2.4% في سبتمبر مما يعني أن القطاع الفلاحي يقوم بعمل جبار رغم هذه الوضعية لذا وجب تطويرها وإعطاء نظرة مستقبلية لها السيد الوزير وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للنائبة المحترمة ضحى السامي عن كتلة الخط الوطني السيادي، لها أربع دقائق، تفضلي.

السيدة ضحى السالمي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الفلاحة والوفد المرافق له،

سيدي الوزير، نحن لا نتحدث عن السيادة اليوم المعهودة نحن نتحدث عن السيادة التي لا تكتب في الدساتير فقط، بل تزرع بعرق الفلاح وتسقى بالماء وتحصد بالكرامة، نتحدث عن قطاع إذا سقط الوطن وإذا أهمل تآكلت السيادة.

اليوم ونحن نناقش ميزانية الفلاحة لسنة 2026، نقف أمام ميزانية تقدر بـ 2.4 مليار دينار وهي تمثل أقل من 4% من ميزانية الدولة في بلد تشكل فيه الفلاحة والصيد البحري أكثر من 10% من الناتج الداخلي الخام وتؤمن 700 ألف موطن شغل مباشر وغير مباشر، فكيف لقطاع يحمل نصف تونس أن يمول بربع ما يحتاجه؟

نقف اليوم على مفترق طرق إما أن نواجه الحقيقة بجرأة أو نواصل سياسة الهروب والترقيع؟ نحن بلد يعيش منذ سنوات تحت وطأة الجفاف بنسبة تعبئة سدود لم تتجاوز هذا العام 22% فقط في حين أننا خسرنا أكثر من 700 مليون متر مكعب بسبب التبخر وغياب الصيانة. نحن بلد يفقد سنويا 1% من غاباته بسبب الحرائق والقطع والفوضى، نحن بلد يترك أراضيه مهملة ولا يسندها للشباب ليستثمروا فيها وينتفعوا وينفعوا الدولة والمجتمع، نحن بلد يتراجع فيه مخزون المياه الجوفية بشكل كبير وتنهار فيه المسالك الريفية ومع ذلك نحدد خطط بلا آليات بلا آجال ولا نتائج.

من فضلكم عندما تقدمون مشاريع وتسند لها ميزانيات قدموا لنا شيئا يفهمه المواطن فلا تحاولوا إقناعنا نحن، بل أقنعوا المواطن أقنعوا الشعب، وافونا بتقارير كل ثلاثية على مستوى تقدم الأشغال على الأقل فالأرقام في البلاغات لا تنقذ الفلاح الذي يشتغل بمفرده ويحارب الجفاف ويقاوم غلاء الأعلاف وارتفاع تكلفة البذور. كما يعاني الصياد أيضا من أسطول مهترئ مما يعني أن كلفة المحروقات ارتفعت بأكثر من الضعف.

سيدي الوزير، بخصوص الدواوين لقد آن الأوان للإصلاح وإعادة الهيكلة، بالنسبة إلى ديوان الزيت لماذا لا يوجه الدعم مباشرة للفلاح بدل استيراد الزيت المدعم؟ فلندعم زيت زيتوننا وبذلك يستفيد المواطن والفلاح في آن واحد، كذلك ديوان الحبوب يواجه مشاكل في التخزين فلماذا لا تبنى مخازن جديدة؟ ولماذا لا نستبق الحلول للمشاكل المتكررة؟ كما أن المجامع المائية تحتاج أيضا إلى إصلاحات هيكلية.

وفي علاقة بالموارد البشرية، على وزارة الفلاحة الالتزام بخيارات الدولة في القطع مع التشغيل الهش أتحدث عن تسوية وضعية عمال الحظائر، وضعية"OTD" و"FNARC" تفعيل الاتفاقيات المبرمة 6 فيفري مثلا ورفع المظلمة على المهندسين الفلاحيين.

سيدي الوزير، أتوجه إليكم وإلى الحكومة كافة بهذا السؤال لماذا التنكيل بأصحاب الشهائد العليا ممن طالت بطالتهم؟

ختاما، أتطرق إلى مظلمة خزان الماء ببرج السدرية 4 وحي الزياني، فإلى متى يستمر مسلسل التسويف؟ من اختيار الأرض إلى انتزاعها واليوم انعقدت جلسة الاستقصاء والمصالحة في الولاية، ولكن لم يتحقق شيء والمعاناة لا تزال مستمرة إن الماء يصل "قطرة قطرة" وتكلفة ربط خمسة عدادات وصلت إلى سبعة ملايين، فكيف يعاقب المواطن بهذا المبلغ قبل أن يفتح الحنفية؟ المواطن يعاقب وهذا ظلم كبير وقهر ولا أريد القول بأنها جريمة في حق المواطن.

سيدي الوزير، أخبرنا وأنت الذي تعهدت سابقا تحت قبة البرلمان بأنك ستتعهد بهذا الموضوع، متى تنتهي هذه المعاناة؟ ومتى تبدأ الأشغال...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

السيدة ضحى السالمي، تفضلي.

السيدة ضحى السالمي

نريد قائمة بالأحياء المستفيدة فنحن نتحدث هنا عن واجب أخلاقي للدولة تجاه مواطنيها وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا،

السيد الوزير، السيد كاتب الدولة،

زميلاتي زملائي الأفاضل،

سنرفع الجلسة لمدة عشر دقائق أو ربع ساعة ونعود في تمام الساعة السابعة والنصف بعد استراحة قصيرة.

(كانت الساعة السابعة وعشر دقائق مساء)

استئناف الجلسة
ومواصلة النظر في مشروع ميزانية مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

(كانت الساعة السابعة وخمس وثلاثين دقيقة مساء)

السيدة سوسن مبروك، نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

مساء الخير للجميع،

نجدد الترحاب بالسيد الوزير وكافة الفريق المرافق له، مرحبا بكم.

أحيل الكلمة اذن إلى السيدة الزميلة المحترمة سيرين المرابط عن كتلة الاحرار، لها خمس دقائق، تفضلي.

السيدة سيرين المرابط

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسادة الحضور الكرام،

في الحقيقة أردت أن أبدأ بالترحم على شهيد الفن وفقيد الأسرة الفنية وفقيد كل عائلة تونسية أدخل إليها البهجة يوما ما السيد نور الدين بن عياد، سائلين الله أن يرحمه ويجعل مثواه الجنة.

أريد لهذه الصورة أن تظل موجودة على طاولتي لأنها صورة سيخلدها التاريخ وهي الصورة التي أدار فيها السيد وزير الفلاحة ظهره لي وبذلك فهو لم يدر ظهره لي شخصيا، بل أدار من خلالي ظهره للشعب التونسي بأكمله. سأوضح لماذا وكيف؟ حينها قال لي بالحرف الواحد: "ليس لدي مسؤولون فاسدون"، بل على العكس قال لهم: "إن التاريخ سيذكركم بكل خير" وحيا مسؤوليه على الخدمات الجليلة التي يقومون بها.

دعونا الآن نستعرض هذه الخدمات واحدة تلو الأخرى، أولا لدي ملف فساد معروض على القضاء وقد أحالته السيدة وزيرة المالية إلى السيد وزير الفلاحة وهذه هي المعاينات في قطاع الألبان، هذا الشخص لن أذكر اسمه أو إذا أردتم سأسميه فليس لدي أي مشكلة هو السيد مهدي عبيد صاحب شركة "PROLAB" والذي تشغل زوجته أيضا خطة إطار سامٍ بوزارة الفلاحة وهي زوجة السيد محمد مهدي عبيد الإطار السامي بالوزارة المذكورة، ماذا حدث في هذا الملف سيدي الوزير؟ لقد علمنا أن الملف قد وصل إلى التفقدية، ولكن ماذا نجد اليوم السيدة الرئيسة؟ نجد أن السيد الوزير قد قام بترقية هذا

الشخص الذي يقوم بإعداد طلب عروض ويضع فيه المواصفات الفنية لمعدات تملكها شركة "PROLAB" التي هي على ملكه وملك زوجته وقد قام بكافة المعاينات اللازمة لكي يحصل على طلب العروض.

ننتقل من ملف الألبان إلى الملف الذي يليه الخاص بالغابات، لن نتحدث فالمواطن التونسي سيحكم بنفسه أن أمورنا على أفضل حال ولا وجود "للزحف" الذي ذكرته زميلتي، سؤالي للسيد المدير العام للغابات، إذا كانت إدارتك تعاني من تخبط واضح فكيف يتم تكليفك أيضا بالإدارة العامة للدراسات والتخطيط التنموي الفلاحي وهي الإدارة التي تعمل بدون مدير عام رغم أنها تمثل "الدينامو" والمحرك الأساسي للوزارة فكيف نمنح شخصا واحدا إدارتين عامتين؟

سؤال آخر سيدي الوزير وهو سؤال غير بريء، كم ولاية بقيت دون مندوب جهوي للفلاحة؟

نمر الآن إلى الوكالة الوطنية للاستثمار الفلاحي، ماذا تقدم هذه الوكالة للبلاد؟ وأين هو الاستثمار وكيف يتم؟ هؤلاء هم الحاضرون سيدي الوزير، وإذا أردت أن أتحدث عن الغائبين فملفاتهم عندي أيضا.

نأتي الآن إلى قطاع الحبوب حدث ولا حرج ماذا تريدونني أن أحكي؟ تلك الإطار السامي واحتراما للنوع الاجتماعي لن أذكر اسمها لكنها تعرف نفسها جيدا، في قطاع الحبوب من يريد الحصول على رخصة تجميع الحبوب أو رخصة "أمونيتر" أو أي رخصة أخرى لا بد أن يمر عبر "القرين" فهو الذي يسمح بالمنح من عدمه وبالطبع بعد الحصول على نصيبه وأنا أضع نفسي على ذمة القضاء التونسي في كل ما أدليت به فلدي التسجيلات الهاتفية والمكالمات والمحادثات ولدي شهود مستعدون للإدلاء بشهادتهم.

ننتقل الآن إلى من يليه، ذلك السيد الذي كان مكلفا بالعمل البرلماني، بين عشية وضحاها، سبحان الله، نقوم بإعفاء قامة مثل السيد حسين العثماني المكلف بالشؤون القانونية ونعينه مكانه، فهل هي الولاءات أم ماذا؟

نأتي الآن إلى محور المداخلة التي أدار لي فيها السيد الوزير ظهره وذلك عندما ذكرت عبارة "مزبلة التاريخ"، إنني بصفة شخصية أحترم الجميع وأتعامل مع الجميع، ولكن عندما أقول "إلى مزبلة التاريخ" وأكررها فأنا أقصد كل من أفسد وأضر ومس بقوت الشعب التونسي وكل من تستر على ملفات الفساد.

لقد تحدثنا بالأمس عن ديوان الأراضي الدولية حيث كان وزير الشؤون الاجتماعية حاضرا وتحدث عن مؤسسات عمومية لا تطبق قانون منع المناولة ومنها إدارتكم ديوان الأراضي الدولية، لو كنت تريد الإصلاح حقا لفتحت تحقيقا فوريا بعد مداخلتي من خلال لجنة التفقد التابعة لهذه الإدارة، لكننا نترقب إن شاء الله تحويرا وزاريا يأتي برجال دولة نفهمهم ويفهموننا.

أنا اليوم اخترت المقعد الأخير في البرلمان، مقعدي رقم عشرة ودائما أختار القرب من الوزير لكي يفهمني وأفهمه لكنك أوصدت الباب أمامي، لماذا؟ لأنك تخشى العودة مديرا بعد مغادرة الوزارة وتبحث عن ولاءات المديرين العامين الذين عينتهم وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للسيدة الزميلة المحترمة نورة الشبراك عن الوطنية المستقلة، لها أربع دقائق، تفضلي.

السيدة نورة الشبراك

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا السيد الوزير،

مرحبا بالسيد كاتب الدولة والإطارات المرافقة،

السيد الوزير، بعجالة سأستعرض بعض المواضيع والنقاط التي تهم جهتي، اليوم لدينا إشكالية في الربط بشبكة المياه وهي معاناة تتقاسمها جهتنا مع مناطق عدة في الجمهورية التونسية، اليوم الأولوية لمناطق قبة الأغا وبولزهار وبني عياش، كما أن لدينا مدرسة في منطقة المشكال تفتقر للمياه منذ أسبوع كامل فالانقطاعات لم تعد تقتصر على فصل الصيف فقط بسبب رداءة التجهيزات، بل أصبحت تشمل موسم الشتاء والخريف أيضا وهذا الوضع ينطبق كذلك على بولزهار والقصبات وقبة الآغا وبوجريدة. سيدي الوزير، الرجاء إيلاء الأولوية المطلقة لربط هذه المناطق وتبنيها من طرف الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه "SONEDE".

أما بالنسبة إلى إشكالية المناطق السقوية في بني عيشون وتازركة، فلدينا عوائق في الحصول على تراخيص تسوية وضعيات الآبار وتزويدها بالتيار الكهربائي.

كما أطرح عليكم مشكلة الإقامة الريفية التي عرضتها سابقا وستصلكم مراسلة في الغرض بشأنها، هذه الإقامة أقيمت في منطقة سقوية منطقة تحجير والمستثمرة مقيمة بالخارج واستثمرت اعتمادات ضخمة بلغت ثلاثة مليارات لكنها تعرضت للتحيل من طرف من وعدها باستخراج التراخيص وللأسف لم تتمكن من تسوية وضعيتها مع البلدية باعتبار أن رأي وزارة الفلاحة ملزم وهي تقع في منطقة تحجير.

اليوم الإقامة الريفية مشروع سياحي على النمط المستحدث، الحل عندكم السيد الوزير لإيجاد مخرج استثنائي لأن مراجعة أمثلة التهيئة العمرانية لن تنصف هذه السيدة التي وضعت ثروتها وثروة عائلتها الموسعة في هذا المشروع. هذا الموضوع مستعجل جدا الرجاء إيلاءه الأهمية القصوى.

بالنسبة إلى المناطق السقوية لدينا محطة تطهير في قربة والمناطق المتاخمة هناك العديد من الفلاحين يرغبون في استعمال المياه المعالجة خاصة وأن المحطة بصدد الإصلاح والتوسعة، في الحقيقة أن الدراسة التي بصدد إعدادها مندوبية الفلاحة لا تشمل منطقة قربة، بل تشمل المناطق المجاورة فقط وقد راسلتكم السيد الوزير في هذا الغرض لإلحاقها أو إدراجها ضمن دراسة لاحقة.

كنت قد توجهت إلى سيادتكم بسؤال كتابي حول التعداد الفلاحي، نرجو توضيحا حول مدى تقدمه والمراحل التي قطعها خاصة وقد رصدت له اعتمادات هامة بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة كشريك استراتيجي. شكرا السيد الوزير وبالتوفيق للجميع.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل محترم سامي طوجاني عن كتلة الأمانة والعمل، له خمس دقائق، تفضل.

السيد سامي طوجاني

شكرا سيدتي الرئيسة،

مرحبا بالسيد وزير الفلاحة والسيد كاتب الدولة والطاقم المرافق لكم،

سيدي الرئيس، أنا ابن منطقة ريفية داخلية هي معتمدية جومين وتحيطها غزالة وسجنان نشاطها الرئيسي والأول الفلاحة ولا غير ذلك من مقومات الاقتصاد. أهالي المنطقة طيبون ومطالبهم بسيطة يأكلون مما يزرعون وينتجون للإيفاء باحتياجاتهم واحتياجات المعتمديات والولايات المجاورة وهنا يجرنا الحديث كي نتحدث عن فشل وزارة الفلاحة وعدم توفيرها للبذور الممتازة والأسمدة، أين وزارتكم من هذا كله؟ أين أنتم وقت جمع محاصيل الحبوب كان القمح ملقى على الأرض لا حسيب ولا رقيب؟ عندنا ما يقارب على 50 ألف هكتار في الدائرة من زراعات كبرى على غرار محاصيل التمور والزيتون.

على مستوى قطاع الألبان أين هو دعم الفلاح؟ فهل من العيب أو من الحرام أن تزيد 300 أو 400 مليم في سعر اللتر الواحد من الحليب للفلاح حتى نحافظ على المنظومة؟ وسبق وتحدثت معكم سيدي الوزير في هذا الموضوع فليعمل ناقل الحليب بحماس وأعطه منحة تجميع ومنحة نقل.

هل خرجت يوما من مكتبك وعاينت الخسارة الكبيرة لقطيع الأبقار بسبب مرض الجلد العقدي ونسهل لهم على الأقل في عملية القروض؟

هل زرت مراكز تجميع الحليب ولاحظت الكميات المجمعة التي تراجعت من 40 ألف لتر إلى 5000 و7000 في كل مركز؟ صدقني بهذا العمل الذي تقوم به وزارة الفلاحة فإنه سيأتي يوم على المواطن يبحث عن علبة الحليب ولا يجدها.

مشروع التنمية الفلاحية المندمجة اعتقدنا أنهم أعطوا مثلث الفقر سجنان، جومين، غزالة 45 كم لكل معتمدية يعني بمعدل 5 كم لكل عمادة لتعبيد المسالك الفلاحية ويقال أنه تم نشر طلب العروض وكل الكلام في مهب الريح لنستبله المواطن حتى لا نقول كلاما آخر. هل تعلم بهذا الشيء؟ والله أتحداك اليوم أن تجيبني الآن وليس لاحقا في الردود.

إعادة هيكلة وتدعيم ديوان تنمية الغابات والمراعي بالشمال الغربي بسجنان نظرا لدوره الحيوي، في الحقيقة لقد فك الكثير من العزلة إضافة إلى توفير المواجل والخزانات وتعرفون أن هذه المناطق معطشة كثيرا في الأرياف والمواطنون المساكين حتى في فصل الشتاء معطشون، لا "SONEDE" ولا مجامع مائية وتم التدارك في بالرايس ورواحة من معتمدية جومين وشملت بالمجاور في انتظار التفعيل والإسراع في الإنجازات بقيت الطوالبية والمحارصي لم تشملها المحاور فيجب إيجاد حل جذري في هذا الموضوع وبوجرير وركب وبني إبراهيم وسيدي منصور من معتمدية غزالة.

صيانة البحيرات الجبلية أيضا التي امتلأت بالملوس وكذلك السدود التي أصبحت أثرا وكل هذا ناتج عن عدم التعهد بها على الوجه المطلوب بدليل الاجتماع الذي صار بين رئيس الجمهورية قيس سعيد في قصر قرطاج يوم 25 فيفري 2025 والسيد رئيس الحكومة السابق والسيد كاتب الدولة لدى وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري المكلف بالمياه ودعا فيه السيد رئيس الجمهورية وزارة الفلاحة إلى العودة إلى اعتماد البحيرات الجبلية مشددا على ضرورة أن يتحمل كل مسؤول في أي مجال مسؤوليته كاملة.

مزيد دعم المناطق الريفية بالماء الصالح للشرب وخاصة المناطق المحاذية للسدود مثل كاب سيرات على مستوى سد الزياتين ولوكة والبسابيس على مستوى سد القنقوم، أيضا بني يسلا وبوجبلة والصغيرة على مستوى سد وادي المالح مع إمكانية إحداث مناطق سقوية في المناطق المذكورة.

المطالبة بتهيئة ميناء الصيد البحري بسيدي المشرق وتجهيزه، المطالبة أيضا بإحداث مرفأ بكاب صيراط وكاب عباد ولوكة، تجهيز صغار البحارة في هذه المناطق ودعم مصادر التمويل الميسرة، تطوير منبت تمرة، نقص في إطار المهندسين والأطباء البياطرة والكثير من خلايا الإرشاد الفلاحي بدون رؤساء مثل ماطر ومنزل بورقيبة وغزالة وغار الملح وسيارات رباعية الدفع للعمل في تضاريس وعرة، وضعية عمال الحضائر الذين يعملون خمسة أو ستة أيام من كل شهر.

سأختم وأقول بأن المعاناة كبيرة جدا ومازالت هناك مشاكل كبيرة جدا لم تذكر وهذا كله ناتج عن فشل وزارة الفلاحة وأنت أول من تسبب في هذا الفشل أضعفتم القطاع الفلاحي ويجب أن تقدم استقالتك وإذا لم ترغب أوجه من هذا المنبر نداء إلى السيد رئيس الجمهورية يجب إقالة هذا السيد من وزارة الفلاحة ومن خطة وزير...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة للسيد الزميل المحترم مختار عيفاوي غير منتمي، له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد مختار عيفاوي

شكرا سيدتي الرئيسة،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق،

سيدي الوزير، بو حجلة تتنفس فلاحة وأنتم خنقتموها بقراراتكم الارتجالية بالمرجين الذي يصب في كل شبر من أرضها وحين يقدم أصحاب المعاصر مشروعا في تثمين النفايات يتعطل، كما خنقتموها بسعر الزيت والقمح الذي لا يغطي سعر التكلفة وبالعلف المفقود والقطيع الذي يتناقص باللسان الأزرق أو السرقات. باختصار بو حجلة تريد أن تتنفس، فكوا العزلة عن أريافها بالمسالك الفلاحية ووفروا لأهلها الماء الصالح للشرب 80% من أرياف بوحجلة دون ماء صالح للشراب حتى المشروع الموجود في طور الاستغلال منذ عامين وإلى حد الآن ليس فيه ماء.

سارعوا بإسناد المنح لصغار الفلاحين، من يطلب منحة جرار تطلبون منه تحاليل أكثر من شخص مريض، وفروا السيولة المالية لأصحاب المعاصر وجدولوا لهم ديونهم على سبع سنوات لأنه حين تتوفر السيولة المالية تزداد المنافسة وترتفع الأسعار ويمكنهم أن يخزنوا الزيت ويدخلوا في الدورة الاقتصادية، عبدوا المسالك الفلاحية في المناطق السقوية وخاصة في بئر عرابي في الجهينة، أرجعوا الاعتبار لديوان الأراضي الدولية والعاملين فيه وستحققون السيادة الغذائية.

سيدي الوزير، سيقبل الديوان الزيت من الفلاحين لكن السعر يتحدد بعدما تتذوقون، هنا أريد أن أسألكم هل تذوقتم عذابات الفلاح من أجل أن تنتج الزيتونة وعذابات تجميع المحصول؟ أكيد لا لأنكم جزء من المشكل.

سيدي الوزير، قطاع تربية خيول السباقات بجميع أصنافها يعاني من عدم خلاص مستحقاته ولهذا يجب أن تجدوا حلولا جذرية لمصادر تمويل السباقات وإعادة تهيئة أراضي مضامير السباق لعدم تطابقها مع المعايير الدولية في قصر السعيد والمنستير والمكناسي وبن قردان لأنها سببت خسائر كبيرة للمالكين والمربين والخيول.

سيدي الوزير، يطلب منكم فرسان جلاص ومربي الخيول إنشاء مضمار سباق بمعتمدية بوحجلة لموقعها الجغرافي الذي يسهل ويقرب المسافات بين أهل القطاع في كامل تراب الجمهورية.

ختاما سيدي الوزير، إذا كنتم تعملون فعلا على تحقيق السيادة الغذائية من المفروض أن تكون بوحجلة قطبا صناعيا فلاحيا نموذجيا. شكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم رياض بلال عن كتلة الأحرار، له أربع دقائق، تفضل.

السيد رياض بلال

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

شكرا سيدتي الرئيسة،

مرحبا سيدي الوزير والإخوة المرافقين،

بصفتي نائبا عن دائرة البقالطة- طبلبة - صيادة - لمطة - بو حجر من ولاية المنستير أتقدم اليوم بهذه المداخلة لأثير أمامكم مشكلة جدية وضاغطة تتعلق بميناءي البقالطة وصيادة وهي قضايا لم تلق حتى الآن ما يكفي من الاهتمام من قبل الوزارة رغم أهميتها. بالنسبة إلى ميناء رأس ديماس بالبقالطة هو أحد أهم الموانئ التاريخية التي شكلت عبر العصور جزء من هوية الساحل التونسي وعمقه الحضاري، لقد تم طمر الحوض البحري بالتراب والذريع وارتفعت المراكب على اليابسة كالأطلال وتحول الميناء إلى مساحة متدهورة بيئيا ومفقرة اقتصاديا.

مدخل الميناء الهائج أصبح خطرا حقيقيا على البحارة وتسبب في تكسير ستة مراكب وفقدان بحريان وجنوح 11 مركب ما تزال عالقة إلى اليوم بحوض الميناء. غياب التجهيزات الأساسية بالميناء، تعطل مركب التبريد والثلج وغياب الإنارة والماء الصالح للشراب وغياب الرافعة الضرورية للصيانة والإصلاح، ضيق الرصيف الذي لم يعد يفي بالحاجة فقد غادر 150 مركب صيد الميناء خلال الثلاث سنوات الأخيرة بسبب انسداد الحوض واستحالة العمل ولم يبق إلا 35 مركبا تشتغل حاليا في ظروف صعبة وخطرة.

سيدي الوزير، زيارة ميدانية من طرف سيادتكم ستجعلكم تأذنون بإعداد دراسة جديدة وجدية لتأهيل الميناء وتوسعته استئناسا بالأسس البارزة للميناء التجاري والعسكري بالمرجعية التاريخية الرومانية حيث بلغ عمقه قبل جرائم الطمر 11.80 مترا فلا بد من تدابير عاجلة وأخرى آجلة لإنقاذ هذا الميناء وحماية البحارة وحفظ المال العام وإعادة إحياء نشاط اقتصادي حيوي لأهالي الجهة.

بالنسبة إلى ميناء صيادة هو أساس اقتصاد هذه المدينة إن لم أقل الجهة ككل فهو يوفر الشغل المباشر لأكثر من 500 عائلة ويستقبل عددا كبيرا من المراكب نحو 150 مركبا من مختلف الأحجام من بينها حوالي 50 مركب "بلانصي" كبير جدا ما يفوق طاقة الميناء الاستيعابية. هذا الميناء الهام يشكو عديد النقائص مثل الاكتظاظ وغياب رافعة تسحب السفن والصيانة كما لا توجد مساحة كافية لصيانة الشباك وترقيعها كما تجعل إشكاليات صرف المياه والإنارة الميناء بيئة غير مريحة وربما غير آمنة. ميناء صيادة يحتاج إلى عملية توسعة عاجلة ينتظرها أهالي صيادة منذ سنوات وفي كل مرة تتأخر فيها الدراسة ترتفع التكلفة من 19مليون دينار إلى 25 و35 مليون دينار.

سيدي الوزير، نريد أن نعرف مدى تقدم هذه الدراسة فعليا لأن النسبة المصرح بها منذ سنوات هي 85% وفي كل مرة إجابة من نوع إما ما زال قيد الدراسة أو بصدد البحث على التمويل.

سيدي الوزير، إن عدم معالجة هذه القضايا يعرض ليس فقط مهنة الصيد للخطر لكن أيضا البيئة البحرية التي تشكل ركيزة أساسية للاقتصاد الساحلي.

إن استثمار الدولة في هذين الميناءين ليس هدرا للمال، بل خطوة إستراتيجية لتحسين الأمان المادي للبحارة وحماية التنوع البيولوجي ودعم التنمية الجهوية وبالتالي الوطنية.

في نقطة أخرى رجاء سيدي الوزير وللمرة الثانية ألتمس منكم وبكل لطف توضيح الأسباب التي دفعت بالوزارة إلى تغيير القرار المنظم لصيد التن الأحمر المؤرخ في 25 أفريل 2024 بقرار 7 أفريل 2025.

في نقطة أخيرة سيدي الوزير وللمرة الثانية أعلمكم أن وكالة موانئ وتجهيزات الصعيد البحري لا زالت تعتمد على أساليب تشغيل هشة عبر صيغ مؤقتة وعقود غير مستقرة فالرجاء مراجعة هذا الأمر الجلل وتسوية وضعية ثلة من الشباب الذي يرغب في العمل بشرف وكرامة.

عاشت تونس. شكرا على حسن الإصغاء.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا، إذن تذكير بالسادة الزملاء المسجلين في قائمة التدخل وهم حسب الترتيب كما هو موجود في القائمة: السيدة ريم الصغير لم تتدخل يعني موجودة في عدد 16 ثم السيد أيمن بن صالح، السيد لطفي السعداوي، السيدة بثينة غانمي، السيد عبد الستار الزارعي، السيد محمد بن حسين، السيدة سيرين بوصندل، السيد حسن الجربوعي، السيد عماد أولاد جبريل، السيد خالد حكيم المبروكي، السيدة زينة جاب الله، السيد فوزي الدعاس، السيد حاتم اللباوي، السيد يسري البواب، السيد عبد الجليل الهاني، السيد محمد شعباني، السيد كمال فراح. هذه قائمة أولية.

إذن الكلمة للسيدة الزميلة المحترمة ريم الصغير غير منتمية، لها أربع دقائق.

السيدة ريم الصغير

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالملأ الكريم،

أدعو بكل لطف وزارة الفلاحة والمسؤولين إلى إدخال التقسيم الجديد الترابي للدوائر والأقاليم في إعادة هيكلة وإيجاد حلول للقطاع الفلاحي في وزارتكم لأن هذا التقسيم سيعطيك آليا الميدة منزل بوزلفة وسيعطيك في عمادة لبنة أن اتحاد الفلاحين لم تتجدد هيئته منذ 25 سنة وسيعطيك هذا التقسيم الموجود في عمادة لبنة واسمه هنشير الاقدام وفيه 900 عود زيتون مستغل من الخواص وضاع في القضاء ولو اعتنوا بها ستحقق ولو جزءا من الاكتفاء الذاتي لمعتمدية الميدة.

سيدي الوزير، يوجد هكتارات منبت نخيل ضائع على MC27 وهذا المنبت يمكن أن نستعمله في تشجير الطرقات المرقمة وهنا ننظر إلى تقاطعاتنا وعلاقاتنا الثنائية مع باقي الوزارات وأذكر البيئة.

أيضا أهمية المسالك الفلاحية وهي مقومات اقتصادية وهي ترويج انتاجي لمنتوج الدائر مثل هنشير لصيان في عمادة تفلون سيدي الوزير وبعثت ألف مراسلة في خصوص هذا الطريق في معتمدية الميدة على

أساس أن نهيئه لأنه يربط القرشين والحماده وتفلون وبها انتاج فلفل وطماطم وبطاطا يعني حين نسهل المسلك الفلاحي فإن الإنتاج سيؤمن سريعا وكذلك اليد العاملة والمقدرة الشرائية للمواطن ستزيد.

سيدي الوزير، سأتحدث أيضا عن مصب الرحمة الذي سيتوسع على حساب الأراضي الفلاحية الإنتاجية "الاكسيفيا" اليوم امتدت على 17 متر في الأرض وهذا إنذار وكأننا سنقول "دلاع الاكسيفيا" يعني خطر محدق في عمادة الرحمة جراء هذا المصب وجراء نية التوسع ونرجو بكل لطف التدخل في هذه النقطة.

سأتحدث أيضا عن المسلك الفلاحي الدير وهو فلاحي وسياحي وطريق تنموية ويعرفه السيد المدير العام للغابات وأخذت منه وعدا بأن يتدخل فيه إن شاء الله وفي هذه النقطة أدعو الى إعادة تشجير جبل سيدي عبد الرحمان على مستوى داموس الحاجة لأن أشجار الصنوبر تيبست وتعويضها بأشجار الخروب وهذا بناء على وعد من السيد المدير العام للغابات في إعداد برنامج في إعادة تشجير جبل سيدي عبد الرحمان الرومية 1 و2 وعين الخضراء وركزوا على عين الخضراء لأنها فعلا مسلك فلاحي ينتج الحليب والدواجن فلنلتفت لهذا الطريق في عمادة الرحمة حتى نؤمن هذا الإنتاج مع سهولة ترويجه...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم لطفي السعداوي عن كتلة لينتصر الشعب، له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد لطفي السعداوي

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد وزير الفلاحة وبكافة الحضور،

السيد الوزير، نظرا لضيق الوقت بعض النقاط بطريقة برقية:

أولا السيد الوزير، يعاني الفلاح في القيروان من مشكلة ذبابة الثمار "سيراتيت" أو ما يعرف بحشرة المتوسط وهي حشرة تقوم بثقب الثمرة وإفسادها وتمس خاصة الثمار ذات اللون الأصفر مثل البرتقال شتاء والمشمش والخوخ والعوينة والتفاح صيفا وتتكاثر بتسعة أجيال في السنة خاصة في فترات ارتفاع درجات الحرارة، إذ يصعب القضاء عليها باستعمال الأدوية الكيميائية مثالنا في ذلك ما تتعرض له صابة المشمش الشاشي في خيط الواد وعين زانة والعين البيضاء من معتمدية حفوز التي تحتل المرتبة الأولى وطنيا بـ 5 آلاف طن سنويا إلى جانب منتجي البرتقال والقوارص بعمادة عبيدة ومنتجي التفاح بعمادة بن سالم من معتمدية الشبيكة. وللحد من هذه الآفة قبل فوات الأوان ندعو وزارتكم إلى الأخذ بالحلول العلمية التالية: في مرحلة أولى الترفيع في التوزيع الشامل لمصائد الذكور لخفض نسبة التلقيح والتكاثر، في مرحلة ثانية التوجه إلى الترفيع في إنتاج الذكور العقيمة بالمركب التكنولوجي والنووي بسيدي ثابت ونشرها في المناطق المعروفة بإنتاج هذه الثمار وهي عملية ستقضي تدريجيا على الذبابة الأنثى بالتلقيح العقيم.

ثانيا، آن الأوان السيد الوزير للتسريع في مشروع نقل فوائض مياه الشمال لتغذية سدود ولاية القيروان بدءا بسد نهانة وبحيرات جلولة والشبيكة وسد واد مرق الليل ووصولا إلى سد سيدي سعد.

أخيرا السيد الوزير، من الضروري مراجعة شروط الترشح للمناظرة الأخيرة التي أعلنتم عنها وإعطاء الأولوية المطلقة لمن طالت بطالتهم وتجاوز أربعين سنة، إذ ما ذنب المهندس الفلاحي الذي لم يشارك في أي مناظرة نظرا إلى حجبها منذ 2016...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيدة الزميلة المحترمة بثينة غانمي عن كتلة الخط الوطني السيادي، لها ثلاث دقائق، تفضلي.

السيدة بثينة غانمي

شكرا، مرحبا بالسيد الوزير وبالإطارات المرافقة له،

سيدي الوزير، طبعا اسمحوا لي أن أقول لكم إن سياسة الوزارة ما زالت ردة فعل لا فعل وإدارة أزمة لا إدارة تخطيط، أين هي الاستراتيجية الوطنية للحبوب؟ كيف يمكن لبلد يعرف نفسه بالعراقة الزراعية أن يواصل استيراد أكثر من نصف حاجته من القمح اللين؟ أين خطة دعم الزيتون؟ أين بعث الصناعات التحويلية الكفيلة بتحويل هذا القطاع إلى قوة تصديرية حقيقية؟ وأين جهة باجة من هذا البرنامج؟

جهة باجة لها دور كبير وإستراتيجي في توفير الأمن الغذائي لتونس ككل، مسالك فلاحية متهالكة تعطل الإنتاج والنقل وأراضي فلاحية مهددة بالانجراف بدون برامج حماية فعالة وضيعات دولية تحت إشراف الديوان ضائعة بلا صيانة وأشجار زيتون تموت ولا من يتحرك.

سيدي الوزير، هناك نقص حاد في البذور الأصيلة على غرار كريم ورزاق ومعالي وغيرها وهي بذور تتماشى مع خصوصية الجهة والمناخ وتعتبر أساسية لضمان مردودية الموسم. كما نسجل نقصا في الأسمدة وخاصة "DAP" و"45 super" الأمر الذي يعرقل عملية البذر في أجلها ويمكن أن يهدد الموسم الفلاحي.

سيدي الوزير، تطفو معضلة المياه أيضا على جهة باجة، انقطاعات متعددة ومتكررة في وسط المدينة وتنفجر قناة في كل مرة وتعرفون ما يتولد عن ذلك من خسائر للدولة. مازالت العديد من الأرياف أيضا تحتاج للمياه هذا طبعا وأحيطكم علما بأن منطقة عين أم زيت في باجة الشمالية تنتظر تزويدها بالماء منذ ثلاث سنوات ولم تحصل على هذا المطلب بعد.

لا بد من برنامج استعجالي لإدارة المياه والجفاف وخطة وطنية للأمن الغذائي وتطوير تخزين الحبوب مع دعم الفلاحين بقروض ميسرة بأقل فوائد فضلا عن تأمين الفلاح ودعمه في تربية الحيوانات وخاصة الأبقار.

سيدي الوزير، الوضعية الصعبة التي يقر بها بحارة ولاية باجة في نفزة تحديدا، ما سبب التعطيل الكبير وغير المبرر في إسناد تراخيص لصنع مراكب الصيد الساحلية؟ هو قطاع مهمش ويرجى تقنينه وأيضا الرجاء التدخل لتسريع دراسة الملفات ودفع وضمان مبدأ العدالة.

متى تسوى وضعية أعوان مجامع مياه الري وعمال الحضائر والعمال المتقاعدون بديوان الأراضي الدولية وعمال حظائر الغابات؟

السيد الوزير، الرجاء التسريع باستكمال إجراءات تخصيص عقار على ذمة وزارة الفلاحة بقصر مزوار بمعتمدية...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

تفضلي.

السيدة بثينة غانمي

هي في باجة الشمالية، هناك قطعة أرض ننتظر منكم التسريع بتخصيصها للجهة. دون هذا أشكر لكم إصغاءكم.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم محمد الشعباني عن كتلة لينتصر الشعب، له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد محمد الشعباني

شكرا، مرحبا بوزارة الفلاحة،

أردت أن أهدئ أعصابي وأتكلم بهدوء، ولكن سأتهمكم كوزارة الفلاحة، أنتم مساهمون مساهمة مباشرة في تفقير ولاية القصرين لا أعلم ماذا بينكم وبين ولاية القصرين؟ حقيقة السيد كاتب الدولة للمياه وقسم المياه لا أفهم، نحن صادقنا هنا في المجلس على فصل يمنح أصحاب الشهائد العليا بالتراخيص بما فيها الفلاحية فذهبوا للوزارة وجئتكم أنا ولم تعطوهم وتدفعونهم للحفر دون ترخيص وتم سجن شاب متخرج رب عائلة بسبب حفر بئر وسعيه إلى ضمان عيش كريم لعائلته أرجو أن تفهموني هذا التصرف.

حين كنا ننتظر في الفلاحة أن تعيدوا الحياة لمنبت الغابات في فريانة ومنبت الغابات في الماجل وجدنا أنهم اقتطعوا أشجار غابة درناية.

الماء موجود في درناية وبوشبكة منذ سنوات وقلتم سيأتي المقاول هذا الأسبوع ليحفر في أسبوعين ولم يأت.

تتوالى الدراسات حول مشروع التنمية الفلاحية المندمجة في جنوب ولاية القصرين منذ 2015 ووقعت دراسة الوضع المرجعي وفي الأخير مازلنا ننتظر من سيدير هذا المشروع.

كنا ننتظر أن تسمى المنتوجات الفلاحية في القصرين حسب الأرقام المسجلة للمنتوج الفلاحي وكنا ننتظر أيضا بعث استراتيجية للصناعات التحويلية للمنتوج الفلاحي الى الآن دون مندوب والأشخاص التي تعبت من أجل مشروع جنوب الولاية كان جزاؤها الاقصاء. نحن نعلم وحسب التمشي الموجود أن هناك لوبي متآمر في وزارة الفلاحة على ولاية القصرين وعلى مشروع جنوب الولاية ولن نعفيكم من هذه التهمة إلا عند بداية الإنجاز ليس هناك إنجاز يتحقق، بل هناك تعمد لتعطيل انجاز المشاريع في ولاية القصرين.

الحشرة القرمزية وقد جئتم والتقطتم الصور و"الهيلمان" وقد انتشرت وإذا انعدمت الجدية...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد الزميل المحترم حسن الجربوعي عن كتلة الأحرار، له ست دقائق، تفضل.

السيد حسن الجربوعي

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد الوزير وبالوفد المرافق،

مرحبا بالسيد حمادي الحبيب كاتب الدولة المكلف بالمياه،

أردت أن أتطرق لعدة نقاط في المداخلة خاصة الاجتماع الوزاري المضيق فيما يخص زيت الزيتون والإجراءات التي اتخذت في هذا النطاق ونحن نقوم بزيارات ميدانية ونلتقي بالفلاحين وبأصحاب المعاصر والمصدرين ونعاين الإشكاليات المطروحة اليوم.

من غير المعقول اليوم في اجتماع وزاري مضيق ويحضر فيه كل الناس ونخرج بهذه الإجراءات ونرى تأثيرها على قطاع زيت الزيتون مثلا ديوان الزيت المطلوب منه أن يأخذ من صغار الفلاحين وأنا كفلاح وسنفهم الرأي العام المشكلة التي نعاني منها اليوم فأنا فلاح سأجمع حبات الزيتون ثم أنقلها للمعصرة لعصرها الكيلو بـ 250 دينار وما ذا يحدث فيما بعد؟ يجب أن أقتني براميل لأصب فيها الزيت من المعصرة وأكتري سيارة لتعبئتها وآخذها لديوان الزيت للقيام بالتحليل في المخبر لكشف الحموضة ثم يسعر لي الزيت فهل تتخيل أنتم كاجتماع وزاري أن الفلاح الذي هو في حاجة للمال ويريد أن يبيع سيبذل كل هذا المجهود وفي الأخير هل سيقبل بالسعر أم لا؟

وبهذا حصل عزوف الفلاحين فاليوم لا علاقة بديوان الزيت ولو يحصل بهذه الطريقة على 10 أطنان فإنه قد حقق إنجازا باهرا ولا يذهب الفلاحون اليوم إليه لأن الإشكال المطروح وقد طرحناه في اجتماع 74 وأعطينا حلولا إذ أن لديك اليوم ديوان الأراضي الدولية والديوان الوطني للزيت أي دولة في دولة وجميع المركبات الفلاحية فيها معاصر وما دام ديوان الزيت سيأخذ الزيت الموجه للسوق المحلية وديوان الأراضي الدولية الذي عنده ما يفوق 60 ألف طن زيت وحتى نقلص الضغط على الأسواق وعلى المعاصر اليوم والدولة لا تملك الميكنة للجمع كان من الأجدر أن يتكفل ديوان الزيت وديوان الأرضي الدولية بزيت وزيتون الدولة ويوجهه للأسواق المحلية فينقص الضغط بهذه الطريقة ديوان الزيت غير قادر على العمل لا موظفين ولا إطارات ولا توجد ميكنة ولا حتى شاحنات لنقل "السيترنات" وهذه المشكلة مطروحة اليوم وسنجدها في الأيام القادمة وإن شاء الله نتفاداها.

النقطة الأخرى، الاجتماع الوزاري المضيق الذي نصص على أن وكالة النهوض بالاستثمار الفلاحي ستقتني مستلزمات جني الزيتون، أين هذه الوكالة اليوم؟ الوكالة الموجودة تعمل حسب قانون يوسف الشاهد فغير معقول اليوم أن تنتظر من فلاح عنده 30 هكتار أن يأخذ هذه المنحة أو فلاح عنده 3 هكتارات وعنده بئر مرخصة هذا هو المشكل اليوم وأنا كفلاح عندي 29 هكتار غير قادر وهذه المنحة توجه للفلاحين حتى نساعدهم لاقتناء جرار و"سيتيرنا" ليتمكن من سقي الزيتون ومن ري أرضه.

القانون إذا لم يكن هناك عملة في هذه الوكالة اليوم لجمع الزيتون في كل المناطق في صفاقس في الجنوب في جرجيس والقيروان وفي سيدي بوزيد لا توجد يد عاملة والميكنة موجودة وإذا انعقد اجتماع وزاري مضيق ويخرجون بهذه النقطة على مستوى هذه الوكالة بإعطاء الأولوية لصغار الفلاحين عند إسناد منحة من الوكالة للنهوض بالاستثمار الفلاحي لاقتناء مستلزمات جني الزيتون، اليوم السؤال المطروح ما هي الآليات التي قدمناها لهذه الوكالة؟ وما هي المنح التي قدمناها للفلاحين؟ لقد انطلق موسم الزيتون فأين هذه الوكالة من موسم جني الزيتون؟

المسألة الأخرى المهمة والتي أريد أن أتوجه بها حتى لرئيس الحكومة اليوم يجب أن تجلس كل الأطراف لحل هذه النقاط والمشاكل من وزارة فلاحة ووزارة تجارة ومن الفلاح وصاحب المعصرة والمصدر وأعضاء مجلس النواب الوظيفة التشريعية فإذا لم يجتمع كل هؤلاء على طاولة فلن نصل لشيء في هذه المواضيع.

نقطة أخرى، تناقشنا في صلب اللجنة وتحدث السيد المدير العام لديوان تربية الماشية على أن القطيع ناقص اليوم 20% في تراجع وحين دخلت واطلعت في المرصد الوطني للإحصاء واطلعت على الإحصائية

نقاط استفهام عديدة، قطيع الأبقار سنة 2014 لدينا 671 ألف وسنة 2022 عندنا 388 ألف يعني بعد الأمراض التي صارت في 2025 من الممكن ألا نصل حتى 300 ألف وإعادة هيكلة القطيع اليوم هي نقطة لا يمكن أن نصلحها إلا مع إعادة النظر في تسعيرة الحليب عن الجودة مثلما تم في 2018 في باجة ونجحت هذه الطريقة وتقدمنا ولدينا مخبر يقوم بـ 600 تحليل في اليوم فيجب إعادة الهيكلة في القريب العاجل وإذا لم تمتلك الإدارة العامة إحصاء القطيع الذي عندها كيف تنتظرون منها إعادة هيكلة القطيع؟ يجب أن تكون المسائل مدروسة.

مسألة أخرى، اتصل بي عديد الفلاحين من صفاقس من الحليسين من بر الملولي من عديد المعتمديات فيما يخص تربية الماشية وهذه صورة الرجاء تقريبها السيد المصور حول ما يسمى باللسان الأزرق فهم يعانون حيث يموت قطاع الماشية يوميا ويدفن الناس 15 و20 رأس غنم وسعرها تقريبا 1500 دينار ويشتري الفلاح نعجة بجهد كبير فأين وزارة الفلاحة من هذه الأمراض؟ فالقطيع يعاني اليوم حقيقة على جميع الأصعدة أبقار وأغنام وماشية وأنا كعضو مجلس نواب لم أجد لهم إجابة ورجائي من وزارة الفلاحة أن تتدخل وتتصرف لأن الوضع خرج عن حده.

سيدي الوزير، سؤالي عمال ديوان الأراضي الدولية وكانت السيدة رئيسة الحكومة هنا وتحدثنا مع رئيسة الحكومة في مناقشة المهمة قالت ليست عندها أوامر ترتيبية والسيد وزير الشؤون الاجتماعية في ذلك المقعد بالأمس أيضا قال نفس الشيء، فالقانون واضح وعلى كل وزارة وعلى كل مؤسسة أن تطبق قانون المناولة والعمال اليوم أمام التلفاز ينتظرون السيد وزير الفلاحة، ماهي رؤيتكم لعمال ديوان الأراضي الدولية؟ ومتى يتم انتدابهم؟ لأن القانون واضح وصريح، فمتى سيطبق ويتم انتداب هؤلاء الأعوان لأجل العائلات؟ وهناك وضعيات اجتماعية ولا نريد أن يخرج الوضع عن مساره وشكرا وبارك الله فيكم.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد الزميل المحترم عبد الستار الزارعي عن كتلة الأمانة والعمل، له خمس دقائق.

السيد عبد الستار الزارعي

شكرا السيد الرئيس،

أهلا وسهلا بكم سادتي وزارة الفلاحة وعلى رأسكم السيد وزير الفلاحة،

وتحية إلى السيد ممثل رئاسة الحكومة،

السادة النواب المحترمون،

السيد الوزير مرحبا بكم،

تظهر علامات الإرهاق أو الغضب على الجميع، لماذا كل هذا؟ وهذا سببه وضع البلاد سيدي الوزير فكل شيء يتغير إلا الجماد، بل حتى الجماد قد يتغير بعوامل الطبيعة، سقف السادة النواب وجدته قد تغير، السيد كاتب الدولة هذه الميزانية الثالثة وقد لاحظتم حالة الغضب الشديدة على وجوه السادة النواب وهذا الغضب ليس غضب شخصي أو ذاتي السيد الوزير، بل لأن المواطن في تونس تغير ولم يعد يصبر لكثرة المشاكل.

سأبدأ معكم السيد الوزير، قطاع الزيت بخصوص ترويج الزيت هل تغير؟ هل تم وضع استراتيجية جديدة للترويج؟ الاستعداد للموسم الفارط فإن كنتم على استعداد للترويج ومستعدين للموسم فإن هذا سيلاحظه المواطن وسيلاحظه الفلاح.

السيد الوزير، حان موسم البطاطا فهل تعلمون ما أنتم بصدد القيام به؟ لقد تم توريد بطاطا تريدون تحطيم الفلاح لقد تم تحطيمه بالفعل الفلاح سيهرب وسيهاجر هل تريدون من الفلاح أن يهاجر للمدن؟ وما بالك بقطاع الأبقار وقطاع الأغنام والأعلاف، سأتوقف هنا وسأحاول تلخيص الوضع لكم السيد الوزير.

قطاع التمور أيضا يعاني، هل تم وضع خطة لترويج التمور؟ هل تم حل مشاكل التمور؟ السيد الوزير على إثر القيام بزيارة في المرة الفارطة لأعضاء لجنة الفلاحة إلى قبلي وجدنا الوضع يبعث على البكاء مساحات ومساحات من الغابات وأنا من هنا أحي فلاحي قبلي لأنهم يناضلون في قبلي.

السيد الوزير، الوضع لا يطاق الماء موجود تحت أرجلهم وهم يعانون من قلة المياه نحن حراس على أرزاقنا فممتلكاتنا تتجار فيها اللوبيات الأجنبية والداخلية، نحن نتحدث فقط ولسنا غاضبين نريد إنقاذ البلاد والنهوض بها، لا يمكنك تخيل حجم الضغط المسلط علينا.

بخصوص الماء الصالح للشراب عليكم بإعادة حساباتكم فكل أرياف تونس تعاني من العطش، عليكم بإعادة حساباتكم الماء الصالح للشراب غير متوفر وفي فصل الصيف تجد مدنا ينقطع فيها الماء. أين إستراتيجيتكم؟ ماذا فعلتم؟ فهذه دولة أنا أعلم أن الوضع صعب لكن يجب التفكير في بعث إستراتيجيات فتونس تعج بالكفاءات وتعج بالعلماء والخبراء، إلى متى سنبقى على هذا الحال؟

الآبار العشوائية التي لها فضل على ما يسمى بالأمن الغذائي التونسي، عليكم بحل هذا المشكل وحذاري من لمسه، إن تم مسه فبهذا الشكل سيتم تهديد الأمن الاجتماعي فالماء من عند الله، عليكم بحل هذا المشكل فالآبار العشوائية موجودة بالآلاف ومن المستحيل عدها والفضل يعود في الأمن الغذائي وفي الزياتين وفي خيرات البلاد يعود إلى الآبار العشوائية يعود إلى الفلاح المتمرد على قانونكم البالي أما المناطق السقوية فقد انتهى أمرها فقد ماتت، لم تعد لديكم مناطق سقوية، شكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم محمد بن حسين، غير منتمي له دقيقتان، تفضل.

السيد محمد بن حسين

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الفلاحة وكاتب الدولة الوفد المرافق،

التحية والاحترام لكافة الحضور الكرام،

السيد الوزير، مشكل الربط بالمياه في ولاية المهدية ما يزال قائما متى سيتم حله؟ السيد كاتب الدول موجود معك كان قد أشرف مؤخرا خلال السنة الفارطة على المجلس الجهوي بولاية المهدية بحضور السادة النواب وكان قد تعهد بأن الإشكاليات التي حصلت خلال السنوات الفارطة لن تكون موجودة.

أيضا السيد المدير العام الذي نتوجه له بالتحية السيد عبد الحميد قدم لنا نفس التعهد وقد فكرنا مع بعضنا في حلول وتحدثنا عن إنشاء خزان في منطقة سلقطة الذي سيساهم في حل الإشكال الموجود بولاية المهدية لذلك كل ما أتمناه أن الصائفة القادمة في 2026 لا نعاني كما عانينا في السنوات الفارطة فالمعاناة كبيرة

والمواطنين قد عانوا بما فيه الكفاية ففي معتمدية البرادعة فقط إلى يوم الناس هذا في سنة 2026 توجد تجمعات سكانية بـ400 عائلة في الحسينات وفي الرشاشة يعانون هذا المشكل شهد بعض التقدم في حله ولكن مازال النسق بطيء لذلك يجب إيجاد حل 400 عائلة في أقرب وقت فالماء حق دستوري.

في مدينة قصور الساف نجد أحياء سكانية بدون ماء، التكلفة مرتفعة لأن الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه قد تخلت عن واجبها ولا تقوم بمد القنوات الكبرى إلى هذه المناطق فتكلفة الربط بالماء مرتفعة جدا كنتم قد تعهدتم أيضا أن الوزارة ستتحمل نصيب من هذه التكلفة، فرجاء الإيفاء بهذه التعهدات السيد كاتب الدولة.

أصل مشكل البحر بجهة لمهدية، الضيعات التي تقوم بتربية وبتسمين السمك وقد تناقشنا في هذا على مستوى اللجنة السيد الوزير، متى سيتم حل هذا المشكل فهذه تعتبر ملفات فساد وقد تعهدت سيادتك بحل هذا الملف فعندما أسند لهم ترخيص طلب منهم جلب "un cahier d'impact" على المحيط فهؤلاء الأشخاص بصدد ارتكاب جرائم بولاية المهدية، عليكم بفتح الملفات لقد حان الوقت لذلك...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

إضافة دقيقة للسيد الزميل، تفضل.

السيد محمد بن حسين

شكرا السيدة الرئيسة،

السيد الوزير، لا أحد فوق القانون بعد 25 جويلية وهؤلاء الأشخاص سابقا كانوا فوق القانون واستعمرت ميناء سلقطة وتسببوا في تلوث كل شواطئ المهدية وهذا لم يعد يسمح به ولن نقبل بتواصل هذا العبث، هذه الرخص كانت لدى الطرابلسية فكل خوفي أن اليوم قد خلقت طرابلسية جديدة تتولى حماية هؤلاء الأشخاص ولن نقبل بهذا الشيء.

السيد الوزير، خط أحمر شواطئ ولاية المهدية تعتبر خطا أحمر، لذلك يجب فتح ملفات هؤلاء الناس عليكم بفتح ملف الرخص فستكتشفون حجم الفساد والخور الموجود فهؤلاء يعملون بدون توفير لأدنى الشروط دون أي رقيب، فهؤلاء يخرجون الأسماك على الساعة الرابعة صباحا ولا يخضع لأي رقابة لا يوجد طبيب بيطري في ميناء سلقطة، هذا ملف فساد كبير جدا ولم يقدر أي أحد اليوم على حله فرجاء عليكم أن تتحملوا مسؤولياتكم، افتحوا الملفات، شكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، إذن أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم طارق مهدي عن كتلة الأحرار، له خمس دقائق، تفضل.

السيد طارق مهدي

تحياتي السيد الوزير لكم ولكافة مرافقيك،

السيد الوزير، أود الحديث معك اليوم في موضوع يتم كالعادة الحديث فيه مع وزير التجهيز والإسكان ومع وزير الداخلية، ولكن في الحقيقة وزارة الفلاحة هي الأكثر ارتباطا به، أريد أن أحدثك في هذه الجلسة عن أمثلة التهيئة العمرانية، نحن نعلم جيدا أن تغيير الصبغة من أراضي فلاحية إلى أراضي سكانية أو صناعية أو غيرها تتطلب موافقة وزارة الفلاحة وهنا نحن مع الحفاظ على المخزون العقاري الفلاحي لكن إذا كانت هذه الأراضي متداخلة مع النسيج العمراني وداخل دائرة الطرق الحزامية للمدن فنحن مع الإسراع في تغيير الصيغة أو في تغيير الصبغة.

صفاقس مثلا وبصفة خاصة جدا تشهد انفجارا سكانيا ومعماريا كبيرا، فصفاقس اليوم بتعداد سكاني يفوق مليون و100 ألف نسمة ومع الارتفاع المشط في سعر العقارات المبنية أصبح من المستحيل على المواطن اقتناء مساكن بصفاقس وعلينا كمشرعين وعليكم كسلطة تنفيذية التفكير بطريقة إستراتيجية صحيحة تضمن لمواطنها السكن والعمل وهنا نتقدم برأينا في هذا الموضوع ونبدأ بالعمل على ولاية صفاقس بما أنها ثاني أكبر ولاية في الجمهورية وتعرف بالعمل وبالصناعة، هذا بالإضافة إلى مساهمة مواطني صفاقس في دفع الضرائب وهنا نطلب من وزارة الفلاحة التسهيل وبعدم التمسك بالصيغة الحالية للأراضي والتي أغلبها أراضي بور وبدون أي مردودية تذكر في الإنتاج الزراعي مع العلم أن الفلاحة في تونس تشهد تطورا كبيرا في استصلاح الأراضي خاصة في الجنوب والوسط.

المخزون العقاري والمياه الجوفية في ولاية قبلي وتطاوين ومدنين مثلا يمكنها تلبية كافة احتياجات الدولة من الإنتاج الزراعي والفلاحي والحيواني وهي قادرة بعد ذلك حتى على تصدير مئات الآلاف من فائض هذا الإنتاج، عليكم فقط السيد الوزير استعمال قوة ونفوذ الوزارة في مساعدة المستثمرين عوض تعطيلهم في مختلف الرخص بالأخص رخص حفر الآبار العميقة ومعاصر الزيت والتعليب ورخص صناعة العلف وغيرها، ولكن يبقى هؤلاء الناس خلال الأشهر الطوال وحتى بالسنوات إلى حين إفلاس صاحب المشروع أو يخرج من البلاد ثم تجده بعد ذلك في المسيرات المطالبة بالتشغيل في المؤسسات العمومية.

السيد الوزير، هناك اليوم أمثلة على النجاح في استغلال الاراضي وغراسة أنواع استوائية من الثمار والغلال وهذه تعد أحد المنتجات فهذه "les fruits exotiques" هي غلال جيدة جدا فغلال بهذه "texture" وبهذا الشكل لم أراه فقد درت كل القارات وكل العالم ولم أر أبدا هذا الجمال الموجود، ففاكهة التنين مثلا الذي أبدع في غراسته الفلاح وابن المؤسسة العسكرية المتقاعد السيد محمد بن ضو وقد قدم لنا درسا كبيرا في الفلاحة وفي قدرة أرضنا ومناخنا على إنتاج فواكه لم نكن نسمع بها في إنتاجنا الفلاحي وهي بقيمة غذائية وبطعم أحسن وبأحجام أكبر من البلدان الاستوائية المنتجة لها.

كما يجب التذكير بأن الفلاح والمستثمر التونسي الخاص هو من عرف ومن ثمّن منتوجاتنا الفلاحية في كامل أصقاع العالم بحرفية تفوق سنوات ضوئية، في الحقيقة هو عمل وزارة الفلاحة ولا يجب أن أخفي أيضا بأن السيد عبد العزيز المخلوفي الذي لديه شركات خاصة بزيت الزيتون وبالتعليب وبالتصدير هي التي أظهرت الوجه العالمي وأثبتت بأن زيت الزيتون التونسي يعد رقم 1 في العالم وأحسن دليل على ثقة الفلاح وأمثاله هو فرحة الكبير وارتياحه الشديد بموسم الزيتون عند إطلاق سراحه لعدم أو لضعف ثقتهم في برامج الوزارة في هذا المجال في الوقت الحالي.

أنا أأسف لهذا الكلام لكن هذا هو الواقع، ولكن مازلت لدينا الفرصة لتغيير طريقة عملنا ومازال لدينا أمل في البناء وفي التشييد الذي ينادي به السيد رئيس الجمهورية وذلك بتشريك وتشجيع الكفاءات التونسية في شتى المجالات من المستثمرين الخواص وبعض الكفاءات الحقيقية في الادارة التونسية، رغم قلتهم.

هناك جملة سمعتها في الحقيقة من رئيس منظمة الأعراف فقد قال من ينجح في تونس بإمكانه النجاح حتى في المريخ وهذا يعود إلى

التعطيلات الإدارية الكبيرة التي يتعرض إليها المستثمر في تونس، لقد حان الوقت لتتوحد الدولة مع رجالاتها ولتقدم مصالحة شاملة لتنهض فعليا بهذا الوطن والله ولي التوفيق وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، نحيل الكلمة نحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم خالد حكيم المبروكي عن كتلة الأمانة والعمل، له ثماني دقائق، تفضل.

السيد خالد حكيم المبروكي

شكرا السيد الرئيس،

أردت أن أرد على زميلي وصديقي السيد طارق أنه عوض القيام بإشهار لفواكه غير تونسية كان من المفروض القيام بإشهار لزيوتنا وللدقلة التونسية ولمنتوجات تونسية، كان من الأفضل أن يتم ذلك.

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق لكم،

أتشرف بأن أتدخل اليوم لأتحدث عن هموم الفلاحين بمنطقتي وبكامل البلاد التونسية وكذلك الحديث في بعض القضايا الفلاحية العامة على المستوى الوطني.

سيدي الوزير، وزارتكم تعتبر العمود الفقري للبلاد ويمكن لوزارتكم تسديد جل ديون الدولة لكن بالعمل الجماعي، علينا جميعا التضامن مع بعضنا البعض، علينا العمل يد واحدة لأن أكثر من 50 % من الشعب التونسي من الفلاحين وينشط في المجال الفلاحي.

سيدي الوزير، سأتحدث بعض الشيء عن ديوان الزيت، أعقد أن يوم 17 نوفمبر سيشرع ديوان الزيت في شراء الزيت، ولكن إلى حد الآن لم نر أي شيء لأنه عند لقاء السيد رئيس الجمهورية بالمجلس الوزاري أعتقد أن ديوان الزيت كان سيشتري ألف طن لكنني لم أر إلى حد الآن ديوان الزيت على الساحة. يجب أن يدخل ديوان الزيت الآن لأنه أصبح جزء وهو يعتبر الحل الأول ويجب إيجاد الحل الثاني، الحل الأول كما ذكر صديقي سابقا والحل الحالي يجب تدخل ديوان الزيت في أسرع وقت لأنه السيد الوزير إن لم يتدخل ديوان الزيت في ظرف أسبوع فسيتراجع سعر الزيت إلى 7 دنانير أو أن هناك حلا آخر، يجب تمويل المعاصر ويجب تمويل صغار الفلاحين على الأقل لضمان مخزون من الزيت ليكون بمثابة الوسيط ويكون ديوان الزيت هو الضامن في صاحب المعصرة لأنه كما تعلم أغلب المواطنين ليس لديهم التصنيف البنكي أكثر من 70 % من الفلاحين ليس لديهم التصنيف البنكي، لذلك يمكن للديوان التدخل ويكون هو ضامن ويمكنه تشميع الزيت ويمكن أن يكون هذا على حساب الفلاح ويقدم له حتى 80 % من المبلغ على الأقل لأنه كما ذكرت لك السيد الوزير المرة الفارطة في اللجنة نحن من يتحكم في السوق هذه السنة وللتشجيع أكثر على الأقل على استهلاك التونسي لزيت الزيتونة وعلينا منع استيراد الزيت النباتي.

السيد الوزير، 40 مليار التي سيتم إسنادها للفلاح هذا المبلغ لا يكفي حتى معتمدية الرقاب، لا يمكنها توفير السيولة لمعتمدية الرقاب صحيح هذا المبلغ سيقع منحه لصغار الفلاحين، ولكن هذا المبلغ لا يمكن أن نفعل به شيئا، لا يمكن للفلاح أن يشتري بهذا المبلغ محمل ليضع فيه الزيت ولا يمكن أن يسدد ثمن "الزبيرة" ولا يمكن لهذا المبلغ أن يسدد به الفلاح للأشخاص الذين سيجمعون الزيتون، بهذا الشكل لا يمكن للفلاح أن يفعل شيئا.

سيدي الوزير، تثمين مادة المرجين وتصديره كان من المفروض تثمين المرجين لماذا؟ لأن هناك العديد من الدول تريد استيراد المرجين وفي القانون التونسي أقل من 3 % من الزيت ليس له الحق في تصديره، لذلك كان من المفروض سن تشريعات جديدة لأننا لم نجد حلولا لتخزين المرجين، على الأقل هناك شركات تريد تثمين مادة المرجين وهناك طلب من الخارج على هذه المادة وبالتالي يمكن تصديره وإدخال العملة الصعبة للبلاد.

تهريب الأدوية السيد الوزير، لقد منعنا دخول أدوية من بلدان أجنبية، ولكن هذه الأدوية تدخل الآن عبر التهريب من بلدان الجوار لذلك يجب تشديد الحراسة ويجب اتخاذ إجراءات صارمة.

بخصوص منح الاستثمار سيدي الوزير، تبقى المنح مدة أربع أو خمس سنوات فتجد الشخص يدخل مشروعا قيمته مئات الملايين وتجده يعول على تلك المنحة لينهض به، صدقني هناك فلاحون ينتظرون أربع أو خمس سنوات، ولكن لا تصلهم هذه المنحة، لقد اتصل بي صاحب معمل" فاتورة" في سيدي بوزيد يعلمني بأنه لم تصله المنحة لأكثر من سنتين وهو يعول عليها.

كذلك إعادة النظر في تقسيم حصص المخازن سيدي الوزير، لا يمكن لسوق أن يأخذه شخص فقط خاصة وأن لدينا شباب يود الدخول في هذا القطاع علينا أن نتقدم بهذا القطاع لا يجب أن يتحكم في هذا القطاع أربع أو خمس أشخاص فقط يجب تشريك صغار الفلاحين وأصحاب الشهائد العليا ودخولهم في هذا المجال.

كذلك دخول المنتوجات الفلاحية من خارج البلاد كمنتوج الفلفل والطماطم، السيد الوزير يتكلف سعر الفلفل والطماطم على الفلاح من 1500 مليم إلى 2000 مليم في البيوت المكيفة، لذلك يكون هناك تهريب لهذه السلع لذلك يجب إسنادهم تراخيص للفلاحين بخصوص هذه الزراعات لأنه لم يتم التشجيع على هذا لا يمكن استيعاب الكثير من اليد العاملة ولا يجب أن يتضرر العديد من الفلاحين الذين يعانون على مستوى السيولة ويجدون أنفسهم في "impasse" آخر.

السيد الوزير، سأتحدث بعض الشيء عن الجهة لأن يوجد بجهتنا أكثر من 20 ألف بئر عشوائي ولا يوجد بها ماء صالح للشراب، توجد لدينا مشاكل المجامع المائية وخاصة مشاكل تهرئ الشبكات ومنها الشبكات الجديدة على غرار مجمع الحياة بعمادة بودينار ومجمع الرحال بعمادة ريحان هذه العمادات موجودة بمدينة الرقاب.

السيد الوزير، التسريع بإنجاز مشروع تزويد عمادة الرضاعة وعمادة قولاف فمنذ دخولي للمجلس ذكرت لكم هذا المشروع سواء لك السيد الوزير أو للسادة الوزراء السابقين فأقل مشروع أطالب به ستتمتع به ألف عائلة فأنا لا أتحدث عن 100 أو 200 عائلة صدقني فإن دائرة السعيدة وعمادة أولاد حفوز أكثر من نصف سكانها لا يشربون الماء.

كذلك السعيدة الشمالية الصفاية وبئر الأمل لا يوجد لديهم ماء، سعيدة الشرقية لديها مشروع تقدر تكلفته بـ 7 مليارات وإلى حد الآن من 2016 إلى غاية سنة 2021 كان هذا المشروع تابعا للتنمية المندمجة منذ أن أصبح تابعا لوزارتكم لم يتم القيام بخصوصه بأي شيء، كما أن البعاجلية من الخشم الشرقية السعيدة الزايدية وأولاد حمادة والربايعية هذه العمادات تمر منها أنابيب الماء وكذلك الغابة السوداء تمر عبرها أنابيب ماء كبيرة من الجهتين، ولكن لا يمكننا الحصول على الماء منها.

السيد الوزير، مجمع الحارزية بأولاد حفوز يضم ثلاث عمادات: أولاد اللافي والسودة وسيدي خليل على مسافة 132 كلم لكن هذه

العمادات إلى حد الآن لا يوجد بها ماء، لذلك سيدي الوزير وجب التدخل العاجل خاصة في المجامع...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، إذن الكلمة للسيد الزميل المحترم فوزي الدعاس غير منتمي، له ست دقائق، تفضل.

السيد فوزي الدعاس

شكرا، بقلوب مؤمنة بقضاء الله وقدره تنعى عائلة الفقيد وأهالي مدينة الحامة ابنها البار الممثل نور الدين بن عياد الذي رحل إلى جواره ربه بعد مسيرة فنية مشرفة ترك خلالها بصمة واضحة في الدراما والمسرح التونسي، لقد كان الراحل مثالا للفنان المحبوب القريب من جمهوره وصاحب العطاء الصادق الذي سيظل حاضرا في الذاكرة رغم الغياب، نسأل الله العلي القدير أن يتغمده بواسع رحمته وأن يلهم أهله وذويه جميل الصبر والسلوان إنا لله وانا اليه راجعون.

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق،

نعاني اليوم من نتائج عقود من الفشل في السياسات الفلاحية، بلد غابت فيها السيادة الغذائية وضاعت فيها العدالة بين الجهات والفلاح الصغير تركناه يواجه الديون وحده والعطش والتهميش. لا يمكن الاستمرار في إدارة القطاع الفلاحي بنفس الطرق القديمة وبعقلية إدارية مغلقة، هذه المرحلة لا تتحمل الترقيع ولا المسكنات يجب إيجاد نقلة نوعية في البرامج والجرأة في القرار ويجب إيجاد عقل سياسي ثوري مبدع ومبتكر.

السيد الوزير، منظومة الأعلاف هي أصل الداء، اللوبيات المتحكمة في الأعلاف هي نفسها وأسعار مدخلات الأعلاف انخفضت في كل العالم إلا تونس، كيف تريدون بهذا الشكل أن تصمد منظومة الحليب؟ كيف تنتظرون أن تستقر أسعار اللحوم؟ كيف يمكن للفلاح أن يتنفس؟ منظومة الألبان، اللحوم، الدواجن كلها قد تأثرت، غلاء الأعلاف يتسبب في ارتفاع أسعار اللحوم الحمراء مثلا والفلاح الصغير يغرق في الديون إلى غاية اليوم.

منظومة الألبان ما زالت تعاني من عجز هيكلي رغم بعض الانفراج لكن في الحقيقة الإنتاج الوطني اليوم غير قادر على تغطية حاجيات السوق وصغار المربين اختنقوا الأعلاف وتكلفة الإنتاج قد ارتفعت والتمويل صعب والوزارة تتحدث في كل مرة عن برامج لكن التنفيذ بطيء مشتت ولا يستجيب للواقع.

ديوان تربية الماشية مثلا لم يصرف منحة الحليب منذ أكثر من سنة والفلاح يدفع الثمن لوحدة كالعادة، الدواجن واللحوم لم تعد منظومات أصبحت مضاربات.

السيد الوزير، أصبح الاستهلاك الوطني مرتبط بالبورصة السوداء للوبيات، القطيع الوطني قد تراجع الفلاح فقد الثقة والمستهلك يدفع أكثر ليشتري أقل.

سيدي الوزير، قطاع الصيد البحري والثروة البحرية مهددة بالتلوث والفضلات والمصبات الصناعية، يجب أن يكون لوزارة الفلاحة موقف واضح لا نريد أن يتكرر سيناريو خليج قابس في أكثر من مكان في بلادنا.

أزمة الماء والاستنزاف الرهيب للمائدة المائية مازالت "كارتلات" وشركات المياه المعدنية تستنزف آلاف الأمتار المكعبة بلا رقيب كالعادة سدود وموارد مائية وشبكات مهترئة، التجمعات السكانية محرومة من الماء والانقطاع اليومي للماء لم يعد يتحمله المواطنين.

السيد الوزير، كانت الحامة واحة ذهبية، عيون جوفية، نخيل شامخ، اليوم أصبحت الحامة أرضا يابسة وتقريبا خارج الخارطة الفلاحية للدولة والأرقام تروي كل شيء.

استنزاف للمائدة المائية أكثر من 400 بئر جفت أو صارت غير صالحة بسبب الملوحة، نسبة الملوحة تجاوزت 6 غرامات في اللتر الواحد في بعض المناطق، المائدة الجوفية تراجعت بنسبة تفوق 30 % أكثر من 70 ألف نخلة هلكت، الإنتاج الفلاحي انهار بنسبة تفوق 60 % الشباب أصبح يفر من الأرض والفلاحة لم تعط أكلها والدولة غائبة كالعادة. بينما يواصل المجمع الكيميائي مجمع الموت الذي لم نر منه سوى التلوث والأمراض بالإضافة للمناطق الصناعية والحمامات التي تمتص عشرات الآلاف من الأمتار المكعبة يوميا دون حسيب ولا رقيب.

من يعطي الحق للمصانع باستهلاك الماء بينما الفلاح والمواطن يعانون من العطش ومن الانقطاع المتواصل للمياه التي صارت تسمى زورا وبهتانا مياه صالحة للشرب.

معتمدية الحامة الغربية المنطقة الفلاحية الكبرى صغار الفلاحين فيها صابرون لكن لا مشاريع سقوية لا محطة تحلية لا وحدات تحويل لا دعم للري الحديث لا تمويل أو تكوين ولا مرافق إرشادية.

وحدة الإرشاد الفلاحي كانت مطلبا تقدمت به لوزارتكم في سنة 2024 وفي الرد وعدتم بنشرها في الرائد الرسمي في نوفمبر 2024 وبتفعيل القرار، ولكن إلى حد اليوم لا يوجد شيء.

السيد الوزير، نطالب بوقف استنزاف المياه الجوفية من قبل المصانع والكرتلات فورا، كما نطالب بإحداث منطقة سقوية نموذجية تعتمد على الطاقة الشمسية وتحلية المياه، إطلاق برنامج وطني لإنقاذ الواحات بكل من الحامة والحامة الغربية وإعادة تشجيرها وتثمين إنتاجها، التسريع في إنجاز دراسة تثمين وإعادة استغلال مياه الحمامات، إصلاح شبكات المياه المهترئة، فتح تحقيق بخصوص تدهور المائدة الجوفية وتحميل المسؤوليات، دعم صغار الفلاحين بالتكوين وبالمسالك التجارية، مراجعة منظومات: الحبوب، الألبان، اللحوم، الدواجن ومحاربة...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

إضافة دقيقة للسيد الزميل، تفضل.

السيد فوزي الدعاس

مراجعة منظومات الحبوب الألبان اللحوم الدواجن ومحاربة الاحتكار، التعجيل بإحداث وحدة الإرشاد الفلاحي بالحامة الغربية كما وعدتمونا بذلك منذ سنتين.

السيد الوزير، الحامة اليوم كبقية مناطق كثيرة في تونس تختنق العطش بالتهميش بالإهمال وبالوعود التي لا تنفذ. الدولة وفي مقدمتها وزاره الفلاحة اليوم مطالبون بالتحرك بجرأة وبقرارات واضحة تعطي الأمل للفلاح ولتونس، لا فلاحة بلا ماء، لا سيادة بلا عدالة ولا عدالة بلا إنصاف ودعما لصغار الفلاحين وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا، نترحم بدورنا على روح الفنان الكوميدي المبدع نور الدين بن عياد الذي ترك إرثا فنيا حافلا شكّل جزءا مهما من الذاكرة الدرامية التونسية، تعازينا الصادقة لكل عائلته وأصدقائه وزملائه.

أمرر الكلمة للسيد الزميل المحترم حاتم لباوي عن كتلة صوت الجمهورية، له أربع دقائق، تفضل.

السيد حاتم لباوي

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسادة المديرين العامين،

مرحبا بالسيد الوالي وبالسيد الوزير وبالسيد كاتب الدولة،

ديوان الأراضي الدولية "OTD" وادي الدرب وعين الخضراء مساحات شاسعة بالقصرين مهملة وقد عاينت هذا بعد أن أديت زيارة للمكان.

سأبدأ أولا بوضعية العمال الهشة، ما زلتم معالي الوزير في وزارتكم تتعاملون بالعقود المؤلمة والموجعة لهؤلاء العمال، وضعيتهم هشة، متى سيتم التمشي مع شعار الرئيس وهو إنهاء الاستعباد، إنهاء العقود وغير ذلك؟

أمر لأتحدث عن الديوان سيدي الوزير، إن زرتم ديوان الأراضي الدولية بالقصرين ستجدون أشياء مؤلمة، عدد الأبقار تقريبا يسير نحو الانقراض فعدد الأبقار ضعيف جدا، الأغنام تم نقلها إلى ولاية أخرى، حوالي 70 هكتار من التفاح لم يتم بيع شيء منها ربما تم بيع كمية ضعيفة جدا، نجد بعض الفلاحين الذين لديهم عشر أو عشرين شجرة لم يعد ينتج من هذه الأشجار، معدات تقريبا صفر تخيلوا أن الأبقار يتم تعليفهم بواسطة "برويطة" فالوضعية سيئة جدا.

سابقا كان الديوان ينتج البطاطا والخضروات والحليب والبيض، والآن ونحن في مرحلة نتحدث فيها عن التحرر الوطني ونتحدث فيها عن التعويل على الذات لم نر شيئا من هذا في القصرين فقريبا سننهي دورتنا في مجلس نواب الشعب منذ دخولنا للبرلمان ونحن ننادي ببعث ديوان للأراضي الدولية بالقصرين وبسبيطلة، ولكننا لم نر أي قرار جدي أو حتى خطوة بسيطة، بل بالعكس فإن وضعية الديوان تتقهقر كل يوم أكثر فأكثر، العمال بدون رواتب ينتظرون عشرين يوما، كيف تطلب منه أن يعمل؟ عدم وجود مهندسين، الإنتاج الحيواني بدون مهندس، الزراعات الكبرى بدون مهندس، الأشجار المثمرة بدون مهندس لذلك بكل صراحة إن تم الالتفات لهذا الديوان فإنه سيساهم غدا في حل إشكال كبير لكل الوسط وليس للقصرين فقط.

سد بولعابة القديم هذا السد قديم نطلق عليه اسم "البراج" عندما تنزل الأمطار يبقى الديوان يسقي من هذا السد مدة ستة أشهر وهذا السد قديم ومنذ سنوات ونحن نطالب بهذا المشروع الكبير، مشروع سد بولعابة، بالله هذا المسار مسار 25 جويلية لم تتحصل منه القصرين على أي مشروع كبير فالقصرين لا تتحصل سوى على بعض الفتات مدينة فلاحية مائة بالمائة بمعتمديات فلاحية وصاعدة ومتطورة حان الوقت للشروع في سد بولعابة الكبير.

كذلك مشروع جنوب الولاية الذي يهم المعتمديات المفقرة، ماجل بلعباس حاسي الفريد هذه المناطق مفقرة، نحن ننتظر هذا المشروع من 2015، متى سيرى النور هذا المشروع؟

معالي الوزير، الآبار القانونية ولا أتحدث عن الآبار غير القانونية، نبقى ننتظر طويلا للحصول على رخصة حفر بئر القصرين موجودة بجانب الحدود لدينا ضيعات وحقول خضراء، نفس الجغرافيا ونفس الأراضي ونفس كل شيء بينما الأراضي التونسية أراضي قاحلة والسبب أنا متأكد من ذلك هو الإدارة لا أكثر ولا أقل.

أمر بسرعة مندوبية الفلاحة دون مندوب وهذا عيب وهي لا تملك المعدات لفتح مسالك ريفية وجبلية في منطقة ريفية وجبلية، لذلك لا بد من توفيرها حتى يتيسر العمل على الفلاحين وعلى التجهيز وغير ذلك، مرحبا بكم مرة أخرى.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم يسري البواب عن كتلة الأحرار، له أربع دقائق.

السيد يسري البواب

شكرا رئيسة،

مرحبا السيد الوزير،

مرحبا بالوفد المرافق،

السيد الوزير، في 6 أكتوبر استقبلكم السيد رئيس الجمهورية وأصدر تعليماته بعدم الاقتصار على الأسواق التقليدية في تصدير زيت الزيتون وفي بعض المنتجات الأخرى كما أصدر تعليماته أيضا بإيجاد بعض الحلول لتعليب زيت الزيتون، لماذا؟ لأننا لاحظنا أن تصدير زيت الزيتون التونسي يتم تصديره باسم دول أخرى تأخذ الزيت التونسي وتقوم بخلطه مع زيوتها كما تفعل إسبانيا ودول أخرى ويتم بيع الزيت التونسي على أساس أن ذلك الزيت من منتوجات ذلك البلد بينما هذا المنتوج يشرف بلادنا والزيت التونسي مشهور جدا بالخارج ويشهد طلبا كبيرا وهو منتوج تونسي بنسبة مائة بالمائة ولذلك من غير المعقول فالزيت التونسي يضمن سيادتنا ومن غير المعقول أن تأخذ بعض الدول الأخرى إنتاج زيت الزيتون التونسي وتقوم ببيعه على أساس أنه تابع لمنتوج بلادها.

لذلك فقد استقبلكم السيد رئيس الجمهورية في 6 أكتوبر الفارط وبعد ذلك استقبلكم مرة أخرى كما استقبل السيد كاتب الدولة ولكن بعض الكفاءات الموجودة بوزارتك استبقت هذا الموضوع ومن بينهم المكلف بتسيير الإدارة العامة للفلاحة البيولوجية وكان ذلك في 13 جانفي 2025 أي عشرة أشهر قبل أن يتم استقبالك من طرف السيد رئيس الجمهورية وأرسلت لك مراسلة حول دعم تصدير المنتوجات البيولوجية التونسية نحو السوق الصينية مرفقة بقائمة تضم 157 مصدرا بيولوجيا وكان مرجع هذا الموضوع هو لقاء السيد السفير التونسي ببكين بالمديرة العامة للتعاون الدولي بالإدارة العامة للديوانة الصينية الذي جاء فيه: "تبعا لما تم ذكره الرجاء السيد الوزير إن لم تروا مانعا في ذلك التفضل بمد الجانب الصيني عبر القنوات الدبلوماسية بقائمة المصدرين البيولوجيين التونسيين للمساهمة في تفعيل هذه المبادرة وفتح المجال لمصدري المنتجات البيولوجية للاستفادة من الآليات التي تعتمدها الديوانة الصينية لاستيراد المواد الغذائية التونسية ذات الجودة العالية" كفاءات كهذه سيدي الوزير تقع مكافئتهم عوض أن تقف وتنحني لهم إجلالا وإكبارا لأنهم يستبقون الكثير من الأحداث ويعرفون ما يقومون به ولديهم طريقة في العمل، لكن كفاءات كهذه يتم مكافئتها بالإعفاءات.

السيد الوزير، بالنسبة إلى قانون الاستثمار نرى اليوم أن الاستثمارات الفلاحية تخضع لنفس القوانين في علاقة بالاستثمارات الصناعية وغيرها وهذا غير معقول، اليوم لدينا مواضيع مثلا كراسات الشروط ليست قانونا منزلا، هناك مواضيع يمكننا القيام بها " cas par cas" نحن كمجلس النواب قمنا بإجراءاتنا وغيرنا الفصل 96 وقمنا بتنقيحه وخففنا من وطأته وتركنا مجال للاجتهاد بالنسبة إلى الموظف التونسي وبالنسبة إلى المسؤول التونسي.

اليوم لدينا شركة موجودة بالمنستير تعد من أقوى الشركات من أقوى المداجن وهذه الشركة تصنع البيض نرسل لها في نفس اليوم نقول لها، إلى السيد وكيل الشركة كذا نعلمكم أنه لا يمكننا النظر في مطلبكم المتعلق بتسوية وضعية عدد 3 مداجن بمنشأتكم المعدة لتربية الدجاج، بيض الاستهلاك، الكائنة بعمادة كذا كذا، نظرا إلى عدم حصولكم على تراخيص ضرورية قبل التوسعة. وفي نفس اليوم يتم إرسال لهم في إطار تكوين مخزون من بيض الاستهلاك لتسديد الحاجيات الإضافية لشهر رمضان، تقرر إسنادكم حصة خزن تعد بـ 320 ألف بيضة تم إنجاز وكذا وكذا.

هذا الشخص يقوم بتصنيع الغبار من فواضل الدجاج وهذا الغبار يعد من أقوى الأسمدة، المصنع الذي صنع هذه الآلة والذي يقوم بجلبها بالمليارات من الخارج يقول أن بين المدجنة والمدجنة يجب أن تكون المسافة صغيرة، ولكن لأن كراس شروطنا جاء فيها يجب أن يكون بين المدجنة والمدجنة 30 متر يجب أن نغلق الباب أمام الجميع وهذا يضر المصنع والمهندس ومن صنع الآلة ومن قام ببيعها ومن جاء لتركيب هذه الآلة...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

إضافة دقيقة للسيد الزميل.

السيد يسري البواب

لا يمكن العمل على تلك المسافة لأن ليس لها أي فاعلية لكننا نرفض هذا والسيد قام ببعث هذا المشروع المقدر بالمليارات وأنتم في حاجة له لأنه من أحسن ما يكون، الله أغلب.

سأتحدث عن ميناء المنستير الذي سيصبح عن قريب ميناء عسكريا وهذا الميناء اليوم هو تقريبا الوحيد للصيد في المياه العميقة بالجهة وهذا الميناء لا يتطلب الكثير من ملايين الدينارات ليعود إلى سالف نشاطه، اليوم سوق الجملة للأسماك الموجودة بالميناء تمنع من بيع الأسماك الموجودة به خارج الميناء. اليوم السيد الوزير ببعض التمويلات بإمكاننا إصلاح ميناء المنستير وبإمكاننا إضافة "صقالة" ونترك من يريد أن يستثمر.

السيد الوزير، هناك مشكل آخر بخصوص مشاتل أغنامنا الموجودة اليوم، كنا في جنوب إفريقيا صحبة الزملاء ذهبنا للبرلمان الإفريقي وجدناهم حسنوا وغيروا من المشاتل وغيرت نوعية قطيعها ونحن مازلنا نشاهد وتحدثت سابقا حتى على فحل البطاطا وقلت أن البطاطا التونسية نجلب لها "فحل" مرتفع السعر وغير منتج لكن لا يوجد اليوم أي تحرك بخصوص هذا الموضوع...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

تفضل.

السيد يسري البواب

موضوع آخر تطرق إليه السيد رئيس الجمهورية موضوع الوسطاء، تطرقنا إلى هذا الموضوع عدة مرات أمام السيد وزير التجارة وأمام سيادتكم، المنتج الفلاح هو الخاسر فالمنتج يبيع بأقل الأسعار المستهلك يشتري بأكثر الأسعار عوض أن نساعد المنتج بالضغط على كلفة الإنتاج وأقول مرة أخرى لأننا كدولة غير قادرين على الحلقة الوسطى وهم الوسطاء الذين يتكاثرون وهم من يربحون الكثير على حساب المنتج وعلى حساب المستهلك وشكرا السيدة الرئيسة.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، نحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم أيمن بن صالح عن كتلة الوطنية المستقلة، له ست دقائق.

السيد أيمن بن صالح

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد الوزير وبالسيد كاتب الدولة وبكافة الضيوف الكرام،

ببالغ الحزن وعميق الأسى تلقينا نبأ وفاة الفنان التونسي القدير نور الدين بن عياد، رحمه الله. وإن شاء الله سيظل خالدا في ذاكرة الأجيال بأدواره المتميزة وابتسامته التي لا تنسى، نسأل الله له الرحمة ولعائلته الصبر والسلوان.

سأتحدث الآن باسم زميلي فيصل الصغير، نائب الشعب عن جهة سيدي ثابت وقلعة الأندلس الذي يؤكد أن المنطقة السقوية بسيدي ثابت قد رصدت لها اعتمادات مالية منذ سنوات طويلة تقارب مائة مليون دينار، فمتى تنتهي هذه الأشغال؟ نرجو منكم الإجابة عن هذا التساؤل.

أما بخصوص قلعة الأندلس التي تمسح أكثر من 28 ألف هكتار فإننا نتذكر الرد العظيم لسيادتكم، السيد الوزير، حين أجبتم زميلي في سؤال شفاهي سابق بأن قلعة الأندلس تعرف بالفلاحة والصيد البحري، لكن الواقع أن قطاعي الفلاحة والصيد البحري يفتقران إلى المياه حاليا، فمتى سيتم تعصير المنطقة السقوية بقلعة الأندلس؟ علما أن حصة المنطقة من مياه الري تبلغ مليونا ومائتي ألف متر مكعب لا يصل منها سوى 10%فقط.

لقد عقدتم جلسة عمل مشتركة في 18 جوان للتصدي للضخ العشوائي من وادي مجردة حضرها ولاة أريانة وباجة وبنزرت ومنوبة لكن الملاحظ أن الإجراءات لا تطبق إلا في ولاية أريانة بينما لا تطبق في الولايات الأخرى.

لقد كشف برنامج تلفزيوني زار سد العروسية واتهم الوزارة بحماية الفساد عبر التضييق على الفلاحين ومحاباة رجال الأعمال ووجه إليكم أوصافا "ما شاء الله" ولو كان مواطنا عاديا لتمت محاسبته وفق المرسوم 54، لم نر منكم أي رد فعل، بل وجدنا تمييزا في التعامل بين المواطنين. والحقيقة التي عاينتها بنفسي عند تقريبي للصورة على السد هي وجود بناءات مشيدة مباشرة فوق جسم السد وهذا أمر واضح للعيان لا يتطلب عناء التنقل أو استعمال السيارة لمعاينته.

هذه ليست مجرد بناءات عادية، بل هي بيوت مشيدة مباشرة على جسم السد، هل بنيت هناك ليستمتع أصحابها بنسيم البحر؟ تلك البيوت تحتوي على مضخات لسحب المياه، لقد شاهدت تلك الحلقة من البرنامج التلفزيوني وأجزم أنكم شاهدتموها أيضا فالأمر بات معلوما للجميع ولا يمكن إخفاؤه، هناك من وضع خمس مضخات في قلب السد لسحب المياه مباشرة، فكيف يسحب هؤلاء المياه من السد مباشرة بينما يحرم أهالي قلعة الأندلس وسيدي ثابت من وصولها؟ هل المطلوب منهم الصمت أو أن يشرعوا في ري محاصيلهم بالمياه المعدنية؟

الشركة التعاونية المركزية للبذور الممتازة، أرجو من التونسيين أن يفهموا جيدا ملف هذه الشركة، ديوان الحبوب مدين لهذه الشركة بـ 60 مليارا وهي المؤسسة التي توفر البذور الممتازة في تونس وبدونها لن يجد الفلاح ما يزرعه وسنضطر للاستيراد، فكيف نقوم بقصف مؤسسة حكومية بهذا الشكل؟ ديوان الحبوب لا يكتفي بعدم السداد، بل يوظف خطايا تأخير غير قانونية بشهادة وزارة المالية لتصل المبالغ إلى 600 مليار، لقد تحول الديوان إلى ما يشبه البنك، زد على ذلك قيام صندوق الضمان الاجتماعي بالعقلة على معدات الشركة

وسياراتها، هذه مؤسسة عمومية، هل سيهرب مديرها العام بمعداتها وكراسيها إلى بلد آخر مثل ليبيا أو الجزائر لتسيير الشركة من هناك؟ والله لم أفهم هذا المنطق.

لدينا 4 هكتارات في منطقة سكرة وهي المشتل "Pépinière" المعروف للجميع أصبحت الآن أرضا بورا في حين أن المشاتل الخاصة المجاورة لها تزدهر وتحقق أرباحا طائلة والدولة تبدو عاجزة تماما هنا، هذه الشركة كانت توفر أكثر من 70% من البذور الممتازة، فلمصلحة من يتم التنكيل بها وبموظفيها الذين لم يتقاضوا أجورهم؟ حتى المدير العام يتنقل عبر الحافلة بعد العقلة على سيارته والله كأننا في دولة تتواطأ ضد نفسها "من ضد من"؟ هل تحمون أنفسكم من بعضكم البعض أم تحمون الشركات الخاصة؟

ملف آخر يتعلق بأراضي ديوان مجردة، لدينا سبعة أنهج في منطقة دار فضال من نهج "وذرف" وصولا إلى "نهج الانطلاقة" تضم حوالي 2000 مسكن، هؤلاء المواطنون يرغبون في تسوية وضعياتهم القانونية والخلاص لكن يتم تقاذفهم بين ديوان مجردة وديوان قيس الأراضي في حلقة مفرغة فهم مواطنون يقطنون بجوار المطار يريدون تسوية وضعيتهم هذا ما تبينه لكم الصور بوضوح...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

إضافة دقيقة للسيد النائب، تفضل.

السيد أيمن بن صالح

نرجو توضيح وضعيتهم.

أما بخصوص "نهج الدباغ" فقد تحدثت معكم في اللجنة وفور عودتي وجدت تسربا جديدا في قناة المياه لشركة "SONEDE" المصنوعة من "الترنيت" هذه القنوات تنفجر مرتين كل أسبوع، هل تريدون تشغيل المقاولين أم تريدون الحفاظ على المياه؟ فسروا لنا وجهة نظركم في ظل الضعف الشديد لضخ المياه في مناطق :سيدي فرج، دار فضال، نهج المطار ومناطق من سيدي صالح وكذلك حي الفاتح حيث لا تصل المياه للطوابق العليا إذا فتحت في الطابق الأرضي.

أخيرا، لا بد من تجديد الشبكات المتهالكة في سكرة التي تآكلت بفعل الملوحة والقدم.

واليوم أسعار الخضراوات في الأسواق بلغت مستويات قياسية، فماذا وفرت وزارة الفلاحة للمواطن في ظل هذا الغلاء؟

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم كمال الفراح عن كتلة الأمانة والعمل، له أربع دقائق، تفضل.

السيد كمال الفراح

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد وزير الفلاحة والسيد كاتب الدولة والوفد المرافق له،

في الحقيقة سأتدخل في ثلاث نقاط، النقطة الأولى حول تحيين الخارطة الفلاحية وخاصة مناطق التحجير لماذا تطرقت إلى هذه النقطة؟ لقد وصلتني عريضة من سكان عمادة شالا من معتمدية بومهل البساتين هؤلاء فيهم قرابة 160 عائلة عريضة ممضاة هؤلاء يطالبون بإعادة تصنيف المنطقة من منطقة سقوية إلى منطقة فلاحية وتمكين المتساكنين من تسوية وضعتهم العقارية خاصة وأن أغلب الأراضي صغيرة المساحة وتفتت وتشتت بفعل تعدد الورثة وتقسيم الأملاك عبر الأجيال مما يجعل استغلالها فلاحيا أمرا غير مجد وبالفعل عندما نطلع على هذه القائمة نجد عائلات عريقة جدا في عمادة "شالة" وبحكم أنني من أبناء المنطقة أعرفهم جيدا فهم مستقرون هناك منذ قرابة مائة أو مائتي سنة ويتوارثون هذه الأراضي وكما تعلمون فإن القطع الزراعية في هذه المنطقة صغيرة جدا تتراوح مساحاتها بين ربع هكتار ونصف هكتار وأقصاها لا يتجاوز الهكتار الواحد.

لذا، يطالب هؤلاء المواطنون بإعادة تصنيف المنطقة وخاصة في منطقة التحجير فحين يضطر البعض للبناء خفية تصبح عملية إيصال مياه الشرب إليهم مستحيلة ومعقدة للغاية، لذا نرجو منكم سيدي الوزير تحيين الخارطة الفلاحية بمنطقة "شالة" وتسوية الوضعية العقارية للمتساكنين.

أما النقطة الثانية فتتعلق بالشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه إقليم الزهراء، في الحقيقة أتوجه إلى كل العاملين بإقليم الزهراء بأصدق عبارات الشكر على المجهودات المبذولة لكن الاكتظاظ اليومي وطول طوابير المواطنين والحرفاء والتشكي من عدم إرسال الفواتير في أوانها عطل مصالح المواطنين وأثر على مزاج الأعوان والمواطنين في نفس الوقت إذ أن عدم انتظام الفواتير يجعل مبالغ الاستهلاك تتضخم بشكل كبير جدا. علما أن إقليم الزهراء يعد 152ألف مشترك ويتوزع على سبع معتمديات وثماني بلديات وقد شهد الإقليم إشكالية إدارية حيث تداول على رئاسته في سنة 2025بين ثلاثة إلى أربعة مديرين، كما أحيل في العام ذاته عشرة أعوان على التقاعد وهناك خمسة أعوان في حالة إيقاف ولم يتم تعويضهم بتاتا وأستغل هذه الفرصة للإشارة إلى تعرض عونين لحادث أحدهما توفي نقدم لعائلته أصدق عبارات المواساة، رحمه الله والآخر في حالة حرجة نسأل الله له الشفاء. إن عدم تعويض قرابة 15 عونا أدى إلى ضغط شديد على بقية الأعوان وأنا أتفهم موقفهم وألتمس لهم الأعذار فيما يخص التأثير على جودة الخدمات.

النقطة الثالثة والأخيرة تتعلق باهتراء شبكة المياه وهي مشكلة تتسبب في ضياع نسبة كبيرة من المياه تتراوح بين 25 و30% وهذه المياه الموزعة بسبب التسربات والأنابيب القديمة والمتآكلة مما يؤدي إلى هدر في الموارد المائية وتفاقم المشكلة بسبب عوامل مثل سوء الصيانة وعدم كفاية تجديد الشبكات وزيادة الربط العشوائي والسرقات خاصة في ظل ما تعانيه البلاد من شحن في الموارد المائية ما فتئ يتفاقم.

إذا الرجاء العمل على تجديد شبكة المياه بإقليم الزهرة...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للسيدة الزميلة المحترمة عواطف الشنيتي غير منتمية، لها أربع دقائق، تفضلي.

السيدة عواطف الشنيتي

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد وزير الفلاحة،

مرحبا بالسيد كاتب الدولة للمياه،

مرحبا بالسادة إطارات الوزارة،

لكنني اليوم ألوم السيد وزير الفلاحة فوزارة الفلاحة تضم أكثر من ثلاثين إدارة عامة ومع ذلك هناك نقص كبير في المديرين العامين،

ستكون مداخلتي اليوم في إطار العديد من التساؤلات وسأبدأ ما دام السيد كاتب الدولة المكلف بالمياه حاضرا معنا متى سيتم إحالة مجلة المياه السيد كاتب الدولة؟

ففي ظل المشاكل الراهنة استمعنا منذ قليل للجميع وهم يتحدثون عن نقص المياه في المعتمديات وبما أن السيد الوزير والمدير العام لشركة "SONEDE" حاضران معنا، أتساءل هل هناك خطة لتوحيد الإشراف على المياه؟ حاليا نجد تشتتا بين "SONEDE" والهندسة الريفية والجمعيات المائية، أرجو إجابة واضحة حول هذا التعدد في الجهات المشرفة، أطلب إجابات مباشرة عن الأسئلة كما أطرحها.

أولا متى سيتم تحيين الخارطة الفلاحية للبلاد التونسية؟ السيد الوزير السابق قام بتجربة زراعة الحبوب في الجنوب، فهل نجحت تلك التجربة أم لا؟ أفيدونا وإلا سنضطر نحن في الشمال لتحويل زراعتنا إلى التمور.

ثانيا، صندوق الجوائح، من المؤسف حقا أنني منذ دخولي مجلس نواب الشعب وأنا أتحدث عن هذا الصندوق، نحن الآن في موسم الزيتون وموسم البذور والفلاحون يعانون بشدة، لذا ننتظر إجابة واضحة ليفهم الناس ما يجري.

ثالثا، الأدوية والمبيدات الفلاحية التي تباع في البلاد، هل تقوم الوزارة بمراقبتها؟ الأسعار خيالية وهناك فوضى عارمة وتجاوزات في هذا القطاع.

كذلك، بالله عليكم، أحضروا لنا السيدة الرئيس المدير العام للفلاحة والصيد البحري والتغذية "APIA" ها أنت حاضرة معنا اليوم فمرحبا بك، ولكن هل يظل الناس في انتظارك لمدة أربع أوخمس سنوات بأكملها؟ والله إنه لأمر مضحك، أين كنت سيدتي طوال هذه المدة والفلاحون ينتظرون والأوضاع سيئة؟

السيد الوزير، أما بخصوص صندوق الجوائح، لدينا ديوان تربية الماشية وتوفير المرعى ومع ذلك لم نأكل اللحم في الأعياد ولا في سائر أيام السنة، فما الذي يحدث؟ يا سيدي الوزير، نحن الآن عشرة ملايين مواطن، فهل سنعجز عن إيجاد حل؟

لننتقل إلى الفصل الذي صودق عليه العام الماضي والمتعلق بالأبقار لصالح صغار الفلاحين، لقد أصبحت في موقف محرج أمامهم وكأنني أكذب عليهم، النسوة هناك يردن الحصول على البقر لتوفير قوت يومهم، فلماذا لم يصدر حتى الآن أمرا ترتيبيا أو قرارا لتفعيله؟ وهل يعقل أن ننتظر لعام كامل؟ هل هذا مقبول في دولة تحترم نفسها؟ عشرة مليارات مخصصة سيستفيد منها ربما ألف فلاح أو امرأة فلاحية في الأرياف وفي الجبال وفي أقاصي المناطق النائية ومع ذلك نظل عاجزين عن إصدار أمرا ترتيبيا أو قرارا، هل هذا معقول؟

السيد الوزير، بالنسبة إلى مراكز التكوين الفلاحي إما أن تولوها الاهتمام اللازم أو نغلقها نظرا لما تعانيه من إهمال وضياع، أما عمال الحضائر فقد ذكر السيد وزير الشؤون الاجتماعية أنهم يعملون تحت إشرافكم يعملون لديكم لمدة 18 يوما أو 20 يوما أو 23 يوما تستدعونهم حين تحتاجون إليهم وعندما تنتهي حاجتكم تهمشونهم، يا سيدي اتخذ قرارات حاسمة فالغابات مهملة ومراكز التكوين المهني فارغة والأوضاع تعيش فوضى عارمة أينما ذهبت لا تجد شيئا، كنت تعتقد أن هناك عمالا يشتغلون، ولكن لا وجود لأحد، لقد سننا قانونا في مجلس النواب فليطبقوا القانون إذا اتركوا الناس تعمل واتركوا الجميع يجد قوت يومه ولتتضح الأمور للعيان...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

إضافة دقيقة للسيدة الزميلة تفضلي.

السيدة عواطف الشنيتي

شكرا السيدة الرئيسة،

والله لقد وصلنا إلى مرحلة أصبحنا نشك فيها في أنفسنا، هل نحن ومؤسسات الدولة نسير في اتجاه واحد أم لا؟ لا توجد آلات ولا معدات وحتى عمال "OTD" الذين يفترض بهم العمل لا أثر لهم حين تذهب للمعاينة تكاد تبكي إذ تجد أراضي الخواص مخضرة بالعشب والمرعى وتجد أراضي الدولة قاحلة لا شيء فيها لأن القائمين عليها لا يملكون جرارات ولا مكابس ولا محاريث ولا عمالا ولا يملكون أي شيء، ثم بعد ذلك تطلبون الإنتاج فمحصول الزيتون في منطقة تيبار ترك إلى حدود شهر أفريل وفي منطقة الكريب ترك إلى شهر ماي وسيتكرر هذا الأمر العام الجاري والعام المقبل وتسعيرة زيت الزيتون غير مفهومة وهذا لا يجوز، الزيت والقمح يباعان في البورصة العالمية، ولكن في تونس يتم قبول الزيت ثم قم بوضع الحد الأدنى والحد الأقصى للأسعار كما هو الحال مع القمح لكي يجد الناس قوت يومهم ويعيشوا بكرامة...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم محمد أمين مباركي عن صوت الجمهورية، له خمس دقائق، تفضل.

السيد محمد أمين مباركي

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد وزير الفلاحة والسيد كاتب الدولة وإطارات وزارة الفلاحة،

سأتحدث عن مشاكل ولاية القصرين السيد الوزير، بعد زيارتكم للولاية انتشرت الحشرة القرمزية ولم تعد تهدد محصول التين الشوكي فقط، بل أصبحت تهدد متساكني المطقة أيضا فقد أصبحت تهاجمهم مباشرة.

السيد الوزير، سأنتقل بك إلى ملف المناطق السقوية التي أجهزتم عليها وقتلتم فيها الفلاح لقد أرهقتموه بقراراتكم وتصرفاتكم، الفلاح في دائرة سبيبة جدليان العيون يستغيث وكأن ولاية القصرين باتت مستهدفة أو كأننا لا ننتمي إلى الجمهورية التونسية ما هذه المشاكل المستمرة منذ سنة 2023؟ أقولها لك صراحة بلغة الإعلامية " répéter jusqu'à" موت القصرين وإذا كنت تظن أن القصرين ستموت فنحن لسنا أمواتا ولسنا مستعدين للموت، بل لدينا ما نقوله لإثبات وجودنا ومستعدون لتقديم حياتنا فداء لولايتنا.

السيد الوزير، كفاكم تهميشا للولاية وكفاكم قتلا لقطاع الفلاحة، فلاحو سبيبة وفوسانة وخاصة منتجي التفاح أرهقتموهم في المرة الأخيرة بفرض شروط قاسية إذ تطالبون الفلاح بتقديم فاتورة متجاهلين حقيقة أن الفلاح اليوم يعاني من التعب الشديد والله إن الوضع يكاد يسبب لي جلطة قلبية فالفلاح متعب لأنه فقد المناطق السقوية التي اندثرت تماما ولم يعد يربطنا بالدولة أي رابط أو دعم.

نحن من نؤمن الأمن الغذائي للجمهورية التونسية بمحاصيلنا الوفيرة من التفاح والطماطم والبطاطا لقد تمكننا من تحقيق ذلك من خلال الآبار العشوائية السيد الوزير، عليكم بمراجعة قوانينكم ونحن لها داخل مجلس نواب الشعب، أين مشروع تثمين المناطق السقوية في سبيبة العيون جدليان الممول من طرف البنك الإفريقي للتنمية؟ أين وصل هذا المشروع؟ نطالب بتوثيق هذه الأسئلة والإجابة عنها بكل دقة.

ننتقل الآن إلى ملف الماء الصالح للشراب في معتمدية العيون هذا الحق الدستوري مناطق الفحيص وأولاد رحال لا تجد ما تشربه وعمادة عين سلسلة تعاني عطشا حقيقيا ونقصا حادا في المياه وهذا ناقوس خطر ندقه وكذلك الشأن في مناطق الزوارعية والبرك والقرين والصخيرة وفي معتمدية جدليان تعاني مناطق هنشير الحمام وعين الحمادنة وبئر سفيان وعين جديدة، وفي معتمدية سبيبة مناطق الجباز وزوار المصابحية وأولاد بوهلال والسماد والخضاورية والسبيطات 2 والإبراهيمية ووادي الحطب والغلاقية والزواينية والسيور وعين زيان والبعازة وأولاد بالليل والبنايسية، فليخبرني أحدكم من من هؤلاء يشرب؟

أحدثكم عن البئر عدد 6، هذا المشروع الممول لفائدة الماء الصالح للشرب حيث انتهت أشغال مد القنوات منذ أكثر من خمس سنوات، ولكن الحفرية لم تنجز بعد وهذا المشروع سيمكن من ربط أكثر من 3000 عائلة بالماء الصالح للشراب في مناطق السبيطات والسرادكية والزنايدية ووادي الحطب وأولاد داود وسكان المنطقة السقوية الضفة اليمنى، أين إنجازات وزارة الفلاحة؟ وكأننا غير موجودين على الخارطة.

وهذه رسالة، بل لن أقول رسالة، بل هو نداء أوجهه للإدارات الجهوية التي يعمل فيها أبناء ولايتنا في القصرين: أنتم أبناء القصرين ومع ذلك أنتم من تعطلون المشاريع وتتحملون مسؤولية هذا التعطيل اليوم ولكم سديد النظر إما أن تخدموا جهتكم باعتباركم أبناء المنطقة أو أنه لا أحد سيلتفت إلينا إن لم نفعل نحن، هذا نداء واضح لأبناء القصرين ورجالها ونسائها الذين قاموا بالثورة، أين أنتم اليوم؟

أما بخصوص السدود فإن سد بوعجيلة يعد من أهم السدود لدينا ويقع بين معتمديتي سبيبة والروحية هذا السد سيساهم مساهمة كبيرة في تغذية المائدة المائية وبفضله ستعود الروح إلى الآبار القديمة.

وبالانتقال إلى ملف الغابات، ما يحدث في العيون لا يمت للدولة بصلة، أصبح الأمر مستباحا فكل من هب ودب يقطع الأشجار ويستولي على الأرض مدعيا ملكيتها، فسروا لنا ما يحدث؟ لقد أرسلت العديد من المراسلات لأملاك الدولة ولوزارة الفلاحة، لا من مجيب، هل تشجعون الناس على التسيب؟ حتى المواطن الملتزم أصبح يقول: سأستولي أنا أيضا على الأرض المجاورة لي، نحن في دولة وتونس تستحق ما هو أفضل...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

إضافة دقيقة للسيد النائب محمد أمين مباركي، تفضل.

السيد محمد أمين مباركي

استفيقوا، نحن جئنا ضمن مسار للإصلاح فإما أن نصلح أو لنترك أماكننا، تونس دولة عظيمة، انظروا إلى جارتنا الجزائر وما تقدمه من تشجيع لفلاحيها، هل تعملون ضد النظام؟ هل تعملون ضد استراتيجية رئيس الدولة الذي يقول لكم: التفتوا إلى المناطق المفقرة والفقيرة وأنتم تهمشوننا، القصرين لنا وهذا نداء أخير لرجال القصرين نحن من سنصلحها ولن يصلحها غيرنا. شكرا السيد الرئيس.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم أحمد بنور عن كتلة الأحرار، له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد أحمد بنور

شكرا، نحن بدورنا كلجنة الثقافة والسياحة والخدمات والصناعة التقليدية ننعى الفنان القدير المرحوم نور الدين بن عياد رحمه الله وتغمده بواسع رحمته وإنا لله وإنا إليه راجعون.

نحن اليوم أمام أفضل وزارة لأنها تريحنا من شقاء تحضير مداخلاتنا لأن ما قلناه في السنة الماضية نكرره هذه السنة أيضا ونبقى نعيد نفس المطالب، شكرا للسيد وزير الفلاحة والإطارات المرافقة لكم.

في ولاية المهدية منظومة تربية الأبقار تنهار وآلاف مواطن الشغل مهددة حيث انخفض عدد الأبقار بنسبة 50%منذ 2022 وهذا يؤثر مباشرة على مصنع الحليب الموجود بالجهة، فأين مراجعتكم لمنظومة الصيد البحري ودعم البحارة؟ ومتى ينطلق فعلياً مشروع جهر وتوسعة ميناء الصيد البحري بالمهدية؟

لقد طالبنا مرارا بتوسيع المناطق السقوية بالشابة، ولكن دون مجيب، كما نطالب بإلحاق التصرف في الجمعيات المائية بالشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه والدولة لم تحرك ساكنا في هذا الملف وما زالت الأمور تراوح مكانها، متى ستوفرون مادة "الأمونيتر" للفلاحين؟ ولماذا لم تفكروا في بعث فرع لديوان الأعلاف بالمهدية؟

كذلك الدولة لا تفرق بين الاحتكار والتخزين القانوني، لقد تحالفتم مع وزارة التجارة ومارستم سياسة التجويع بدعوى تنفيذ توجهات رئيس الدولة في مكافحة الاحتكار، لقد أغلقتم المخازن حتى أصبحنا لا نجد المواد الفلاحية والغذائية على مدار السنة.

وفيما يخص التبليغ عن الفساد، فقد وافيتكم بسؤال كتابي في هذا الشأن سيدي الوزير وسأبدأ بملف يتعلق بشبهة فساد في المدرسة العليا للصناعات الغذائية بتونس حيث توجد موظفة تدعى "سلوى" ولقبها يبدأ بحرف " ز" تعرضت لمظلمة فهي تعمل من داخل سيارتها الخاصة ولم يتم توفير مكتب لها ورغم ذلك تتقاضى راتبها بانتظام، إننا نطالب بالتحقيق في هذه الوضعية داخل هذه المؤسسة.

نتساءل هل توجد فعلا وزارة للفلاحة في تونس أم أن ما نراه هو مجرد جثة بيروقراطية تتحرك بعادات قديمة وتفكر بعقلية ما قبل الدولة؟ وزارة بلا عقل علمي وبلا رؤية استراتيجية وبلا شجاعة سياسية، وزارة تحولت إلى ديوان للعطش ومصنع للفقر بدل أن تكون مهندسا لإنماء الأرض والماء والغذاء.

في بلد يملك أكثر من 20 مليار متر مكعب من المياه الجوفية يخرج المسؤول ليبكي ويتباكى من الجفاف وفي بلد يملك 125سدا يترك أكثر من ثلثها مليئا بالطين والردم منذ ثلاثين سنة بلا صيانة، يتحدث كل وزير جديد عن استراتيجية 2030 ورؤية 2050 ثم تدفن الملفات تحت عنوان "الاستشراف" بينما يعاني الفلاح في باجة وسيدي بوزيد ...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

إضافة التوقيت للسيد أحمد بنور، تفضل.

السيدة أحمد بنور

شكرا وإليك سيدي الوزير جملة من الحلول المقترحة: الهندسة المائية الذكية مع إعادة بعث ديوان الزيت كذراع سيادي وتحويله من هيكل إداري إلى مؤسسة وطنية للتسويق والتعبئة والتخزين، منحة احتكار تصدير الزيت الخام حتى تجبر الشركات الأجنبية على شراء الزيت المعلب محليا مع إطلاق علامة وطنية موحدة "زيت تونس الحر" بشهادة منشأ وقيمة مضافة عالية ورقمنة منظومة الإنتاج من الشجرة إلى الزجاجة لضمان الشفافية والجودة والتتبع.

لا بد من ثورة في التعليم الفلاحي، إحداث معاهد الهندسة الزراعية الذكية تربط بين الفلاحة والذكاء الاصطناعي، إرسال بعثات علمية للمغرب وتركيا والبرتغال واليونان لتعلم نظم الري وإدارة الزيتون تكوين الفلاحين تقنيا في التقنيات الحديثة، كذلك تشريعات السيادة الغذائية إعلان الزيت والقمح مواد سيادية لا يمكن خصخصتها أو تركها للسوق الحرة، فرض ضريبة على تصدير الزيت الخام، سن قانون يجبر الشركات الأوروبية على ذكر مصدر الزيت...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيدة الزميلة المحترمة أسماء الدرويش عن كتلة الأمانة والعمل، لها خمس دقائق.

السيدة أسماء الدرويش

شكرا السيدة الرئيسة،

أرحب بالسيد الوزير وكافة الطاقم،

الحمد لله اليوم سأتكلم أمام الوزارة ككل بعد ما تعبت وأنا أتنقل بين الإدارات في محاولة لحل مشاكل منطقتي وفي النهاية لم أحل شيئا.

في دائرتي توجد أرض سقوية لم تعد مستغلة فلاحيا منذ سنوات دخلت في المجال العمراني وهي على ملك خاص وقد قسم الورثة الملك فيما بينهم ومنذ سنة 2020 حاولوا الحصول على الموافقة لتغيير الصبغة لكن اللجنة الوطنية لم توافق. هناك أناس يريدون البناء ويريدون الاستقرار وكل يوم التكاليف تزيد واليوم أحسن من الغد، اتصلوا بي لأنهم شعروا بغياب الإدارة التي تقرر أو تنصف المواطن، منذ سنتين وأنا كنائبة أتنقل من إدارة إلى أخرى لحل الملف: بلدية، مندوبية، وكالة التعمير، الوكالة العقارية الفلاحية، وزارة الفلاحة. هذا وأنا نائبة شعب فما بالك بالمواطن البسيط.

اليوم لجنة التهيئة العقارية وضعت جملة من الشروط لإخراج العقارات من حدود المناطق السقوية ووضعية الحال تنطبق عليها هذه الشروط تماما، فلماذا هذا التعطيل؟

ملفات تستجيب لشروط إخراج العقارات من المناطق السقوية ورغم ذلك يوجد تأخير غير مفهوم، من المسؤول؟ كل واحد يرمي الكرة للآخر ويريدون اتخاذ القرار وكتابته بلسان القلم حتى يتملصوا منه، الوكالة العقارية الفلاحية تقول إن المندوبية هي التي توافق على تغيير الصبغة والمندوبية تقول أن استشارت الشؤون القانونية التي أفادتها بأن المندوبية ليس لها الحق في أن تقول نعم أو لا وإنما يقتصر دورها على المعاينة. لا أفهم كيف تكون هذه القوانين فكل واحد يعمل بقانون على قياسه وكأن الوزارة كلها لا تعمل بالطريقة نفسها.

السيد الوزير، سأقول لكم لماذا يخاف المواطنون ومن ماذا يخافون؟ لأن هناك العديد من الملفات المشابهة التي فيها فساد كبير وناس متواطئة استغلت وبنت واستثمرت، لا نعرف كيف تمت تغطية تلك الملفات بتطبيق القانون وبالطريقة نفسها مع المواطن البسيط وحتى مع نائب الشعب عندما يأتي ليحل مشكلة المواطن.

اليوم الدولة تسوي وضعيات البناءات المقامة على ملكها في حين أن الفلاحة تتعسف على المواطن وتريد حرمانه من توفير مسكن لائق في أرضه التي هي على ملكه فأبناؤه لم يعودوا يريدون الفلاحة أو أن يعملوا في النشاط الفلاحي، ولكن ولا يستطيعون البناء وقد اضطر البعض إلى البناء دون رخصة لأنهم انتظروا طويلا ولم يجدوا حقهم.

أنا نائبة الشعب، منذ عامين وأنا أتابع هذا الملف من إدارة إلى أخرى، لجنة أولى ولجنة ثانية المندوبية والبلدية عاينتا وأعطتا تقريرا بأن الأرض لم تعد سقوية ولا مزروعة ثم تأتي لجنة أخرى تقول إن المندوبية يجب أن تكتب بلسان القلم أنها موافقة على تغيير الصبغة، لا أعرف من الذي يجب أن يتخذ القرار؟ ولماذا أنشئت لجنة وطنية إذا كانت المندوبية هي التي تعطي القرار؟ وبعد ذلك المندوبية كما قلنا استشارت قانونيا. اليوم بلدية منوبة تراجع مثال التهيئة العمرانية في مراحله الأخيرة وبقيت هذه القطعة فقط ونريد تسوية وضعيتها بما أن الناس كل يوم يقفون أمام الولاية وأمام البلدية يطلبون ترخيص الماء والكهرباء وليس لدينا أي حل وآخر ما بلغني يوم أمس فقط عبر اتصال هاتفي قيل لي إنه بما أن المندوبية لم تقل أنها موافقة فإن الملف لن يمر أي أن هذه النقطة ستبقى ولن نستطيع حلها.

مجمع الخضر بمنوبة كنت قد زرته وسمعت أن فيه عديد الإخلالات وقد دخلت من باب مفتوح لا حراسة ولا من يمنعني من الدخول، وجدت الباب مفتوحا فدخلت وعاينت الإخلالات والفوضى وعاينت الخضر الموضوعة في حفرة تبقى لثماني أشهر ولا تباع في حين أن هذا المجمع من المفروض أن يعدل السوق ولا يخرج من هناك إلا كمية من البطاطا الفاسدة تباع بـ 150 مليما والبقية الله أعلم.

وأحدثك أيضا عن الأعوان الذين يعملون ساعات طويلة دون عقد ودون أي وضعية قانونية وبأجور زهيدة جدا، ثم في النهاية يتم استدعاء عون الحراسة ومحاسبته رغم أنه لا يملك عقدا ولا هو مرسم فيحال على مجلس التأديب ويقع طرده لأنه قيل إنه تواطأ مع النائبة وأدخلتها وأفشيت السر المهني، اليوم أنا أريد أن أسمعكم صوت المواطن المقهور لتعرفوا...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

السيدة الزميلة أرجو نقل صوت المواطن بلسانك، السيدة الزميلة أرجو احترام الجلسة،

سبق أن قطعنا الصوت، سبق وأن اتخذنا نفس الإجراء مع السيد الزميل المحترم ياسر القراري، لذا أرجو الالتزام بالإجراءات مع الشكر، تفضلي بنقل صوت المواطن على لسانك، تفضلي.

السيدة أسماء الدرويش

المواطن يقول: "حسبي الله ونعم الوكيل في الناس الذين تسببوا في طردي" وهو في الواقع شخص كفء باكالوريا إلى ما فوق وربما أكثر كفاءة حتى من المسؤول الذي يشرف على المجمع واليوم يتم هرسلته وطرده رغم أنه لا ذنب له في أن نائبة دخلت أو خرجت أو في الإخلالات التي تمت معاينتها وهو مستعد الآن لكشف كل الإخلالات وقد قال: "بالنسبة لي بلادي قبل أموالي وحتى قبل عائلتي" وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا، الكلمة للسيد الزميل المحترم محمد الماجدي عن كتلة لينتصر الشعب، له دقيقتان، تفضل.

السيد محمد الماجدي

مضمون ولادة حجة وفاة والمسيرة بينهما في الحوض المنجمي سيدي بو بكر مباراة مسجلة تديرون بنا العجلة ندفع فاتورة الماء غير الموجود والكهرباء والأداءات و"vignette" ونمشي في الحفر وندفع للصناديق الاجتماعية وعندما تريدون تقسيم الكعكة في الدنيا تتناسوننا وتضعوننا على جنب.

لا يوجد أي موضوع لم نتكلم فيه في الفلاحة وقد راسلناكم بشأنه: الماء تغسلون به الفسفاط والناس عطشى، خزانات معفنة، جمعيات مائية مفلسة، محطة التحلية "مسنسرة"، رخص "العبارة" معطلة على مستوى المندوبية والوزارة، لقد عطلتم الفلاحة.

المسالك الفلاحية من استطاع فليفتح لنفسه، مشاريع المناطق السقوية منسية.

تفعيل إقليم "SONEDE"، متى يولد ونسميه؟ الاتفاقية مع المقاولات منذ عام ونصف والولاية والبلديات تنتظر "SONEDE" لتبرم الاتفاقية.

في الخير تنسوننا أما في المصائب والشر فأول من تتذكرونا، صندوق الجوائح في الحوض المنجمي، سيدي بو بكر، وضع على حدة.

منح الدعم من أين؟ هل يوجد أم لا يوجد وكيف؟

مجمع التمور إنكم تتزودون من المجمع الفلاني،

عمال الحضائر قتلتموهم من أجل موضوع تافه، عصام بوعزيز معاق هرسل وإلى الآن ينتظر.

إذا لم تنجحوا في الفلاحة في الحوض المنجمي، سيدي بو بكر، انجحوا إنسانيا على الأقل، اسقوا الناس، أحياء تبقى شهرا أو شهرين لا تشرب الماء، اسقوا الناس. لم نتكلم عن الغراسة ولم نتكلم عن الماشية ولم نتكلم عن العلف، لم نتكلم عن شيء، اسقوا الناس، اسقوا الناس، اسقوا الناس...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم نزار الصديق عن كتلة صوت الجمهورية، له أربع دقائق، تفضل.

السيد نزار الصديق

مرحبا بكم السيد الوزير،

مرحبا بكافة إطارات الوزارة،

سيدي الوزير، في الواقع تتعلق جلسة اليوم بمهمة وزارة الفلاحة وكان من المفروض أن نناقش الأرقام وأن نناقش ميزانية الدولة، ولكن للأسف نجد أنفسنا مضطرين إلى نقل مشاكل وتفاصيل جهاتنا إذ أننا منذ ثلاث سنوات ونحن نكرر نفس الإشكاليات دون أن يفضي ذلك إلى أي نتيجة.

السيد الوزير، مجمع المنطقة السقوية السيف الأخضر بئر عمره ثلاثين سنة والمشرفون عليه منذ ثماني سنوات وهم يراسلون ويتصلون بهياكلكم، ولكن لا مجيب، هذه المنطقة السقوية لديها بئر واحد ومنذ ثماني سنوات وهم يطالبون ببئر تعويضي وحتى الإجابات فيها سخرية وغير معقولة بالمرة، هذا المشروع اليوم مهدد بالموت بفضل إدارتكم ومصالحكم.

وكالة التنقيب عن المياه، حين أتواصل معهم يقولون لي: لدينا حفارة تحفر بئرا في الحامة على عمق 2000 متر وسأجلبها لكم لتحفر الأربعمائة متر الخاصة بالسيف الأخضر، فهل هذا كلام معقول؟

والله إن المناطق السقوية حين تم إحداثها لم تباشروا في توزيعها وتهيئته يمكن ذلك، لكن هذه مناطق سقوية قائمة، سيدي الوزير. هل نقتلها بعد سنوات من العناء؟ أنتم تعلمون أن النخلة لا تبدأ في الإنتاج إلا بعد ثماني أو عشر سنوات وفي حرارة تبلغ 50 درجة وسط الشوك حتى تنتج النخلة ويصل ذلك العرجون إن الإنسان يصعد خمس أو ست مرات ليقوم بالتذكير والتفريز والتغليف والقطع ويقوم بكل ذلك حتى يصل العرجون في مثل تلك الظروف ثم يرى الإنسان جهد عشرين أو ثلاثين أو أربعين عاما يموت أمامه، بصراحة إن البيروقراطية شيء خيالي، سيدي الوزير.

الأمر الثاني، تجولنا في ولاية توزر فنجد آبارا محفورة لم نفهم من حفرها ولا على أي أساس حفرت؟ هل في إطار برمجة مناطق سقوية جديدة؟ لكن الغريب أنها مهجورة تماما في الوقت الذي لدينا فيه مناطق سقوية موجودة فعليا، ولكنها بلا آبار وهي مهددة بأن تموت عطشا. أحيانا يكاد المرء يجن، سيدي الوزير. نخرج أحيانا بأشياء والله لا أساس لها ولا يمكن فهمها نحاول تحليلها فلا نجد تفسيرا ولا نحصل على أي إجابة من الإدارة الجهوية التي أصبحت خاوية تقريبا من كل الإطارات، لم أفهم كيف تقومون بالنقل؟ أقسم بالله العظيم إن كفاءات المندوبيات كلها لم نعد نفهم أين ذهبت بالضبط؟ لم أفهم من أبقيتم ومن نقلتم؟ ولا أين ذهب المهندسون؟ لم أفهم أين أصبحوا بالضبط؟ لقد تم إبعادهم جميعا.

بصراحة سيدي الوزير، أشياء غريبة وعجيبة، أتذكر خلايا الإرشاد الفلاحي مثلا أو إدارة الغابات هؤلاء كانوا يقومون بمجهود كبير يشجرون ويقيمون مصدات للرياح. كذلك الواحة قديمة لم أفهم هل تخليتم عنها أم قضي عليها مرة واحدة أم ماذا سيحدث لها بالضبط؟

على الأقل كان هناك بعض المجهود لتنظيف الخنادق أما الآن لا يوجد شيء، النخل يموت والناس سئمت، لم أفهم ما الذي نريده بالضبط؟ ليس لدينا إلا هذا النخيل الذي يعيش عليه السكان هناك أو سوف يرحلون عن المنطقة وذلك دون أن أتحدث عن أثمان التمور فتكلفة الكيلوغرام تتراوح بين 2300 و2800 في حين يباع بدينار واحد، بل حتى بـ800 مليم. إنها مهزلة، سيدي الوزير، لم أفهم ما الذي يحدث في تلك الجهة وما هي استراتيجية الوزارة؟ وما هي سياساتها؟ والله لم نعد نفهم، أقسم بالله لقد تعبنا معكم...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا، أحيل الكلمة للسيدة الزميلة المحترمة مهى عامر عن كتلة الأحرار، لها ثلاث دقائق، تفضلي.

السيدة مهى عامر

شكرا السيدة الرئيسة،

نرحب بالسيد وزير الفلاحة وكافه الاطارات المرافقة له،

سيدي الوزير، أود أن أتحدث بخصوص الماء الصالح للشراب الذي لا يصل إلى جميع الناس وزيادة على ذلك فإنه غير صالح للشرب لا يوجد أناس يشربون منه لأن فيه طعم ورائحته كريهة ولونه غير مقبول ونحن اليوم نطالب بتحسين هذا الماء حتى يصبح صالحا للشرب.

الأمر الآخر أن هناك أشخاصا لا يوجد الماء أصلا في منازلهم فعلى سبيل المثال لدينا خط جلاص وقد مرت سنوات على أساس أن يتم تفعيله وإلى حد الآن لم يقع العمل عليه. وخط جلاص هو خزان كان من المفترض إنجازه سنة 2023 وقد عقدت جلسة مع السيد الرئيس المدير العام السابق للشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه على أساس أن هذا الخزان سيتم إنجازه وأن الاعتمادات مرصودة له. ثم سمعنا بعد ذلك أن الخزان الذي كانت له دراسة سابقة تبين أنه صغير وأن عدد المتساكنين قد ازداد وبالتالي لا يمكنه توفير التغطية الكافية. لذلك تقرر تكبير هذا الخزان، لكن عندما تم التوجه إلى تكبير سعته تبين أنه لا توجد اعتمادات لذلك. وهكذا سيدي الوزير سنبقى ثلاث أو أربع سنوات أخرى نقوم بالدراسات ونبحث عن الاعتمادات ثم نقول بعد ذلك أنه لم يعد صالحا ويجب تكبيره من جديد.

سيدي الوزير، هذه إجراءات يجب التسريع فيها فهناك حي العيدي وحي دلولة محرومة من الماء بسبب هذا الخط الذي مضت عليه سنوات طويلة دون تفعيل.

الأمر الآخر أننا نطالب بمراجعة الخارطة الفلاحية، المنهلة لم تعد فيها فلاحة تقريبا لدينا مثال التهيئة العمرانية الذي تكمن كل إشكالياته في الفلاحة. نقول إن المشروع سيصل والدراسات تقدمت والبلدية لكن الفلاحة ترفض وتقول: اتركوا لي تلك القطعة فنقول حسنا ثم نعود لاحقا فيطلب إعادة دراسة مجاري المياه وهذا في الحقيقة تعطيل كبير لأن المواطنين ينتظرون رخص البناء والمشاريع معطلة بسبب مثال التهيئة العمرانية في حين أن البناء الفوضوي بدأ يكتسح.

سيدي الوزير، على وزارة الفلاحة أن تقوم بدورها ويجب مراجعة الخارطة الفلاحية في جميع ولايات تونس وخاصة في المنهلة.

أود أن أتساءل عن نقطة أخرى وسأختم بها لأن الوقت ضيق. الخيرات كلها موجودة في البلاد والحمد لله ننتج كل شيء، لكن الشعب جائع ولا تصل إليه هذه الخيرات فالفلفل والطماطم ترمى...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

إضافة دقيقة.

السيدة مهى عامر

في زيارة لي مع بعض الزملاء إلى ولاية القصرين تحدثنا مع الفلاحين فقال أحدهم إنه يضطر إلى إلقاء الفلفل والطماطم في الوادي لأنه لا يجد ثمنا يبيع به منتوجه إذ يأتيه الوسيط ولا يعطيه حقه فيترك المحصول، بل إن بعضهم يقول إنه لا يجمع الفلفل في "الجمعة" الأولى على أمل أن يتحسن السعر في "الجمعة" الثانية لأنه لم يجد ثمنا مناسبا.

السيد الوزير، كل الخيرات موجودة ووزارة الفلاحة مطالبة بإجراء دراسة، لماذا لا تقوم برقمنة الحقول الموجود وتوفير مسالك توزيع تابعة للدولة بحيث يكون كل شيء واضحا وتحت إشراف الدولة؟ لذلك نطلب منكم التدخل السريع وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم عادل بوسالمي عن كتلة لينتصر الشعب، له أربع دقائق، تفضل.

السيد عادل بوسالمي

شكرا السيدة الرئيسة،

تحيه طيبه للسيد وزير الفلاحة والسيد كاتب الدولة والوفد المرافق لهما،

اليوم نطرح أمامكم إشكاليات عطلت مشروع حساس لأكثر من سنة ونصف، مشروع تحلية المياه بحجب العيون، هو مشروع حياتي وليس ترفيهيا وبقي معطلا رغم أن المسار القانوني فيه حسم وبصفة نهائية.

سيدي الوزير، على مستوى رئاسة الحكومة توجد هيئة عليا لمتابعة ومراجعة الصفقات العمومية وهي الجهة المخولة لها قانونيا النظر في هذا النوع من الملفات وهذه الهيئة بتت نهائيا وأصدرت قرارها كتابيا إلى الشركة التونسية لاستغلال وتوزيع المياه بتاريخ 21 أفريل 2025 وهذه نسخة من المراسلة نقدمها لكم فيما بعد.

السيد الوزير، السيد كاتب الدولة للمياه، الإطار القانوني واضح ولا يحتمل التأويل في سنة 2014 صدر بالرائد الرسمي أمر عدد 1039 المتعلق بالصفقات العمومية والذي نص على أن قرارات وآراء الهيئة العليا للمتابعة ومراجعة الصفقات العمومية ملزمة لجميع الأطراف وبدون استثناء لكن لحد هذه الساعة لم يتم تطبيق القرار لماذا؟ لا أعرف.

وفي نفس السياق أذكر بما ورد في الوثائق التعاقدية الملزمة الآتي ذكرها: وفقا للبنود التعاقدية يندرج ذلك في إطار المقتضيات التعاقدية والترتيبية في مجال الصفقات العمومية وخاصة الفصلين الثاني والثالث من كراس الشروط الإدارية العامة المنطبقة على الصفقات العمومية الخاصة بالأشغال.

اليوم وبعد كل هذا الوضوح، أريد أن أعرف لماذا لم يتم تنفيذ القرار وتنفيذ القانون؟ مع أن القرار صادر وملزم لكل الأطراف دون استثناء، التفسير الوحيد أنكم وجدتم أنفسكم مخالفين ولذلك ترك الملف وبقي على حاله، هذا هو التفسير الوحيد.

السيد الوزير، هل وزارتكم تعترف بقرارات الدولة؟ هل وزارتكم تعترف بالرائد الرسمي؟ هل إدارتكم تعترف بهيئات ومؤسسات الدولة في تونس؟ وإن لم تكن تعترف بها فوجودنا هنا لا معنى له وكذلك وجود الوظيفة التنفيذية والوظيفة التشريعية.

السيد الوزير، إن مشروع محطة تحلية المياه بحاجب العيون لا يضرب فقط مصداقية الدولة ومؤسساتها، بل يحرم أيضا أهالي حاجب العيون من مشروع حياتي يضمن حقهم في الماء وهو حق دستوري ويخفف معاناتهم اليومية. لذلك أطلب منكم اليوم إجابة صريحة ومباشرة لرفع أي لبس أو تأويل في هذا الموضوع، وأطلب منكم تطبيق القانون وتنفيذ قرار الهيئة العليا طبقا للأمر عدد 1039 لسنة 2014 وبناء على كراس الشروط الإدارية العامة المنطبقة على الصفقات العمومية.

السيد الوزير، الموضوع الثاني وبسرعة في خصوص المهندسين الفلاحيين المكتَرين مقاسم فلاحية من الدولة يطالبون بتنفيذ قرار إعفائهم من معاليم الكراء أثناء سنوات الجوائح وخطايا التأخير طبقا للفصل 815 من مجلة الالتزامات والعقود وينص على الاعفاء من...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

إضافة بعض الثواني من أجل استكمال الفكرة.

السيد عادل بوسالمي

شكرا السيدة الرئيسة،

الإعفاء من معاليم الكراء لسنوات الجائحة لكن الفصل 25 من مجلة المحاسبة العمومية ربط الإعفاء بأمر فبقي الفلاحون في كل سنة جائحة ينتظرون صدور هذا الأمر، لذلك أتساءل لماذا لا يتم التنسيق بين الوزارات الثلاث وزارة أملاك الدولة ووزارة الفلاحة ووزارة المالية؟

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم عبد القادر عمار عن كتلة الأمانة والعمل، له أربع دقائق، تفضل.

السيد عبد القادر عمار

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري،

والسيد كاتب الدولة والوفد المرافق لهم،

سيدي الوزير، تبين من خلال عملية المراقبة والمتابعة للمرفق العمومي بإقليم سوسة للشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه يشهد هذا الأخير إخلالات جسيمة تمس من حقوق المواطنين وكرامتهم، كما تمس بقواعد حسن سير المرفق العمومي. حيث لاحظنا سوء المعاملة للمواطنين من قبل رئيس مصلحة الشؤون الإدارية والقانونية والمالية بالإقليم وذلك بعد رفع العدادات للثلاثية الثانية لسنة 2025 وإدماجها في الثلاثية الثالثة، مما نتج عنه إصدار فواتير مرتفعة وخطايا تأخير لا يتحمل المواطن مسؤوليتها، هذا بالإضافة إلى التعسف عليه بقطع الماء بأمر من رئيس الإقليم لإجبار المواطن على دفع ما لا يقل عن 70% من قيمة الفاتورة.

وقد أدى هذا الإخلال إلى تكدس يومي للمواطنين أمام مكتب رئيس المصلحة ورئيس قسم رفع العدادات لتسوية وضعيتهم عن طريق تقسيط الفاتورة وهذا الانتظار يستمر لساعات طويلة قد تمتد أحيانا إلى حصة العمل كاملة وفي أغلب الحالات يغادر المواطن مقهورا نتيجة استفزازات رئيس المصلحة دون قضاء حاجته لتصل الأمور أحيانا إلى طرد المواطنين من مقر الإدارة.

كل هذا يدار ويحصل على مرأى وعلم من رئيس الإقليم دون أن يحرك ساكنا أو يتدخل لحلحلة هذه المشاكل، بل بالعكس عدم وجوده، متكرر وغيابه عن مهامه صلب الإقليم بتعلة العمل الميداني تاركا الإدارة دون رقيب أو حسيب علما بأن المدير الجهوي متواجد بنفس مقر الإدارة ويلاحظ الاكتظاظ اليومي، فأين هو من كل هذه الفوضى واللامسؤولية؟ مع العلم أن العديد من المواطنين تقدموا بتشكيات حول سوء معاملة رئيس مصلحة الشؤون الإدارية والمالية والقانونية بالإقليم إلا أنه لم يتم التدخل، بل اكتفي بتوجيههم إلى رئيس الإقليم. ولمقابلة السيد مدير الإقليم يتعين على المواطن تقديم مطلب مقابلة يشرح فيه الأسباب ويترك رقم هاتفه ثم ينتظر تحديد الموعد. فهل بمثل هؤلاء المسؤولين يمكن أن تتقدم البلاد ونحسن من أداء المرفق العمومي؟

سيدي الوزير، ندعوكم إلى فتح تحقيق إداري ومحاسبة كل من ساهم في تردي الخدمات والتنكيل بالمواطنين وتعطيل مصالحهم. لن نسمح لأي كان، مهما كانت مسؤوليته ومنصبه أن يقلل من كرامة مواطنينا فلا بقاء بيننا لمن كان سببا في تشنج الوضع وخلق الفوضى والتصادم مع المواطنين أو بينهم.

ثانيا، رخص قوارب الصيد تشهد تعطيلا غير مبرر فكيف لصاحب الرخصة عند تجديدها أن يعطل لسنتين أو أكثر؟ لماذا كل هذا الوقت؟

السيد الوزير، الرجاء التدخل وإعطاء منظوريكم الإذن بتسريع النظر والإسناد.

السيد الوزير، نرجو العمل على تفعيل الراحة البيولوجية في بحر ولاية سوسة لأن الثروة البحرية في تراجع كبير بسبب عدم احترام الالتزام بالراحة البيولوجية.

سيدي الوزير، إن ميناء الصيد البحري بسوسة أصبح يمثل خطرا على الصيادين وكل رواده لعدم التدخل في صيانته منذ إنشائه.

كما نطلب منكم بكل لطف إدراج الطالب محمد أمين الرطيبي وتمكينه من التكوين في خطة مؤهل تقني سامي في اختصاص ميكانيكي صيد بحري وهو حاليا اسمه مدرج بقائمة الانتظار.

وفي الأخير، من المفروض اليوم العمل المشترك بين وزارة الفلاحة والصحة والبيئة والداخلية والجمعيات للقضاء على داء الكلب بحملة وطنية ميدانية لتلقيح الكلاب والقطط السائبة وتعقيمها والسعي إلى توفير مأوى بكل ولاية والتنسيق مع وزارة الداخلية وإيقاف القنص فورا وتفعيل الحلول الإنسانية والحضارية وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم جلال الخدمي عن صوت الجمهورية، له ست دقائق، تفضل.

السيد جلال الخدمي

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بكم السيد الوزير وبجميع إطارات الوزارة،

سيدي الوزير، تعاني معتمديتا بئر الحفي وسيدي علي بن عون وخاصة أريافهما من انعدام كلي للماء الصالح للشرب وقد راسلنا وتكلمنا ودافعنا وطالبنا، ولكننا لم نجد آذانا صاغية من وزارتكم وفي المقابل سيدي الوزير، نلاحظ أن وزارتكم ترى وتسمع وتتدخل بسرعة لحجز الآلات الحفارات التي تقوم بحفر الآبار وذلك في وقت يعجز فيه المواطنون عن توفير الماء ويصابون بالإحباط بعد كل محاولاتهم للمطالبة بالماء الصالح للشرب. واليوم عندما يتشارك الأهالي ويجلبون حفارة لحفر بئر من أجل الحصول على الماء للشرب، نجد وزارتكم تتدخل لحجز الحفارة.

إذا أمام هذه القنوات المسدودة، أنا بهذه المناسبة ومن هذا المنبر أتوجه إلى ابن الشعب الأستاذ قيس سعيد، رئيس الجمهورية وأقول له: سيدي الرئيس، لقد طرقنا جميع الأبواب وأرياف سيدي علي بن عون وبئر الحفي تناشدكم في مطلبها الدستوري والكوني في شرب الماء.

سيدي الوزير، إن هذا مطلب توارثناه منذ أجيال ومن جيل إلى جيل ونحن نطالب بشربة ماء والدليل على وجود سياسة ممنهجة لتعطيش هذه المناطق أننا نجد حفارة في منطقة دمدوم الرابطة تابعة للدولة منذ أربع سنوات أي منذ سنة 2022 وهي تعمل على حفر بئر، أناس أقوياء لا يعملون بالنسق المطلوب يحتسون الشاي حيث يأتون كل يوم لنصف ساعة ثم يغادرون، أربع سنوات الجرارات والحفارة والسيارات كلها تابعة للدولة وعندما تضغط عليهم أو أتقدم أنا كنائب شعب " يتشمتو" ومن الغد يقولون لك لدينا عطل أو قطعة مكسورة، هؤلاء لا يحكم فيهم أحد وعندما ذهبنا إلى المندوب قال لنا إنهم يتبعون الدولة، ولكن السؤال المطروح: من هي الدولة؟ لقد أصبحنا لا نفهم ما يجري سيدي الوزير، هذه المسألة لها أربع سنوات، لو كانت هناك عملية حفر على البترول لتم استخراجه.

السيد الوزير، تم حفر بئر في منطقة صبرة من معتمدية سيدي علي بن عون لتزويد المنطقة الرابطة التي يناهز عدد سكانها ثمانية آلاف ساكن بالماء، تم حفر البئر وتجهيزه ثم تبين أنه لا يوجد فيه ماء، هذا فساد بعينه، أين هي الدراسات التي يجب أن تسبق عملية الحفر يا سيدي الوزير؟ هؤلاء أشخاص يريدون تعطيش هذه المناطق. نحن لا نطلب شيئا نطالب فقط بحق كوني وإنساني وهو الحق في شرب الماء.

سيدي الوزير، اليوم لا بد أن نفهم منظومة دعم الأعلاف لم تعد صالحة فهي تخدم مصالح اللوبيات التي تتمعش منها وقد حققت المليارات وبنت القصور بينما الفلاح لا يصله الدعم.

نحن دائما نقارن أنفسنا بالتجارب المقارنة ورأينا أن المغرب عندما تعرضت مؤخرا لنقص في الأضاحي خرج الوزير وقال إنه سيغير منظومة الدعم وسيجري إحصاء للقطيع وسيتم اعتماد الدعم المباشر للفلاح. وهذا ما تحدثت عنه منذ سنتين في مجلس نواب الشعب. اليوم لا بد من تغيير القوانين وتغيير منظوماتنا لأن هناك لوبيات تتمعش من الدعم الموجه للفلاح.

كذلك في قطاع الألبان سيدي الوزير، كيف يعقل اليوم أن نترك الفلاح الذي هو الحلقة الأولى في الإنتاج والذي هو يوفر الحليب وندعم المصنع؟ هذا أمر غير مفهوم ولهذا فإن الفلاح اليوم يخسر كل شهر ما بين 100 و200 و300 دينار بطبيعة الحال سيبيع البقرة لأنها أصبحت مصدر خسارة له. لا يوجد أي حل يجب دعم الحلقة الأولى في الإنتاج مع العلم أن الحليب الذي يشربه التونسيون 40% منه ماء وليس لدينا حليب والقطيع في تراجع وسيتواصل التراجع، وأنا كنت مربيا للأبقار سنة 2016 وقد بدأت الخسارة منذ ذلك الوقت وإلى اليوم لم يتغير شيء في المنظومة.

أما قطاع زيت الزيتون سيدي الوزير، فنحن اليوم نريد أن نفهم يجب على الوزارة ألا تعتمد سياسة الطوارئ، بل يجب أن تكون لها استراتيجية ورؤية وطنية في القطاع.

اليوم أنتم تحاربون لوبيات عالمية ومجرد الحديث عن القطاع بنبرة تشاؤمية يعني خدمة اللوبي الإيطالي واللوبي الإسباني وهذه اللوبيات لها أذرع في تونس. اليوم عندما تقدمون معلومات عن ثمن الزيت وعن كمية الصابة فإنكم تقدمون شيكا على بياض وهدية لهذه اللوبيات، من غير المعقول أن يقرر ديوان الزيت سعر شراء الزيت من الفلاح بـ 11.500 دينارا. أنتم بهذا أعطيتم إشارة للوبيات بأن الصابة موجودة وأن الزيت رخيص في تونس، هيا أسقطوا الفلاح وأفلسوه، الفلاح لا يمكنه البيع بأقل من 15 دينارا لتر الزيت حيث يتكلف عليه الكيلو جني بـ 500 مليم دون احتساب بقية المصاريف والفلاحة أصلا تقوم على الأدوية وغيرها.

كما طالبنا بقانون ونأمل أن يمر يتعلق بالجرارات باعتبارها آلات فلاحية مثلها مثل غيرها من المعدات الفلاحية. لم نر مواطنا يتجول في الشوارع بجراره ومع ذلك توجد قوانين ومنظومات تحتاج اليوم إلى التغيير.

قطاع زيت الزيتون سيدي الوزير، لن ينخفض عن 400 ألف طن وأنا أتحداكم لو قدمتم لي عدد الأشجار التي ستدخل حيز الإنتاج خلال السنتين أو الثلاث سنوات القادمة لكنكم لا تعرفون لأن هناك آبارا عشوائية والفلاح يدبر أموره بينما لا تملك الوزارة إحصائيات دقيقة...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا، أحيل الكلمة إلى السيدة الزميلة المحترمة سيرين بوصندل عن صوت الجمهورية، لها أربع دقائق، تفضلي.

السيدة سيرين بوصندل

شكرا سيدة الرئيسة،

مرحبا بكم السيد الوزير ومرحبا بكل الإطارات المرافقة لكم،

السيد الوزير، السيد كاتب الدولة، أود أن أسألكم عن شركة "DMS" هل تعرفونها؟ لقد اتصل بي البحارة وجلست معهم قرابة ساعتين لأفهم ما هي الخدمة التي تقدمها هذه الشركة والله يا سيد كاتب الدولة لم أفهم هذه الشركة، يا سيدة الرئيسة، جاءت سنة 2018 أو 2019 وقالت للبحارة إنها ستضع لهم أجهزة في مراكبهم لتحديد مواقعهم على أساس أن يدفعوا 150 دينارا في السنة وهو مبلغ اعتبره البحارة معقولا فقبلوا به لكن بعد ذلك أصبح المبلغ 150 دينارا في الشهر وحتى هنا قالوا لا بأس وسنواصل الدفع، لكنهم في المقابل لا يعرفون من يقف وراء هذه الشركة أو ما هي طبيعتها ولا نوعية الخدمة الحقيقية التي تقدمها؟

لقد جلست معهم لأفهم الأمر بصدق والله يا سيد كاتب الدولة حاولت أن أفهم، لكن لا يوجد أي امتياز أو فائدة حقيقية للبحارة من هذه الخدمة. واليوم أصبح البحارة لا يخرجون إلى البحر ولا يحق لهم الصيد إلا إذا دفعوا هذا المبلغ وقد أرسلوا لي وصولات الدفع التي يودعونها في البنك. اليوم أصبح المبلغ يصل إلى 600 و700 دينار في الشهر وحتى عندما لا يعملون، يا سيدي كاتب الدولة، يا سيدي الوزير، فهم مطالبون بالدفع، لماذا؟ من يقف وراء هذه الشركة؟

هذه الشركة جاءت في 2018 و2019 وتعاملت مع أشخاص معينين. اليوم هؤلاء الناس يدفعون المال وعندما تنظر إلى الأمر لا تجد أي خدمة حقيقية ولو كانت هناك خدمة فعلية لكان الأمر مقبولا.

السيد الوزير، البحارة قالوا لو كانت هذه الأموال تذهب إلى الدولة لكنا ندفعها دون تردد حتى ولو كانت 600 دينار كل شهر ولما تكلمنا في الأمر. لكنهم يدفعون لأشخاص لا يعرفونهم لوكيل شركة لا يعرفونه وما يعمق الأمر أنهم مجبرون على أخذ التجهيزات من نفس هذه الشركة. من يقف وراء هذه الشركة؟ أنا أعرف بعد هذه المداخلة ما سيحدث وأعرف اللوبيات التي تقف وراء هذه الشركة وما يمكن أن يقع، لكن هذا لا يصح.

اليوم لدينا بحارة يعانون فعلا بعضهم يقول لك: "ارفع عني هذا العبء وأوقف تماما عن النزول إلى البحر". أين وزارتكم من هذا؟ هل تعرفون هذه الشركة؟ نعرفها وزد على ذلك الصيد الساحلي أنتم تعرفونه سيدي كاتب الدولة، أنا بصراحة لا أفهم كثيرا في الصيد البحري لكن ما حكاه لي البحارة والله شيء يبعث على الدهشة.

السيد الوزير، صغار البحارة وأنتم تعلمون ما الذي حدث السنة الفارطة في منزل عبد الرحمان من معتمدية منزل الجميل وتعرفون الكارثة التي وقعت في البحر هناك. أين صندوق الراحة البيولوجية؟ هم يدفعون ولديهم فواتير أم لا؟ كلما خرجوا للصيد يبيعون منتوجهم ويتم اقتطاع 1 أو 2 %، لكن ما الذي حدث السنة الفارطة للبحارة في منزل عبد الرحمان، اليوم كذلك لدينا خطر داهم على بحيرة منزل عبد الرحمان وأصبحت ثروتنا السمكية مهددة، ما حدث السنة الفارطة في البداية لا يوجد حوت لا أستطيع أن أقدم تفسيرا دقيقا أو معلومات قد تكون مغلوطة، لكن ما حدث في السنة الفارطة يتكرر إلى اليوم. ونحن نطالب بصندوق الراحة البيولوجية الذي من المفروض أن يقتطع 1 % من كل فاتورة عندما يخرج البحارة للصيد ويبيعون منتوجهم إلى صندوق الراحة البيولوجية.

سيدي الوزير، الأراضي الفلاحية في منزل الجميل كانت في السابق المصدر الأول لتزويد بئر القصعة بالخيرات. أين هي اليوم؟ لقد تم الاعتداء على الأراضي الفلاحية في منزل الجميل. أين وزارة الفلاحة؟ إذا استمرت الأراضي الفلاحية في الزوال فلن يبقى لنا غدا أي مورد ولن تبقى لنا فلاحة في تونس.

رجاء سيدي الوزير، خذوا ثلاث نقاط بعين الاعتبار، لن أطيل عليكم أولا، دعونا نفهم من يقف وراء هذه شركة "DMS"، ثانيا يجب

فتح تحقيق في هذه الشركة، ثالثا أطالب السيد رئيس الجمهورية بفتح تحقيق في هذه الشركة حتى نفهم فعلا من يقف وراءها ولمن يدفع هؤلاء البحارة؟ شكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد زميل محترم رؤوف الفقيري عن كتلة لينتصر الشعب، له ست دقائق، تفضل.

السيد رؤوف الفقيري

شكرا رئيسة،

نرحب بالسيد الوزير والطاقم المرافق،

في البداية نترحم على الفنان القدير نور الدين بن عياد وإن شاء الله في جنة الخلود،

سيدي الوزير، سأبدأ مداخلتي ببعض الأسئلة والمقترحات. أولا، متى ستفكرون في هيكلة ديوان الأراضي الدولية بتصور جديد واستراتيجية جديدة للنهوض بهذا الديوان؟

حان الوقت لتعيين مندوب على رأس مندوبية جندوبة حتى نتمكن من تحريك التنمية والمشاريع المعطلة هناك.

دعم إدارة "SONEDE" في غار الدماء بالإطار اللازم ودعم ادارتكم إدارة الفلاحة والغابات في غار الدماء بالآليات اللازمة وتسوية وضعية الأعوان العرضيين والمتعاقدين أعوان الأراضي الدولية المجمع المهني المشترك وعملة الحظائر العرضيين وإعادة النظر في وضعية عملة الحظائر الذين وقع رفض ملفاتهم بسبب سوء السلوك وأسباب واهية.

سيدي الوزير، هناك بطء كبير في العمليات التحضيرية لمشروع التنمية الريفية حول البحيرات الجبلية "DARAL 2" الممول من طرف البنك الألماني والاتحاد الأوروبي في وادي مليز والوقت يكلفنا أموالا كثيرة فالرجاء التسريع قليلا. نفس الشيء ديوان تنمية الغابات والمراعي بالشمال الغربي برنامج 2024 صادقنا بمجلس نواب الشعب على القرض الذي أخذتموه في ديسمبر 2024 لكن لم ينطلق البرنامج إلى حد الآن على أساس أنكم قلتم سينطلق في بداية العام.

مراسلة من مندوبية الفلاحة بتاريخ 2 فيفري 2025 للشركة الوطنية لتوزيع الماء قصد تبني مشروع منطقة الغرايبية من معتمدية وادي مليز لكن للأسف لم نتلق إجابة. كنت تواصلت مع السيد الرئيس المدير العام في 29 أفريل وبعثت له وكذلك في 15 جويلية لكن لا حياة لمن تنادي.

توقف برنامج منظمة الأعمال الدولية مع وزارة الفلاحة منذ مدة ونعرف أنهم قدموا لكم برنامجا للتدخل في الغابات.

مشروع الطبابعة في وادي مليز مشروع معطل وعلى أساس أن يصير فسخ الصفقة مع المقاولة منذ عام لكن للأسف لا أعرف ما تفعله الإدارة فالمواطنون يحتجون كل يوم ويغلقون الطريق فمتى ستتحركون أم أنه لا يهمكم لأن المسألة هناك عند المعتمد والوالي وسيتم استدعاء الأمن فالرجاء أن تتحركوا.

مشروع عين البركة في غار الدماء على أساس أنه سيزود 200 عائلة تضم خمسة تجمعات البحارنية والمعدن والجرايدية والعلاوة وعين مزرار بعد الدراسة يسقط هذا المشروع بسبب غلاء الكلفة 7 مليارات وهو ليس بالكثير على أهلنا هناك.

أين نريد أن نصل بالوضع العام للقطاع الفلاحي؟ وهذه رسالة أسوقها بكل أمانة من فلاحي الجهة حول الوضع الصعب الذي لم يعد مخفيا أولا أصبحت الأسعار خارجة عن السيطرة حيث أصبحت أسعار الاعلاف مشطة مع انعدام الأسمدة ونقص البذور ولا يمكن إيصال المياه كما في السابق والفلاح الذي يعتبر عماد الاقتصاد وسببا في قوت التونسيين أصبح يعمل بالخسارة ومن كان يمكن أن يطور وينتج ويفكر في التوسعة اليوم أصبح يفكر كيف سيصبر للشهر الموالي.

منطقة سقوية في غار الدماء وادي مليز تضم 5 آلاف هكتار فيها مناطق بوشهبون والدورة والمناعة والدخايلية والعرابة وبوقصة.

صيانة المنطقة السقوية وتكثيفها هي أول خطوة لدعم القطاع الفلاحي حتى يساهم فعلا في الأمن الغذائي للبلاد.

ثانيا، الوعود كثيرة، ولكن التنفيذ يتعطل دوما والبيروقراطية تقتل أي مشروع قبل أن ينفذ ولم يعد الفلاح يطلب المستحيل، بل يطلب سياسة واضحة ودعما فعليا ومراقبة جدية للسوق وبرامج واقعية تحميه من التغول والاحتكار.

ثالثا، يجب إحداث إصلاحات عاجلة في إدارة المياه وفي التصرف في الأزمات من غير المعقول أن نبقى كل عام في نفس المشاكل جفاف بدون حلول وأمطار بدون استعداد.

يستحق القطاع اليوم جرأة في القرارات وتنفيذا على أرض الواقع لا بيانات وندوات فالفلاح يريد أن يرى نتيجة ويسمع صوته في السياسات ويجد دولته سندا له ولا تقف عليه. نطلب من وزارتكم اتخاذ إجراءات عاجلة وواضحة وشفافة حتى يسترجع الفلاح الثقة وحتى يرجع القطاع الفلاحي محركا حقيقيا للاقتصاد الوطني.

أصبح السكوت عما يصير في موضوع المياه مشاركة في الخطأ فجهة جندوبة بصفة عامة وغار الدماء ووادي مليز بصفة خاصة معروفة تاريخيا بتساقطاتها المحترمة وبالمياه الجوفية والسطحية التي لو يقع استغلالها وتدبيرها بالمعقول تكفي وتغطي حاجيات الناس والزراعة والصناعة مع هذا لا يجد المواطن كأسا من الماء ليشربه.

منطقة كمنطقة الدورة فيها أكثر من 200 بئر ويشرب متساكنوها عن طريق مجمع كل يوم مجموعة منهم وزيادة على كل هذا حالة الطريق والأشجار التي تهدد المارة.

القوارص والمقاديم والطارف والجليل قنوات الصوناد أمامهم وهم عطشى.

تتزود مناطق المعدن والسلاطنية والبلدة والغرايبية وشمتو وعباسة والقنارة والكربة والغويلية عن طريق مجامع مائية وحالة المجامع المائية كما يعرفها كل الناس مديونية وغياب الصيانة...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

تفضل سيدي الزميل.

السيد رؤوف الفقيري

المجامع المائية في الجهة التي من المفروض أن تكون عمودا فقريا للتزويد صارت اليوم قنبلة موقوتة.

مشروع الطبابعة منذ أكثر من عام، عمادات فرقسان وعين سلطان والسريا ووشتاتة وبقية المناطق لهم الله والأخطر من هذا أن تأتونا اليوم بمشروع جلب فواضل مياه الشمال لمناطقكم حتى لا

أدخل في الجهوية لن أسمي وكأن جهتنا ليست عندها أولويات ولا تستحق حقها الطبيعي من مخزونها قبل أن تعطي للغير.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا، أحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم عصام البحري الجابري عن كتلة الأمانة والعمل، له أربع دقائق، تفضل.

السيد عصام البحري الجابري

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد الوزير وكاتب الدولة والوفد المرافق له،

قبل كل شيء سأفتح قوسين حول الجريمة البيئية في قابس بيد السيد رئيس الجمهورية وتحت إشراف لجنة من الكفاءات من الجهة وستدلو الكفاءات الشبابية بدلوها في هذا الملف إن شاء الله غير ذلك فلا مجال لركوب الأحداث ولا لتوظيف غضب الناس "وإللي كان فالح راهو من البارح".

خرج الشعب في ولاية قابس في مسيرة سلمية وأعطى كلمته التي ستترجم على أرض الواقع إن شاء الله تطال المحاسبة من تاجر وما زال يتاجر بالقضية مهما كان موقعه أو لونه السياسي وخاصة من الفاسدين فالأمل أصبح كبيرا وسترفع المظلمة عن ولاية قابس إن شاء الله بعد عقود من الزمن.

سيدي الوزير،

السيد كاتب الدولة،

السيد المدير العام للشركة التونسية لاستغلال وتوزيع المياه، جريمة أخرى للدولة مع سابق الإصرار وهي جريمة أن يترك المواطن عطشان بالانقطاع المتكرر للمياه بينما تمنح آلاف الأمتار المكعبة تقريبا 20ألف متر مكعب لن نحملكم المسؤولية لكن هذه لعقود وإن شاء الله ترفع جريمة الدولة في نهب الثروات المائية في ولاية قابس بوطنيتكم.

جئت من ولاية كثرت فيه جرائم الدولة لسنوات نتيجة الخونة والمرتزقة ووكلاء الاستعمار، آلاف الأمتار المكعبة دون حسيب أو رقيب وأصبح السكان لهذه الشركات الأجنبية مجرد تفاصيل مقلقة في دفتر حساباتهم.

نحن لا نتحدث عن الاضطراب، بل انقطاع ممنهج المصانع والشركات الأجنبية أولا ثم المواطن أخيرا. نتمنى أن ترفعوا عنا هذه الجريمة إن شاء الله ونطالب اليوم باسم الوطنية وباسم السيادة الوطنية بوقف نهب الثروات المائية بولاية قابس إذ ليس لدينا شحا مائيا ورفع الجريمة والتنكيل بالمواطن فدرجة الاحتقان كبيرة اليوم نتيجة الانقطاع المتكرر وهذا يعني أن هناك جهات من الممكن أنها تريد أن تضرب عصفورين بحجر للتنكيل بالمواطن والاحتقان الشعبي.

نشر أرقام الاستهلاك الحقيقي بلا مجاملة وعدم التلاعب وفتح التحقيق بمركز الإنتاج.

المساءلة والمحاسبة لهاته الجريمة فلا يكون السيد رئيس الجمهورية فقط من لديه ملف التلوث البيئي الرجاء من السيد الوزير والسيد كاتب الدولة والمدير العام أن يتولوا النظر في ملف نهب الثروات المائية بولاية قابس إن شاء الله فهذه ولاية مستباحة مواردها تسرق مياهها وتراجع اخضرارها وانظروا واحات ولاية قابس...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

تفضل.

السيد عصام البحري جابري

سيدي الوزير، الرجاء أن يصدر برنامج الانتداب والتدعيم لآمرة الميناء في قابس إن شاء الله.

سيدي الوزير، نقطة أخيرة هناك جريمة تتعلق بديوان الحبوب وأعطيك معلومة إذ تنقل شاحنات الفحم البترولي الحبوب وهذه جريمة أخرى، ستتحقق منها السيدة المديرة العامة إن شاء الله ولا تقل لي قطاعا خاصا...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم فخري عبد الخالق عن كتلة الأمانة والعمل، له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد فخري عبد الخالق

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد الوزير والسيد كتب الدولة وكافة إطارات وزارة الفلاحة،

سيدي الوزير، يهدف الفصل 32 من قانون المالية لسنة 25 إلى دعم صغار مربي الأبقار من خلال تخصيص مبلغ 10 مليون دينار في شكل منح وقروض ميسرة لاقتناء الأبقار وذلك في إطار برنامج يمتد على أربع سنوات لإعادة تكوين القطيع الوطني وعليه ما هو التقييم الأولي لوزارة الفلاحة لمدى التقدم في تنفيذ هذا الفصل منذ دخوله حيز النفاذ في جانفي 2025؟

كم يبلغ عدد صغار المربين الذين انتفعوا فعليا بالمنح والقروض البنكية الميسرة إلى حد الآن؟ وما هي قيمة التمويلات التي تم صرفها؟ ما هو الأثر الملموس لهذه الإجراءات على استقرار القطاع والحفاظ على القطيع الوطني وتحسين إنتاجية الحليب واللحوم خاصة في ظل التحديات التي يواجهها القطاع؟ وهل تعتبر الوزارة أن الإجراءات المنصوص عليها بالفصل 32 كافية وناجحة وناجعة لتحقيق الأهداف المرجوة منه؟ وما هي الخطوات الإضافية المزمع اتخاذها لضمان هذا البرنامج على المدى الطويل؟

سيدي الوزير، هذا موضوع وطني وسنتحدث اليوم عن موضوع آخر عن الجمعية المائية بالعلايات وتحدثنا من قبل وتقريبا نادينا بهذا الموضوع منذ بداية مجيئنا الى المجلس حيث يعاني أهلنا اليوم في منطقة العلايات ونريد أن نتوجه لأن الدراسات قائمة بصراحة وكلما احتجنا الى السيد المدير العام لد "SONEDE" نجده بجانبنا ويساعدنا لكن إلى حد الآن هناك إشكاليات ونعرف البيروقراطية والدراسات وكذا فإلى متى؟ الناس يعانون في حي العلايات اليوم لا نفكر في الطرقات ولا في الكهرباء فقط في الماء كي يشرب الناس لذلك ندائي اليوم حتى للسيد رئيس الجمهورية فالشعب في حي العلايات لم يعد قادرا على التحمل أكثر من هذا فاليوم نتحدث عن 1200 مسكن أي 1200 عائلة.

أرجو من كل إطاراتنا في وزارة الفلاحة أن يأخذوا هذا الموضوع على محمل الجد في أقرب الآجال، فلا يمكن التحمل أكثر من هذا اليوم ونأخذه حتى كبرنامج خاص فلا يمكننا أن نتحمل هذه المعاناة الكبيرة أكثر أرجو أن يلقى ندائي الاستجابة إن شاء الله وبارك الله فيكم" ويعطيكم الصحة".

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا، أحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم المعز بن يوسف عن كتلة الأمانة والعمل، له خمس دقائق، تفضل.

السيد المعزبن يوسف

السيد وزير الفلاحة والوفد المرافق لكم،

سيدي الوزير، لدينا اليوم مشكلة مع ما تسمى الدولة وهي التي نشأنا على أن نحترمها، ولكنها اليوم لا تحترم أحدا وقرأنا ودرسونا أنه حتى إذا نتعب معها فهي دائما أمنا ونحترمها ونحاول دوما ان تكون قوية وتربيتنا في دولة كانت تحمي أغلبية شعبها لكنها اليوم لا تحمي صغارها ولا مهندسيها ولا عمالها ولا الأستاذ ولا المعلم وبالطبع الفلاح هو نفس الشيء والمشكلة في أن وزارة الفلاحة هي أكثر وزارة تعذب الفلاح في تونس.

تونس مطمورة وسلة خبز روما وحين نرى اليوم ما يقع فقط في زيت الزيتون وفي تصديره للأسف الشديد نقول كأننا اليوم نريد أن نبقى سلة مهملات روما ولا يمكن أن ننسى في ذاكرتنا كبير مجلس شيوخ إيطاليا الذي كان يردد أيام الحروب البونيقية لتسقط قرطاج أو لتحرق قرطاج واليوم للأسف سيدي الوزير أنتم أول المسؤولين على قفة التونسي فما الذي يوجد فيها اليوم؟ هل تكفي 100 أو 50 دينار؟ هل ستجد فيها اللحم والغلال والخضر؟ يتقاضى نصف الشعب 700 و800 دينار وحتى السردين وهي أكلتنا الشعبية بلغ ثمنها 10 و12 دينار.

دعنا من هذا سيدي الوزير، ماذا ستزرع في تونس اليوم حتى تنجح كفلاح؟ إن تزرع الطماطم تخسر وتذهب لمعامل الطماطم وتباع علبة الطماطم المعلبة بـ5 دنانير أما الفلاح فيكمل العام خاسرا من الشمال للجنوب وخاصة ولايات الشمال والوسط تزرع دقلة، تزرع طماطم، تزرع فلفل، تزرع بطاطا تكون في الأخير خاسرا ولكن المستكرشين هم الذين ينتفعون في ظل غياب وزارة الفلاحة لأنكم لا تريدون أن تتقدموا وتتطوروا وتفهموا الواقع الذي نعيشه ولهذا لم يتفاجأ اليوم السيد الوزير وكل الحكومة وكل الوزراء الذين مروا من هنا، سمعوا تقريبا 80 أو 90 مداخلة بأنه لا أحد من نواب الشعب راضٍ لأنكم لا تقدمون الحلول وأعطيك أمثلة، سيدي الوزير، نحن مثلا في سوسة إلى متى ننتظر؟ منذ عشر سنوات ونحن ننتظر إحداث سد القلعة الكبيرة في بلعون فهل سننتظر عشر سنين أخرى؟

كانت هناك في سيدي بوعلي منظومة إنتاج باكورات وهناك "الفريقوات" وكانت هناك وحدة ممتازة وتشغل الفلاحين، ولكنها اليوم خراب وفي حاجة لبئرين، ولكنكم غير موجودين.

سيدي الوزير، الفلاحون وخاصة أصحاب المعاصر ولأن الساحل التونسي مبني بالأساس على الزيتون فمتى سيأخذون القروض ومتى تتم إعادة جدولتها حتى يبدأ الناس العمل؟ أو ننتظر أن تغدو المحاصيل في جيوب المستكرشين والرجاء أن تغلقوا ديوان الزيت سيدي الوزير، وأنشئوا مؤسسة أخرى فهذا الديوان هو من أسباب تذمر وتشكي الفلاحين وكل الناس اليوم ولا يملكون أي حل ونريده أن يتدخل الآن، ولكن هذا غير ممكن لأن كل الناس ينظرون إليها وكل بصدد إحضار شياطينه كما نقول والخاسر في الأخير هو الفلاح التونسي والإنتاج التونسي.

سيدي الوزير، ما الحل اليوم في وزارة الفلاحة؟ لا نتحدث عن الفساد فأنتم أصلح عباد الله ولا نتحدث عن هذه البرامج الفاشلة التي تخرج وتنتهي كل مرة خاصة في كل ما له علاقة بالشبان والمهندسين الشبان فرجاء حين تعطونهم الأراضي لا تقبلوا منهم مشاريع بقيمة 30 و40 ألف دينار أعطوهم مليار وتابعوهم ورافقوهم واقتسموا معهم، ولكن في الأخير سيدي الوزير تونس لا يمكن أن تواصل تسيير دواليبها بهذا الشكل لأن عندك شعب ينتظر اليوم ومل الانتظار ولم يعد عنده أمل في أن نواصل ونكمل بهذه الطريقة خاصة وزارة الفلاحة لأنكم وزارة سيادية، ولكنكم لا تريدون أن تكونوا أسيادا والمعذرة على العبارة...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد الزميل المحترم المنصف معلول عن كتلة الأمانة والعمل، له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد المنصف معلول

شكرا سيدتي الرئيسة،

نرحب بالسيد وزير الفلاحة والوفد المرافق،

سيدي الوزير، إن انقطاع الماء المتوصل لسنوات بولايتها تطاوين في عديد الجهات والفشل الذريع لمسؤولي "SONEDE" بالجهة والعجز التام على توفير الماء في ولاية لها مخزون مائي كبير، فإن الزيارات التي يقوم بها مسؤولون من وزارتكم للجهة لم تضف شيئا، بل الوضع زاد تأزما في انقطاع الماء المتواصل، هل عجزتم عن توفير اعتمادات لولاية هي المصدر للثروات والاقتصاد الوطني محرومة من أبسط المتطلبات وهو الماء مع صعوبة إسناد الرخص للآبار فهذه إستراتيجية خاطئة تماما؟

سيدي الوزير، أين العدالة بين الجهات؟ لا مال، لا تشغيل، لا نقل، لا فلاحة، لا بنية تحتية، كما لم يتم خلاص أعوان شركة البستنة ولم يتم ترسيم شركات بترولية لعمالها من أبناء الجهة فالولاية هي الأكثر عددا كذلك امتنع المهاجرون عن العودة جراء الانقطاع المتواصل للماء والخدمات الإدارية المعطلة لمشاغلهم، أدعو الحكومة إلى الاهتمام بالجهة وتكريس مبدأ العدالة الاجتماعية.

سيدي الوزير، الفلاح له تشكيات بالجملة العلف غير موجود بصفة كافية للقطيع ولم يتم تحيين الكمية منذ 2019 ما هذا؟ نطالب بالزيادة في كمية الأعلاف فالفلاح يشتكي كذلك من غياب التلقيح وعدم توفير الماء بصفة دائمة في الآبار التابعة للمناطق الرعوية بالصحراء ما هذا؟ ما هكذا نتعامل مع قطاع يؤمن لنا الغذاء.

سيدي الوزير، أعلمكم بأن إدارتكم في واد والفلاحين في واد آخر لا تناغم حقيقي، لا حلول إلا بالتعاون بين الطرفين.

سيدي الوزير، قطاع الخيل وما أدراك ما الخيل أصبح قطاعا مهمشا، يشكو أصحابه من الإخلالات والنقائص وعدم توفير مناخ العمل وهضم حقوقهم وغياب وزارة الفلاحة في التدخل لتسوية وضعياتهم والاستماع إلى مشاغلهم حتى الجوائز المالية لم تصرف لهم، إن ما نلاحظه اليوم من هرسلة لقطاع الخيل، فالخيل هي أصلتنا وتاريخنا وعروبتنا نطالبكم سيدي الوزير بإعطاء الأمر أولوية والتواصل مع مالكي الخيل بأنواعها والناشطين في هذا القطاع والاستماع إلى مشاغلهم وتمكينهم من حقوقهم وحمايتهم من الكرتالات واللوبيات والإصلاح الحقيقي اللوجستي وتوفير مناخ العمل وتنظيم القطاع وتدخل لتحسين مراكز سباقات الخيل بتنشيطها وتكثيف السباقات واعطاء القطاع أهمية. شكرا سيدي الوزير.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا، قبل أن أحيل الكلمة إلى السيد الزميل محترم شكري بن البحري.

أدعو السادة الزملاء الآتي ذكرهم الالتحاق بالقاعة من أجل أخذ الكلمة على التوالي وهم السادة الزملاء المحترمين: عزيز بن الأخضر، بلال ابن المشري وعبد العزيز شعباني وأحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم شكري بن البحري غير منتمي، له ست دقائق، تفضل.

السيد شكري بن البحري

شكرا، مرحبا بالسيد الوزير،

مرحبا بالسيد كاتب الدولة،

مرحبا بكافة إطارات الوزارة،

شكرا حقيقة على صبركم وسعة صدركم،

قبل أن أبدأ أريد منكم أن تسجلوا هذا المطلب العاجل والوعد المؤجل وهو ضرورة تأهيل المحمية الطبيعية بالقنة والنظر في إمكانية برمجة تهيئة عدد من المسالك الفلاحية الريفية والغابية بمعتمدية عقيرة وأريد أن أذكركم بمشروع محطة التحلية بصفاقس بقرقور ومن ينتفع بهذا المشروع هم سكان صفاقس الكبرى فقط، في حين أن المنطقة الموجود فيها المشروع منطقة قرقور من معتمدية عقارب لا يشربون طيلة عشر سنوات ونتمنى أن يتم التسريع في الأشغال التي بدأت إن شاء الله والمتعلقة بحالة المنظومة المائية لل "SONEDE" والتسريع أيضا في طلبات العروض الخاصة بمنظومة نقل المياه المنتجة في المحطة إلى مواقع الخلط والتوزيع وفي هذا الإطار يسألني كل الناس وأنا أسألكم كي تجيبونا متى ستشرب قرقور بالضبط؟ ما هي خطة العمل في هذه المشاريع؟ متى ستنتهي الأشغال بالضبط؟

سيدي الوزير، فيما يخص المشروع العظيم المكسب الوطني الكبير نعرف أن لهذا المشروع تأثيرات بيئية تتمثل في إضرار مباشر بالمنظومات البحرية الساحلية وعنده أيضا تأثيرات اجتماعية باعتبار أن المحطة أخذت المكان الذي كانت تستغله النساء جامعات المحار وتعملن فيه وانقطع مورد رزقهم ورزق البحارة الذين كانوا يصطادون أمام منازلهم ووجد العديد منهم أنفسهم دون عمل ومن صمد وبقي أصبح مفروضا عليه أن يسرح 20 كم في البحر ليجد السمك والمحطة سواء عند إنجاز الأشغال أو بعد دخولها طور الاستغلال أثرت على مورد الرزق الوحيد للعديد من المواطنين.

المحطة ومشروع إنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية الذي ستنجزونه في نفس المنطقة إضافة الى مشروع المنطقة اللوجستية لعلمكم أنهم استنزفوا واستغلوا كل مساحات الشريط الساحلي التابع للمنطقة وأين حق المواطن؟ وهل فكرتم فيه وفي صغار وعائلات قرقور وحقهم في البحر وفي الترفيه؟ هل أخذتموهم في الاعتبار؟ لا أتصور أن الجهة الممولة للمشروع والدراسات لم تأخذ بالاعتبار البعد الاجتماعي والبيئي وتأثيرات المشروع، مشروع مكلف بأكثر من ألف و300 مليار لا أعتقد أيضا أن الممولين لم يفكروا في توفير أنشطة بديلة للصيادين وجماعات المحار ولم يبرمجوا التعويضات على الأقل ولم يرصدوا تمويلات للمساهمة في مشاريع تنموية فأين هذه المشاريع؟ وما هو برنامجكم في إطار المسؤولية المجتمعية؟ هل فكرتم في إحداث فسحة شاطئية أو أن تهيئوا المستوصف أو تبنوا ناديا للأطفال أو تساهموا في مشروع دار الشباب أو تحسنوا البنية التحتية؟

من ناحية أخرى هل هناك مراقبة أو رقابة أو اختبارات وتحاليل لنوعية المياه والتربة والمنظومات البحرية والشريط الساحلي؟ هل هناك تقارير ولجان ترافق وتتابع؟ هل قمتم بزيارات ميدانية لمراقبة التأثيرات البيئية؟ للأسف لا يوجد شيء وإذا وجد أعلمونا وأصلحوا لنا.

هذا المشروع مكسب وطني ونعمة لذلك لا نريد أن يصبح نقمة، في هذا الإطار أريد أن أوصل لك سيدي الوزير وكل إطارات الوزارة صرخة من أبناء قرقور من أجوار المحطة الذين عملوا في أشغال المشروع رغم أن المقاول لم يشغلهم حتى عشر مدة إنجاز الأشغال حملوه على أكتافهم وساهموا في إنجاحه وإنجازه لكن عوض أن يكرموهم أو ينتدبوهم أطردوهم ووجد الشباب أنفسهم اليوم في بطالة فماذا ستفعلون معهم؟ أريد أن أسأل أيضا عن وضعية الناس الذين يعملون الآن في المحطة هل سيواصلون العمل أم سيطردونهم أيضا؟

سيدي الوزير، عندي رسالة لك منهم وأرجو أن تتفاعل معهم لو تتذكر جئت للمحطة في جويلية الفارط وقابلت شبابا حدثوك عن وضعيتهم ومشكلتهم يسألونك ماذا فعلت وماذا ستفعل معهم؟ وعدتهم أنت بالإنصاف وحل الإشكاليات والنظر في إمكانية انتدابهم، إن شاء الله، نسمع من سيادتك إجابات حول كل هذه التساؤلات.

أريد أن أختم مداخلتي بطلب ورجاء لل "SONEDE"، رجاء تهيئوا وافعلوا اللازم واستعدوا وفعلوا كل الحلول من الآن لضمان توفير الماء في صائفة 2026 وتفادي الانقطاعات في معتمدية عقارب فقد تعبنا ونحن نعاني كل صيف وها قد أعلمناكم من الآن إذا ستحفرون آبارا ابدؤوا من الآن وإذا كنتم ستجددون وتهذبون شبكات الجلب والتوزيع فاشرعوا من الآن وإذا ستغيرون التجهيزات فافعلوا الآن ولو ستنسقون مع "STEG" فافعلوا الآن، فقد تعبنا حقا من الانقطاعات والفقدان المتواصل للماء ولعلمكم هناك مناطق في عقارب لا يصلها الماء الآن مثل السوالم والصغار والعرايش والجبارنة والمالليح ونعلمكم أن عدة مناطق تفتقد أيضا للماء حتى في وسط الأحياء وفي لقرار والواد الكبير وبالنهار والمحروقة.

وبخصوص الجمعيات المائية ومنظومات تزويد المناطق الريفية فوضعية العديد منها كارثية هناك منظومات متوقفة وأخرى متعطلة ومضطربة والكثير من المديونية ونقص الموارد البشرية وربط عشوائي وتقادم البنية التحتية وأولوية الأولويات النظر في إحالة المنظومة المائية بو لذياب والمنظومة المائية العطاطشة ووادي الأطرش إلى "SONEDE" وهنا أريد أن أشكر السيد المدير العام لل "SONEDE" لأنه في المرة السابقة...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

بعض الثواني، تفضل.

السيد شكري بن البحري

شكرا، حقا أشكر السيد المدير العام لل "SONEDE" الذي أكد لنا أنه سيبدأ الأشغال في إحالة المنظومة المائية ببو لذياب إلى "SONEDE". شكرا لك...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

تفضل، المصدح للسيد الزميل.

السيد شكري بن البحري

شكرا لكل الإطارات المركزية والجهوية والمحلية.

آخر موضوع أريد الحديث فيه هو أن لدينا ملفا عالقا بين الفلاحة وبين ديوان التطهير في علاقة بإحداث منطقة سقوية علفية تثمن المياه المعالجة ولدينا ملفا بينكم وبين التخطيط وهو في علاقة

بالقسط الثاني لمشروع التنمية الفلاحية المندمجة، نرجو التسريع فيهما والنظر فيهما. مع الشكر وبارك الله فيكم.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم بلال ابن المشري غير منتمي، له أربع دقائق، تفضل.

السيد بلال ابن المشري

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا مجددا بكافة إطارات الوزارة،

السيد الوزير والسيد كاتب الدولة،

ربما سأتطرق لبعض المواضيع في الفلاحة وبعض المواضيع الجهوية. أولا، بالنسبة إلى الزميل الذي انتقد تدخل رئيس اللجنة فحسب الفصل 105 من النظام الداخلي اللجنة تطلب كلما رأت ذلك، قدمنا الميزانية في اللجنة وقدمتها بكل موضوعية وبالتالي يجب على الزميل الذي ذكر هذا الكلام في علاقة بالتهجم أن يقرأ النظام الداخلي كمشرع ويتعلم قراءة القوانين ومن كان نائبا وغير قادر على قراءة القوانين فهو غير قادر على التشريع للشعب التونسي وأخجل في مكانه أن أكون نائبا وغير قادر على قراءة حتى النظام الداخلي لمؤسسته، أمر.

بالنسبة إلى الميزانية، أولا كل النصوص الترتيبية المتعلقة بالفلاحة في ميزانية 25 وفي ميزانية 24 لم ترد فيها الأوامر الترتيبية ومنها سواء التي قدمتها وزارة الفلاحة كالفصل المتعلق بالأبقار وهو 10 مليون دينار أو حفر المواجل أو تسوية وضعية الآبار العشوائية وعديد المسائل وهذا مشكل كبير.

ثانيا، حين نضع القانون فإنه يطبق، الفصل المتعلق بالتن والضريبة على التن ربحت منه الوزارة لوحدها أكثر من 20 مليون دينار مع أنه لم يطبق كاملا وقلنا بوضوح أنه يوجه لصغار البحارة وفي سؤالنا الذي وجهناه 42 نائب حول القرار الذي اعتبرنا أن فيه شبهات فساد الذي صدر من وزارة الفلاحة ومخالف للقانون ولا يجب أن القرار يخالف، بل يطبق مقتضيات القانون أجابت الوزارة في هذا الفصل أنها فتحت بحثا تحقيقيا في علاقة بالشبهات ونريد ما صار في هذا البحث التحقيقي وأجابت إنه لا يمكن توزيعه على صغار البحارة من الصيد الساحلي وصيد بالشبك الدائر غير صحيح هو يطبق وأعطينا مقترحات كيف سيطبق في اللجنة ومستعدون أن نكتب لكم قرارا كاملا كيف يطبق وعندنا تصور كامل.

وبالتالي حين أجد صندوق الراحة البيولوجية فيه سبعة فقط والبقية تبخرت في حين أن فيه خلال عام فقط أكثر من 38 مليون دينار أين تبخرت؟ نقلت الى ميزانية الدولة بشكل غير قانوني فوزارة المالية لا تصرف ما في الصناديق مثلما تشاء وصندوق الراحة البيولوجية هو من أموال البحارة وهذا هو السبب الذي يجعله لا يطبق ولا يعني أنه لا يطبق كما لا يوجد أي شيء لا يطبق ولا يحق أن تتصرف وزارة المالية كيفما تريد وتنقل أموال الصندوق الناجم على الأضرار الفلاحية المعروف بصندوق الجوائح ولا يجب أن تأخذ المال أيضا من باقي الصناديق فهي أموال البحارة والفلاحين وتبقى على ذمتهم فقط، وهي مطالبة بتوضيحات في هذا الموضوع لأنه سيصبح اختلاسا لأموال صغار الفلاحين والبحارة والذي من الطبيعي أن نساعدهم لا أن نستولي على أموالهم.

المواضيع الأخرى في علاقة بالأوبئة الحيوانية فنحن نواجه خطر من اللسان الأزرق من عديد الأمراض الأخرى وفي الصحة النباتية كان من المفترض ترسيم ميزانية لآفة "الأكزيللا" لأنها إن تدخل تونس لا قدر الله فستقضي على الزيتون كله وعلى الأقل حين نخصص مبلغ 100مليار فلن نبحث عن المال لو تدخل الكارثة وهي قادرة على أن تقضي على كل الزيتون في تونس.

المواضيع الأخرى جهوية أموال المد الأحمر في 2019 تم رصد 2 مليار و800مليون لولاية المهدية...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

إضافة دقيقة.

السيد بلال ابن المشري

السيدة الرئيسة، عندي ست دقائق.

باختصار تم صرف مليار و400مليون فقط لولاية المهدية والبقية لم يتم صرفها ولم نجد المال ونود التوضيح في هذه العملية فيتم اقتطاع البنوك والبريد من حسابات كل البحارة ولم يجدوا المال.

ثالثا، أصبح ميناء ملولش خرابة حقيقية ولابد من تطوير ميناء الشابة إضافة الى أن كل المصابيح مظلمة وخرجت في البحر ورأيت سفنا تصطدم بها أصلا وجدته مظلما ومن لم يسجله في "GPS" يصطدم به على السواء في ميناء ملولوش أو الشابة.

في الختام أقول إنه لا بد من تغيير السياسات الفلاحية وتحقيق السيادة الغذائية...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا بعض الثواني للسيد الزميل.

السيد بلال ابن المشري

شكرا، في الأخير أعيد وأقول ضرورة تحقيق السيادة الغذائية لكي لا أطيل عن طريق تحقيق الاكتفاء الذاتي بتغيير جميع السياسات الفلاحية.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا، إذن الكلمة للسيد الزميل المحترم عبد العزيز شعباني عن صوت الجمهورية، له أربع دقائق، تفضل.

السيد عبد العزيز شعباني

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالجميع،

وأنا أكلم اليوم السيد الوزير الذي ساهم في تهميش جهتي بشكل كبير وحاول إذلال كوادرها، دعني أذكرك السيد الوزير القصرين لم ولن تذل ومن يسعى إلى ذلك يعرف المصير جيدا.

السيد الوزير، مشروع جنوب الولاية المشروع اللغز ونحن نعرف أن توزيع مشاريع ضخ الاعتمادات مرتبط بالقدرة على الإنجاز، حين قدمت لنا هذا المشروع كجهة القصرين منذ ثلاث سنوات وحين يرى بقية الزملاء القصرين يقولون بأن عندها كل شيء في حين أنها مغالطة كبرى وتعاد نفس الاعتمادات ونفس الكلام في هذا المشروع طيلة ثلاث سنوات ونحن نحس أن هناك تحالفا ضد جهة القصرين وهو تحالف جهوي مركزي للأسف ونحن نعرف من يريد ضرب القصرين ويحرك الشارع هناك لأن هذا المشروع أعطي لنا على أساس أنه سينهض

بالقصرين ويبدل وجهتها فأصبح اليوم نقمة لنا وأصبحنا نتخاصم مع بعضنا هذا يقول نحدثه هنا وهذا يقول ننجزه هنا بتدبير من ""بارونات تريد للأسف ضرب الجهة ومن خلال هذا ومن ورائه هناك أناس يريدون أن يعطلوا الاعتمادات المرصودة لسد بولعابة الذي يمكن أن يبدل وجه القصرين ويخلق ثورة فلاحية لا، لا يجب إحداثه لأن هناك أناسا عندها مشكلة وحساسية مع القصرين ويجب أن تقتل.

وضعية الأعلاف، عندنا موزع والفلاح اليوم لديه "الحوش، القريشة، الزريبة" وهذا هو الموزع لديه وقلبه اليوم ينزف دما حين تبقى النعجة والبقرة دون علف في ظل غلاء الأعلاف وفي ظل الأعلاف المتحكمة فيها اللوبيات لأن هذا هو الموزع الذي يملكه وهو ثروته الحقيقية.

مسالك فك العزلة، المسالك الفلاحية، ماذا سأذكر لك وما الذي سأقوله حول مسالك العزلة؟ فدائرة القصرين الجنوبية وحاسي الفريد كلها في عزلة للآن ونتحدث اليوم عن المساواة بين أبناء تونس وتضخ المليارات في جهات أخرى ونحن ننتظر تهيئة طريق يمر منه التلميذ الى المدرسة أو كي يمر الى منطقة إنتاج للأسف أنتجت بآبار عشوائية وأنتم اليوم تحاربونها وتقول لك الدولة تلك المنطقة لا يوجد فيها الماء ما دمت أنت عجزت فقد وجد المواطن الماء فدعه يعمل.

وللأسف اليوم يوجد خريج جامعة معطل عن العمل وسيادتكم تساهم الفلاحة في سجنه فهو اليوم مسجون عاطل عن العمل فسعى وحده صحيح أنكم ترونها غير قانونية لكن للأسف هذا هو الموجود لأن التعطيلات في الرخص التي تتعمدها البارونات ونعرفهم وهناك ممن وراءك السيد الوزير لا يعطي الرخص ومصرون ومازالت لحد الآن تعطى بدفع المال وهذا موثق وعندنا شهادات مصادقة في البلدية ولا نتزايد على العباد فما الذي تريدونه من القصرين؟

"يهديكم ربي" السيد الوزير لقد اختنقنا وأنهكنا وبارك الله فيكم مرة أخر وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا لجميع السيدات والسادة الزملاء الأفاضل،

الشكر موصول أيضا للسيد الوزير والسيد كاتب الدولة وكل الفريق المرافق لحسن الإصغاء والانتباه،

نرفع الجلسة لمدة ساعة إلا ربع على أن نستأنفها إثر ذلك من أجل استقبال الردود وشكرا.

(كانت الساعة العاشرة وخمس وأربعين دقيقة ليلا)

استئناف الجلسة
وبيانات وأجوبة السيد وزير الفلاحة
والموارد المائية والصيد البحري

(كانت الساعة الحادية عشرة وخمس وأربعين دقيقة ليلا)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

بسم الله الرحمن الرحيم،

استئناف الجلسة.

السيدات والسادة النواب الأفاضل من المجلسين أجدد لكم التحية.

كما نرحب مجددا بالسيد عز الدين بالشيخ، وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري والسيد حمادي الحبيب كاتب الدولة المكلف بالمياه وكافة أعضاء الوفد المرافق لهما وأحيل الكلمة إلى السيد الوزير لتقديم أجوبته على أسئلة واستفسارات السيدات والسادة نواب المجلسين، فليتفضل.

السيد عزالدين بالشيخ، وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

شكرا سيدي الرئيس،

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد المحترم رئيس مجلس نواب الشعب،

السيد المحترم رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم،

السيدات والسادة المحترمين أعضاء مجلس نواب الشعب وأعضاء المجلس الوطني للجهات والأقاليم،

السيدات والسادة الحضور الكرام،

نحن متواجدون اليوم لمناقشة مهمة وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري ونحن كوزير وكأعضاء حكومة أنا والسيد كاتب الدولة للموارد المائية وأعضادي من منظوري سعداء بتواجدنا داخل هذا المجلس الموقر لتقريب وجهات النظر والإجابة على تساؤلات النواب المحترمين.

وقع تبويب مختلف الأسئلة، نحن سنقوم بالأجوبة على الأسئلة ويمكن هناك تفاصيل سنرسل لكم أجوبة كتابية.

بالنسبة إلى الأسئلة الخاصة بالإنتاج الفلاحي والأسمدة، شهد بداية الموسم الفلاحي الحالي تأخيرا طفيفا في وضع الأسمدة في الجهات ومع تقدم الموسم تم الترفيع في نسق وضع الأسمدة إلى حوالي 1400 طن يوميا بمختلف الجهات، كما تجاوزت الكميات الموضوعة في الموسم الحالي الكميات الموضوعة في نفس الفترة من الموسم الفارط والتي بلغت إلى غاية 19 نوفمبر 2025 25 ألف طن "45 super"، 61 ألف طن"DAP" و21 ألف طن من "الأمونيتر"، كما شهدت بعض الجهات نقصا أكثر من غيرها على غرار ولاية الكاف ونابل والقصرين ويتم التنسيق لتحسين التزويد لهذه المناطق. كما نشرت مصالح وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري اسناد شهادة تزود بمادة "الأمونيتر" للفلاحين بصفة مبكرة، حاليا ليس هناك إشكاليات على مستوى توفير مادة "الأمونيتر" حيث تم توفير 105 آلاف طن من المخزون حالي إضافة إلى الشحنة الأخيرة الموردة والبالغة 13 ألف طن.

بالنسبة إلى البذور الممتازة للحبوب، شهد الموسم الحالي انطلاقا مبكرا في وضع البذور الممتازة بمختلف مناطق الإنتاج حيث بلغت الكميات الموضوعة 370 ألف قنطار إلى غاية 22 نوفمبر 2025 ويتم تباعا إعداد الكميات المتبقية حيث من المنتظر أن تتجاوز الكميات الموضوعة 500 ألف قنطار وهو رقم قياسي لم يتم انتاجه من قبل، مع العلم أنه تم توزيع 262 ألف قنطار خلال كامل الموسم الفارط وأقصى ما تم توفيره سابقا في حدود 350 ألف قنطار، كما تم تزويد الجهات بحوالي 36 ألف قنطار من بذور الشعير العادي والعملية متواصلة حسب طلبات الفلاحين.

بالنسبة إلى التساؤلات الخاصة بالنقص في القطيع، تبعا للجفاف وشح المياه خلال السنوات الفارطة وارتفاع أسعار الأعلاف بصفة خاصة على المستوى العالمي ومدخلات الإنتاج بصفة عامة، فقد شهد تعداد خطية الأبقار تراجع بنسبة حوالي 20 بالمائة ولإعادة التوازن للمنظومة، تم اتخاذ حزمة من الإجراءات المتكاملة لحمايتها وأساسا صغار المربين باعتبارهم الحلقة الأكثر هشاشة مفصلة كما يلي:

أولا، الإصلاح المؤسساتي من خلال إحداث الديوان الوطني للأعلاف.

ثانيا، تسعير المواد الأولية الموردة من الأعلاف من قبل وزارة التجارة وتنمية الصادرات.

ثالثا، التحسين الصحي للقطيع وحماية الثروات الحيوانية.

رابعا، إقرار البرنامج الوطني لإعادة تكوين القطيع الموجود بقانون المالية 2025 والذي يمتد على أربع سنوات وهو في المراحل النهائية لانطلاق البرنامج وستنعكس هذه الإجراءات إيجابيا على منظومة اللحوم الحمراء.

هذا وتولي الوزارة أهمية كبرى لتنمية المجترات الصغرى في ظل التغيرات المناخية وذلك بدعم صغار الفلاحين خلال تمويل العديد من الإجراءات المدرة للدخل في إطار المشاريع التنموية.

بالنسبة إلى الأسئلة الخاصة بقطاع الإبل، تم في إطار الخطة الوطنية للنهوض بقطاع الإبل تركيز وتهيئة البنية الأساسية لتجهيز مراكز تجميع القطعان بالطاقة الشمسية وإسناد تربية البكاري وإسناد منحة لتربية القعدان والتغطية الصحية للقطيع والعديد من الإنجازات الأخرى الممكنة من إيقاف نزيف التفريط في القطيع وإعادة تكوينه نسبيا.

بالنسبة للأسئلة الخاصة بحصص الولايات من الأعلاف المدعمة، بالنسبة إلى مادة السداري يخضع تنظيم توزيع هذه المادة ومراقبتها إلى أحكام الأمر عدد 93/12 لسنة 2013 المؤرخ في 27 فيفري 2013، تمثل الكمية الجملية المتوفرة على المستوى الوطني مخلفات تحمي الكمية الموجهة إلى السوق الوطنية وتحت نظام التحويل الفعال تلبي المجترات حاجياتها أساسا من الأعلاف الخشنة وتكملها بالأعلاف المركزة البسيطة أو المركبة، هذا وتجدر الإشارة أن الإفراط في استهلاك الشعير والسداري يترتب عليه إشكاليات صحية، كما تم توزيع الكمية المخصصة للفلاحين في مختلف الولايات حسب تعداد القطيع، بالنسبة إلى الشعير ليس هناك إشكال في تلبية حاجيات الجهات الموجهة للفلاحين.

بالنسبة إلى التساؤلات الخاصة بنقص الأضاحي وغلاء أسعارها، تعمل الوزارة حاليا بالتنسيق مع مختلف الأطراف لوضع برنامج خصوصي استعدادا لعيد الإضحى لسنة 2026 بهدف توفير الأضاحي والأسواق المعدة للغرض من طرف المنشآت والمؤسسات تحت الإشراف وكذلك من قبل القطاع الخاص بالكميات الكافية وباعتماد شفافية المعاملات التجارية من خلال البيع بالميزان وسيتم في الإبان الإعلان عن تفاصيل هذا البرنامج.

بالنسبة إلى قطاع زيت الزيتون في إطار الاستعداد لإنجاح الموسم الحالي تولت الوزارة التنسيق مع كافة الأطراف المعنية منذ شهر ماي 25 حيث تم عقد المجلس الوطني للزيتون بتاريخ 22 أوت 25 تلته سلسلة من الاجتماعات جمعت كل المدخلين عقبها عقد مجلس وزاري مضيق بتاريخ 25 أكتوبر 25، أقر جملة من الإجراءات لفائدة القطاع ومن أهمها:

أولا، تكليف الديوان الوطني للزيت بالعمل ببرنامج تخزين كميات من زيت الزيتون بين 100 و150 ألف طن.

ثانيا، الإذن بمنح ضمان الدولة الديوان الوطني للزيت لشراء زيت الزيتون من الإنتاج بتمويل من القطاع البنكي حيث شرع الديوان الوطني للزيت منذ يوم 17 نوفمبر 25 في اقتناء الزيت مباشرة من صغار الفلاحين بكافة مراكزها الجهوية ونؤكد على أن الأسعار المعتمدة هي أرفع من الأسعار المقترحة من قبل المصدرين الخواص باعتبار أن ديوان منشأة عمومية تنفذ سياسة الدولة في المجال وتحرص على مراعاة مصالح صغار الفلاحين وتكمن أهمية تدخل الديوان في توجيه رسالة طمأنة لصغار الفلاحين والتقليل من المخاطر المرتبطة بتقلبات الأسعار العالمية مما يشجع على استمرار عمليات الجني والتحويل، كما سيتدخل الديوان الأسبوع المقبل إن شاء الله لشراء زيت الزيتون من المعاصر مع تقدم الموسم، كما تم دعوة البنوك العامة والخاصة لتمويل الموسم وإعطاء الأولوية عند اسناد منح الاستثمار لاقتناء مستلزمات الجني الآلي، كما تم الترفيع في التمويلات المخصصة لصغار الفلاحين إلى 40 مليون دينار بشروط ميسرة وتم إلى غاية الآن إسناد قروض لفائدة 230 منتفعا بتمويلات 2.1 مليون دينار.

وبخصوص تبسيط إجراءات تصدير زيت الزيتون فقد تم منذ شهر ديسمبر 23 تنقيح كراس الشروط لممارسة هذا النشاط بإلغاء شرط الموافقة المسبقة عند التصدير وإلغاء رأس المال المطلوب بـ 700 ألف دينار والكمية الدنيا للخزن بـ 100 طن ما مكن من توسيع دائرة المصدرين وتشجيع خاصة المنتجين والفلاحين على التصدير المباشر لزيت الزيتون.

بالنسبة إلى التساؤلات الخاصة بالحماية الصحية النباتية، بالنسبة إلى منع توريد شتلات العنب من إيطاليا تبعا لظهور مرض التدهور السريع للزياتين بسبب تواجد بكتيريا **"أكزيللا"** بالبلدان المجاورة وخاصة إيطاليا والتي تسببت بموت أكثر من 25 مليون شجرة زيتون، فقد تم اتخاذ جملة من الإجراءات للتوقي من تسرب هذا المرض طبقا للتشاريع الجاري بها العمل ومنها منع توريث كل النباتات العائلة للبكتيريا ذات المصدر من البلدان المصابة ومن ضمنها شتلات العنب وفي ذات الإطار التشجيع على الإنتاج الوطني من شتلات الكروم.

بالنسبة إلى الحشرة القرمزية، في إطار متابعة البرنامج الوطني لمكافحة الحشرة القرمزية بولاية القصرين خاصة حوض زلفان والتي توليه سلطة الإشراف الأهمية القصوى يرتكز العمل على المكافحة المتكاملة المندمجة الآتي ذكرها: التقنيات الزراعية للمكافحة المتكاملة المستدامة مع التنظيف والتقليم لتسهيل عملية المراقبة ومنع العدوى، استعمال الزيوت المعدنية في المدوات، مواصلة نثر الدعسوقة المكسيكية المفترسة لضمان فعالية طويلة الأمد في مكافحة الحشرة من خلال تعزيز النظام البيئي للمفترسات الطبيعية للآفة حيث تم نثر حوالي 30 ألف كهل للدعسوقة بحوالي 58 نقطة نثر بمختلف مناطق الإنتاج بالولاية وفي نابل كما تعلمون معتمدية بوعرقوب وقع نثر 35 ألف دعسوقة في 50 نقطة نثر والكميات المتواجدة في الطبيعة هي أضعاف الكميات المنثورة وعمليات النثر متواصلة من قلع وردم "طوابي" التين الشوكي المحيطة بضيعة التين الأملس متواصلة بحوالي 30 كيلومتر، إضافة إلى برنامج التقليم الذي سينطلق في بداية شهر مارس.

علما أن تضافر جهود كل الإدارات والمؤسسات والهياكل المهنية ذات الصلة وخاصة المزارع مفتاح نجاح المكافحة، كما تجدر الإشارة أن الدعسوقة تفترس بصفة حصرية الحشرة القرمزية وليس لها أي خطر على أي منتوج فلاحي. كما وجب التنويه بمجهودات البحث العلمي الفلاحي في مجال البحث عن أصناف مقاومة الحشرة والتي أفضت إلى التعرف على إحدى عشر صنف مقاومة ذات استعمالات

مختلفة كالعلف والثمار وسلاسل الوقاية وسلاسل القيمة ويتم حاليا إكثار ثلاثة أصناف منها من قبل المنابت باعتماد زراعة الأنسجة مما سيمكن من الإسراع في إعادة غراستها لكن بدون انخراط الفلاحين فإن البرنامج سيبقى محدودا.

بالنسبة إلى حماية صابة التمور من الأمراض والآفات تولي وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري أهمية قصوى لقطاع التمور نظرا إلى دوره الحيوي في التنمية الجهوية ويتجسد ذلك في جهود الوزارة لضمان نجاح موسم التمور وخاصة حماية وتحسين الجودة من خلال التوقي ومكافحة الآفات مثل عنكبوت الغبار ودودة التمر وتوفير الناموسيات وما جودة صابة هذه السنة إلا دليل على المجهودات المبذولة من الجميع.

بالنسبة إلى عنكبوت الغبار تم اقتناع 120 طن من مادة الكبريت المائي في الآجال المطلوبة ويتم توزيعها بدعم 80 بالمائة ثم تم رفع 37.23 طن حيث أن الظروف المناخية لم تكن ملائمة لعنكبوت الغبار.

بالنسبة إلى دودة التمور تمت المصادقة على 1.7 مليون وحدة ناموسية من جملة 2 مليون موضوعة ورفع 1.5 مليون وحدة.

بالنسبة إلى مرض تيبس سعف الجريد، تم تسجيل إصابات بمرض سعف النخيل خاصة ببعض واحات ريجيم معتوق، تم توزيع كمية 300 لتر من مبيد بيولوجي بصفة مجانية على الفلاحين وتمت السيطرة على هذا المرض، هذا وبعد ورود تشكيات عديد الفلاحين لوجود صعوبات في نقل وترويج منتجاتهم وبتوجيهات من سيادة رئيس الجمهورية تم إصدار منشور مشترك بين الوزارات المكلفة بالفلاحة والتجارة والداخلية والمالية بهدف تبسيط إجراءات نقل وترويج وتخزين بعض المنتجات الفلاحية الطازجة.

بالنسبة إلى التساؤلات الخاصة بصندوق الاجاحة تمت المصادقة بالموافقة على أغلب ملفات تعويض الأضرار الفلاحية الناجمة عن الجوائح الطبيعية لموسم 24/23 وسيتم في القريب العاجل استكمال الإجراءات لفتح الاعتمادات وصرف مستحقات الفلاحين، كما سيتم دعوة الفلاحين إلى الاكتتاب للموسم الفلاحي 26/25 في بداية شهر ديسمبر 25 إن شاء الله، كما تجدر الإشارة إلى أن صندوق تعويض الأضرار الفلاحية الناجمة عن الجوائح الطبيعية لا يتدخل إلا بالنسبة إلى المكتتبين في الصندوق.

بالنسبة إلى التساؤلات الخاصة بالصحة الحيوانية، فيما يخص السؤال الخاص باستئناف سباقات الخيل، تم فعليا رفع الحجر الصحي على ميدان قصر سعيد التابع لشركة سباق الخيل وذلك بمقتضى قرار صادر عن السيد والي منوبة بتاريخ 21 نوفمبر 2025 وعليه سيتم استئناف السباقات بصفة رسمية بداية من يوم الأربعاء 26 نوفمبر 2025 مع الالتزام بطبيعة الحال بالإجراءات الصحية البيطرية.

بالنسبة إلى السؤال الخاص بالمطالبة بإدراج مرض اللسان الأزرق ضمن الحملة الوطنية للتلقيح، بالنسبة إلى مرض اللسان الأزرق هو مرض فيروسي ينقله البعوض وإدراج اللقاح ضمن حملة وطنية عامة غير ممكن عمليا وماديا في الوقت الحالي نظرا إلى عدم التنبؤ بالعثرة التي يمكن أن تظهر.

بالنسبة إلى السؤال الخاص بمقاومة داء السل البقري وارتفاع نسبة الإصابة، البلاد التونسية تعتمد مقاربة علمية مطابقة للمعايير الدولية لمكافحة السل البقري ترتكز على آلية التدخل بالكشف المبكر، عزل وذبح الحيوانات الإيجابية، التطهير الكامل للمستغلات المصابة، تعويض المربي لتجديد القطيع المصاب. هذه نفس المقاربة التي اعتمدتها دول أوروبا والتي مكنت فرنسا مثلا من القضاء على هذا المرض نهائيا بعد 46 سنة من التطبيق المستمر.

بخصوص انتدابات الأطباء البياطرة، تم انتداب 40 طبيب بيطري سنة 2025 تم توزيعهم على المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية وبالمناطق المركزية، كما سيتم تنفيذ برنامج انتداب 30طبيب بيطري لدعم الإدارات.

بالنسبة إلى التساؤلات الخاصة بالمسائل القانونية والعقارية، بالنسبة إلى السؤال المتعلق بتغيير الصبغة لأراضي فلاحية لإحداث محطة للتزود بالبنزين بمعتمدية قلعة الأندلس من ولاية أريانة، أولا يجب التوضيح أن تغيير صبغة الأراضي الفلاحية هو إجراء استثنائي ينظمه قانون حماية الأراضي الفلاحية عدد 87 لسنة 83 المؤرخ في 11 نوفمبر 1983 ومن شأن إساءة استعماله تهديد الأمن الغذائي الوطني.

ثانيا، بالنسبة إلى إحداث محطة للتزويد بالبنزين من معتمدية قلعة الأندلس، توصلت الوزارة بطلبين في الغرض وقد تم رفض الطلب الأول نظرا إلى وجود قطعة الأرض المعنية بمنطقة تحجير وتم رفض المطلب الثاني نظرا إلى تعمد المعني بالأمر استغلال قطعة الأرض المعنية لإحداث مشروع تجاري دون الحصول على التراخيص اللازمة في الغرض ودون احترام القوانين الجاري بها العمل.

بالنسبة إلى السؤال الخاص بإحداث ديوان وطني للتمور، تجدر الإشارة أنه تم إعداد مشروع أمر في إحداث ديوان وطني للتمور غير أن تداخل المهام المسندة إليه مع مهام هياكل أخرى قائمة على غرار المجمع المهني المشترك للتمور والمركز الفني للتمور حال دون استكمال إجراءات المصادقة عليه وستمكن الاستراتيجية الشاملة لحوكمة قطاع التمور التي تعكف الوزارة على استكمالها من توضيح الرؤية بالنسبة إلى الهياكل التي ستتولى الإشراف على قطاع التمور وتنظيمه.

بالنسبة إلى الأسئلة الخاصة بمشروع مجلة المياه تجدر الإشارة أنه تم إعداد صيغة معدلة على ضوء الملاحظات المثارة خلال مجلس وزاري مضيق مخصص للنظر في مشروع مجلة المياه وقد تم ضمن الصيغة المعدلة الاقتصار على الأحكام ذات الصبغة التشريعية وحذف الأحكام الترتيبية وسيتم إحالتها على أنظار مجلس نواب الشعب بعد التداول فيها بمجلس الوزراء.

بالنسبة إلى التساؤل حول تسوية وضعية أعوان الحضائر، يقدر مجموع أعوان الحظائر المصادق عليهم بالنسبة إلى الدفوعات من 1 إلى 4 بـ 3058 عونا منهم من باشر العمل فعليا ومنهم من لم يتم انتدابه لعدم توفر شرط أساسي للانتداب بالوظيفة العمومية وهو حسن السيرة والسلوك، كما يتم التثبت من مدى توفر المؤهلات البدنية والذهنية لهؤلاء الأعوان عن طريق طب الشغل ويتم تباعا دعوة الأعوان المستجيبين للشروط إلى مباشرة العمل.

بالنسبة إلى التساؤل الخاص بتنفيذ برنامج ترقيات أعوان بالوزارة والمندوبيات تم تنفيذ جميع البرامج المرخص فيها بعنوان السنوات السابقة إلى غاية سنة 2023 والنتائج تم التصريح بأغلبها وبالنسبة إلى التقنيين فهي في طور التصريح بالنسبة إلى رتبتي التقني وتقني أول، كما تم فتح الترقيات مؤخرا بالنسبة إلى سنتي 2024 و2025.

بالنسبة إلى التساؤل الخاص بإدراج قطعة أرض دولية تمسح 50 هكتار كائنة بمعتمدية صواف من ولاية زغوان باستغلالها كمدخر

عقاري وصناعي، تجدر الإشارة أنه تم معاينة قطع الأرض الدولية من قبل اللجنة المكلفة بتحديد الأراضي التي يمكن إدراجها ضمن دوائر التدخل العقاري أو دوائر المدخرات العقارية قصد بعث مناطق صناعية وارتأت اللجنة المذكورة عدم الموافقة على المقترح ودعوة الجهة إلى البحث عن بديل عقاري يمكن تبويبه للغرض.

بالنسبة إلى الأسئلة الخاصة بالاستثمارات الفلاحية، بالنسبة إلى السؤال حول حصول وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية "APIA" على اعتماد الصندوق الأخضر للمناخ، تجدر الإشارة أن "APIA" تحصلت يوم 28 أكتوبر 25 على اعتماد من قبل الصندوق الأخضر للمناخ وهو تتويج تونسي مهم جدا لتصبح الوكالة بذلك أول هيكل وطني يتحصل على هذا الاعتماد وهو تتويج للمؤسسات العمومية التونسية، بكل فخر أقول هذا حيث يعد الصندوق الأخضر للمناخ أكبر صندوق مخصص للمناخ في العالم أنشأ سنة 2010 بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ وهو مكلف بدعم الدول النامية لتحقيق مسارات تنموية من منخفضة الانبعاثات وقادرة على التكيف مع المناخ ويمثل هذا الاعتماد إنجازا وطنيا كبيرا حيث يؤكد ثقة المؤسسات المالية في تونس وقدرتها على تلبية المتطلبات التي يفرضها الصندوق وفقا للمعايير التي تتعلق بالجوانب المالية والبيئية والاجتماعية وسيفتح هذا الاعتماد التواصل المباشر مع تمويلات المناخ، كما سيسمح لتونس الاستفادة من الموارد الجديدة وتوسيع نطاق العمل المناخي وسيمكن من الحصول على هبات لمشاريع مناخية من خلال تقديم مقترحات لمشاريع تمويلية تساهم في التأقلم مع التغيرات المناخية وتخفض من الانبعاثات الكربونية في تونس وتحسين القدرة لمواجهة التأثيرات السلبية للمناخ.

بالنسبة إلى التساؤلات الخاصة بتأخر صرف منح الاستثمار خاصة بـ "APIA" تمثل المنحة ما يقارب 30 بالمائة من قيمة الاستثمار، صحيح هناك تأخير في صرف المنح، ولكن المجهودات متواصلة لصرف المنح لمستحقيها حسب توفر الاعتمادات الضرورية، تعطي الأولوية في صرف المنح للشركات التعاونية ومجامع التنمية للقروض العقارية للشركات الأهلية والشركات الناشئة، وقع هاته السنة إلى آخر شهر أكتوبر صرف اعتمادات تفوق 103 مليون دينار لتلبية ما يقارب 3 آلاف مطلب جاهز للصرف مع العلم أن معدل عدد المطالب التي يقع تلبيتها سنويا تقدر بـ2000 مطلب باعتمادات تقدر بـ70 مليون دينار.

بالنسبة إلى التساؤل الخاص بإعطاء الأولوية لصرف المنح لآلات جني الزيتون، لقد تم إضافة الأولوية لمشاريع آلات جني زيت الزيتون وسيتم صرف المنح لهذه المشاريع بداية من شهر نوفمبر إن شاء الله.

بالنسبة إلى التساؤل حول توظيف العقارات الدولية الفلاحية لفائدة الشركات الأهلية، تبعا لصدور المرسوم عدد 3 المؤرخ في 2 أكتوبر 2025 تم إصدار القرار المتعلق بضبط شروط وإجراءات منح الشركات الأهلية الأولوية في كراء العقارات الدولية الفلاحية وسيتم العمل في إطار لجنة مشتركة بين الوزارتين المكلفتين بأملاك الدولة والشركات الأهلية لضبط قائمة العقارات التي سيتم توظيفها في هذا الإطار، مما سيفضي إلى تخفيف عبء التصرف الظرفي فيها عن ديوان الأراضي الدولية وسيتم في القريب العاجل إعداد القائمة وإحالتها إلى الجهات والوزارة المكلفة بالشركات الأهلية للإعلان عنها.

بالنسبة إلى توظيف المقاسم الدولية الفلاحية لفائدة الفنيين الفلاحين، يتم توظيف المقاسم الدولية الفلاحية لفائدة الفنيين عن طريق الإعلان وفي إطار كراس شروط خاص مصادق عليه من قبل وزيرين مكلفين بالفلاحة وأملاك الدولة والذي يتضمن إجراءات وشروط ومقاييس اختيار المنتفعين بالمقاسم والانتماء للجهة هو مقياس من مقاييس الاختيار وليس المقياس الرئيسي حيث يتم الأخذ بعين الاعتبار لسن المترشح وللشهادة العلمية والأقدمية في التخرج.

بالنسبة إلى التساؤل الخاص بتوظيف المقاسم الدولية الفلاحية لفائدة حاملي الشهادات العليا من العاطلين عن العمل، يتم توظيف المقاسم الدولية الفلاحية لفائدة حاملي الشهادات العليا من العاطلين عن العمل على المستوى الجهوي من قبل لجان جهوية لمتابعة الأراضي الدولية الفلاحية التي يرأسها السادة الولاة وذلك في إطار مقتضيات منشور مشترك لوزراء الداخلية وأملاك الدولة والفلاحة.

بخصوص الإعفاء من معاليم الكراء تبعا إلى الإجاحة وعدم الري بمياه الري، لا يمكن إلا بمقتضى قانون بالتنسيق بين الوزارتين المكلفتين بالأملاك الدولة والمالية.

بالنسبة إلى التساؤل الخاص بالسدود، تساؤل حول شبهات فساد بأشغال سد السعيدة باستعمال حجارة غير مطابقة للمواصفات من طرف المقاول دون أي تحرك بالرغم من شكايات ضد هذا المقاول المتأخر في إنجاز سد القلعة والدويميس إضافة إلى تمكينه من سد جديد وهو خلاد.

تنجز السدود القلعة والدويميس والسعيدة من طرف مجمع مقاولات "SOMATRA-GET" والتأخير في القلعة الكبرى والدويميس يخص الجزء في كلفة الشركة العمومية "SOMATRA" لأشغال هندسة مدنية وتجهيزات هيثرو ميكانيكية وليست المقاولة المكلفة بالردم، تجدر الإشارة أنه تم إسناد سد خلاد لهذه الشركة التونسية بفارق ثمن 20 مليون دينار أقل من المنافس الأجنبي.

كما تجدر الإشارة أن استعمال نوعية حجارة غير مطابقة للمواصفات مجانب للصحة إذ أن الأشغال توقفت أكثر من خمسة أشهر بسبب عدم توفر الحجارة بالنوعية المطلوبة إلى حد حصول المقاولة على ترخيص بجبل ميانة من ولاية منوبة، أما الحجارة المتأتية من مقطع الدريجات بقيت مرفوضة للوضع لسنوات وفي الجزء الأمامي باتصال الماء، ولكن يمكن استعمالها بالجزء سافلة الحاجز. هذا وبمصادقة مكتب المراقبة والخبراء المحايدين والوزارة بصدد التعامل دائما بجدية حول مثل هذه العرائض وحتى الوشايات مجهولة المصدر، مع الإشارة أنه سبق أن قمنا بتحريات وعمليات تفقد في هذا الشأن بخصوص وشاية حول شبهة فساد تدليس لرخصة نشاط هذه المقابلة سبب في تعطيل المصادقة على صفقة سد خلاد أكثر من ستة أشهر أي بعد إنهاء مصالح وزارة التجهيز كل التعاقدات والتثبت من الدعوة التي اتضح أن الرخصة صحيحة ولا يشوبها تدليس.

ثم وردت وشاية من نفس الشخص حول شبهة فساد في استعمال حديد وارد من مصنع الفولاذ غير المطابق لخرسان السد واتضح بعد تفقد دام أكثر من شهر أن الوشاية غير صحيحة ولم يتم استعمال هذا الحديد المزمع اقتناءه من طرف المقاولة من مصنع الفولاذ واليوم نسمع عريضة أخرى تخص الحجارة بسد السعيدة سنتثبت كعادتنا من صحتها. هذا ونجدد الدعوة إلى أنه إذا كان هناك إشكالية أو شبهة فساد نحن نمد أيادينا وكما قلنا في السابق نحن كوزارة الفلاحة نعمل على صفحة بيضاء ولا نريد الفساد ونريد التقدم للأمام.

بالنسبة إلى التساؤل الخاص إلى أين وصلت دراسات السد الجبلي على واد الهوارية بزغوان تعويضا لسد واد الكبير؟ تجدر الإشارة أن الدراسات الأولية والأعمال الطبوغرافية انتهت وانطلقت المرحلة الأخيرة من الدراسات التفصيلية موفى شهر حويلية ومن المؤمل أن تنتهي خلال شهر جانفي 2026 مع الإشارة أن النتائج الأولية أفرزت إمكانية خصم 500 ألف متر مكعب.

بالنسبة إلى التساؤل الخاص بمدى تقدم المشاريع المائية ووضعية السدود بولاية سليانة، تجدر الاشارة أن مشاريع ولاية سليانة تكمن في سد سليانة وسد وزافة في إطار الحلول العاجلة لمعالجة تداعيات قطع مياه نهانة والتي أثرت سلبا على الفلاحة بالولاية تم ضبط برنامج لتعزيز الموارد المائية يعتمد على سد سليانة، انتهت الدراسات الخاصة بمشروع تعلية السد وتم تقديمه للتمويل ضمن دفعة مشاريع المخطط القادم 30/26.

بالنسبة إلى سد وزافة، بعد تعطل الدراسات لأكثر من ثلاث سنوات نتيجة الاعتراضات تم فض الاشكال بتظافر الجهود المحلية والجهوية ومن المنتظر أن تنتهي المرحلة الأولية للدراسات سنة 2025 على أن تبرمج الدراسات النهائية سنة 2026، كما تم وضع تصور فني لدعم المناطق السقوية حسب خصوصية كل منطقة.

بالنسبة إلى منطقة العروسة يكمن الحل الأمثل في إنجاز سد سليانة 1الذي لا يزال في مرحلة الدراسات بالإضافة إلى مشروع تعلية سد سليانة الحالي.

بالنسبة إلى منطقة الروحية نظرا إلى عدم توفر سد كبير يتجه العمل نحو دعم المنطقة بالسدود الجبلية مثل سد الثلج وسد بوعجيلة.

بالنسبة إلى سد السعيدة المواصفات والبنية التحتية، يتم إنجاز سد السعيدة وفقا للمواصفات العالمية الدقيقة نظرا إلى حساسيته في المنظومة المائية وقربه من التجمعات السكنية حيث تخضع لأشغال مراقبة مكاتب دراسات عالمية وخبراء دوليين محايدين.

وفيما يتعلق بتدهور الطرقات المؤدية للحظيرة نتيجة مرور الآليات الثقيلة فقد تمت برمجة تحويل الطريق الرابطة بين السعيدة والمرناقية أي الجزء الذي تغمره المياه وصيانة الأجزاء المتبقية على أن يتم ذلك في الفترة الأخيرة من الإنجاز تفاديا لتلفها مجددا أثناء الأشغال.

بالنسبة إلى الإشكاليات العقارية والإدارية، تواجه بعض المنشآت إشكالية تتطلب التدخل حيث يشهد السد التاسع بجزءه التابع لولاية سليانة مسارا للتصفية العقارية من جهة ومن جهة أخرى يعاني سد الرميل غياب هيئة تسييرية تعنى بمعالجة التسربات والإشراف على الاستغلال.

بالنسبة إلى التساؤلات الخاصة بديوان الحبوب عن مدى تقدم إنجاز مشاريع تركيز طاقات الخزن، تجدر الإشارة أن الدولة التونسية اقترضت بمقتضى قرض سيادي جملي يساوي 545 مليون دولار موزع كما يلي: 414.85 مليون دولار لاقتناء الحبوب في ظل التغيرات المناخية ومقاومة الجفاف لضمان التزويد المنتظم للبلاد من المواد الأساسية، 25 مليون دولار لتمويل موسم البذر، 75 مليون دولار لتمويل المواسم 2024 و2025 و2026 للبذور بقيمة جملية 514.85 مليون دولار و28.17 مليون دولار لتأهيل 30 ألف طن وإحداث طاقات إضافية بـ 40 ألف طن لتصبح الطاقة الجملية بخزان رادس 70 ألف طن، 2.5. مليون دولار د لاقتناء عربات ونحن بصدد تقييم العروض.

بالنسبة إلى التساؤل حول وضعية الأعوان العرضيين بديوان الحبوب، يشغل ديوان الحبوب 121 عاملا متعاقدا بمقتضى عقود شغل سنوية فاقت أقدميتهم ست سنوات ويتم تأجير العملة المتعاقدين تنظيرا بعامل مرسم صنف 1، كما تجدر الاشارة أنه تمت مراسلة سلطة الإشراف حول آليات تطبيق القانون وسيتم تطبيق القانون على كل المنشآت والمؤسسات العمومية.

بالنسبة إلى التساؤلات حول الماء الصالح للشرب، يمر قطاع المياه في تونس بعدة تحديات متمثلة في شح الموارد المائية التقليدية نتيجة التغيرات المناخية وتراجع تهطل الأمطار مما أثر سلبا على نسبة الإيرادات بالسدود والتي لم تتجاوز 46% كمعدل سنوي من المتوسط 1794مليون م^3 خلال المواسم الخمسة الأخيرة 2021-2025 وسجل مخزون السدود تحسنا في نسبة الامتلاء حيث بلغ 30.1 بالمائة إلى حدود 31 أوت 2025 مقارنة بنسبة امتلاء بـ 32.1 بالمائة بالنسبة للموسم الفارط إضافة إلى استنزاف الموارد الجوفية التي بلغ استغلالها 138 بالمائة مما تسبب في هبوط مستوى الموائد المائية وانخرام الميزان المائي حيث بلغ النقص في الموارد بحوالي مليون م^3. بلغت التساقطات خلال موسم 25/24 نسبة 111% من المعدل. المعذرة بالنسبة إلى الإيرادات خلال موسم 2025/2024 بلغت 982 مليون م^3 أي ما يعادل 54% من معدل الإيرادات سنوية. تجدر الإشارة إلى أن موسم 2025/2024 يعتبر موسما ممطرا من ناحية التساقطات، لكنه شحيح من ناحية الإيرادات بالسدود وذلك نظرا أن الأمطار كانت ذات كثافة ضعيفة مما يعيق سيلان المياه نحو السدود.

تتصرف الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه في شبكة مياه تمتد على حوالي 59 ألف كم 14 ألف كم منها فاق عمرها خمسون سنة، لذا سارعت الشركة بإحداث قاعة عمليات مركزية مجهزة بأنظمة معلوماتية واتصالية فعالة تعمل على مدار الساعة وكامل الأسبوع دون انقطاع بهدف ضمان السرعة في التدخلات ونجاعتها إثر حدوث أعطاب على شبكة الجلب والتوزيع والإبلاغ الحيني والمستمر عن سير عمليات التدخل وإدخال المعطيات وتحيينها والعمل عليها، كما تم تجهيز القاعة مما يمكن من المتابعة الحينية لمستوى خزانات المياه حيث يتم التدخل بصفة حينية للتعديل وتفادي انقطاعات التزويد وحسن التصرف في المنظومات المائية وحوكمتها تلبية لحاجيات المواطنين ولتأمين مخزون من قطاع الغيار والمضخات قامت الشركة سنة 2025 بالشراءات التالية: مضخات أفقية بعدد 68 مضخة، 151 مضخة غاطسة، اقتناء 250 ألف عداد وقطع خاصة بتكلفة جملية 39.5 مليون دينار.

وبخصوص الصعوبات الهيكلية قامت الشركة بإعداد هيكل تنظيمي جديد يهدف لتقريب الخدمات من المشتركين من خلال إحداث إدارة جهوية بكل ولاية ودوائر الصيانة بكل جهة لتفادي التنقل على مسافات طويلة، هذا وقد بلغت إجراءات إحداث سبعة أقاليم جديدة للشركة مراحل متقدمة عندما تسرع شركة "SONEDE" الاستعداد لفتح فروع في كل المعتمديات وذلك لتكون أكثر قربا من حرفائها.

فيما يتعلق بنسق تجديد القنوات، الإشارة إلى أن 14 ألف كم من القنوات ما يمثل 24% يفوق عمره خمسين سنة أن 21 ألف فقط لم تتعد بعد عشرين سنة لكن الإمكانيات المادية المتاحة حاليا لا تمكن من تجديد إلا 200 كم في السنة وهو ما يعد غير كافيا مقارنة بما هو مطلوب.

بالنسبة إلى التساؤلات الخاصة بقطاع الصيد البحري يرتكز برنامج الصيد البحري وتربية الأحياء المائية على تطوير منظومة متكاملة تشمل التخطيط والمراقبة والتأطير الفني لمشاريع الصيد وتربية الأحياء المائية مع الحفاظ على الاستدامة البيئية وضمان جودة المنتوجات البحرية.

يهدف البرنامج إلى تحقيق توازن بين تنمية الإنتاج البحري واستدامة الموارد مع دعم البحارة والمستثمرين كتعزيز الأمن الغذائي وتوفير منتجات بحرية ذات جودة وأسعار مناسبة وتعمل الإدارة العامة للصيد البحري وتربية الأسماك ووكالة الموانئ وتجهيزات الصيد البحري على تنفيذ مشاريع لتهيئة وإصلاح وتوسعة موانئ الصيد البحري في مختلف الولايات مع تأهيل الأسواق والمرافق المساندة لضمان حسن سير النشاط البحري والحصول على المصادقة البيطرية للمنتجات.

كما تم اتخاذ إجراءات صارمة لمكافحة الصيد العشوائي عبر تكوين فرق جهوية لمراقبة استرسال المنتجات البحرية من عملية الصيد إلى المستهلك وتسعى المصالح الفنية المختصة للوزارة أيضا إلى تحسين الحوكمة الميناءية وتحديث النصوص القانونية والرقمنة وتعزيز الموارد البشرية.

إلى جانب ذلك تعمل الوزارة على تعزيز التغطية الاجتماعية البحارة وحل مشاكل التأمين ودعم الاستثمارات في القطاع وفق القوانين المنظمة مما يساهم في تعزيز القدرة التنافسية على الصعيدين المحلي والدولي وتحقيق تنمية مستدامة للقطاع البحري.

بالنسبة إلى التساؤلات الخاصة بمكافحة الفساد تولي الوزارة الأهمية اللازمة للحوكمة ومكافحة الفساد والحفاظ على المال العام من خلال القيام بمهمات بحث وتفقد واتخاذ الإجراءات المستوجبة ضد كل المخالفين دون استثناء إضافة إلى وضع الآليات والإصلاحات الضرورية للحد من ظاهرة الفساد وإهدار المال العام، مع التأكيد بصفة مستمرة على ضرورة التقيد والالتزام بالنصوص القانونية المعتمدة في المجال وفي هذا الإطار، يتم البحث...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

نضيف عشر دقائق للسيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

وفي هذا الإطار يتم البحث والتحري بصفة آلية في كل الملفات التي تبلغ لعلم الوزارة والمتضمنة لشبهات فساد حيث يتم إثارة التتبعات الجزائية بالتنسيق مع مصالح المكلف العام بنزاعات الدولة بخصوص الملفات المتعلقة بالفساد الإداري والمالي والفني بالهياكل المركزية والجهوية والمؤسسات الخاضعة للإشراف.

كما تتولى الوزارة تمكين الفرق الأمنية المختصة والجهات القضائية من جمع الوثائق والإرشادات المتوفرة لإنارة سبيل العدالة والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

في الختام أردت أن أقول السيد الرئيس أننا كوزارة فلاحة لا نميز بين جهة وأخرى نتعامل مع كل الولايات بنفس الطريقة وبنفس الأهمية، ليس لدينا انتماءات جهوية ونحترم الجميع ونتمنى التوفيق للجميع.

الوقت المسند للإجابة ضيق نظرا إلى تساؤلاتكم الكثيرة، بالنسبة إلى الأسئلة التي لم نتوصل للإجابة عنها شفاهيا سنجيبكم كتابيا.

بارك الله فيكم جميعا ونتمنى من الله أن يوفقنا لخدمة هذا البلاد إن شاء الله.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا للسيد عز الدين بالشيخ وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري على كل الافادات والبيانات التي تم تقديمها والتي وعدنا بأنه سيقدمها كتابة في المستقبل.

الشكر موصول للسيد كاتب الدولة ولكافة أعضاء الوفد المرافق متمنيا لهم جميعا التوفيق والسداد في مهامهم.

الشكر لكل من لجنة الفلاحة والأمن الغذائي والمائي والصيد البحري بمجلس نواب الشعب ولجنة القطاعات الانتاجية بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم.

شكرا جزيلا لجميع السيدات والسادة النواب بالمجلسين.

رفع الجلسة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

وهكذا نأتي إلى نهاية أشغالنا المتعلقة بمناقشة مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري من مشروع ميزانية الدولة سنة 2026، على أن نواصل جلستنا العامة المشتركة غدا صباحا على الساعة التاسعة والنصف بإذن الله للمرور لمناقشة بقية المهمات وذلك وفقا لرزنامة في الغرض ونرفع الجلسة مؤقتا إلى الغد.

(كانت الساعة منتصف الليل وخمس وثلاثين دقيقة)